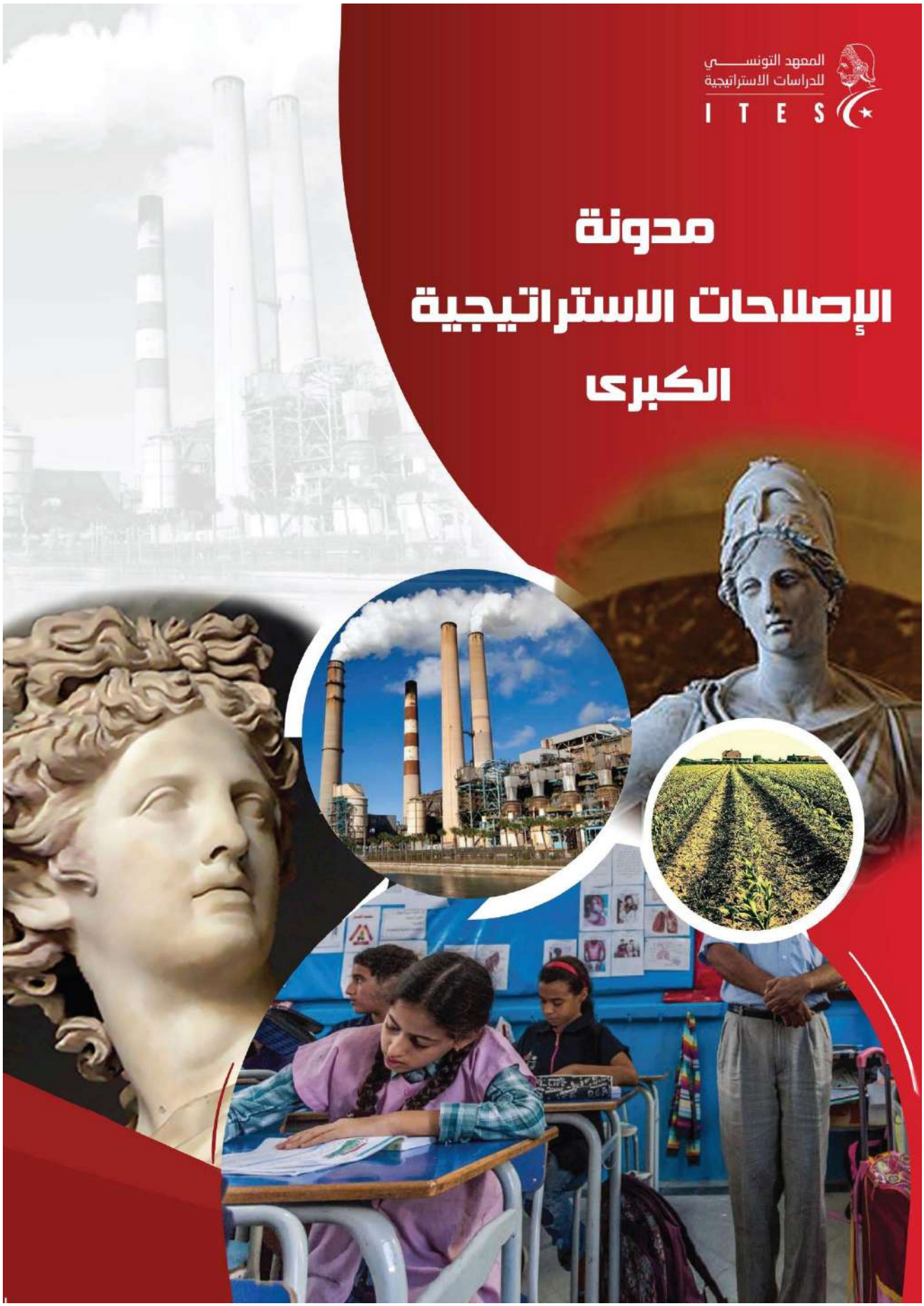
المعهد التونسي
للدراسات الاستراتيجية
I T E S
مدونة
الإصلاحات الاستراتيجية
الكبرى

مدونة الإصلاحات الاستراتيجية الكبرى

المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية

جويلية 2019

فريق الخبراء المساهم في الإنجاز:

منجي صفرة
تيجاني الحداد
عبد العزيز موقو
رضا بوزريبة
عبد الرحمان بن زكور
أحمد زرّوق
نور الدين بوزوية
آمال العدواني
قيس عكارة
رؤوف النجار
علي المهيري

سلوى العباسي
منجي بوسنينة
الحبيب بوحوال
رضا كشريد
البشير زقية
محمود مفتاح
خالد غديرة
غازي عبودة
الهادي عاشور
محمد بن عز الدين

فريق المعهد المساهم في الإنجاز

مصطفى عطية	الاشراف
فؤاد بن سعيد	التنسيق العام
نادية مسغوني	التنسيق والمتابعة
مكرم الصويعي	التنسيق والمتابعة
معز الغريبي	التنسيق والمتابعة
فخرالدين فضلون	التنسيق الإداري والمالي
سهير النجار	الإعداد التقني

الفهرس

- **الافتتاحية** **5**
- **الاقتصاد** **8**
- **الاقتصاد الموازي** **27**
- **الفلاحة** **40**
- **الصناديق الاجتماعية** **52**
  - I- الدراسة الاولى **53**
  - II- الدراسة الثانية **65**
- **السياحة** **89**
- **الشباب** **106**
- **التكوين المهني** **115**
- **التربية** **145**
  - I- الدراسة الاولى **146**
  - II- الدراسة الثانية **170**
- **التعليم العالي** **180**
- **الإدارة** **210**
- **الثقافة** **234**
- **الصحة** **247**
- **الرياضة** **268**
- **الإعلام** **290**
- **الصورة** **315**

الافتتاحية

تقديم: الدكتور ناجي جلول
مدير عام المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية

أنجز المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية "مدوّنة الإصلاحات الاستراتيجية الكبرى" وهو عمل جماعي ضخم شارك فيه كبار الخبراء والأخصائيين الأكاديميين والميدانيين في كافة القطاعات أمثال المنجي صفرة ورضا كشريد والمنجي بوسنينة ومحمة بن عز الدين والتيجاني الحداد ورؤوف النجار، والحبيب بوحوال وسلوى العباسي ورضا بوزريبة وأحمد زروق وغازي عبودة وقيس عكارة وأمال العدواني وعبد الرحمان بن زكور وبشير زقية والهادي عاشور ونور الدين بوزوية ومحمود مفتاح وغيرهم.

وتطرّقت هذه المدوّنة إلى كافة القطاعات كالاقتصاد والاقتصاد الموازي والفلاحة والسياحة والتربية والشباب والرياضة والثقافة والصورة والضمان الاجتماعي والإدارة والاعلام والصحة. وقد تعمدنا في بعض الأحيان إدراج وجهات نظر مختلفة في القطاع الواحد لمزيد الإثراء وفتح الآفاق أمام حوار مثمر وجدّي.

إنّ الهدف من إعداد هذه المدوّنة هو تمكين الكفاءات التونسية المختصّة من الإدلاء بدلائها في الشأن العام وتوفير الفرصة لها للمساهمة بفاعلية في قافلة الإصلاح الشامل التي من المفروض أن تقودها بلادنا بإرادة سياسية قوية ومثابرة وحرص كبير، وتفعيل للمؤسسات والهياكل وتوظيف للكفاءات الوطنية في كافة المجالات.

تمّ وضع منهجية واضحة ويسيرة لمضامين هذه المدوّنة وترتكز هذه المنهجية على عنصرين إثنين: العنصر الأول، يتعلق بتشخيص واقع القطاع بدقة ميدانية وعلمية ووضوح تام، والعنصر الثاني يتعلق باقتراح الحلول العاجلة والآجلة مع التركيز على كيفية وآلية تنفيذها، كل ذلك تجنبا للتنظير الأفقي الذي لا فائدة من ورائه. وقد اجتهد كل مشارك في إنجاز هذه المدوّنة حسب خبرته ومرجعيته المعرفية ومخزونه الأكاديمي دون تدخل من إدارة المعهد إلا فيما تحدده مهامها من سهر على الالتزام بالمنهجية المعتمدة.

إنّ المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، وبإصداره لهذه المدونة التي تندرج في إطار مهامه ووظائفه في التشخيص والمعالجة واقتراح الحلول واستشراف الآفاق لا يسعى إلى تأدية وظائف

مؤسسات أخرى، رسمية وغير رسمية، وإنما هو يقدّم إضافة علمية وأكاديمية لكبار الباحثين التونسيين في مجالات اختصاصهم، ويثري، تبعا لذلك مجالات البحث والحوار بالمزيد من الأفكار والمقاربات والحلول.

- مدونة الإصلاحات الاستراتيجية الكبرى، هي بمنهجيتها العلمية وأسلوبها الشفاف، وطرحها اليسير للحلول، مرجع لا غنى عنه لأصحاب القرار في أجهزة الدولة، وللباحثين في مخابر التعمّق البحثي ولعموم المواطنين التونسيين الباحثين عن خيوط الأمل.

ليس من اليسير مطلقا إعداد مدوّنة إصلاحية في ظل تضارب الآراء والأفكار والمقاربات واختلاف المرجعيات المعرفية والفكرية وحتى الإيديولوجية، وغياب مقاييس منهجية ثابتة للمنوال التنموي في تونس، بالإضافة إلى التطوّرات المتسارعة في المناهج الإصلاحية في العالم وطغيان مدّ العولمة التي يفرض في أغلب الأحيان الانسياق وراء ما هو سائد سعيا إلى الاندراج في مسيرة العصر ودرءا للانسحاب منه، فقطاعات مثل الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الموازي، مظهران من مظاهر التغيرات الحاصلة، فالأول إيجابي والثاني سلبي، وفي هذا التناقض ما يؤكد أن العولمة بما توفّره من إمكانات جديدة فإنها تنتج أيضا مشاكل إضافية وهو ما يفرض، جدلا، التعامل مع مثل هذه المفارقات بحذر كبير ودقة متناهية، كما أن الثقافة لم تعد تلك التي تصنعها الدولة بل غدت أكثر القطاعات تماهيا مع متطلبات العولمة رغم الدعوات المتكررة إلى تكريس ما يسمّى "بالاستثناءات" وفي مجتمع ينمو عدد سكانه هرميا وتتسع فيه شريحة المتقاعدين يصبح الإبقاء على المناهج القديمة للضمان الاجتماعي أمرا غير مقبول على الإطلاق وهو ما يفرض ابتكار أساليب جديدة تتماشى والتطوّرات الحاصلة في تركيبة المجتمع. ويبقى الشباب، من جهة أخرى، أكثر القطاعات خضوعا للتغييرات المتسارعة، خاصة وأنّ نسبته في التركيبة السكانية لبلادنا عالية جدا بالمقارنة مع بلدان أخرى متقدمة وهو ما يضع أصحاب القرار أمام تحديات ورهانات كبرى، وقد حاولنا وضع استراتيجية قابلة للتنفيذ في هذا المجال، كذلك الشأن بالنسبة لقطاعات التنشئة كالتربية التي تعتبر مؤشراتها المقياس المحدد لتطوّر المجتمعات ورسم ملامح مستقبل أجيالها، وقد ضمّنّا هذه المدوّنة رؤيتين إصلاحيتين مختلفتين ولكنهما متكاملتان في المقاصد والأهداف، وفي قطاع الرياضة الذي يعتبر هو الآخر أحد أهم قطاعات التنشئة السليمة تمّ وضع مقاربة إصلاحية مبتكرة على أساس ما تحقق إلى حدّ الآن وما يجب أن يتحقق في إطار التطوّر السريع في هذا القطاع على جميع المستويات.

لم تكن السياحة وهي رافد هام من روافد التنمية في بلادنا، بكل تقاليدها المتجذرة وكفاءاتها المهنية المشعة في مأمن من النقد والانتقاد طول السنوات الأخيرة وقد فرضت الظروف ضرورة إصلاحها قاعديا للخروج من الواقع المتدني لسياحة "الكم" والارتقاء بها إلى أفق سياحة الكيف والمردودية، وهذا يتطلب خطة إصلاحية شاملة سردنا بعض ملامحها الأساسية.

لا أحد ينكر أنّ إعلامنا بكل أنواعه المكتوب والسمعي والمرئي والإلكتروني شهد طفرة كبيرة ومدّا تحرريا وصل أحيانا إلى حدّ الانفلات، بما في الانفلات من خطر على الأمن القومي للبلاد وقيم الحرية والديمقراطية وهو ما يعني أن الواقع الجديد قد تجاوز القوانين والتشريعات المعمول بها ولا بد من خطة إصلاح شاملة وفاعلة ليواكب هذا القطاع الحيوي التحولات الكبرى في بلادنا وخارجها ويكون رافدا حقيقيا للديمقراطية الناشئة في البلاد، وفي هذا الإطار خصصنا حيّزا للصورة كمحمل مبتكر ومؤثر لملامح البلاد والمجتمع وأداة هامة من أدوات التنافس على جميع المستويات.

كل هذا دون إغفال عن المسائل الاجتماعية الحارقة كموضوع الصحة والصناديق الاجتماعية، وكل ما له علاقة بحياة المواطن، فالقطاعات كلها مترابطة بجدلية واضحة ومتينة، وهو ما كرّسته هذه المدوّنة التي سعينا جاهدين إلى أن تكون منطلقا لمرجعية إصلاحية أشمل.



الإقتصاد

I- المقدمة

شهد الاقتصاد التونسي تغيرات كبرى منذ أحداث 14 جانفي 2011 التي تميزت بتغير سياسي واجتماعي عميق نتج عنه انجاز دستور جديد والدخول في تجربة ديمقراطية جديدة تعتمد على نظام

يقتسم السلطة بين رئاسة الجمهورية وحكومة منبثقه عن مجلس النواب، لكن المناخ الاقتصادي تميز بتراجع كبير في اغلب المؤشرات الاقتصادية. فمن اهم نتائج التحولات السياسية والاجتماعية لفترة ما بعد 14 جانفي تردي الوضع الأمني وارتفاع المطلبية التي اثرت على مناخ الاستثمار سوآءا الداخلي والخارجي. تراجعت مؤشرات الثقة في المناخ الاستثماري التونسي حيت تراجع تصنيف تونس عند اغلب مؤسسات التصنيف الائتماني من مناخ مستقر (أ-) سنة 2010 الى مناخ ذي افق سلبي ومخاطر سلبية (ب ب ب –) سنة 2013. أدى هذا التراجع في استقرار المناخ الاقتصادي والاستثماري الى تراجع نسب التنمية بصفة كبيرة وتوقف اهم المحركات الدافعة لها والتي تتمثل في محرك الاستثمار الداخلي ومحرك الاستثمار الخارجي فتراجع بذلك الإنتاج الصناعي وانخفضت فرص خلق مواطن شغل جديدة تمكن من استيعاب ما يقارب 500 ألف عاطل عن العمل من اصحاب الشهائد العليا. ولتحريك عجلة التنمية قامت الحكومات المتعاقبة بتنشيط الدورة الاقتصادية عبر دفع محرك الاستهلاك عن طريق ضخ الأموال عبر الأجور والقروض الاستهلاكية والتحفيزات المالية المقدمة للمؤسسات الاقتصادية. وتميزت أيضا فترة ما بعد 14 جانفي 2011 بتراجع نشاط أهم القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الفسفاط وقطاع السياحة، الذين كان لهما دور كبير في ايجاد مداخيل مهمة لخزينة الدولة تمكنها من تقليص العجز سوآءا في الميزانية العامة او في الميزان التجاري او حتى في المحافظة على مخزون العملة الصعبة. وللحد من الضغط الاجتماعي قامت الحكومات المتعاقبة بإنتدابات ضخمة في اغلب إدارات الوظيفة العمومية مما زاد في تضخم كتلة الأجور وارتفاع العجز في الميزانية العمومية.

لتغطية العجز في الموازنة العامة نتيجة لارتفاع كتلة الأجور ولمجابهة النفقات العمومية المتزايدة ولتسديد العجز في الميزان الطاقي ولتمويل صندوق التعويض لجات اغلب الحكومات المتعاقبة الي التداين الخارجي والى الترفيع في الضرائب على الأجور وعلى جميع المواد الاستهلاكية ورفع الرسوم المفروضة على جميع التعاملات. وشهدت النسبة المخصصة للاستثمار تراجعا كبيرا لفائدة الاجور والاستهلاك والنفقات الجارية مما زاد في تراجع الإنتاج وانخفاض نسبة النمو وقدرة الاقتصاد التونسي على المنافسة. وأدى هذا التراجع في المؤشرات الاقتصادية الى اعتبار مناخ الاستثمار التو نسي مناخا عير مستقر ذا مخاطر محتملة يدعو المستثمرين الى التريث والترقب مما زاد في صعوبة إيجاد مانحين وممولين للقروض التونسية في السوق المالية العالمية.

مقابل منحها قرضا بمبلغ 1,7 مليار دولار لتمويل عجز حاد في الموازنة العامة قام صندوق النقد الدولي بفرض شروط تتمثل في اتباع إصلاحات جذرية تمثلت في إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المسجل بها عجز في الميزانية وخاصة البنوك ووكالة التبغ والوقيد وشركة الخطوط الجوية التونسية، إعادة النظر في سياسات الصرف والتحرير الكلي لسعر صرف الدينار، إيجاد نظام استهداف لتضخم الأسعار والرفع في إنتاجية وسائل الإنتاج.

وساهمت الإجراءات الضريبية المدرجة في قوانين المالية والسياسات النقدية الهادفة الى تعديل السيولة الى جانب الضعف المتزايد في الإنتاجية والانزلاق الحاد في سعر صرف العملة المحلية الى ارتفاع نسب التضخم وتراجع القدرة الشرائية وتغير النمط الاستهلاكي للطبقة الوسطى مع تراجع قدرتها على الادخار المحلي وتمويل الاستثمار الداخلي.

II- الوضع الاقتصادي

1 -الناتج القومي الخام

بلغ النمو الاقتصادي نسبة 2,5 ٪ خلال سنة 2018 مقابل 1.9% خلال سنة 2017. ويظل هذا المستوى من النمو دون المطلوب اذ انه لا يمكن من خلق مواطن شغل كافية تساهم في انخفاض نسبة البطالة وتراجع الضغط على الميزانية العمومية. وشهدت سنة 2018 ارتفاعا ملحوظا في نسبة نمو الإنتاج في القطاع الفلاحي حيث بلغت نسبة 9,8% مقابل 2% 2017 سنة. كما شهد قطاع الخدمات نسبة نمو بلغت 3,3% وسجلت سنة 2018 تحسنا ملحوظا في قطاع المنتوجات المنجمية والنفطية. اما فيما يخص الصناعات المعملية التي تشمل العديد الصناعات المعملية المخصصة للتصدير فإنها مازالت تشهد ركودا خاصة وان نسبة النمو تراجعت من 1,1% سنة 2017 الى 0,3% سنة 2018.

وتظهر الصورة اسفله ان معدل النمو الإجمالي للفترة الممتدة بين 2011 و2018 لم يتجاوز2% مقابل معدل نمو قدر ب 4,5% خلال الفترة 1996- 2010 مع تواصل تباطؤ النمو الذي أصبح ذا طابع هيكلي وليس مجرد تباطؤ مرحلي.

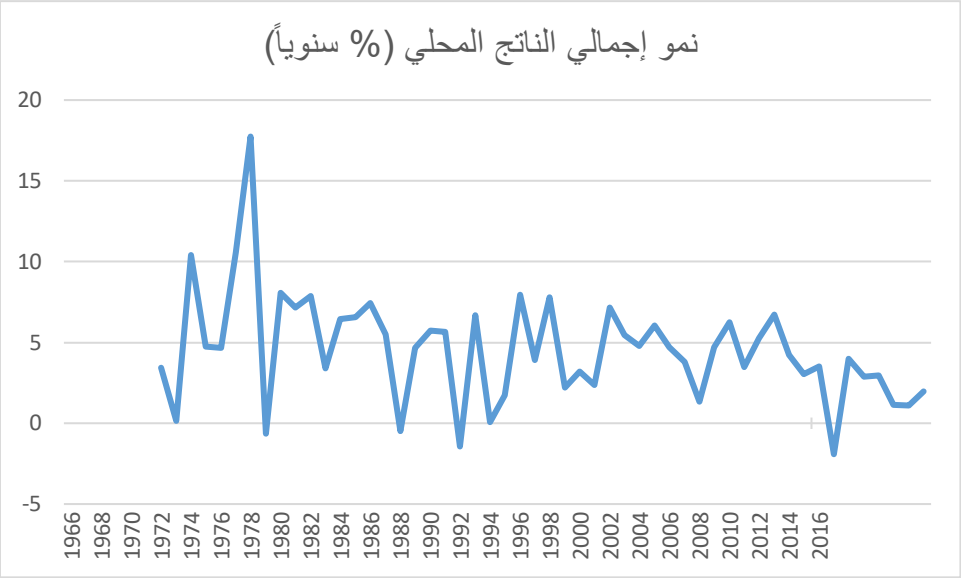

تطور نمو الناتج القومي الخام 1966-2017

2- التوازنات الداخلية

تميزت نسبة عجز الميزانية مقارنة بالناتج القومي الخام منذ سنة 1997 الى سنة 2010 باستقرار حول معدل 3% حيث بلغ العجز مبلغ 650 م د سنة 2010 ولكن منذ سنة 2013 تضاعفت نسبة العجز مقارنة بالناتج القومي الخام حيث بلغت نسبة 7% وبلغ مقدار العجز 5207 م د.

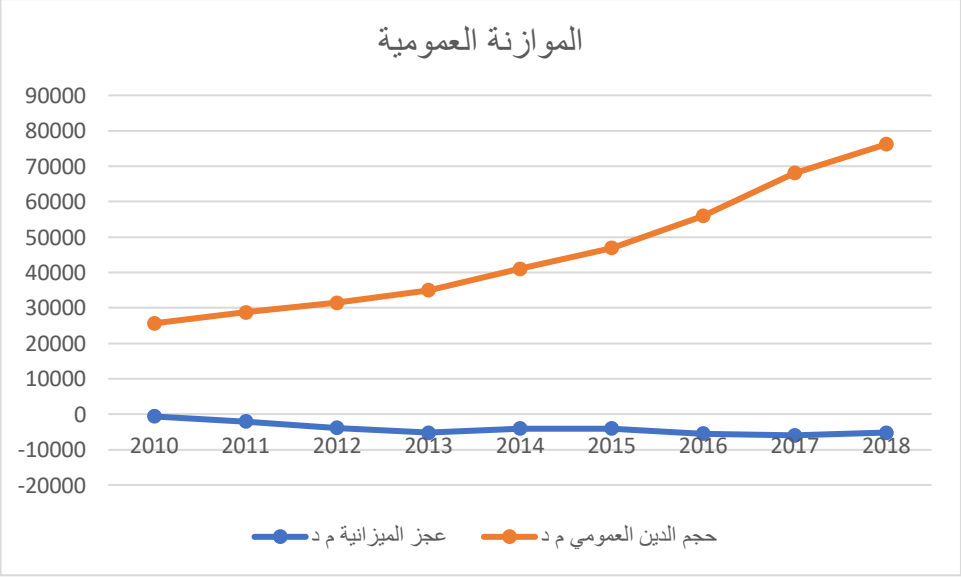

الميزانية العمومية 2010-2018

اما فيما يخص نسبة الدين العمومي في الناتج القومي الخام فبعد ان شهدت هذه النسبة تراجعا ملحوظا من 56% سنة 2002 الى 41% سنة 2010 عادت الي الارتفاع وبنسق تصاعدي سريع من 45% سنة 2011 الى 71% سنة 2018 نتيجة لارتفاع كتلة الأجور وحجم الدعم المخصص للطاقة والمحروقات. اما فيما يخص مجالات الانفاق تظل نفقات الدولة متسمة بارتفاع نفقات التصرف التي تمثل 62,5 ٪من المبلغ الجملي للميزانية وانخفاض النفقات المخصصة لتجهيز المرافق العمومية المرتبطة اساسا بمحرك الاستثمار العمومي واحداث مواطن الشغل.

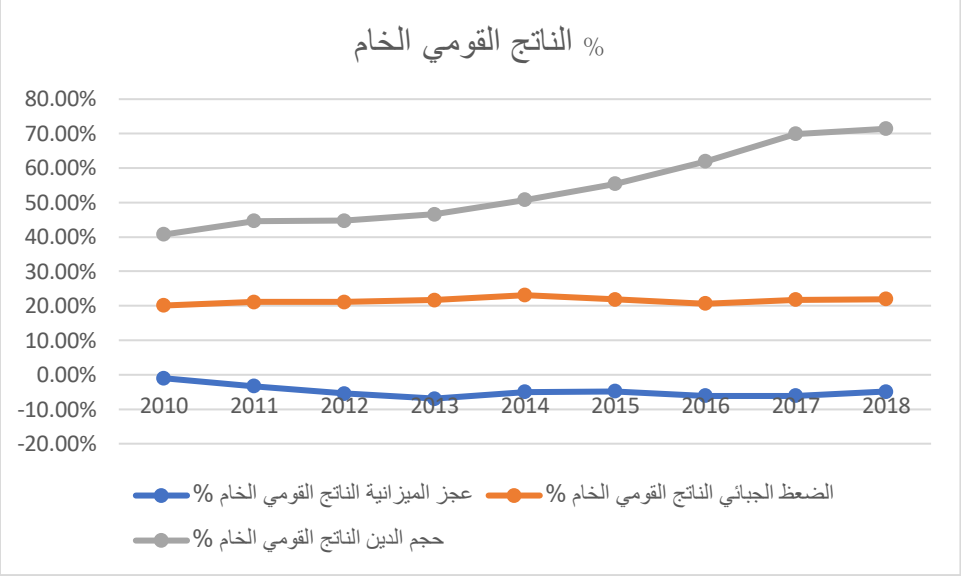

3- نسبة التضخم

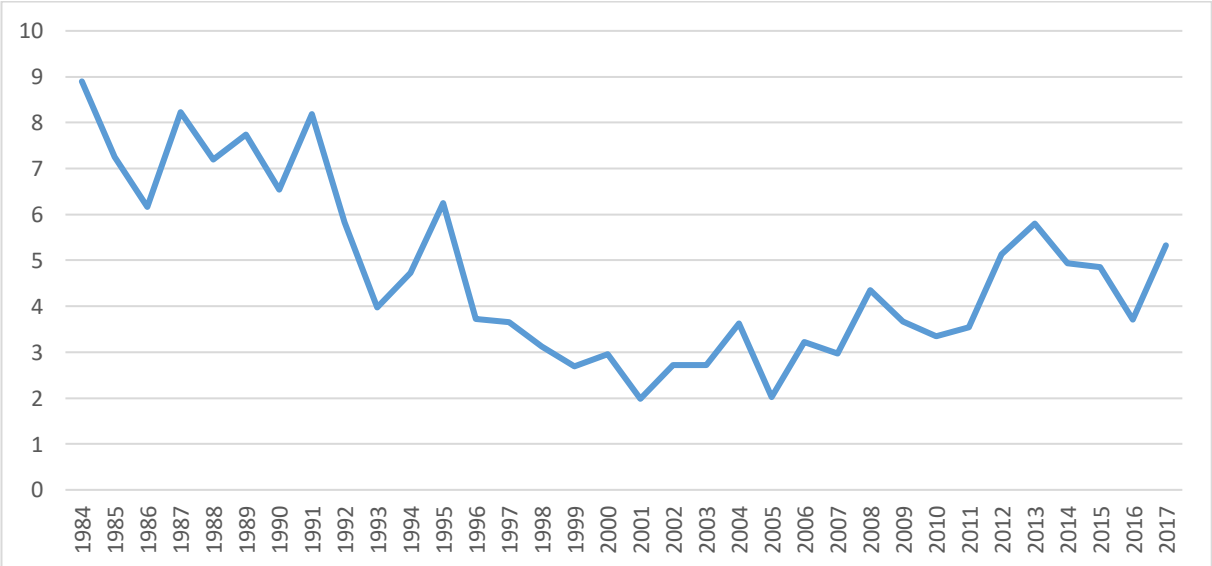

تطور نسبة التضخم 1984-2017

سجلت خلال سنة 2018 نسبة تضخم بلغت 7,5% مقابل نسبة 6,4% سنة 2017 وتميز مؤشر الأسعار بمنحي تصاعدي بلغ ذروته سنة خلال الفترة الممتدة بين فيفري وجوان 2018 حيث بلغت نسبة التضخم 7,9% وفاقت نسبة التضخم الضمني 8%.

ويرتبط ارتفاع مؤشر الأسعار بارتفاع الرسوم الجمركية والمعاليم الاستهلاكية والاداء على القيمة المضافة المدرجة في قوانين المال المالية. وشهد مؤشر الأسعار ارتفاعا نتيجة ارتفاع سعر الصرف الذي ينتج عنه استيراد التضخم المالي عبر ارتفاع تكاليف اغلب المواد المستوردة وأيضا نتيجة ارتفاع سعر المحروقات. ويعتبر الارتفاع المتزايد في كتلة الأجور مع الضعف المسجل في الإنتاج والإنتاجية من اهم اسباب ارتفاع الضغوطات التضخمية. وتأثر نسب التضخم العالية على الطلب الداخلي وخاصة على الاستهلاك الخاص الذي ظل في السنوات الأخيرة المحرك الرئيسي للنمو، وقد يؤدي هذا الى مزيد الركود الاقتصادي.

4- نسبة البطالة

بلغت نسبة البطالة سنة 2018 حدود 15,5% اما نسبة البطالة لدى حاملي الشهائد العليا فقد بلعت 29% وتشير الارقام إلى أن البطالة في تونس هيكلية، بمعنى أنه سيكون من الصعب تخفيض البطالة إلى حد كبير على المدى القريب. وفي الواقع، فإن الارتفاع المسجل في نسبة النمو من 0.7 سنة 2016 الي 2.5 خلال 2019 لم يصاحبه أي انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة لذا بات من الضروري متابعة نسبة استحداث فرص العمل ونوعية هده الفرص كمؤشرات على التقدم الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط.

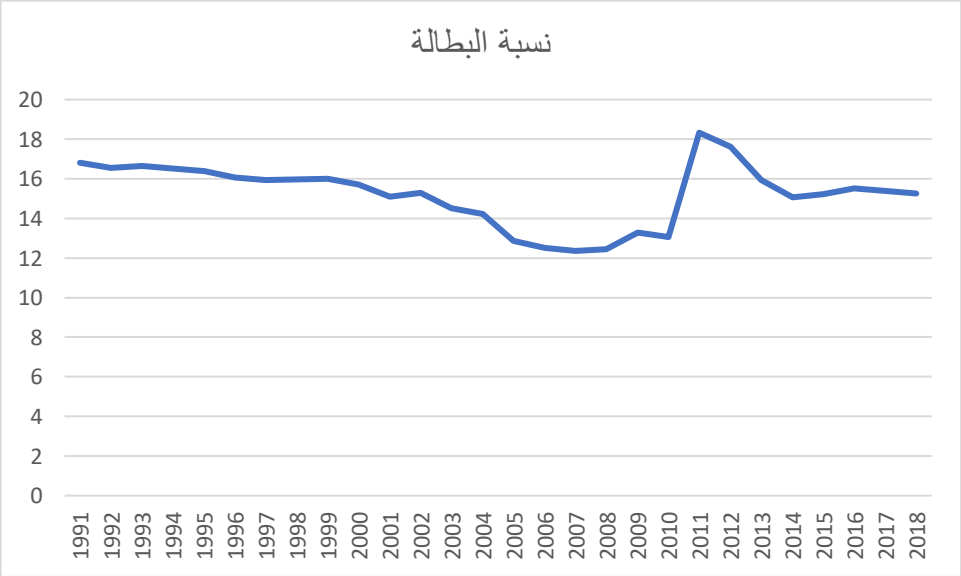

5- قيمة العملة

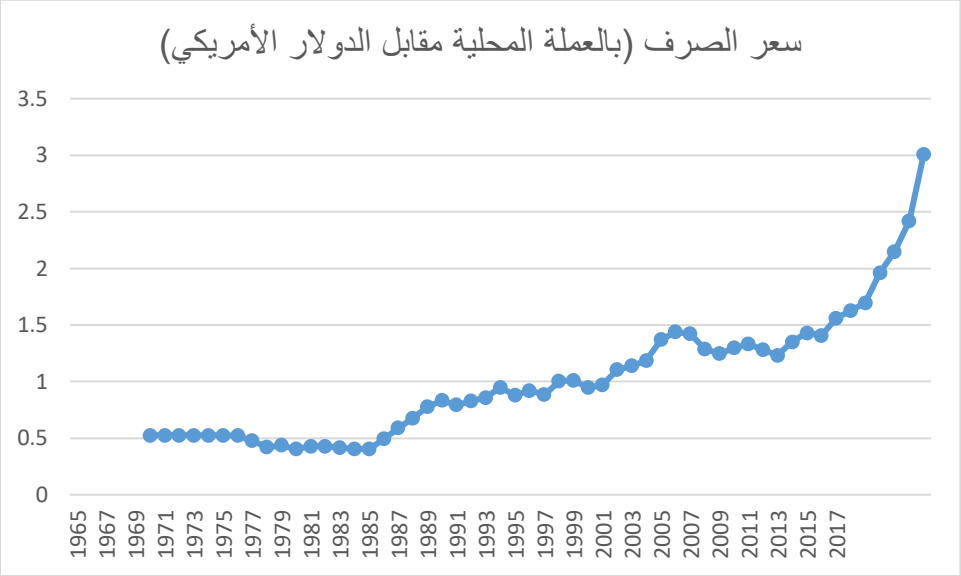

عرف سعر الدينار مقابل اغلب العملات الاجنبية ارتفاعا متسارعا منذ بداية سنة 2015 وسجل خلال الربع الثاني من سنة 2017 ارتفاعا حادا نتيجة ما تم ابداؤه من نوايا تعويم الدينار من طرف المسؤولين على السياسة المالية. وارتفعت وتيرة انزلاق قيمة الدينار منذ تلك الفترة مستوى 3,3 نقطة مقابل الأورو سنة 2018 والى 2,5 نقطة مقابل الدولار سنة 2018. ان من اهم أسباب الارتفاع المتزايد لسعر صرف الدينار ما تم اتخاذه من إجراءات التحرير الكلي لسعر تحويل العملة واجراء تعويم الدينار بهدف تخفيض العجز في الميزان التجاري.

6- الميزان التجاري

ان من اهم المؤشرات على اختلال التوازن في بارامترات الاقتصاد الكلي هو ارتفاع العجز في الميزان التجاري حيت بلغ 19049 م د حيث بلغت قيمة الصادرات 40986 م د مقابل 60035 كقيمة واردات وبلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات 68,2%. ومن اهم اسباب هذا العجز ارتفاع عجز ميزان الطاقة وانخفاض صادرات القطاع المنجمي، اصافة الى ارتفاع الواردات من المواد الالكترونية والميكانيكية والمواد الغذائية جراء الطلب الداخلي المتزايد. وبالرغم من المحاولات المتتالية لتخفيف هذا العجز عبر تعويم سعر صرف الدينار فالملاحظ عبر الرسوم البيانية ان تأثير هذه السياسات على نسق الواردات المتجه غالبا نحو الاستقرار، مازال ضعيفا، مقابل انخفاض ملحوظ في تطور الصادرات منذ سنة 2011 الى غاية 2016 مقابل تسجيل ارتفاع في السنتين الأخيرتين.

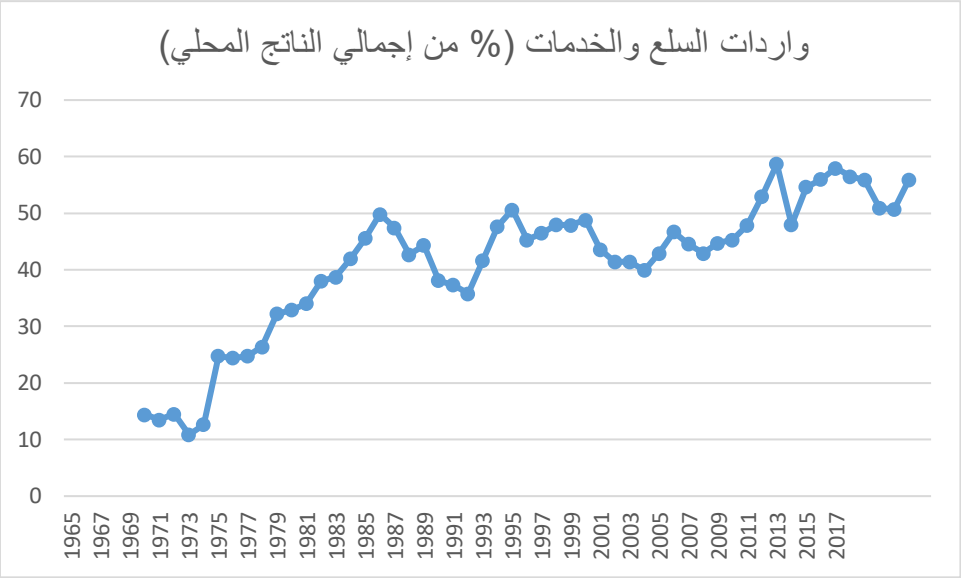

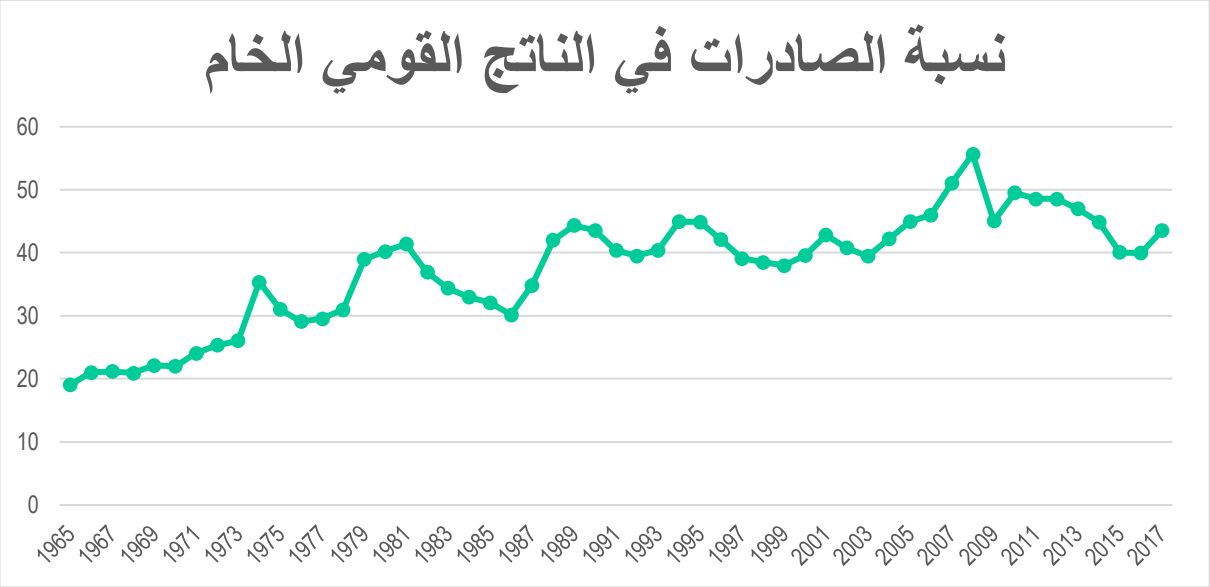

7- الاستثمار

عرفت نسبة الاستثمار انخفاضا خلال التسع سنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2010 حيت شهدت تراجعا من 25% الي 9% سنة 2014 و13% سنة 2015. شهدت سنة 2018 استثمارات خارجية قدرت ب 2224 م د 96% منها كانت على شكل استثمارات خارجية وشهدت نسبة الاستثمار الخارجي في الناتج القومي الخام تراجعا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ نسبة 2,2% خضضت 58% لقطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية. وبلغ حجم الاستثمار 18064 م د سنة 2018 أي ما يعادل 18,7% من الناتج القومي الخام.

عرفت التوازنات الاقتصادية الكلية خلال السنوات الأخيرة ارتفاع الهوة بين الحاجة الي الاستثمار والادخار الداخلي اذ تراجعت نسبة الادخار الوطني في الناتج من 21% سنة 2010 الي 8%سنة 2018 وتراجعت نسبة تغطية الاستثمار الى 50%. تعود أسباب تراجع دور الادخار في تطوير الاستثمار وتنشيط الاقتصاد ودفع النمو الى ارتفاع تكاليف الحياة نتيجة التضخم وتراجع دور الطبقة الوسطى في تدعيم هذا العنصر الاقتصادي.

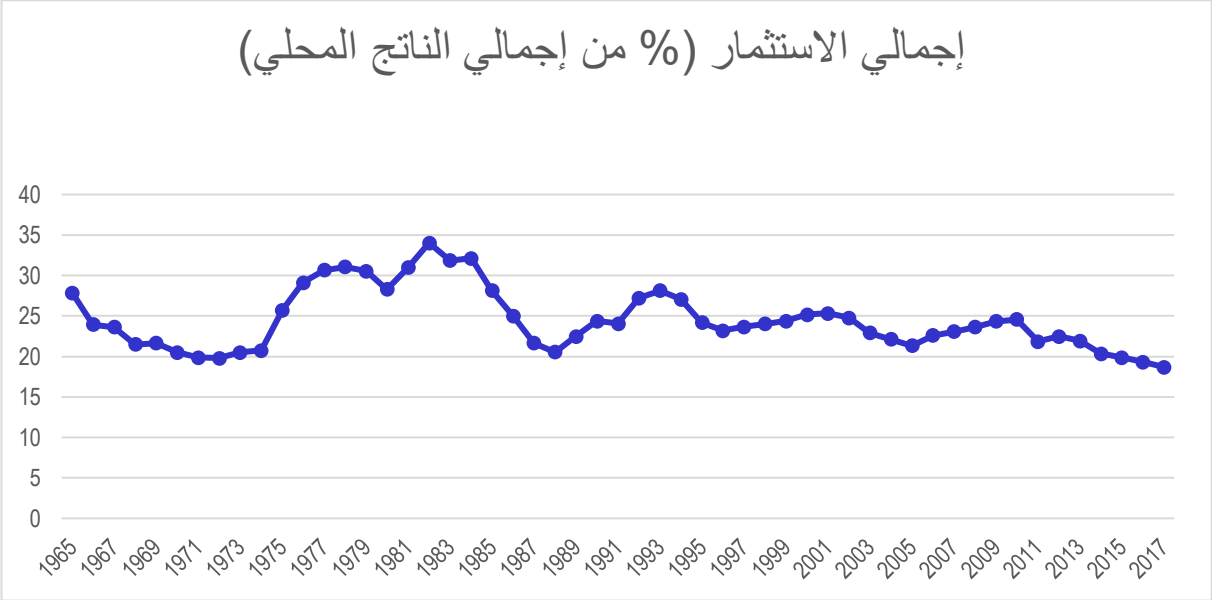

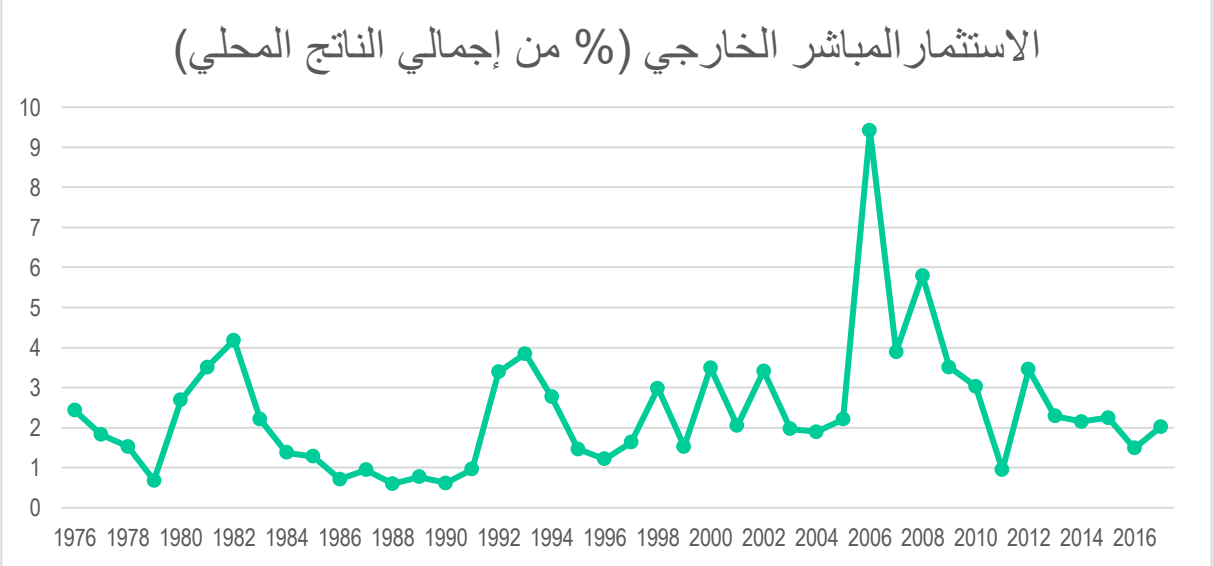

8- نسبة الفائدة

لمجابهة ارتفاع الضغوط التضخمية منذ عام 2016، قام البنك المركزي بزيادة نسبة الفائدة المديرية في أفريل 2017 إلى 5 ٪ وفي مارس 2018 إلى 5.75 ٪. ورغم الترفيع في هذه النسبة فان الضغوط لم تشهد اي تقلص اذ شهد الثلاثي الاول من سنة 2019 ارتفاعا ملحوظا في نسبة التضخم نتج عنه قرار الترفيع في بسبة الفائدة المديرية ال 7,56% في شهر فيفري 2019 وأعلن البنك المركزي عن استعداده لزيادة سعر الفائدة المديرية إذا استمرت الضغوط التضخمية.



رسم بياني لتطور سعر الفائدة المديرية

III- الإصلاحات الاقتصادية

تهدف الإصلاحات الاقتصادية الى إعادة التوازن الى العناصر المكونة للاقتصاد الكلي ورفعهم الي مستويات تمكن من تقليص العجز في الميزانية العامة والميزان التجاري وتعيد النشاط الى المحركات الأساسية للنمو نما في ذلك محرك الاستثمار ومحرك التصدير. ويعتمد نجاح هذه الإصلاحات على عديد العوامل الموضوعية من أهمها:

- قدرة الحكومات على بلورة استراتيجية واضحة المعالم ومتماسكة العناصر يتفق حول تنفيذها جميع الفاعلين في الحقل الاقتصادي والاجتماعي من أحزاب وازنة واتحادات وجمعيات وهيئات فاعلة.

- قدرة البلاد على الاستثمار في نقاط قوتها المتمثلة في مؤشرات مرتفعة عربيا في مجالات التنمية البشرية والتنافسية المتمثلة في العدد الهائل من الكفاءات المتخصصة في جميع المجالات، والجاهزية التكنولوجية. وتتميز البلاد بالاستقرار الاجتماعي والبنية التحتية المتطورة والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي مكنها من توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين أوروبا وتونس وفقاً للقواعد العالمية للتجارة الحرة.

- قدرة الحكومات على تنقية المناخ الاقتصادي والاجتماعي عبر القضاء على الإرهاب وتبييض الأموال، وتطوير الإدارة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاجماع حول قوانين دفع الاستثمار وادماج أكبر عدد ممكن من الشباب وخاصة اصحاب الشهائد العليا في الدورة الاقتصادية.

1- أي منوال تنمية نريد؟

اجمع العديد من الخبراء على اعتبار منوال التنمية الحالي قد أصبح عاجزا عن تحقيق تطلّعات البلاد، من تحقيق نسب نمو مرتفعة تمكن من تحسين مستوى المعيشة، وخلق مواطن شغل كافية لاستيعاب الطلبات المتزايدة، خاصة من خريجي الجامعات. وبات من الصروري اتباع منوال تنمية يعتمد أساسا على الأنشطة فائقة الكثافة التكنولوجية والقطاعات عالية القيمة المضافة، خاصة في مجالات الطاقات المتجددة، البيئة، الاقتصاد الأزرق، الصحة، التعليم العالي والبحث العلمي، الإعلامية.

ان منوال التنمية القادر على النهوض بالاقتصاد التونسي يجب ان تكون شموليا قادرا على ادماج جميع مكونات النسيج الاقتصادي وخاصة الفئات الفقيرة وصغار الحرفيين والفلاحين. وذلك عبر تدعيم دور المؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص وتشجيع المبادرة الخاصة والاستثمار في القطاعات الواعدة. على القطاع العام ان يلعب دورا مهما في هذا المنوال التنموي عبر ادماج مؤسساته في شراكة فعلية مع القطاع الخاص عبر المساهمة في انجاز مخططات استراتيجية للتنمية يقع التنسيق فيها مع جميع المعنيين تساهم الدولة فيها بإنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى والسهر على تعزيز دور التحكم والرقابة خاصة في المسائل الاجتماعية والبيئية والثروات الطبيعية.

2- الحد من التفاوت الجهوي

يفتقد منوال التنمية الحالي الى استراتيجية واضحة المعالم تهدف الي الحد من التفاوت الجهوي، ويبرز هذا التفاوت في التباين الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية كنسب الفقر ونسب البطالة وحجم الاستثمارات وقدرة الوصول الى الخدمات العامة. للحد من هذا التفاوت صار من الضروري إعادة تقسيم البلاد تقسيما جغرافيا يجعل اغلب المناطق الداخلية مدمجة في نسيج اقتصادي يضم مركزا

صناعيا وحضاريا كبيرا وميناءا او مطارا، مع تطوير شبكة طرقات سريعة وشبكة للسكك الحديدية تمكن من انفتاح المناطق الداخلية ودمجها في الفضاء الأرومتوسطي.

يجب تدعيم الاستثمار عبر احداث صندوق للتنمية الجهوية تتكون مداخيله من مساهمات المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالجهة، وترصد موارد هذا الصندوق لتمويل الاستثمارات بالجهة التي تحقق اهداف التنمية الشمولية كخلق مواطن شغل في القطاعات التي تكتسب فيها الجهة ميزات تفاضلية.

اما على صعيد تقوية الحوكمة المحلية فيجب تسريع تنفيذ الإصلاح الهيكلي للهيئات المحلية، من خلال تحديد الاقاليم وارساء مزيد من اللامركزية في التصرف وتطوير اليات الاندماج والتكامل بين الجهات، وتفويض صلاحيات اوسع تمكن الادارات المحلية من التدخل لصيانة البنية التحتية وتوفير الخدمات العمومية الجيدة مع تمكينهم من الحصول على نصيب من الضرائب والرسوم.

لترشيد الاستثمار وجعله أكثر جدوى من حيث تقليص التفاوت الجهوي وتحسين مؤشرات التنمية في الجهات الداخلية بات من الضروري تجميع البنوك والصناديق المالية المعنية بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغرى في شركة قابضة تخصص مواردها في اسناد المشاريع الجهوية الكبرى في شكل منح قابلة للاسترداد، وتحصر اماكن تدخل الشركة في الجهات ذات الاولوية التنموية.

كما يمكن العمل بالشراكة بين القطاع العام والخاص على انشاء نواة اقطاب صناعية حسب التميز النسبي لكل جهة يتم على إثره تحديد حاجيات القطاع العام وتكليف الشريك من القطاع الخاص من توفيرها، مع منحه عديد الاعفاءات الضريبية والتسهيلات الادارية والعقارية، وتمكن هذه النواة الصناعية عديد المستثمرين سواء كمزودين بالمواد الاولية والخبرات التقنية، او كحرفاء.

3- اصلاح توازنات الاقتصاد الكلي

لإعادة الدين العام إلى مستوى ضعيف بات من الضروري اتخاذ اجراءات تهدف الى ترشيد النفقات وضبط التوازنات مرفقة بإصلاحات هيكلية تمكن من الترفيع في نسب النمو المستهدفة على المدى الطويل. كذلك يجب العمل على ارساء مزيد من العدالة الجبائية عبر التخفيض في حجم الدعم الموجه للأغنياء، ويمكن القيام بذلك عبر اسناد بطاقات بيو مترية وفتح حساب بريدي جار للعائلات المستحقة للدعم لتحويل مبالغ مالية تقدر بمتوسط مبلغ الدعم، مع تحرير اسعار المواد المدعمة وايقاف الدعم عن المصانع.

ان التحكم في الإنفاق العام وتحسين جودته يحتم القيام بتحديد اهداف على المدى المتوسط تمر عبر تحديد سقف للعجز لا يتجاوز 4% وتكون اولويات الانفاق في ابوب النفقات الجارية من ناحية، والاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية ومن ناحية أخرى.

لتحسين مناخ المنافسة وريادة الأعمال ودفع الاستثمار والنمو، عبر تطوير اسواق السلع والخدمات وجب اتخاذ الاجراءات التالية:

- فيما يخص الشهائد والرخص والتصاريح يجب احداث شباك موحد يوحد قاعدة البيانات لكافة المطالب والوثائق المسندة مع اعتماد مبدأ " لا رد يعني الموافقة" مع احداث شباك للخدمات السريعة. - لتخفيف الثقل الاداري الناتج عن المراقبة صار من الضروري القيام بالنشر الدوري والمنتظم لكافة المشاريع واللوائح الجديدة وتحيينها، ووضع برنامج له أهداف واضحة لتخفيف العبء الإداري.

- فتح رؤوس أموال المؤسسات العامة للقطاع الخاص والافتتاح الجزئي دون نقل سلطة التحكم في قطاعي الكهرباء والغاز. الانفتاح الكامل - أو حتى سحب الملكية العامة - في قطاع الاتصالات، وقطاعات التصنيع التي مازالت تحت سيطرة الملك العام وكذلك في قطاع التجارة (أسواق الجملة).

4- الاقتصاد الأزرق

بدأت عديد الدول الافريقية الساحلية مثل افريقيا الجنوبية، المغرب ومصر اقتداء بعديد الدول المتقدمة من ادراج الاقتصاد الأزرق، كقوة دفع للتنمية، في مخططاتها الاستراتيجية. وتمكن المراهنة على الاقتصاد الأزرق من تنويع الاقتصاد وتحديث البنية التحتية البحرية والانخراط في مبادرات التنمية البحرية المتكاملة إقليمياً والطرق السريعة على المستوى العالمي. يمكن الاقتصاد الأزرق من استغلال الموقع الاستراتيجي لبلادنا لدفع التنمية وخلق الاف مواطن شغل وذلك عبر حسن التصرف المستدام في مواردنا البحرية وتكوين الأجيال الناشئة في مجال العلوم والتكنولوجيات البحرية وتطوير قطاعات صناعة السفن والاشغال البحرية.

وتعتمد الرؤية الاستراتيجية لتطوير الاقتصاد الأزرق على العناصر التالية:

- تطوير النقل البحري وتحديث الاسطول عبر:

- تطوير وتنفيذ سياسات قطاع النقل التي تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية للبلد وتثمن خاصيات البحرية التونسية، مع تحديث وتكييف استراتيجية التنمية لقطاع النقل البحري، وهو أمر ضروري لدفع نمو الاقتصاد الوطني.

- اعتبار قطاع النقل البحري الدولي نشاطا مصدرا بالكامل واقرار العديد من التراتيب والاجراءات لتشجيع الاستثمار في قطاع الشحن العصري بما يتماشى مع خصائص البضائع التونسية، على ان تشمل هذه الاجراءات النظام الضريبي، الاستثمار وتسليح واستغلال السفن.

- مراجعة الإطار التنظيمي لتسجيل السفن وإنشاء سجل دولي لتشجيع تسجيل السفن الاجنبية بالبلاد.

- مراجعة تنظيم الصفقات العمومية في مجال للنقل البحري الدولي وتعزيز التنسيق والتفاوض بين الشاحنين العموميين ومالكي السفن التونسية والعمل مع بالعقود الإطارية فيما يخص نقل المواد الاستراتيجية (الحبوب، النفط، المواد الكيميائية..)

- النظر في إنشاء غرفة وطنية لاستئجار السفن لصالح المؤسسات العامة (ديوان الحبوب، ديوان التجارة، والمجمع الكيميائي وغيرها ...)، الى جانب إنشاء هيكل مالي أو قسم متخصص على مستوى بنك قائم لتمويل الاستثمارات البحرية وإشراك الشاحنين الكبار في تمويل راس مال شركات الشحن.

- تعزيز الصناعات البحرية، الصيانة وإصلاح السفن والحاويات والآلات والمعدات البحرية.

- على مستوى الموانئ التجارية:

- مواصلة الجهود لتحديث وتحسين الموانئ الحالية.

- إنشاء بنى تحتية جديدة من أحدث الأجيال بما يتناسب مع حجم السفن (عمق 22 م) وقادرة على تقديم خدمات عالية الجودة (أداء عمليات المناولة، الوصول السريع، تقليص اجال الإرساء).

- الاستثمار في جودة وإنتاجية خدمات الموانئ لا سيما فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للسفن وأنشطة المناولة.

- تعزيز وتيسير عملية الاشتراء الالكتروني للإجراءات الإدارية والموانئ من خلال استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة، التتبع وإمكانية تحديد الموقع الجغرافي للسفن.

- النظر في مشروع "التخليص الجمركي خارج الموانئ" خاصة وان الموانئ التونسية تتعامل بشكل رئيسي مع البضائع المنقولة بالحاويات الى جانب الاستثمار في المنصات اللوجيستية والاقتصادية خارج نطاق الموانئ التي ستتمركز في كل الولايات، ولا سيما في المناطق الداخلية من البلاد، والتي تمكن من توفير العائدات الاجتماعية والاقتصادية التالية:

- تشجيع النقل متعدد الوسائط، وخاصة السكك الحديدية، التي تمكن من تقليص المسافة بين المناطق الداخلية وتمكينها من منفذ مباشر وواجهة على الساحل البحري التونسي (وهو ما يفسر الحاجة إلى إنشاء "موانئ جافة" في الداخلية للبلاد).

- تسهيل التخليص الجمركي وتفريع البضائع للمتقبلين والشاحنين عن طريق تقليل التكلفة والوقت في كل منطقة من البلاد وتشجيع الاستثمار في المجالات الاقتصادية والصناعية في كل الولايات.

- التكوين في مجال المهن البحرية والمتصلة بالموانئ:

- تطوير وتنفيذ برنامج لتأهيل ودعم المهنين في قطاع النقل البحري والموانئ، مشفوعا ببرنامج استثمار في التقنيات العصرية والجودة والأداء.

- تكييف الإطار القانوني والتنظيمي لتوحيد القائمة وتعزيز غيرها من الصفقات ذات القيمة المضافة العالية مثل اللوجستية والنقل متعدد الوسائط.

- مواصلة توحيد برامج تكوين البحارة مع متطلبات الاتفاقيات الدولية مع زيادة احداث مراكز تكوين وتنويع الاختصاصات لتلبية احتياجات السوق الوطنية والدولية.

- تشجيع أصحاب السفن التونسية على دعم جهود الأكاديمية البحرية من خلال المشاركة في اقتناء المعدات التعليمية والبيداغوجية الضرورية.

- هيئات التنسيق:

- انشاء مجموعة عمل مشتركة بين الإدارة وكافة المتدخلين في قطاع النقل البحري لتعزيز التشاور وضمان الرصد الدقيق لتنفيذ المشاريع.

- إنشاء شباك موحد للبحر يهدف الى إنشاء هيئة واحدة مسؤولة عن وضع استراتيجية بحرية عالمية وتنسيق أنشطة مختلف المتدخلين على المستوى الوطني

- اعادت احياء المجلس الوطني للشاحنين.

- تدعيم نشاط "كلستر" الأنشطة البحرية.

IV- واقع وافاق الاقتصاد التونسي.

1- نموذج صناعي متدهور

بعد تجربة التعاضد في الستينات، اختارت تونس نموذجا للتنمية الصناعية مزدوج التوجهات.

فمن جهة، تميز النسيج الصناعي بوجود قطاع خاص موجه نحو التصدير

- فتح قانون 72 البلاد على الاستثمار الخارجي في الصناعات المصدرة وقد تلا ذلك انخراط المقيمين في هذا القطاع الموجه للخارج مما مكن من خلق شغل وتوفير مداخيل اضافية للعائلات كما وفر مداخيل للبلاد من التصدير

- لكن الاندماج الصناعي (العمودي) كان ضعيفا لأن الواردات تقدر ب 60 بالمائة من نسبة الصادرات ونضيف إليها الواردات غير المباشرة على الطاقة مثلا. كما أن هذا القطاع كان له دور مؤثر على بقية القطاعات الأخرى (اندماج افقي ضعيف).

ثم، ان القيود المفروضة على الاستثمار مثلت عائقا أمام دخول الشركات متعدد الجنسيات وبقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مستوى الشركات الصغرى والمتوسطة بالأساس.

وقد مكن فتح مناطق التبادل أمام السكان (المقيمين)، بعض الأفراد من تجاوز القانون وهو ما أدى إلى تنمية حضور القطاع الموازي وضعف اندماج المناطق الحرة في صلب القطاع الاقتصادي. وتسبب تنامي السوق الموازية، بدوره في انتشار المواد التي تدخل البلاد بطريقة غير قانونية. وهو ما جعل سلبيات المناطق الحرة أكثر من منافعها.

ويجب أن نضيف إلى ذلك، القيود التي يفرضها الاتحاد الأوربي ضد نظام مناطق التبادل الحر (offshore)، إلى درجة أن تونس تم تصنيفها في العام الفارط في قائمة البلدان التي تعتبر ملاذا ضريبيا. ولم يقع سحبها من القائمة إلا بعد ان التزمت بتطبيق القانون العام لجميع الشركات.

ومن جهة أخرى يتميز الاقتصاد التونسي بوجود قطاع عام مهيمن على مجالات الخدمات العامة والمواد الأولية. (نقل، طاقة كيمياء، معادن، خامات) إضافة إلى التوزيع (الدواوين). ويعاني هذا القطاع حاليا من أزمة مالية بعد تراجع قيمة صرف الدينار والتي زادت في حجم الدين الخارجي وكذلك بسبب عدم مراعاة حجم التضخم عند تحديد اسعار المنتوجات التونسية. ونعتبر أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تعتبر مثالا معبرا عن هذا الوضع وذلك في علاقة مع ديونها التي تضخمت بسبب انخفاض سعر الدينار.

حاليا كل الشركات الكبرى العمومية، باستثناء البنوك وقطاع النفط، هي عاجزة وقطاعات مثل الصناعات الكيميائية والاتصالات التي انت من قبل توفر مداخيل عالية للدولة، تعاني بدورها من العجز.

وحتى احتكار الدولة لمجال توزيع السجائر فإنه لم يمنعها من تسجيل خسائر بسبب الضرائب المرتفعة، في حين ان الاسعار بقيت منخفضة للتقليل من انتشار السوق الموازية.

أما قطاع النقل وكل قطاعات الخدمات الوطنية (كهرباء، الماء، التطهير والتصرف في النفايات، فهي ليست عاجزة فقط، وإنما غير قادرة على مواجهة النفقات بالاقتصار على الموارد المخصصة لها وإضافة إلى ذلك، فإنها لا تستطيع تنفيذ البرامج المسطرة (اقتناء التجهيزات مثلا) ما عدا البرامج التي يقع تمويلها عن طريق القروض الخارجية (المركزية).

إن عدم التعجيل باصلاح القطاع العمومي يهدد بجعل كل هذه الشركات العامة أمام مأزق مالي وهو ما من شأنه أن يؤثر كذلك على ميزانية الدولة عموما، لأن القروض التي تلتجئ إليها تبقى مرتبطة بضمانات الدولة.

2- عدم الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والفلاحية

- إن تعبئة الموارد المائية، كانت كلفته باهضة بالنسبة للدولة ومقابل ذلك، فإن الفوائد المجنية من هذه السياسة (انتاجا وتصديرا) كانت محدودة جدا وذلك بسبب مشاكل في التصرف في هذه الثروات (تسرب المياه مثلا) وغياب الاجراءات المرافقة لتعصير الفلاحة وادماجها في القطاع الصناعي والتجاري المهيكل.

-إن الموارد الطبيعية هي محدودة بطبيعتها، لكنها موجودة. لدينا الغاز الصخري، الشيست وموارد أخرى للطاقة، ولدينا كذلك الجبس والرخام والملح و1500 كم من السواحل، لكن استغلالها بقي محدودا لضعف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهي شراكة كان من الممكن أن تكون حلا للبلاد.

3- المقترحات الجديدة

- تحسين مناخ العمل: تجنيد الطاقات البشرية وتشجيعها على المشاركة في الانخراط في تنمية اقتصاد البلاد، التخفيض في الضريبة على القطاع المنظم والمنتج. (خارج الوساطة). رقمنة الإدارة من أجل تسهيل عمل المؤسسة، والانفتاح على الخارج وبناء علاقات جديدة مع الشركات متعددة الجنسيات الجديدة والتي لديها فروع مصدرة هامة (السياحة التحويل الصناعي وخدمات الاتصالات والخدمات اللوجستية).

- اصلاح نظام الصرف. فمجلة الصرف هي الوحيدة التي لم يقع اصلاحها. ويمكن التوصية في هذا الباب باستيعاب السوق الموازية بالترخيص للسكان بالتعامل بالعملة الصعبة وذلك بعد العفو الجبائي وتسهيل التحويلات

- اصلاح النظام النقدي والمالي: تطهير النظام البنكي (الرفع في حجم الاعتمادات الخاصة والتخفيض في غير المسددة وتعميم النقد الإلكتروني في علاقة مع الهواتف الجوالة، وتوسيع قاعدة

الفئة المعنيّة بالخدمات المالية (شركات صغرى ومتوسطة، باعثو المشاريع الصغرى..) تقوية رأس مال الشركات باللجوء إلى السوق المالية (صناديق الاستثمار)

- تحقيق لامركزية التنمية (الجهوية): اعداد نظام جبائي جهوي ومحلي يوفر موارد للجهات ويضمن تحقيق التنمية الجهوية ويجسم اللامركزية في هذا المجال.

- اصلاح الشركات العمومية: حوكمة، ديمومة. شراكة

- تطوير الشراكة" قطاع عام وقطاع خاص": بالنسبة للمشاريع الخاصة بتشجيع الاستهلاك المحلي، ينبغي في مرحلة أولى تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فقط مع الخواص التونسيين ثم في مرحلة ثانية يقع استقطاب الاجانب. مقابل ذلك وفيما يتعلق بالمشاريع التصديرية، وإذ نخفّض من الواردات (الطاقة)، فإن الأولية يجب أن تمنح للشراكة (قطاع عام - قطاع خاص) مع الشركات متعددة الجنسيات.

-اصلاح منظومة التكوين بالأخذ بعين الاعتبار، المهن الجديدة وحاجة السوق العالمية: إن انفتاح الاقتصاد التونسي وتوسيع التجارة الخارجية يتطلب تطوير تصدير الخدمات حتى نتمكن من المحافظة على حرية المبادلات وتمويل العجز التجاري بفائض متأت من الخدمات، من بينها السياحة والمناولة (تنفيذ مشاريع أجنبية في تونس). وهو أمر ممكن بفضل التكنولوجيات الحديثة وامكانية العمل عن بعد.

- اصلاح المنظومة الصحية ومشاكل التمويل

- اصلاح الضمان الاجتماعي بتكملة النظام التوزيعي الحالي، بنظام قائم على الرسملة.

- اعادة هيكلة قطاع السياحة: اعادة تأهيل الوحدات السياحية الموجودة مع عقد شراكات جديدة وتحسين الخدمات وتنويع المنتوج.

- إنعاش قطاع الفلاحة والعمل على استغلال الموارد المائية بطريقة أفضل وتوجيه الاهتمام بصفة خاصة نحو الصناعات الغذائية.

- تطوير قطاع الخدمات: تكنولوجيا المعلومات، الصحة، التربية، السياحة والترفيه، الدراسات، البناء والاشغال العامة، وتوجيه هذه الخدمات نحو التصدير، مع تنويع المجالات (افريقيا مثلا...)

وقد تمكنت تونس، مع "مراكز النداء"، من تسويق الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة " لكن يمكنها، إذا ما اندمجت البلاد أكثر في الاقتصاد الرقمي، أن تطور هذا المجال وأن تشجع على

تصدير خدمات أخرى ذات قيمة مضافة عالية (استغلال المعطيات، البرامج المعلوماتية.). ولا بد من التكثيف من التجارب الناجحة في هذا القطاع.

- الطاقات الجديدة: أمام العجز المتفاقم الناجم عن الاستهلاك المرتفع للطاقات التقليدية، يجب تشجيع الطاقات البديلة خاصة أن تكاليف الإنتاج في هبوط سريع، وكذلك التعجيل بإنجاز دراسات حول استغلال الغازات الصخرية.

٧- الخاتمة

تمكن الاصلاحات الاستراتيجية الكبرى من استغلال المزايا النسبية للبلاد بشكل أفضل، من اهم هذه المزايا اليد العاملة المتكونة جيدا نسبيا، الموقع الجغرافي الاستراتيجي بين أوروبا وأفريقيا، الاقتصاد المفتوح للتجارة والمستثمرين الأجانب والجهاز الاداري القوي والمتمرس، من اجل الرفع من نسبة النمو بصفة ثابتة وتقليص العجز في ميزان المدفوعات الميزانية العامة. والحد بشكل كبير من البطالة - واحدة من الدوافع الرئيسية لعدم المساواة في تونس - ووضع حد للتضخم وانهيار قيمة العملة.

وتتمثل هذه الاصلاحات في ترشيد حوكمة المؤسسات العامة وحسن التصرف في الانفاق العام وتنقية مناخ الاعمال والاستثمار عبر تحيين مجلة الاستثمارات ومجلة الشغل.

يمثل الاقتصاد الازرق أحد القطاعات الاستراتيجية التي يجب المراهنة عليها واعتباره عنصرا استراتيجيا في مكونات الاقتصاد التونسي، بما يوفره من امكانيات غير مستغلة وقدرة على تقليص التفاوت الجهوي وتنمية النقل في البلاد واحداث عدد كبير من مواطن التشغيل.

فؤاد بن سعيد

المنجي صفرة



الإقتصاد الموازي

الاقتصاد الموازي أو ما يسمى كذلك بالاقتصاد الغير مهيكل أو الاقتصاد المخفي إنها ظاهرة عالمية مصحوبة بتبعات ذات أثار كوسموبوليتية، كونية. فقد اعتبر تقرير الأمم المتحدة (ONU) لسنة 2000 أنّ هذا الاقتصاد قد لمست أثاره ثلاثة أرباع بلدان العالم وان ثلاثة أرباع سكان العالم ينشطون فيه وخاصة العديد من بلدان العالم الثالث في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية. كلّ الإحصائيات العالمية بينت أنّ نسب مداخيل القطاع الموازي في تقييم الناتج المحلي الخام (PIB) تكون مرتفعة كلما كان البلد غير نام وفقيرا. كما أنّها ظاهرة متفشية خاصة في المدن الكبرى للعالم الثالث.

ومن منظور عصري، يواكب الاقتصاد الحديث في كلّ أنحاء العالم التطور التكنولوجي والتقني والمعلوماتي الذي يؤدي إلى تقلص فرص الشغل القارة منها والدائمة مما ينتج حتما تكاثر نسب طالبي الشغل والبطالة وخاصة في بلدان العلم الثالث حيث يلجأ ملايين العاطلين عن العمل إلى القطاع الموازي كسبيل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

أما مجمل المهن التي تنشط في هذا القطاع فتختلف حسب البلدان وحسب الجهات حيث نجد شيوعها لدى أصحاب المهن البسيطة كالباعة المتجولين، وحراس مأوي السيارات ومصلحي الآلات المعطبة وما إلى ذلك.

هذا وقد اصطفينا خلال هده الدراسة وبناء على تحليل معمق لظاهرة الاقتصاد الموازى كقطاع غير مهيكل ما يقارب الخمسة عشر تعريف يتغير حسب مجال الاهتمام من تعريف لخبراء اقتصاديين الى اخر من علماء الاجتماع ومنظمات دولية كالمكتب العالمي للشغل.

أما فيما يخص تونس وبعد التدقيق ومعرفة خفايا هدا القطاع علما وانه يشكل اهتماما كبيرا لمؤسسات الدولة لعلاقته بالتشغيل وإدارة الضريبة والضمان الاجتماعي فقد عرّفه الخبراء والباحثون كالاتي؛ **" القطاع الموازي في تونس هو مجموع المهن الصغرى ذات رأس المال المادي والبشري الضعيفين والتي تشتغل بطريقة موازية أو شبه موازية بالنسبة لإدارتي الجباية والضمان الاجتماعي".**

ومن خلال تحليل موضوعي يقوم بالأساس على نظرة معمقة لهذا الظرف من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ ثورة 14 جانفي 2011، نعتقد أنه مخطئ من يظن أن القطاع الموازي يقوم فقط على التجارة الموازية على الحدود الليبية الجزائرية بل هو مجرد جزء من 6 أو 7 مكونات اخرى، ورغم دورها الاقتصادي والاجتماعي فان الإحصائيات الدقيقة حول هذه الأنشطة تعتبر مفقودة ولم تندرج إلى حد الان في الحسابات الوطنية.

وفي الأثناء يمكن تحديد 4 خاصيات عامة لسلوكيات أو بالأحرى تمظهرات القطاع في كل بلدان العالم الثالث:

1- يزدهر ويتكاثر القطاع الموازي كلما انكمش أو تراجع مردود القطاع المهيكل أي كلّما كانت هناك أزمة اقتصادية في البلاد.

2- هنالك علاقة عضوية متينة بين القطاع الموازي ومستوى التراجع الاقتصادي في البلاد يعني كلما كان مستوى الفقر عاليا في البلاد كلما ازدادت نسبة القطاع غير المهيكل في الناتج المحلي الخام(PIB) والعكس بالعكس. ففي بعض البلدان الإفريقية تتراوح هذه النسبة بين 60% و80%.

3- الأجور في هذا القطاع تحوم حول الحد الأدنى للأجور(SMIG).
4- تكون عامة الوحدة الاقتصادية في القطاع الموازي ذات رأس مال مادي وبشري محدودين.

أما بالنسبة إلى المهن التي تمثل أهم الأنشطة في القطاع الموازي في تونس فهي:

1- التجارة الحدودية والتهريب على الحدود الليبية الجزائرية
2- التجارة والإنتاج والتصليح داخل البلاد والتي تتم في أماكن ضيقة (دكاكين صغيرة)
3- التجارة خارج الغطاء الرقابي للدولة (الباعة المتجولون => غياب رقابة تجارية)
4- التكنولوجيا الرقمية والمهن الخفية (التجارة خلسة)
5- البناء الفوضوي على أراضي حكومية واستغلال أراضي زراعية للدولة
6- قطاع البناء
7- الإنتاج أو التصنيع في مساكن خاصة

كل هذه المهن تنشط وذلك بصفة خفية أي خلسة، متهربة من التصريح للدوائر العمومية المختصة (الجباية والضمان الاجتماعي)، وتهدف هذه الدراسة الى إيجاد طرق وحلول تمكن من إدماج هذه الأنشطة غير القانونية في القطاع المهيكل مما يمكن الدولة من حصرها على الصعيد العملي واستخلاص الضرائب من ناحية ثم إدماجها في الدورة الاقتصادية بصفة سليمة وقانونية من ناحية اخرى.

I. التجارة الحدودية مع ليبيا والجزائر:

في بادئ الأمر وجب الإشارة الى أن بوادر ظهور هذه التجارة بدأت منذ حوالي 60 سنة وتطور حضورها واستفحل منذ ذلك الوقت الى اليوم مستغلة بالأساس تغافل الدولة وتساهلها فى التعاطى مع هذه الظاهرة، حيث تركت للجهات الحدودية المهمشة والنائية والتي لم تشملها برامج التنمية مهمة تدبير حالها، كما أن العاطلين عن العمل وجدوا في هذه الأنشطة التجارية موردا للرزق وحلاّ لتجاوز تدهور المعيشة.

ولكن بعد ثورة 14 جانفي أخذت هذه التجارة الخفية منهجا خطيرا فقد تداخل الإرهاب بالتهريب وأصبحا نشاطا واحدا بما جعل التجارة الموازية تشكّل خطرا على الاستقرار الوطني وتثير مسألة الأمن القومي. اذ أن هذا القطاع التجارى المشبوه أصبح اليوم عنصرا مؤثرا وقطاعا "مهيكلا" بل وأكثر من ذلك فقد أضحى ميدان نفوذ اذ أنه تغول ليتحول إلى "لوبية" من اللوبيات الفاعلة نسبيا فى الحياة السياسية لتتشكل اليوم ملامح هذا القطاع واقعا باعتباره "بارونة" من بارونات التهريب التي سادت ثراءا لتأثر الى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي وأصبحت تشكل دويلة داخل الدولة.

حسب اخر المعطيات التي صرّح بها إطارات الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة "UTICA" سنة 2014 :

انّ عدد "البارونات" أو الرؤوس المحركة للقطاع الخفي يتحدد في 28 شخصا معروفين من قبل الدولة بالأسماء والألقاب والعناوين وأرقام الهواتف، كل اثنين منهم مختصين في نوعية من البضاعة (اثنان مختصان في البترول/ اثنان مختصان في الأقمشة/ اثنان مختصان في الصرف إلخ...) والعلاقة

الرابط بينهم كأصحاب مجال واحد هي علاقة تتصف بالودّ واحترام وقائمة على الأمانة وعدم إفشاء سرار العمل أو أسماء زملائهم.

الشيء الذي يفسر جليا قدرة هذه "البارونات" على التغول وكسب المساحة داخل دواليب السياسة حيث أصبحت من أبرز الجهات المموّلة للأحزاب السياسية والمأثرة بشكل ملحوظ في مجرى الوضع السياسي واجراءات كما المحتويات في عملية سن القوانين في البرلمان. اذ أنّ أصحاب المال وخصوصا من هذا الميدان غير القانوني أصبحوا أصحاب جاه وسلطة فاعلة فى البلاد حيث أنهم من وراء الستار يساهمون في تشكيل المشهد السياسي بمشاركتهم المشبوهة في اتخاذ القرارات وتفعيل القوانين.

رغم هذه السلطة المالية وغير القانونية العديد منهم صرّحوا ل"International Crisis Group"

"نحن كوننا ثروات طائلة من التجارة الحدودية أبنائنا طلبة في الولايات المتحدة وبريطانيا، لا نتمنى لهم أن يعملوا مثلنا في السرية وفي الخطر، نودّ الاعتراف بنا من طرف الحكومة والاندماج بطريقة قانونية في القطاع الرسمي المهيكل وهذا أيضا ما نتمناه لأبنائنا".

من الصعب جدا معرفة أرقم المعاملات والأرباح التي تحصل عليها هذه "اللوبيات". فحسب ما ورد من المحافظ للبنك المركزي (فيفري 2019) إنّ السيولة النقدية التي لا تمر على القطاع البنكي الرسمي تقارب 4 مليار دينار.

وإني كإحصائي أشك في هذا الرقم خاصة إذا قارناه بأرقام أخرى أدلى بها زميلنا[1] حيث أنّ رقم المعاملات السنوي في منطقة رأس الجدير تناهز 1.100 مليون دينار. كما أنّ كمية الصرف السنوي تقارب 750 مليون دينار. هذا وأكد مكتب الدراسات "جسور" تقديره الرقم الجملي السنوي للمعاملات الذي يناهز 6.5 مليار دينار في كل البلاد، وينتج عنه 2 مليار دينار من المرابيح. كما أكد نفس المصدر "جسور" أنّ حصيلة خسائر الدولة (رسوم جمركية وأداءات على الدخل) ما يقارب 220 مليار دينار.

هذه عموما بعض الأرقام التقديرية لحجم المعاملات وخسائر الدولة المنجرّة عن التجارة الموازية.

كيف يمكن إدماج هذا النوع من التجارة الموازية وهيكلتها في التجارة الرسمية والمهيكلة؟

الحلول:

انّ "لوبيات" التهريب تنقسم الى قسمين، القسم الأول وهو القسم المورط في تجارة السلاح نظرا لكونها الأكثر ربحا وهذه التجارة تحديدا تمثل خطرا كبيرا على الأمن القومي وهي من مشمولات القضاء والمجلس الأعلى للأمن القومي ولا يمكن التعامل معهم ولا التفكير في محاولة إدماجهم في القطاع التجاري المهيكل.

أمّا القسم الثاني فهو قسم المختصين في المنتجات والمواد المختلفة التي يتم في تسويقها والإتجار فيها عن طريق بيعها في السوق المحلية أو تصدّر إلى البلدان المجاورة. محاولة الإدماج لا تكون الاّ مع هذا الصنف الثاني.

[1] زميلنا محمد الهدار: عميد كلية الاقتصاد بتونس في دراسة 2013 لحساب PNUD برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

طريقة التعامل معهم تكون كالتالي:

1- وجب على الدولة أن تتعامل معهم قضائيا وذلك بالجلوس في بداية الأمر مع البعض منهم على طاولة الحوار والتعاطي معهم لإقناعهم بالانخراط بصفة رسمية في القطاع المهيكل كما عبّر على ذلك البعض منهم في دراسة International Crisis Groupe. وذلك سعيا من الدولة إلى أن تجعل منهم محركا للاقتصاد الجهوي والمحلي.

2- الاعتراف بهم من قبل الدولة كتجار قانونيين في التوريد والتصدير بتسليمهم بطاقات رسمية. بالاتفاق معهم على قائمات المواد الممنوعة تصديرها أو توريدها كالمواد المدعمة.

3- تعميم وفتح الحوار مع جميع "البارونات" والزامهم بإيداع أموالهم في البنوك الرسمية.

4- يمكن للدولة أن تقترح عليهم بناء المنطقة التجارية الحرة (Zone Franche) بالشراكة بينهم، ويكونوا هم المشرفين على تسييرها وادارتها، بشرط أن يكون للدولة مكتبا لمراقبة العمليات التجارية.

5- يمكن للدولة أن تقترح عليهم بناء مصحات حديثة على الحدود التونسية مع التزام الدولة بتوفير أطباء الاختصاص (يوم أو يومين في الأسبوع لكل اختصاص حسب الحاجة)، هذا مع التزامهم بدفع الضرائب المعمول بها في تونس.

6- يجب على الدولة مراقبة كل معاملاتهم بطريقة سرية وخفية.

7- يجب على الدولة سن قوانين صارمة ورادعة لكي لا يعودوا إلى سلف تجارتهم غير القانونية.

8- بالنسبة لأعوان الديوانة الحدودية يتخذ معهم نفس مبدأ تطبيق القوانين الصارمة والرادعة اضافة لتشجيعهم بمنحهم نسبة معينة من قيمة المحجوزات.

هذه هي بعض المقترحات العملية لإدماج "بارونات" أو "لوبيات" التجارة الحدودية الغير قانونية في القطاع الرسمي المهيكل.

II. مهن التجارة والإنتاج والتصليح التي تقام في دكاكين صغيرة:

طالما هذه الأنشطة تنجز في دكان صغير فعددها الذي يفوق 650.000 وحدة لا يخفي على المعهد القومي للإحصاء INS ولا على إدارة الجبايات. وغالبية هذه الدكاكين يعمل فيها صاحب الدكان وعلى حد أقصى عامل واحد أو اثنان. ثمّ إنّ الدولة ووراءها إدارة الجبايات منذ السبعينيات ومتخذة باعتبار مراعاة أولوية التشغيل لم تسلط عليها جباية مرتفعة بل أغلبها وإلى الأن تخضع "للضريبة الافتراضية القارّة" (ImpôtForfaitaire) والتي تتراوح ما بين 100و150 دينار سنويا. كما أنّ أغلب هذه المؤسسات أو المحلات الصغرى تتمركز في المدن الكبرى وأحوازها وأقلية طفيفة منها تتواجد في المدن الصغرى والمناطق الريفية. مع العلم أنّ النسيج الاقتصادي التونسي يرتكز على المؤسسات الصغرى.

إلا أنه من منطلق العدالة الجبائية هذا النظام الجبائي للمؤسسات الصغرى المبني على الجبائية الافتراضية (ImpôtForfaitaire)هو نظام غير عادل لا بالنسبة للمؤسسات فيما بينهم ولا بالنسبة للدولة. فمثلا إنّه ليس بالمنطقي أن يخضع محل تجاري للمواد الغذائية موجود في قلب العاصمة تونس إلى نفس الضريبة لمحل مماثل موجود في مدينة سليانة.

الحلول الجبائية التي تخص المهن الصغرى في المدن:

المبدأ الأساسي للإصلاح الجبائي لهذه المهن أو المشاريع الصغرى هو ارساء جباية تأخذ بعين الاعتبار مستوى المرابيح والذي هو مرتبط أشدّ الارتباط بمكان تركز المشروع أي المكان الذي تتواجد فيه المؤسسة وذلك أخذا بالعوامل التجارية المحيطة (منطقة تجارية، كثافة السكان...الخ) يعني ذلك أنّ المنطقة التجارية ذات الكثافة السكانية العالية تكون فيها الضريبة الافتراضية (Impôt Forfaitaire) عالية مقارنة بغيرها.

المعيار الثاني هو أن تكون الضريبة الافتراضية على المحلات التجارية أعلى من الضريبة على محلات الإنتاج او الخدمات.

المراحل العملية والفعلية لهذا الإصلاح تكون كالاتي:

1- ضرورة تقسيم المدن إلى مناطق ...A,B,C,D,E

يقع هذا التقسيم من طرف أعوان الوظيفة العمومية الذين يعملون ويقطنون في المدينة المعنية بالأمر (أعوان الجباية، إطارات البلدية، أعوان الضمان الاجتماعي، أعوان الأمن العمومي...).

تكون الضريبة على المنطقة A هي أعلى ضريبة... وعلى المنطقة E هي أضعف ضريبة. (أنظر المثال في الأسفل).

2- ضرورة الإقرار بغلاء الضريبة في غضون مدة زمنية محددة، قد تكون أعلى بعد 3 أو 4 سنوات.

3- ضرورة الإقرار لبعض الولايات المهمشة والمدن الصغرى أن تبدأ الجباية من مستوى معين ...C,D وذلك في اطار تكريس فمبدأ التميز الإيجابي للمناطق المهمشة.

4- ضرورة اعلام وتحسيس المواطنين بالنظام الجديد للجباية بشكل مكثف وذلك بتوظيف واستعمال كل وسائل الاعلام.

5- ضرورة وضع العلامات المتفق عليها Aأو Bأو C ... , في كل أنهج المدينة.

6- توزيع خرائط لكل مدينة تحمل العلامات المذكورة...A,B,C خاصة بكل منطقة تتركز فيها جميع المؤسسات الصغرى.

مثال لجدول الضرائب الافتراضية السنوية الخاص بالمهن الصغرى التجارية كأنشطة إنتاج وخدمات حسب المناطق

المنطقة في المدينة	الضريبة الافتراضية السنوية على الأنشطة التجارية	الضريبة الافتراضية على أنشطة الإنتاج و الخدمات
A	2.500D	2.000D
B	2.000D	1.500D
C	1.500D	1.000D
D	1.000D	700
E	500	400

الضرائب في هذا الجدول ليست سوى معطيات على سبيل المثال لأنّه في الواقع تقرّر هذه الضرائب من طرف إدارة الجباية وتقرّر قيمتها حسب المدينة وحسب المنطقة.

III. التجارة المتجولة: استراتيجية منح الطوابع الرسمية للتجار المتجولون في المدن الكبرى:

تتمثل الفكرة العامة والأساسية في تجميع الباعة المتجولين في مكان واحد، فكرة مستنبطة من المثال الصيني حيث أنّ في عاصمة الصين الشعب هو من يسمّى "بسوق الحرير" .SilkMarket

هذا بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية التقليدية في تونس، فإنّ دمج التجار المتجولين المنتشرين في أرجاء العاصمة والمدن الكبرى مثل "سوق المنصف باي" الذي يمتد على مساحة تناهز 3 أو 4 هكتارات. إذا أنّ أمام هذه الوضعية يكون الحل هو اقامة مبنى من 6 أو 7 طوابق، يتمّ تخصيص الطابقين الأولين فيه كمأوى للسيارات وبقية الطوابق تخصص كدكاكين للتجار تصاغ إليهم بحساب المتر مربع m2.

مع تخصيص دكّان واحد من إلى الإدارة الجباية لمراقبة تقديرية لحجم المعاملات.

هاته الاستراتيجية لها 4 فوائد:

- دمج التجار والباعة المتجولين في الدائرة الرسمية وإخضاعهم لأداءات على المرابيح مما يولّد مداخيلا إضافية للدولة.
- هذا التجمع للتجار يجعل العملية الإحصائية أكثر سهولة INS, إذ بهذه الطريقة تتوضح مسارات الأنشطة التجارية المتداولة.
- تنظيم المساحات البلدية والاقتصاد فيها.
- إمكانية تكوين نقابة مهنية للتجار ممّا تجعل منهم قطاعا مهيكلا في إطار الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT ممّا يجعل لهم إطار ا قانونيا للتفاوض مع الدولة.

في الإطار ذاته يمكن للنقابة العامة UGTT أن تضغط على الدولة لإنشاء هذه المساحات (عمارات) المخصصة لتجميع الباعة المتجولون.

- المراحل الفعلية لتطبيق هذه الاستراتيجية:
  - تنفيذ هذه التجربة في مدينة كبرى أو مدينتين مثل تونس وصفاقس.
  - تحديد المساحة المخصصة لهذه السوق (2 أو 3 هكتارات).
  - فتح طلب عروض للمقاولين لبناء هذا الفضاء التجاري الذي يجب أن يحترم المخطط العام للتهيئة العمرانية.
  - القيام بدعوة للمناقصات من طرف المستثمرين أو البنوك لبناء هذا الفضاء.
  - اقامة حملة توعوية للباعة المتجولين لحثّهم على التسجيل لكراء أو شراء المحلات.
  - إمكانية تعميم هذه الاستراتيجية ونقلها إلى بقية المدن الكبرى وغيرها.

IV. التكنولوجيا الرقمية والمهن المخفية:

في هذا الجزء من الدراسة يتحتّم علينا لفت نظر السلطات العمومية إلى ثلاثة مهن تطورت وتكاثرت على مدار العقدين الماضيين نظرا لتطور التكنولوجيا الرقمية الحديثة. ثلاثة أنواع من المهن التجارية المخفية والتي قد تشكّل عائقا كبيرا للدولة في استخلاص الضرائب على المداخيل.

فكّرت طويلا في الحلول ولكن دون جدوى. فارتأيت أنّ لفت النظر من خلال هذه الورقات وأبعث اشارة للدولة أو للمسؤولين فيها لتكريس فرقة إعلامية متخصصة لإيجاد الحلول. فإلى حدّ الأن من الصعب جدّا معرفة عدد المتدخلين وحجم معاملاتهم.

هذه المهن الثلاث هي: خدمات الإطارات العليا والتجارة الإلكترونية.

خدمات الإصلاح:

لقد أصبحت العديد من أنشطة الإصلاح (إصلاح التلفاز والثلاجات وغسالات الملابس...) أنشطة خفية وغير مرئية وذلك تعمدا من أصحاب هذه الخدمات أي أنها غير قابلة للكشف، وبالتالي يقوم المصلح الذي يفتح متجرا صغيرا لمدة سنتين أو ثلاث سنوات وذلك لاستقطاب الحرفاء، وبعد الانتهاء من كسب قائمة للعملاء كأرضية لعمله يغلق الدكان. اذ أنه لن يحتاج سوى لوسيلة اتصال (هاتف جوّال) ووسيلة تنقل متواضعة تفي بالغرض (شاحنة صغيرة لحمل صندوق أدوات) وبهذا يتمكن من مواصلة العمل متنقلا بين الحرفاء، متهربا من التزامات عدة من ايجار دكّان وضرائب ومتدرّب ومصاريف (CNSS) وبذلك يكون كل دخله صاف ولا يخضع إلى ضريبة. وبالتالي يمكنه أن ينافس الذين تمّ تثبيتهم في دكان بشكل قانوني. اذ أنّ تقليص تكاليفهم وزيادة وارداتهم إلى الحدّ الأقصى تعود لقواعد سلوكهم (إنّه لا يفكّر في مصاريف الضمان الاجتماعي ولا في منحة الشيخوخة).

انّ معارفنا في هذا المجال تكشف أنّ هذا الاتجاه التي تنتهجه هذه الخدمات الخارجة عن طائلة الرقابة في طور الانتشار والتزايد. حيث تبرز عدة تساؤلات في سياق الدراسة المعمقة حول الظاهرة ومن أهمها: كم عددهم؟ في أيّ مدن هم أكثر تواترا؟، لا يمكننا تقديم أية أرقام، لأنه على حدّ علمنا

لا توجد أي طريقة إحصائية قادرة في الوقت الحالي على تحديد عددهم ولا مدى شمولية هذه الظاهرة اجمالا.

ولكن يبقى السؤال الأساسي هو: كيف يمكن للدولة الاقتراب منهم واقناعهم بالانخراط في الضمان الاجتماعي؟

الاحتمال الأوّل هو تشجيعهم على الإعلان عن أنفسهم عن طريق تحفيزهم بالحصول على قروض لشراء معدات أكثر نجاعة، أو لشراء منزل للسكن.

الاحتمال الثاني هو تشجيعهم على التجمع في شركات خدمات إذ كلّما زاد عددهم كلّما كان الاشراف التقني والتدريبي الذي توفره الدولة مهمّا وحديثا. من الأرجح أن يكون هذان الاحتمالان في السنوات المقبلة موضع اهتمام خاص ومحل نظر جدي من طرف الضمان الاجتماعي وإدارة الضرائب.

خدمات الإطارات العليا:

منذ عدّة سنوات تميل الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات وكذلك مكاتب الدراسات الدولية بدلا من الاعتماد على شركة قومية وقانونية إلى استقطاب المهارات المحلية مباشرة (الأفراد الذين تمّ تحديدهم جيّدا بمهاراتهم وشهائدهم الجامعية...) من بلد يتعيّن عليهم فيه تنفيذ خدمات في البيئة التحتية أو أيّ أعمال أخرى. يتم أوّل اتصال بهم عبر الانترنات، ثمّ محادثة مباشرة عبر سكايب SKYPE وذلك لاختبار مستوى الإطار ومناقشة العمل الذي يتعيّن عليه القيام به ويتم الانتهاء بإقامة عقد شغل مؤقت بعد ارسال كامل صلاحيات أو خصوصيات الدراسة عبر الانترنات تنجز الاعمال ويقع تحويل المبلغ المتفق عليه.

تتم هذه المعاملة دون ضريبة (15% أو 17%) للدولة التونسية. يمكن أن يكون هؤلاء الإطارات والكفاءات موظفين دارسين أو متخرجين من الدولة التونسية (مهندسين أو أساتذة في الجامعة...)، لذا يسافر البعض إلى الخارج مرّة أو مرتين لفتح حساب بنكي في الخارج ليتم دفع المكافآت في ذلك الحساب.

الأسئلة: ما هو حجم هذه الظاهرة؟ كم شخصا أو إطارا يمارسون هذا العمل بطريقة مستمرة أو وقتية؟ ما هو حجم التداول والتحويلات المصرفية التي يتلقاه هؤلاء الأطر؟

على الرغم من أنّ هذه الظاهرة تعد حديثة الظهور (منذ 10 سنوات تقريبا) إلاّ أنّه في الوقت الحالي لا أحد يستطيع الإجابة على هذه الأسئلة. على حدّ علمنا، لا يمكن لأي طريقة إحصائية، في الوقت الحالي، أن تدرك هذه الظاهرة.

إذن هذه الأمثلة الثلاثة ترشدنا كيف أنّ الوسائل الحديثة للتواصل عن طيق "الأنترنات" بالأساس سمحت لهاته المهن أن تتخفى تماما عن الغطاء الرقابي للدولة وبالتالي تختفي عن إدارة الضرائب ومن المرجح ان تتفاقم هذه الظاهرة أكثر فأكثر في السنوات القادمة.

٧. البناء الفوضوي على أراضي حكومية أو أراضي بلدية:

منذ سنة 2015 طرحنا إشكالية هذا الموضوع على أصحاب القرار في الدولة بعشرة ورقات عددنا فيها الحلول العملية الممكنة. هذا وسررنا في أواخر سنة 2016 بقرارات رئيس الحكومة الذي أخذ بعين الاعتبار توصياتنا وفعّلها في منطقتين، في القيروان ثمّ في صفاقس وما زاد سرورنا هو أنه في بداية 2019 عندما علمنا أنّ القرارات توسّعت إلى كامل الجمهورية وانتفعت منها 150.000 عائلة يعني ما يقارب نصف مليون مواطن.

ما هي هذه الإشكالية؟ وما هي التوصيات العملية التي نفّذت؟

في سنة 2012 كتبت وقلت آنذاك "إنّ الحكومة بقرار مؤسساتي شجاع يمكن لها ضخّ مليارات الدنانير في اقتصاد البلاد دون صرف دينار واحد بل بالعكس قد يدخل لخزينة الدولة بعض الملايين من الدينارات" قد يبدو هذا التصريح متناقضا مع الواقع الراهن ومجنونا جنونا استشرافيا، اذ أنه ليس من الكافي مجرد أن نلاحظ الواقع الملموس وألا نكون مصابين بالعماء.

نظرنا إلى مثالين حقيقيين في المناطق المحيطة بتونس (سيدي حسين وفوشانة) حيث حققنا وتحدثنا مع رئيسي البلديتين اذ انه في بداية الستينات، منحت الدولة أراضي زراعية للمواطنين للقيام بزراعات طويلة الأمد (عقد طويل الأجل ب 30 عام). لكن بعد 10 أو 15 سنة تطورت برامج ورسومات التخطيط الحضري الخاصة بهذه المناطق وتمّ انشاء طرق معبّدة، فقام المزارعون بتقسيم الأراضي لبيعها للمواطنين الذين قاموا باستغلالها لأغراض عمرانية وتحديدا لبناء المساكن. وكان هؤلاء "أصحاب المساكن" لا يتمتعون بالملك العقاري المسجّل أي الملكية الرسمية والقانونية المسجلة في إدارة المكية العقارية CPF. وعلى مدار السنوات متتالية قام هؤلاء السكان بتوسيعات في منازلهم وباعوها بموجب عقود بسيطة مسجلة في البلديات فقط. مع العلم أنّ الأرض مازالت قانونيا على ملك الدولة التي في الأثناء لم تحرّك ساكنا ولم تحاسب أو تطالب المزارعين بأي مقابل.

<u>السؤال المطروح:</u>

هل بإمكان الدولة بعد مرور30 عام (المتفق عليهم) أن تسترجع أراضيها وخاصّة تلك التي استغلت في بناء المساكن الحضرية؟

<u>الجواب:</u>

الاجابة هي أنه مستحيل لأن في المساكن في الواقع تنتمي للذين يقيمون فيها.

سنة 2000 أي بعد أكثر من ثلاثين سنة من منح الدولة الأراضي الزراعية وتحت ضغط المواطنين الذين يطالبون بالتسوية العقارية لمنازلهم حاول رئيس بلدية فوشانة مع وزارة الملكية العقارية لإيجاد حلّ كي يصبح للمتساكنين شهادة في الملكية العقارية للأراضي الا أن الوزارة رفضت رفضا قاطعا اذ أنّ رئيس البلدية تعلّل بأنّها مساكن اجتماعية.

النتيجة:

وضع يشهد انسدادا تاما وكليا نظرا لأنّ صلابة القانون والمؤسسات كفيلة بأن تشل امكانية أن استيعاب أو قبول التعامل مع أوضاع لا مجال للرجوع فيها حيث أنه من ناحية لا يمكن استرجاع الأراضي المستغلة للمالك الشرعي أي الدولة ومن ناحية أخرى لا تستطيع الدولة إخراج المتساكنين القاطنين منذ 30 سنة على أراضيها: إذا فهي أراض تعتبر رأس مال ميّت.

هذا وتلجأ الدولة إلى الاحتماء بترسانة قوانين جامدة تتطوّر مع الواقع الملموس وعاجزة عن محاكاة متغيراته إنّ التطبيق الصارم للقوانين يعتبر جمودا واقرارا بقصور منظومة القوانين على استيعاب المستجدات والتماشي مع واقع موسوم بالمتغير.

في الواقع ينصّ المنطق القانوني على ضرورة تغيّر القوانين لتتكيّف مع تطوّر الظروف الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما قد اقترحناه على الحكومة واصابت في الأخذ بذلك ولو بعد ثلاث أو أربع سنوات.

الحلول العملية للأراضي الدولية والمساكن غير القانونية:

قلنا فيما سبق أنّ الحكومة بقرار مؤسساتي شجاع يمكن لها أن تضخّ في اقتصاد البلاد مليارات الدنانير دون صرف دينار واحد بل قد يدخل لخزينة الدولة بعض الملايين من الدينارات. فكيف يكون ذلك؟

لو أخذنا مثالا بسيطا لمسكن بني منذ 20سنة على أراض دولية وقيمته الحالية هي 30.000 دينار وهذا دون سند للملكية. فإذا منحت الدولة شهادة الملكية العقارية لصاحب المسكن مقابل مصاريف إدارية رمزية 500 أو 1.000 دينار، النتيجة ستكون أن قيمة المسكن ستتحولّ من 30.000 إلى 50.000 دينارا يعني ذلك وكأن الدولة سلّمت للمالك قيمة إضافية للمسكن ب 20.000 دينار (plus-value) حيث إنّ المالك يستطيع بشهادة الملكية العقارية أن يقترض من البنك ما يسمح له بالاستثمار وتوسيع نشاطه الاقتصادي غير المهيكل.

انّ الألاف من المنازل والمتاجر هي على هذه الحالة. فإذا كان تعميم هذه العملية في بداية سنة 2019 على كامل الجمهورية سمح ل 15.000 عائلة (500.000 مواطن) بالتمتع بهذه القيمة المضافة، وبالتالي فكأن الدولة ضخّت في الاقتصاد الوطني ما تقارب قيمته 3 مليار دينار البعض منها سيستعمل في الاستثمار، مقابل ذلك سيدخل في ميزانية الدولة ما يناهز قدره 150 مليون دينار.

ففي الملف الذي أوصلناه للحكومة حدّدنا المراحل العملية الواجب اتخاذها ولا مجال الان لإعادة تفاصيل هذه المراحل وقد علمنا أنّه قد تم تنفّذها في كامل أنحاء الجمهورية.

أمّا من بالنسبة للأراضي الزراعية غير الرسمية والتي العديد منها ترجع ملكيته للدولة، فما بين سنوات 2014 و2017 استرجعت الدولة الألاف من الهيكتارات عن طريق وزارة أملاك الدولة.

بالإضافة إلى ذلك كانت قضية "جلمة" Jelma المتعلقة بأراض زراعية في واحات الجنوب والتي استغلها مواطنو الجهة بطريقة ناجحة وسديدة حيث أسّسوا فيما بينهم تعاضدية إنتاج تدار بين بعضهم البعض فكانت هذه التجربة مثالا ملهما وناجعا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكانت هذه التعاضدية تراقب رقابة صارمة على الجميع المستويات فانتفع الجميع من حسن استغلال الأراضي وكانت تجربة تعكس تصرفا ناجعا يذكر.

هذه التجربة أوحت للدولة بفكرة تعميمها على أوسع نطاق في البلاد وفي هذا الاتجاه اقترحنا المراحل العملية التالية:

1- وفقا لسياسة زراعية محدّدة مسبقا، يجب على الدولة أن تحدّد الأهداف والوطنية والاقليمية والجهوية للإنتاج الزراعي على مدى العقود القادمة.

2- منح الأراضي الزراعية (100 إلى 300 هكتار) في شكل عقود استغلال (30 إلى 60 سنة) للعائلات وورثائهم مع تحديد عملية التسمية بدقة شديدة كما أن هذه العائلات يجب أن تنتمي إلى نفس الروابط الدموية سواءا كانوا من نفس العائلة، العرش أو القبيلة.

3- يجب أن تكون مساحات المناطق الزراعية الممنوحة أكثر من 100 هكتار والفكرة الرئيسية هي تجنب تجزئة الأراضي

4- يجب على الدولة أن تساعد وتشرف على انتخاب لجنة الإدارة الزراعية للتعاضدية والتي ستكون مسؤولة قانونيا على تسيير التعاضدية.

5- يمكن للدولة دعم اللجنة لدى البنوك للحصول على قروض للاستثمار أو لشراء معدّات.

6- تتمتع هذه اللجنة بالاستقلالية التامة لإدارة التعاضدية، لا يوجد تدخل من الدولة في تسيير شؤون الإدارة. للدولة دور رقابي حيث تقوم بمراقبة سنوية للتأكد من أنّ الأرض هي بالفعل مستغلة.

7- يقترح المهندس الفلاحي المعيّن من قبل الدولة نوع الزراعة التي يمكن إنتاجها أو زراعتها وفقا لطبيعة الحقل وتماشيا مع الأهداف الفلاحية الوطنية.

كل هذه المقترحات التطبيقية قد تساعد على تطوير الاقتصاد التضامني والاجتماعي في الميدان الفلاحي.

VI. القطاع الموازي في ميدان البناء والأشغال العامة:

نظرا لضرورة التنقل الجغرافي لهذا الميدان وعدم استقرار العمال فيه، يعدّ هذا القطاع أحد أكبر الأنشطة المجهولة في القطاع الموازي عامة في تونس، ومن الصعب جدّا حصره إحصائيا بسبب التنقل المستمر لورشاته واختلاف ميادين العمل فيه.

يرتكز هذا القطاع على جزء كبير جدّا من العملة غير الرسميين حيث أنه يحقق وزنا لا بأس به في عملية التشغيل.

ظروف العمل فيه متردية وغير لائقة اذ أن الحماية الاجتماعية ضعيفة أو تكاد تكون غائبة، انعدام عوامل الأمن في ظروف العمل حيث امكانيات تعرض العاملين لمخاطر حادّة اذ أنه وفقا اقرار لمكتب الدراسات "جسور" (2012) يعمل في هذا القطاع حوالي 430.000 عامل ويعمل أكثر من الثلاثين منهم (280.000) عمل مؤقت وموسمي وغير رسمي. تبلغ نسبة التشغيل فيه 13%من مجمل التشغيل في البلاد. وتبلغ نسبة الإنتاج فيه 4,6% من الناتج المحلي الخام (PIB). معدّل القيمة المضافة لكلّ عامل تناهز 7.000 دينار في السنة نظرا لخصوصية هذا القطاع وعدم استقرار التشغيل فيه والمخاطر التي تحيط به، يتطلب هذا القطاع اهتماما كبيرا من طرف الصندوق القومي للضمان الاجتماعي وكذلك من طرف المعهد القومي للإحصاء.

المقترح الوحيد الذي يمكننا التقدّم به هو إجبار أصحاب ورشات البناء على التصريح لإدارة الضمان الاجتماعي بكل العاملين في القطاع وتكثيف المراقبة لأغلبية الورشات.

VII. قطاع الإنتاج للنساء في المنازل:

إنّ إنتاج المواد التي تقوم بها الالاف من ربّات البيوت يوفّر الدعم للدخل المحدود للأسر متوسّطة ومنخفضة الدخل.

إثر العمل على الدراسات الاستقصائية للأسر، حاول المعهد القومي لل إحصاءINS تقدير مستوى الإنتاج الذي يمكن بيعه في الأسواق الأسبوعية وكذلك في المتاجر وحتّى في المساحات الكبرى.

يجب ضرورة تشجيع هذا الإنتاج الذي يندرج في إطار سياسة الدولة المتمثلة في تشجيع المبادرة الخاصة والحرّة.

الاقتراحات التي يمكننا أن نقدمها للدولة تتمثل في:

- امكانية عدم تدخّل الدولة في نشاطهن وفسح المجال لهن للعمل والانتاج لمساعدة عائلاتهن وتحسين أوضاعهم.
- تشجيعهنّ على المساهمة بالحدّ الأدنى من الضرائب، مقابل ذلك وبعد 3 أو 4 سنوات من التصاريح المتتالية تساعدهن الدولة على اقتراض أموال بفائدة رمزية لاقتناء بعض معدات الإنتاج أو منزل.
- كما أنّ الدولة (وزارة التجارة) يمكن أن تساعدهن على تنظيم معارض وأسواق موسمية لبيع منتجاتهن مباشرة للمستهلك.
- مساعدة الدولة لهن عن طريق الصندوق القومي للضمان الاجتماعي بتمكينهن من الانخراط بواسطة الهاتف الجوال كما فعلت ذلك الدولة أخيرا للعاملات في الفلاحة (مبادرة أحميني).

الخاتمة:

في هذه الدراسة حاولنا أن نشخّص ونعرّف أغلبية المهن المكونة عامة للقطاع الموازي في تونس، كما حاولنا أن نقدّم اقتراحات عملية وواقعية لطريق ادماج بعض هذه المهن في القطاع الاقتصادي المهيكل لمزيد النجاعة وفتح المجال لامكانية استخلاص ضرائب الدولة من خلالها.

كما قدّمنا في هذه الورقات مقترحا كنّا قد قدّمناه للدولة منذ 2015 والذي فعّل سنة 2019 والذي كان بخصوص الأراضي الدولية التي استعملت على غير وجه حقّ واستغلت في البناء وفي الفلاحة.

إلاّ أنّنا رغم التفكير العميق لم تتوفّر لنا حلول للمهن الخفية والتي تتخفى بالأساس وراء مظلة الانترنات مثل التجارة الموازية على "الواب" webأو مهنة خدمات إصلاح المعدّات المنزلية باستعمال تقنيات تواصل حديثة كالهواتف الجوالة مثلا.

عبد الرحمان بن زكور



الفلاحة

مقدمة:

يتميز القطاع الفلاحي في عنصريه البري والبحري بوظائف اقتصادية واجتماعية وبيئية تهدف كلها إلى المساهمة القصوى في تحقيق الأمن الغذائي ببعديه الكمي والنوعي، وضمان الأمن المائي والتصرف الرشيد في الموارد الطبيعية، مع توفير دخل قار للفلاحين المستغلين والعملة الفلاحيين والبحارة مع إرساء أمن اجتماعي ريفي شامل، وذلك من خلال ثمانية منظومات إنتاجية أساسية:

1) منظومة الغابات
2) منظومة المراعي السباسبية
3) منظومة الفلاحة المطرية الشجرية
4) منظومة الفلاحة المطرية للزراعات المتداولة
5) منظومة الفلاحة المروية
6) منظومة تربية الماشية
7) منظومة الصيد البحري
8) منظومة تربية الأحياء المائية

وأكدت النتائج المسجلة طيلة العشريات السابقة أهمية هذا القطاع إذ أنه حقق نسبة كبيرة من الأمن الغذائي منذ الاستقلال ولا يزال يمثل إحدى الركائز الهامة للاقتصاد الوطني والذي يبرز من خلال المؤشرات التالية حيث إنه يساهم بحوالي:

9,2% في الناتج المحلي
9,6% في التصدير
14,4% في التشغيل

كما يوفر الدخل لـ 502 ألف مستغل فلاحي و60 ألف بحار (2017). ويستقطب 8,6% من جملة الاستثمارات في الاقتصاد.

تبلغ الأراضي الفلاحية المستغلة حوالي 5 مليون هكتار منها 456.000 هكتار مناطق سقوية. كما يتسم الوضع العقاري بالتشتت حيث تمسح 80% من المستغلات الفلاحية أقل من 10 هكتارات. ومن خصوصيات الفلاحة التونسية أن يبلغ معدل سن المستغلين 55 سنة بالإضافة إلى تواضع مستواهم التعليمي (84% مستوى تعليم ابتدائي ولا يمثل المستغلين الذين لهم مستوى تعليم جامعي إلا 3%).

وتقدر الموارد المائية الممكن تعبئتها ب 4,7 مليار متر مكعب سنويا وهي تتوزع كالآتي: مياه سطحية 2,5 مليار متر مكعب منها 2,2 تمت تعبئتها بواسطة 32 سد ومياه جوفيّة يبلغ حجمها 2,18 مليار متر مكعب منها 1,93 مليار متر مكعب يتم تعبئتها عن طريق آبار سطحية وآبار عميقة. أما موارد الصيد البحري فيقدر المخزون السنوي القابل للاستغلال بحوالي 100 ألف طن.

I. التشخيص:

أقرت جل الدراسات لهذا القطاع هشاشة جل المنظومات الإنتاجية وضعف مردوديتها وضحالة هامش أرباحها على المستوى الوطني مع تكلفة بيئية ثقيلة تتمثل في استنزاف وتدهور كل الموارد الطبيعية المستغلة (المياه- التربة-الغابات-المراعي- التنوع البيولوجي) وكلفة اجتماعية عالية أدت إلى تهميش ديمومة وحدات الإنتاج وتفقير المنتجين وتهشيش المجتمع الريفي وجره إلى النزوح والهجرة.

جدول 1: بعض مؤشرات ضعف الإنتاجية والمردوديّة

السنة / العنوان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	معدّل العشرية
مساحة الاراضي الفلاحية (مليون هك)	4.440	4.265	4.246	4.318	4.183	4.443	4.413	4.125	4.329	4.415	
قيمة الإنتاج الفلاح الجملي (مليون دينار)	4961	5143	5902	6726	6421	7445	8676	9026	9939	11422	7566
القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (مليون دينار)	4081	4233	4347	4971	4751	5500	7395	6626	7308	8395	5760
القيمة المضافة لقطاع الزيتون(مليون دينار)	438	571	486	1112	504	1046	1023	627	1147	730	768
القيمة المضافة للحبوب(مليون دينار)	934	513	714	442	487	414	594	880	370	1145	679
القيمة المضافة تربية الماشية (مليون دينار)	1654	1927	2006	2086	2257	2422	3021	3307	3727	4014	2642
مردود هك قمح صلب (قنطار)	12	16.1	11.3	19.9	11.2	19.5	18.7	14.5	20.6	-	16
مردود هك قمح لين (قنطار)	15.6	21.5	13.8	24.1	12.8	22.1	22.5	15.5	22.6	-	19.3
مردود هك شعير (قنطار)	6	10.8	4.7	14.8	4.7	10.5	11.6	6.2	13.4	-	9.3

والملاحظ أن هذا القطاع فقد قدرته على القيام بالوظائف المناطة بعهدته وهو ينحدر حاليا في منحى سلبي يهدد كيانه، ويتفاقم هذا المنحى إذا ما أخذت بعين الاعتبار مخاطر التغيرات المناخية وضغوطات عولمة الاقتصاد، فضلا عن المعوقات الهيكلية المتعدد من أهمها:

1- الموارد الطبيعية التي تتمثل في:

- المناخ الجاف وشبه الجاف الذي يخيّم على 10/9 من المناطق الفلاحية مع عدم استقرار الهطول السنوي والفصلي

- ندرة موارد المياه بما فيها من موارد سطحية وجوفية مع تدهور جودتها بالتملح بسبب استنزافها.

- ندرة موارد التربة الجيدة وتدهور خصوبتها لعديد الاسباب منها خاصة التملح والتغدق وتدني محتواها من المادة العضوية وتفقيرها من العناصر الغذائية المعدنية بأنواعها والتلوث الكيميائي الصناعي.

- تدهور منظومات الغابات باستنزاف مواردها وحرقها والتسلط على أراضيها تحت ضغط متساكينيها الذي يبلغ عددهم أكثر من مليون نسمة جل شبابها عاطل عن العمل وبدون موارد معيشية أخرى.

- المراعي السباسبية الوسطى والجنوبية التي تدهورت طاقتها الإنتاجية تحت ضغط الرعي الجائر وتفقير تنوعها البيولوجي وتصحر أراضيها الهشة.

- تفقير التنوع البيولوجي للمنظومات الزراعية الأصيلة في جميع المناطق مثل الواحات والزراعات المتداولة (بقوليات وأعلاف) وتعويضها بأنواع مستوردة لها في بعض الاحيان ميزات إنتاجية لكنها في نفس الوقت تتميز بهشاشة كبيرة بالنسبة للأمراض والحشرات الضارة

هذا بالرغم من الاستراتيجيات القطاعية والإمكانيات المالية والبشريّة المرصودة لتطوير البنية التحتية (تعبئة موارد المياه والمحافظة على التربة وتوسيع رقعة الغابات وترشيد المراعي ومنظومات الإنتاج وإحداث نصوص تشريعية جديدة وبحوث علمية) مع العلم أن نسبة كبيرة من ميزانية التنمية رصدت لإنجازها ضمن المخططات الخماسية المتتالية منذ السبعينات من القرن الماضي.

وتقدر التمويلات الجملية لهذه الانجازات طيلة المخططات السابقة حوالي 20 ألف مليون دينار بالعملة القارّة وتعتبر كل الدارسات والاستشرافات السابقة كانت شافية وضافية من وجهة تحليل الوضع إلا أن الحلول المقترحة للخروج من الإشكاليات ورفع المعوقات كانت غائبة أو غير صائبة أو قليلة الجدوى على المدى الطويل.

2- الموارد البشرية التي تمثل عائقا متفاقما بسبب عدم قدرتها لمجابهة التحديات التكنولوجية والاقتصادية الداخلية والخارجية، فضلا عن مغادرة الشباب الرافض للعمل الفلاحي وما يترتب عنه من كبر سن المنتجين

3- المنظومات الإنتاجية وخاصة الصغرى منها التي تعيش مأزقا اقتصاديا بسبب تدهور مردوديتها وضعف نجاعتها الاقتصادية في المنظومتي المطرية والمروية.

4- **السياسات الفلاحية** المتتالية التي أعطت الأولوية إلى المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك بدون الاخذ في الاعتبار كلفة الإنتاج وهامش الربح وذلك عبر التدخل في أسعار السوق على حساب المنتجين من ناحية، والتشجيع على توسيع المساحات الفلاحية في الأراضي الهشة ذات الخصوبة الضعيفة بما في ذلك في المناطق الجافة الشيء الذي يضعف الجدوى الاقتصادية لثلث المساحات الفلاحية الحالية ويعرضها للتفقير والتلاشي، من ناحية أخرى.

وتتميز هذه السياسات بغياب رؤيا بعيدة المدى لهذا القطاع، تضمن تحقيق كل شروط الاستدامة للمنظومات الإنتاجية بما في ذلك التحرر الاقتصادي والمحافظة على مستوى مرموق لدخل المنتجين واستدامة آليات الانتاج التي تتمثل خاصة في الضيعة الفلاحية بما فيها من موارد طبيعية وبشرية.

II. الحلول:

إن النظرة الاستشرافية للقطاع الفلاحي ينبغي أن تبنى على تصور حلول جذرية للخروج من الوضعية السائدة حاليا وذلك عبر رؤية طوعية للنهوض بالقطاع الفلاحي على أساس تصنيف المعوّقات وتحديد أولوياتها ورفعها بالتدرج بهدف تأهيل وحدة الإنتاج) الضيعة الفلاحية أو المؤسسة البحرية)وتكثيف منظومات الإنتاج ويتم توصيف هذه الرؤية لفلاحة الغد في تونس بكل ما فيها من تحديات وطموحات كالآتي:

فلاحة يتم فيها رصد كل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لتحقيق نقلة نوعية في تنمية القطاع الفلاحي في كل وظائفه واستجابة للتحولات المجتمعية في الريف وفي كامل البلاد عبر نموذج تفكير جديد (Nouveau paradigme) للتنمية الفلاحية للتأقلم مع حتمية المناخ الجاف في ربوعنا يرتكز على أطر واقعية:

الإطار الأول: تكنولوجي ويتمثل في اعتماد التحديث التكنولوجي في كل مراحل الإنتاج والتكيف والتسويق على سبيل المثال:

- اللجوء إلى الطاقات المتجددة لتعبئة ومعالجة موارد مائية غير تقليدية واستعمالها في الري مع تقنيات حديثة للاقتصاد في استعمال المياه.
- استعمال البذور الممتازة المتأقلمة مع تنوع المناخات
- الاعتماد على الحزم التقنية لمقاومة الآفات والأصول الحيوانية للحصول على منتوج وافر وذو جودة
- التوجه للتقنيات الجديدة لمعاضدة المحاصيل ذو قيمة مضافة) إنتاج بيولوجي، إنتاج قابل للتصدير والمنافسة، الخ...)
- خلق القيمة المضافة عبر كلّ حلقات الانتاج والتحويل لكلّ المنظومات

الإطار الثاني: اقتصادي اجتماعي يعيد النظر في دور الدولة وأدوار كل المتدخلين في سلاسل القيم المضافة في جل المنظومات الفلاحية المروية والمطرية وذلك باللجوء الى المقاربة تشاركية تضمن واجبات وحقوق كل المتدخلين. ويتحتّم اعادة النظر في كل اليات الإحاطة والدعم لهذا القطاع (اليات قانونية ومادية ومؤسساتية) تأخذ بالاعتبار هذا التحول المأمول

الإطار الثالث: وهو تشريعي يهدف لإيقاف تشتت الملكية الفلاحية إثر عمليات الإرث وذلك بسن قوانين تحمي المستغلة الفلاحية من الاندثار وفقدانها المردودية الاقتصادية.

III. آليات التنفيذ:

أخذا بعين الاعتبار التشخيص السابق الذكر، يمكن تركيز آليات لتنفيذ حلول متعدّدة لفلاحة مستقبلية على الأسس التالية:

- وضع ثقل الدولة وكل الفاعلين لتحرير جل المنظومات الفلاحية من المعوق الأساسي ألا وهو المناخ الجاف وندرة المياه وذلك بتحمل الدولة والمستنفعين العبء المالي لإنتاج الموارد المائية الغير تقليدية بأنواعها) المياه الشبه المالحة المحلات، المياه المستعملة المعالجة، مياه البحر المحلات) .

اعتماد توجه استراتيجي أساسي يتمثل في تكثيف معقلن لأغلبية المنظومات بما فيها المروية والمطرية وتنويعها حسب متطلبات السوق وجعل الصناعات التحويلية مكملة لمنظومات الإنتاج في كل أنواعه هذا وتبقى المنتوجات ذات القيمة المضافة) فلاحة بيولوجية، منتوجات مثبتة الأصل، إنتاج جيوحراري)توجه استراتيجي لفلاحة عصرية وتنافسية.

- وضع المستغلة الفلاحية والفلاح والعملة الفلاحيين في صدارة اهتمام السياسة الفلاحية باعتبارهم قوام وديمومة المنظومات الإنتاجية.

- العمل على إرساء منظومات الإنتاج في الجهات الملائمة للحصول على أكثر نجاعة.

1- الفلاحة المطرية:

تمثل الزراعات الكبرى (حبوب ومحاصيل متداولة....) من أهم المنتوجات الاستراتيجية في السياسة المستقبلية لمنظومات الإنتاج في هذا القطاع وترتكز بالأساس على:

- إعادة النظر في كل عناصر توفير البذور لهذه المحاصيل وكل المدخلات الأخرى في الوقت المناسب مع الاعتبار لملائمة أنوعها في الشفافية التامة وردع المضاربين من مستوردين وموزعين وإداريين في مسالك التوزيع وفي عمليات المراقبة والتصديق على جودة ونجاعة البذور

- حرمان المستغلين الفلاحين الذين يحوّلون مزارعهم المؤهلة للزراعات الكبرى الى غراسات زيتون واشجار مثمرة او خضروات من دعم الدولة لهذه المحاصيل.

- تفعيل الخطة الوطنية لإنتاج البذور العلفية والرعوية وتشجيع المكثرين على إنتاجها وتسوية وضعية الشركات التعاونية المركزية.
- إعادة رسم الخارطة الفلاحية بتشريك كل الفاعلين الفلاحيين للاهتداء إلى مقاربة فعالة ترسم أهدافها وطرق استغلالها الأمثل بهدف التكثيف الزراعي والرفع من ربحية الفلاح.
- تدعيم دور ديوان الحبوب الرقابي لتنشيط تجميع وتطوير طاقات الخزن في إطار تشاركي.
- التشديد على مراقبة جودة الأدوية والمدخلات الفلاحية الأخرى ونجاعتها قبل المصادقة على تسويقها مع الاستئناس في ذلك إلى ما هو معمول به في البلدان الأوربية التي تعتبر شديدة الحرص على سلامة المحاصيل وصحة المستهلك.
- الرفع في منحة المحروقات في المجال الفلاحي.
- يتعين مراجعة الإطار الهيكلي والتشريعي والتنظيمي الخاصّ ببذور الحبوب والاعلاف وملائمته مع متطلبات الحوكمة الرشيدة للمراقبة والتصديق وتمكين المخابر التونسية من الانخراط في المنظمات العالميّة للمخابر المختصة في الغرض
- انجاز قاعدة معلوماتية خاصة لإنتاج بذور الحبوب والأعلاف ذات الجودة العالية للمنظومة البيولوجيّة.
- تشديد المراقبة على المشاتل المتداولة المحليّة وجودة البذور المستوردة.

- - المنظومات الزراعية في المناطق المطرية الشبه رطبة والشبه جافة العليا :

يمكن تكثيف الزراعات الكبرى في هذه الربوع باعتماد التداول الزراعي الثلاثي) بقوليات، حبوب، أعلاف) مع الاعتماد على استعمال الحزم التقنية الملائمة) أصناف حبوب، تسميد، مداواة أعشاب طفيلية وآفات....) مما يمكن من مضاعفة المردودية للهكتار الواحد مع اعتماد سياسة أسعار وخزن) البقوليات) ناجعة للمحافظة على ديمومة منظومة الإنتاج.

- - المناطق شبه الجافة الوسطى والسفلى :

يتم التكثيف باللجوء إلى الري التكميلي السالب مع اعتماد حزمات تكنولوجية متقدمة ملائمة تضمن تحسين المردود وجودة المنتوج والمحافظة على الموارد الطبيعية مع الرفع في ربحيّة الفلاح.

- المناطق شبه الجافة السفلى والجافة جنوب الظهرية:

تحتل زراعة الزيتون القسط الأكبر في المساحات فانه يجب تكثيف هذه المنظومة المطرية عبر الري التكميلي السالب بالمياه الغير التقليدية، مع ادماج الزراعات العلفية البينية وتربية الماشية في

الاسطبل وتحويل المنظومات التقليدية الى منظومة بيولوجيّة ذات قيمة مضافة عالية. وهذا التحّول الجذري يضمن كل مواصفات الديمومة في كل أبعادها.

2- منظومات الإنتاج المروية:

تمثل المناطق السقوية 456,1 ألف هكتار في سنة 2017 وتتميز منظومات الإنتاج في هذه المناطق بنجاعة نسبية وحسن تثمين الموارد المائية المخصصة لها في بعض المناطق. إلا أن جل المنظومات المردودية قابلة للإصلاح ومضاعفة مردوديتها وتحسين جودة منتوجها والعمل الجدّي والمكثف على المحافظة على خصوبة التربة وعدم تعرضها للتدهور.

- إنتاج الخضر والغلال:

يعد تكثيف الزراعات واختيار الأنواع والأصناف القابلة لتحمل الخزن، التحويل والتصدير أساس النهوض بهذا النوع من الزراعات. هذا مع دراسة سلاسل القيم المضافة لكل منتوج واعتمادها لتطوير الإنتاج والمنتوج لكل الأصناف) قوارص، تمور، زيتون، فاكهة ذات نوى، طماطم، بطاطا، الخ....)ويمكن الرجوع إلى الاستراتيجيات السابقة للاستئناس بها مع تلافي نقائصها.

- إدماج الزراعات العلفية وتربية الماشية في الإسطبل على أساس استعمال الأعلاف المحلية فول وبقوليات أخرى وقصد إدخال البديل للأعلاف المستوردة (فصّه قطانية، سويا) مما يمكن من تنمية والمحافظة على خصوبة التربة.

1- منظومات تربية الماشية:

يعاني هذا القطاع من العديد من الإشكاليات المتشعّبة (قلة الأراضي المنتجة للأعلاف، ضعف نسبة إنتاج البقر الحلوب بالمناطق السقوية، نقص في العجول الضعيفة والقابلة للتسمين في السلالات اللحمية، غلاء أسعار الأراخي المؤصّلة، تهريب القطعان بأنواعها...) ويترتب عن هذه الوضعية الحاجة الملحّة إلى إعادة النظر في كامل منظومات الإنتاج الحيوانية في كامل جوانبها مع التركيز على ضمان إنتاج محلي للأعلاف وذلك بالتأكيد على إدماج محاصيل الأعلاف داخل المنظومات الفلاحية، الشيء الذي يمكن من التقليص في توريد الاعلاف وتقليص العجز في الميزان العلفي والخروج من منحى تربية الماشية خارج الارض.

وفي هذا الاتجاه لابدّ من اعتماد مقاربة تشجعّ على إحداث مشاريع تربية الحيوانات الصغرى وتثمين المنتوج بضمان تبسيط إجراءات الدعم والمنح لفائدة المربين وبقية حلقات سلاسل الإنتاج. ومن جهة أخرى يجب الأخذ في الاعتبار أهمية توفير البذور الحيوانية للسلالة اللحمية بما هو كاف واللجوء إلى تحديث وتكثيف المنظومات الانتاجية.

وفي هذا المنهج يستوجب تأهيل سوق الدواب في إطار انجاز المخطط المديري لأسواق الدواب وتأهيل مسالك التوزيع والاتجار في الحيوانات الحية واللحوم الحمراء عبر تهيئة المسالخ وتصنيف اللحوم والتصدي لظاهرة الذبح العشوائي واستنزاف القطيع. كما تستوجب هذه الرؤيا تشجيع بعث شركات تعاونية للخدمات ومجامع مهنية بهدف تحسين نجاعة حلقات المنظومة. ومن جهة اخرى

وبخصوص اللحوم البيضاء والبيض من الضروري مراجعة استراتيجية تربية الدواجن على المستوى الوطني وتفعيل النصوص القانونية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع وديمومته الاقتصادية مع تحقيق جودة كل المنتوجات وسلامتها من كل رواسب الكيميائيات والمدخلات المستعملة.

2- منظومة الموارد الطبيعية:

إن آليات التنفيذ في هذه المنظومة ترتكز على العناصر التالية:

- المياه: الرجوع إلى الدراسة الاستراتيجية في المياه (Eau 2050) وإعادة النظر في السياسة المائية والأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعبئة موارد مائية غير تقليدية ذات جودة لتغطية كل الاستعمالات بما فيها الري التكميلي للمنظومات المطرية على أن تتحمل المجموعة الوطنية العبء المالي لمعالجة المياه المالحة والمستعملة.

- المحافظة على الأراضي الفلاحية باعتماد إلزام المالكي للأراضي الفلاحية بإحيائها والعمل على اتخاذ التقنيات المتاحة لديمومتها الإنتاجية والرفع من محتواها من المادّة العضوية الشيء الذي يضمن خزن عنصر الكربون في التربة الشيء الذي يساهم في تقليص التغيرات المناخيّة.

- الغابات: إن الدراسات الحالية الرامية لإعادة النظر في إدارة الغابات يجب أن تصب في تثمين الايجابيات المتاحة في مستوى تشريك المتساكنين في الغابات في ترشيد تنمية واستغلال هذا الموروث للقيام بأدواره البيئية، الاقتصادية والاجتماعية في إطار نضرة شاملة للتنمية البشرية لمليون مواطن قاطن بالغابات.

- المراعي: إن مستوى تدهور هذه الموارد واندثار تنوعها البيولوجي من جهة واستغلالها في زراعات مطرية كالزيتون على حسابها يحتم على الدولة وعلى كل الأطراف الفاعلين إعادة النظر في مقاربة جديدة تضمن ديمومة الغطاء النباتي وتنوعه والمحافظة عليه من الرعي العشوائي.

إن المشروع المنجز بولاية تطاوين) بالاشتراك مع معهد المناطق القاحلة) يمكن أن نأخذه كمنوال لتطبيقه في عدة ولايات ذات مساحات رعوية شاسعة. إن إعادة النظر في منظومات تربية الماشية التي تعتمد على توريد الأعلاف أصبحت متأكدة قصد التقليص من توريد الأعلاف وذلك بالتشجيع على إدماج محاصيل الأعلاف وتربية الماشية داخل جل المنظومات المطرية والمروية.

إن الاهتداء إلى مقاربة تشاركية تضمن حقوق المستحقين الشرعيين مع وجوب حسن التصرف تمكن من أن تؤدي هذه المراعي وظائفها المتعددة والمتكاملة.

3- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

إن الأولوية في هذا الميدان تقتضي أولا السعي إلى حماية التنوع البيولوجي وحماية السواحل من الصيد الجائر واستنزاف المخزون السمكي الذي مكن استجلاب 357,3 مليون دينار من العملة الصعبة سنة 2017.

كما تمثل معالجة التلوث البحري بأنواعه أولوية من أولويات ضمان ديمومة منظومة الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وذلك عبر احداث خطة وطنية لمجابهة التلوث البحري.

وتبقى تربية الأحياء المائية الميدان الذي يمكن تطويره والمضي قدما في تأطيره (إنتاج اليرقات والأعلاف على الصعيد الوطني) .

إن هذا المنوال من إنتاج الأسماك يمكن من تقليص الضغط على الموارد البحرية ويسهل عملية الراحة البيولوجية في بعض المناطق من السواحل التونسية وتدعيما لهذا التوجه يتعيّن:

- دعم البحث العلمي في هذا الميدان والتركيز على مواضيع ذات أولوية منها خاصة تجديد فترات مواسم الصيد البحري حسب التغيرات المناخية وتحديد الطاقة الإنتاجية للصيد البحري حسب تطور المخزون السمكي القابل للتعبئة مع الأخذ في الاعتبار ديمومة القطاع وتعميم منظومة الراحة البيولوجية.
- إعادة النظر في البنية التحتية في موانى الصيد البحري (رافعات - مخازن...)
- غلق جميع مسالك التوزيع العشوائية المنتصبة
- مراجعة كل تكاليف الخدمات والمعاليم الراجعة لمشغلي الأسواق والبلديات.
- إرساء منظومة مراقبة البحر بالأقمار الصناعية بالاعتماد على رسم خارطة بحرّية دقيقة توضح مناطق الصيد المسموح بها للمراكب المجهزة بالأجهزة الطرفية وبهذا يمكن التصدي لظاهرة الصيد العشوائي ووضع خطة وطنية لمجابهة هذه الظاهرة.
- إنشاء جهاز حديث للإنقاذ البحري
- حل إشكاليّات التغطية الاجتماعية في هذا القطاع.
- مراجعة آليات الاستثمار والتمويل البنكي في هذا القطاع تماشيا مع تحديثه وضمان نجاعته الاقتصادية ودوره الاجتماعي
- مراجعة برامج ومستويات التكوين في هذا القطاع مع إحداث خطة وطنية للتكوين المستمر الملائم للتحديث في هذا الميدان.

4- ميادين الإحاطة ودعم الفلاحة:

يمر هذا الدعم عبر الآليات المؤسساتية والقانونية والمالية التي حان وقت التوجه التحديثي الرامي إلى تكثيف المنظومات الإنتاجية لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية وذلك بوضع "ديمومة الضيعة الفلاحية واستقرار الفلاحين على أراضيهم" في قلب السياسة الفلاحية. وفي هذا المنحى يكون:

- دعم الصناعات التحويلية والتوزيع العادل للقيمة المضافة في مختلف سلاسل الانتاج
- دعم برامج التمويل للمشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر
- إعادة النظر في سياسة التداخل في السوق لحماية المستهلك وذلك باعتبار مصالح الفلاحين.

الدعم المالي ذو الأولوية القصوى موجه لدعم تعبئة وتوزيع الموارد المائية الغير تقليدية ذات الجودة العالية، لان بفضلها يمكن تحقيق التكثيف الزراعي وتحاشي العديد من المعوقات المترتبة عن شحة المياه.

وزيادة عن هذه الاعتبارات يتعين رفع المعوقات الأخرى أهمها:

- البحث العلمي والتكوين الفلاحي:

لا يمكن للفلاحة التونسية أن تتأهل إلا بالاعتماد على العلم والتجديد التكنولوجي، ورغم النجاعة النسبية في هذا الميدان في تونس انه يبقى دون المأمول ومن الضروري إدراج استراتيجية جديدة لضبط الأولويات مع المهنة ورصد اعتمادات إضافية (يمثل تمويل البحث العلمي 0,6% من الناتج الداخلي الخام PIB ويمثل 2,6% في فرنسا على سبيل المثال) . إن اعتماد العمل الذي قامت به مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي بصفة تشاركية مع كل المتدخلين في القطاع لا بد أن يلقى الدعم المالي والبشري من طرف الحكومة والمهنة.

- تنظيم الهياكل المهنية:

إن خصوصية الفلاحة التونسية وصغر مستغلاتها يفرض حتميا اللجوء إلى تنظيم مهني يمكّن من ديمومة المستغلة الفلاحية خصوصا الصغيرة منها.

إنّ ما قامت به الدولة من إحداث هياكل مهنية يبقى لحد الآن غير كاف. إن العمل مع المنظمات المهنية للفلاحة والصيد البحري حتمي. (تجميع الشراءات، تسويق...)

- الإطار التشريعي للملكية الفلاحية:

في هذا الإطار ولتلافي تشتت الملكية من سنة إلى سنة ينبغي إصدار قوانين تحمي الملكية الفلاحية والحد من تدهور مساحات المستغلات الفلاحية وذلك بإحداث صندوق خاص لتسهيل اقتناء الأراضي الفلاحية لصغار الفلاحين عن طريق البيع والشراء بين افراد العائلة أو الجيران المستغلين الفلاحيين وقد يمكن هذا الاجراء الحد من التشتت المستغلة الفلاحية وإعطائها نجاعة اقتصادية ومورد رزق كاف ويبقى دور الدولة ودعمها لصغار الفلاحين مهما لاستقرار التنمية الفلاحية الريفية

أساسيا. كما يجب تفعيل واحترام كل المعاهدات الدولية الخاصّة بالمحافظة على الموارد الطبيعية والمناخ والتي أمضت عليها تونس.

IV. الخاتمة:

إنّ التوجّه العام لبناء مشروع فلاحي وطني جديد قادر على القيام بكلّ وظائفه في أفق سنة 2050 يعتمد على تكثيف كلّ المنظومات الإنتاجية الزراعية والبحرية باللجوء إلى إطار تفكير جديد (paradigme) خاصّ بالمناطق ذات المناخ الجاف وذلك بتعبئة موارد مائية غير تقليدية ذات جودة عالية على ان تتحمل المجموعة الوطنية العبء المالي الأكبر لتغطية كلفة إنتاجها، مع اعتماد التجديد التكنولوجي بكلّ عناصره والملائم لمجتمعنا الريفي. ويبقى الهدف النهائي ضمان نجاعة المؤسسة الفلاحية وقدرتها على التحديات الداخلية والخارجية، الشيء الذي يؤدي إلى تنمية مستدامة لكل المجتمع الريفي وبالتالي الى الاقتصاد الوطني.

عبد العزيز موقو

علي المهيري



الصناديق الإجتماعية

I- الدراسة الاولى

تمر مختلف أنظمة الضمان الاجتماعي في جل بلدان العالم بأزمة تتمثل أساسا في اختلال توازناتها المالية (تقلص او بطء في نسق نمو المداخيل مقابل تسارع نمو النفقات) وهو ما ادى في كثير من الاحيان الى تدخل الدولة لضمان ديمومة الانظمة واستمرارها في تقديم الخدمات الاساسية لفائدة المضمونين الاجتماعيين (التغطية الصحية والجرايات).

وفي تونس لا يشذّ نظام الضمان الاجتماعي بفرعيه العمومي والخاص عن هذا الإطار العام بحيث اصبحت الانظمة الاساسية فيه تشكو من عجز مالي مرشح للتفاقم حسب التوقعات والدراسات وهو ما يدعو الى تعميق التفكير والبحث في الاسباب العاجلة والآجلة والنتائج المتوقعة على المدى المتوسط والبعيد. كما يتعين ايجاد الحلول الملائمة من خلال مقاربة تونسية يستانس فيها بالتجارب الاخرى لكنها تعتمد اساسا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا.

وتعود الأزمة المالية في أنظمة الجرايات الى عاملين أساسيين:

1. يتعلق الاول بالتصرف الرشيد المفقود في الهياكل المعنية بالضمان الاجتماعي، بحيث اقتصر دور مجالس الادارة على الخوض في الشؤون الجارية دون التفكير بعمق في مستقبل الانظمة وتوازناتها المالية. هذا علاوة على اغراق هذه المجالس بأعداد كبيرة من ممثلي هياكل عديدة همشت في نهاية الامر دور الاطراف الاساسية الممولة للضمان الاجتماعي.

2. كما تم اثقال كاهل انظمة الضمان الاجتماعي بمهمات اضافية هي من مشمولات التضامن الاجتماعي وليست من مشمولات الضمان الاجتماعي، وتشكو هياكل التصرف في الضمان الاجتماعي ورغم النصوص التشريعية الصارمة بخصوص الاشتراكات من ضعف نسب التغطية واستخلاص الديون المتخلدة بذمة بعض الانظمة والاعراف والدولة من ناحية ومن عدم التصريح او النقص في التصريح او اختيار شرائح دخل لا تتناسب مع الوضع الحقيقي لعديد المنخرطين خاصة في نظام غير الاجراء وهو ما اثر على موارد الضمان الاجتماعي وزاد في تحميل نظام الاجراء غير الفلاحين اعباء ووزر عديد الانظمة الاخرى.

3. يتعلق العامل الثاني بالوضع الاقتصادي في البلاد والذي يتسم اساسا بتراجع الاستثمار رغم طاقم التشجيعات والحوافز التشريعية وهو ما كان له بالغ الاثر على التشغيل وتفاقم نسبة البطالة وتقليص موارد الضمان الاجتماعي. كما كان للإجراءات العديدة ولشمول التغطية شرائح ضعيفة من العاملين وتحسن مؤمل الحياة تأثير على نفقات الضمان الاجتماعي التي تزداد بنسب مرتفعة مقابل بطء في نمو الموارد غالبا ما يصل الى تسجيل عجز في التوازن المالي لجلّ الانظمة.

إن هذه السمات الأساسية للضمان الاجتماعي في بلادنا تجعل من المؤكد والاستعجالي ضرورة دراسة هذا الواقع بعمق والبحث في الاسباب والحلول في إطار المحافظة على النظام التوزيعي الذي يقوم على التكافل والتآزر بين كافة المضمونين الاجتماعيين وذلك من خلال مراجعة شاملة للضمان الاجتماعي بمختلف جوانبه وخدماته وفروعه، واستشراف الحلول المستقبلية على مستوى تمويل الانظمة وتوازناتها المالية وديمومة خدماتها.

ومنذ الاستقلال مرت صناديق الضمان الاجتماعي بتونس بفترتين أساسيتين من حيث وضعها المالي. وقد امتدت الفترة الاولى من اوائل الستينات الى اواسط الثمانينات، اما الفترة الثانية فقد استمرت من اواسط الثمانينات الى يومنا هذا.

وخلال الفترة الاولى المتراوحة بين أوائل الستينات وأواسط الثمانينات، اتسمت صناديق الضمان الاجتماعي بعدة عوامل منها بالخصوص:

- تسارع نسق احداث مواطن الشغل الأجيرة، خصوصا في الثمانينيات. وقد أحدثت اغلب مواطن الشغل هذه في الادارة والمؤسسات العمومية، وهي القطاعات المتميزة باجور مرتفعة نسبيا.

- تحين اجور كل العمال بنسب مرموقة، سواء كان ذلك في القطاع العام او في القطاع الخاص. ومن اهم العوامل التي ساعدت على هذا التحسن في الاجور الرخاء النسبي الذي شهدته الالية العمومية بين اواسط السبعينات واواسط الثمانينيات نتيجة الريع البترولي الوفير الذي استفادت منه الدولة في تلك الفترة.

أما نفقات صناديق الضمان الاجتماعي فقد تدرجت في تلك الفترة نحو التصاعد لكن بنسق بطيء نسبيا. ويعود ذلك بالخصوص الى صغر سن جلّ المنخرطين بهذه الصناديق، مما ساعد على حصر نفقاتها المسخرة لتامين المرض او لجرايات التقاعد في مستوى محتمل.

وبداية من أواسط الثمانينيات دخلت موارد صناديق الضمان الاجتماعي في سباق حاد ومستمر مع نفقاتها، وهو سباق كانت الغلبة فيه في أكثر الاحيان للنفقات.

ذلك أنه كلما عبئت موارد اضافية لهذه الصناديق كلما تكاثرت وتصاعدت نفقاتها. وقد أدى ذلك في بعض الاحيان الى تعرض هذه الصناديق الى عجز مالي مزعج.

ولم تكن الضغوط المالية التي أصبحت تشهدها صناديق الضمان الاجتماعي بداية من أواسط الثمانينات من باب الصدفة وانما كانت نتيجة تغيرات اقتصادية-اجتماعية هيكلية من ناحية، وبوادر سياسية تتسم بشيء من الاعتباطية والديماغوجية، من ناحية اخرى.

ذلك انه في أواسط الثمانينات أرسى ما سمي بـ "برنامج الاصلاح الهيكلي"، وهو برنامج يدعو من جملة ما يدعو اليه الى تقليص حماية السوق المحلية امام السلع والخدمات الاجنبية، وتراجع القطاع العام لصالح القطاع الخاص، وتحجيم مهام الدولة التعديلية من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كرس هذا المنعرج بأكثر سرعة وحدة بداية من اواسط التسعينات، إثر انضمام البلاد الى "منظمة التجارة العالمية"، من ناحية، وابرامها "اتفاقية تبادل حر" مع الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، ومع مر السنين، اشتد وقع هذه التغيرات الهيكلية سلبيا على موارد صناديق الضمان الاجتماعي.

أما تدرج السوق المحلية الى الانفتاح على مصراعيها للمنتجات الأجنبية فقد ادى من جملة ما ادى اليه الى:

- تراخي محسوس في نسق الاستثمارات المحلية، وقد أصبح هذا التراخي أكثر وضوحا بالنسبة لاستثمارات الخواص خوفا من المنافسة الخارجية. وقد إثر ذلك تأثيرا سلبيا على موارد صناديق الضمن الاجتماعي نظرا لتباطأ محسوس في نسق احداث مواطن شغل اضافية وبالتالي في نسق نمو حجم الاجور، علما وان حجم الاجور هذا يمثل القاعدة لخصم الاشتراكات لصالح هذه الصناديق.

- تباطؤ ملحوظ في نسق تحيين الاجور، خصوصا بداية من اواسط التسعينات. وغالبا ما يبرر هذا التباطؤ في القطاع الخاص بمقتضيات المنافسة. أما في القاع فقد برّر هذا التباطؤ بالضغوط المتصاعدة المسلطة على المالية العمومية. وقد انعكس هذا التباطؤ في تحيين الاجور انعكاسا سلبيا على الموارد صناديق الضمان الاجتماعي المتأتية من الاشتراكات.

- تفشي انماط التشغيل الهشة ذات الاجور الهزيلة والمضطربة الذي برر بضرورة ادخال مرونة أكثر على التشغيل قصد مواجهة المزاحمة سواء كان ذلك على مستوى السوق الداخلية أو على مستوى السوق الخارجية. وقد ساهمت هذه الظاهرة بقدر كبير في تباطؤ نسق نمو حجم الأجور وبالتالي نسق نمو موارد الصناديق المتأتية من الاشتراكات.

- تعرض عدد وافر من المؤسسات المحلية لصعوبات اقتصادية نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة، وقد ادى ذلك الى زوال بعض هذه المؤسسات او الى تلكؤ بعضها الاخر في الايفاء بتعهداتها للصناديق. وقد نتج عن هه الظاهرة تردي في موارد الصناديق المتأتية من الاشتراكات.

- الانهيار الفادح لسعر الفائدة على السوق المالية خصوصا بداية من اواسط التسعينات، وقد برر ذلك بضرورة اعطاء دفع جديد للاستثمارات الخاصة التي تدرجت نحو الانكماش بقدر كبير نتيجة الانفتاح. وقد اثرت هذه الظاهرة تأثيرا سلبيا ملحوظا على موارد صناديق الضمان الاجتماعي المتأتية من توظيف مدخراتها.

وأما تراجع القطاع العام لصالح القطاع الخاص فقد تم على مرحلتين، اذ امتدت المرحلة الاولى من اواسط الثمانينات الى اواسط التسعينات، حيث وقع الاعراض عن احداث مؤسسات اقتصادية عمومية اضافية. اما المرحلة الثانية فقد امتدت من اواسط التسعينات الى يومنا هذا، وهي المرحلة التي اتسمت بالإسراع في تفويت المؤسسات العمومية للقاع الخاص.

وعموما فقد انجر عن هذه السياسة تقلّص واضح في وزن المؤسسات العمومية في النسيج الاقتصادي وذلك لصالح المؤسسات الخاصة. وقد انعكست هذه الظاهرة انعكاسا سلبيا محسوسا على الحالة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وذلك لسببين اساسيين هما:

- تدرج معدل الدخل المصرح به لصناديق الضمان الاجتماعي، وخاصة لـ "الصندوق القومي للضمان الاجتماعي"، نحو التباطؤ نظرا للتباين الشاسع بين معدل الاجور في القطاع العام ومعدل الاجور في القطاع الخاص.

- عملية التطهير التي غالبا ما تعرضت لها المؤسسات العمومية قبل خوصصتها، وهي عملية كان لها المؤسسات العمومية قبل خوصصتها، وهي عملية كان لها وقع سلبي على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي بسبب انخفاض عدد العاملين بهذه المؤسسات العمومية، العاملين بهذه المؤسسات على التقاعد المبكر، من ناحية اخرى (تقلص الموارد المتأتية من الاشتراكات) وبسبب احالة قسط من العاملين بهذه المؤسسات على التقاعد المبكر، من ناحية اخرى (تقلص الموارد المتأتية من الاشتراكات يواكبه تضخم في النفقات المسخرة للجرايات).

وأما تحجيم مهام الدولة التعديلية من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية فإنها لم تصبح ظاهرة للعيان الا بداية من اواسط التسعينات، وقد نتج ذلك عن تقلص موارد الدولة الذاتية المتأتية من الريع البترولي والاداءات على التوريد والاداءات على مرابيح المؤسسات الاقتصادية، كما نتج عن ارهاق كاهل الدولة بثقل الديون. وتبعا لذلك فقد جنحت الدولة الى تحميل صناديق الضمان الاجتماعي قسطا متصاعدا من نفقاتها التقليدية، خاصة في ميادين الصحة (تضخم تحويلات صناديق الضمان الاجتماعي لوزارة الصحة العمومية بنسق سريع) والتعليم (ارساء نظام ضمان اجتماعي للطلبة متسم بعجز مالي هيكلي، اسداء صناديق الضمان الاجتماعي قروضا للطلبة يصعب استرجاعها). وقد ساهمت هذه الاجراءات في احتداد الخلل المالي لصناديق الضمان الاجتماعي.

وكما أشرنا اليه أعلاه فان الضغوط المالية التي أصبحت تتعرض لها صناديق الضمن الاجتماعي لم تكن فقط نتيجة الاستراتيجية الاقتصادية التي سلكتها الدولة منذ اواسط الثمانينات والتي تعتمد التحرر والانفتاح، وانما ايضا نتيجة بوادر سياسية تتسم بشيء من الاعتباطية والديماغوجية. ومن بين هذه البوادر نذكر:

- اعفاء الزيادات المهمة للغاية في الأجر التي حصلت في أوائل الثمانينات (سنتي 1981 و1982) من الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي تملقا للأعراف والعمال على حد سواء، علما وان هذه الزيادات لم تدمج في الاجور المصرح بها لهذه الصناديق الا في اوائل التسعينات أي بعد ما يفوق العشرة سنوات. وقد كان لهذا الاجراء الديماغوجي وقعا كارثيا على صناديق الضمان الاجتماعي من حيث توازناتها المالية بسبب النقص الفادح في موارد هذه الصناديق المتأتية من الاشتراكات وبالتالي من الموارد المتأتية من توظيف المدخرات).

- ارساء انظمة ضمان اجتماعي اضافية خصوصا صلب "الصندوق القومي للضمان الاجتماعي" تغطي الفئات الاجتماعية الفقيرة نسبيا كالفلاحين الصغار والاجراء الغير قارين في الفلاحة وغيرهم. وقد كانت ولا زالت هذه الانظمة تشكو من عجز مالي هيكلي يرهق كاهل الصناديق نظرا لضعف دخل المنخرطين فيها.

- تمويل بعض صناديق التكافل الاجتماعي ك "البرنامج القومي لمساعدة العائلات المعوزة" بموارد صناديق الضمان الاجتماعي ولو كان ذلك جزئيا. ويتمثل هذا الاجراء اخر الامر في مساعدة الفقراء للفقراء، وهو ما يعبر عن شكل من اشكال الديماغوجية.

- غض النظر عن اغلب الاعراف الذين تخلفوا عن الايفاء بالتزاماتهم ازاء صناديق الضمان الاجتماعي وذلك اعتبارا لمختلف الصعوبات التي يوجهها هؤلاء الاعراف. وقد إثر موقف السلطات هذا تأثيرا جد سلبيا على موارد الصناديق المتأتية من الاشتراكات.

وتبعا لكل هذه المستجدات الاقتصادية والسياسية فقد انزلقت تدريجيا صناديق الضمان الاجتماعي الى خلل مزعج في توازناتها المالية بداية من اواخر الثمانينات واوائل التسعينات.

أما فيما يخص "الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية" فقد بدا دخول مرحلة العجز انطلاقا من سنة 1993، وهو ما استوجب اتخاذ جملة من الاجراءات (الرفع في نسبة الاشتراكات والحد من حالات التقاعد المبكر) سمحت وقتيا بتحسين وضعيته المالية التي سرعان ما عرفت تراجعا متواصلا يتمثل في تدهور واضح لكل المؤشرات المالية للصندوق، وذلك بداية من سنة 1988.

واتسمت الفترة الاخيرة الممتدة من 2000 على 2002 بتسجيل عجز في نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، وهو ما يعكس ارتفاعا في حجم المنافع المسداة لم يواكبه تطور مواز في حجم المساهمات.

أما فيما يخص "الصندوق القومي للضمان الاجتماعي" فقد شهد أول حالات عجزه المالي في اواسط الثمانينيات، ثم بداية من اوائل التسعينيات استقامت ظاهريا الحالة المالية لهذا الصندوق نتيجة تدرج نفقاته بعنوان "المنح العائلية نحو الاستقرار من ناحية (تراجع الانجاب وبالتالي تقلص عدد

الاطفال بالاسر واكبه تجميد في قيمة المنحة عن كل طفل) وتعبئة موارد اضافية لصالح هذا الصندوق من ناحية اخرى. ومن اهم الاجراءات التي ساعدت على تعبئة هذه الموارد نذكر:

- ادماج الزيادات الهامة في الاجور التي حصلت في اوائل الثمانينيات في الاجور المصرح بها للصندوق، وهو ما ساهم بقر كبير في توسيع قاعدة خصم الاشتراكات.

- ضم نظام حوادث الشغل والامراض المهنية الى الصندوق بداية من سنة 1995، وقد كان هذا النظام قبل ذلك من مشمولات شركات التامين.

- ادخال اصلاحات جذرية على نظامي نظم العملة غير الاجراء في القطاع الفلاحي ونظام العملة غير الاجراء في القطاع غير الفلاحي. وتمثلت اهم الاصلاحات في جعل هذه الانظمة اجبارية ورفع معلوم الاشتراكات فيها، مما وفر لـ الصندوق القومي للضمان الاجتماعي موارد اضافية مهمة.

- ارساء نظام تامين اضافي سنة 199 سمي بنظام الحماية الاجتماعية للعمال، وهو نظام يهدف في ظاهره الى مساندة العمال المسرحيين لأسباب اقتصادية او تكنولوجية.

وقد ساعدت مجمل هذه الاجراءات الصندوق على عدم الانزلاق من جديد في حالة عجز مالي ولو كان ذلك الى حين.

اما الآفاق المالية المستقبلية لهذه الصناديق فانها تبدو أكثر سوءا وذلك مهما كانت الفرضيات في استشراف هذه الآفاق.

إذا أنظمة الضمان الاجتماعي في تونس في وضعية مالية صعبة مرشحة للتفاقم في مستقبل الايام بالنظر الى المؤشرات العامة للبلاد المتعلقة اساسا بالاختيارات الاقتصادية العامة للبلاد المتعلقة اساسا بالاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وتبرز الاحصائيات الرسمية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لسنة 2005 بوضوح هذه الوضعية المالية الحرجة حيث بلغت مداخيل الانظمة الاجتماعية التي يتصرف فيها هذا الصندوق 1084.097574 مليون دينار في حين بلغت تكاليف الانظمة لنفس السنة (2005) 1105.594852 مليون دينار بحيث سجلت السنة المالية بعد التعديلات المحاسبية ناتجا سلبيا بـ 26.030326 مليون دينار مقابل ناتج ايجابي بـ 11.383331 مليون دينار سنة 2004.

وتجدر الملاحظة أن التحسن النسبي في الوضعية المالية العامة للصندوق سنة 2004 مرده تطبيق جملة من الاجراءات الحينية التي تم اقرارها صلب قانون المالية لسنة 2002 وهي سنة سجل فيها الصندوق ناتجا صافيا سلبيا بـ 8.760 مليون دينار وتلك المنبثقة عن المجلس الوزاري المضيق

المنعقد بتاريخ 20 سبتمبر 2002 والرامية الى إعادة التوازن المالي للصناديق ككل ولأنظمة التقاعد بالخصوص وتتمثل اساسا في:

- الترفيع التدريجي في نسب المساهمات المستوجبة بعنوان أنظمة التقاعد بـ 2,2% بداية من غرة جويلية 2002 بحساب 1% على كاهل الاجير على 3سنوات و1 2%, على كاهل المؤجر على مدى 5 سنوات.

- تحميل المنتفع بالجراية بداية من سنة 2002 تسديد المساهمات المستوجبة بعنوان التعديل الآلي للجرايات طيلة مدة الانتفاع عوضا عن 36 شهرا المعمول بها سابقا.

- تحميل ميزانية الدولة عجز الانظمة الخاصة للتقاعد.

- جدولة الديون المتخلدة بذمة المؤسسات المشغلة وتعهد الدولة بتسديدها لفائدة الصندوق حسب روزنامة مضبوطة.

إن هذه الاجراءات وان مكنت من تدارك العجز المسجل سنة 2002 تبقى غير كافية ودون جدوى على المدى المتوسط اذ سرعان ما سقطت الانظمة من جديد في حالة عجز بحيث مررنا كما رأينا من ناتج ايجابي بـ 11 مليار سنة 2004 الى ناتج سلبي بـ 26 مليار سنة 2005.

أما بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فان الاحصائيات الرسمية لسنة 2005 تبرز ان المداخيل الجملية للصندوق خلال هذه السنة بلغت 1483.444 مليون دينار في حين بلغت النفقات الجملية لنفس السنة (2005) 1492.458 مليون دينار بحيث يكون الناتج الصافي سلبيا بـ 9.014 مليون دينار مقابل ناتج صافي ايجابي بـ 43.736 مليون دينار سنة 2004 و 120.005 مليون دينار سنة 2003 ويعود هذا النقص الكبير في الناتج الصافي العام للصندوق الى العجز المسجل في نظام الجرايات للأجراء غير الفلاحين (اكبر نظام يتصرف فيه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قرابة 70% من منخرطيه) والذي بلغ سنة 2005 ما يعادل 161.535 مليون دينار مقابل عجز بـ 104.054 مليون دينار سنة 2005 خلافا لتوقعات سنة 2002 التي حصرت هذا العجز في حدود 35 مليون دينار.

كما يعود أيضا الى العجز المزمن لبعض الأنظمة الأخرى بالصندوق مثل نظام غير الاجراء في القطاع الفلاحي وذلك لمدة تزيد عن 24 سنة اي منذ نشأة هذا النظام.

وقد تم تسديد هذا العجز طيلة المدة المذكورة من موارد نظام الاجراء غير الفلاحين بمبلغ يناهز 50 مليون دينار وهو امر غير معقول. وإجمالا يعود اختلال التوازنات المالية للضمان الاجتماعي في تونس الى عدة عوامل نذكر منها بالخصوص:

- الانعكاسات السلبية للاختيارات الاقتصادية والليبرالية والتراجع الكبير في قدرة الاقتصاد الوطني على احداث مواطن شغل.

- تواصل التفويت في المؤسسات العمومية.

- ارتفاع عدد المنتفعين بجرايات مقابل تطور بطيء جدا في عدد المباشرين.

- التدهور المتواصل للمؤشر الديمغرافي (عدد النشيطين المنخرطين لكل منتفع بجراية) اذ تواصل انخفاض هذا المؤشر من سنة الى اخرى في كل الانشطة.

تعدد حالات التقاعد المبكر في القطاعين العمومي والخاص حيث بلغت سنة 2005 نسبة المحالين على التقاعد قبل سن الستين 59,12%في القطاع العمومي و 32,8% بالنسبة إلى الأجراء غير الفلاحين في القطاع الخاص. وهي حالات ناتجة اساسا عن برنامج اعادة اصلاح وتطهير المنشآت العمومية CAREP وإحالة ملفات مؤسسات من القطاع الخاص على لجنة مراقبة الطرد CCL والتي لم تعد قادرة على المنافسة فاضطرت الى التخفيض في اعداد متزايدة من عمالها او وضع حد لنشاطها المهني نهائيا.

تحسن مؤمل الحياة عند الولادة في تونس والذي بلغ حاليا 73 سنة مقابل 46 سنة ابان الاستقلال سنة 1956.

ارتفاع نسبة التغطية الاجتماعية في تونس حيث تناهز 89%سنة 2005 وذلك بإدخال فئات وشرائح اجتماعية ذات قدرة تكوينية ضعيفة (نظام الاجراء محدودي الدخل، نظام المبدعين والمثقفين الخ...) وهو ماله انعكاسات مالية سلبية على مستوى التوازنات المالية لهذه الانظمة.

تحميل الضمان الاجتماعي أعباء ومهمات جديدة في إطار "التضامن" الاجتماعي لفائدة فئات اجتماعية ذات احتياجات خصوصية غير منخرطة بالضمان الاجتماعي.

I. تمويل الضمان الاجتماعي:

ان هذه الاسباب والتوقعات المستقبلية والإسقاطات التاي اجريت على مختلف الانظمة التي يتصرف فيها صندوقا الضمان الاجتماعي تؤشر على نتائج كارثية على المدى المتوسط والبعيد وتتمثل اساسا في تفاقم العجز بكيفية وتهدد ديمومة الانظمة نفسها وتجعل الصناديق غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها تجاه المنخرطين سواء تعلق الامر بالتغطية الصحية او بصرف الجرايات.

لأجل ذلك نعتقد ان الوقت قد حان لتعميق التفكير في تمويل الضمان الاجتماعي في تونس وتنويع مصادره ذلك ان صيغة التمويل الحالية تعتمد فقط على المساهمات التقليدية للأجراء والمؤجرين 19,70% للنظام العام في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية و 23,75%.

لنظام الاجراء غير الفلاحين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإذا أضفنا الزيادة المطلوبة في نظام التأمين على المرض فان النسبتين المذكورتين سوف تصبحان في المستقبل القريب 24,45% و 25,75% وهما نسبتان مرتفعتان مقارنة بالوضع الاقتصادي العام في البلاد وبقدرة المؤسسات الاقتصادية علاوة على ان الزيادات المستمرة في الاشتراكات تضر بالمقدرة الشرائية للأجراء كما انها لا تمثل حلا جذريا وبعيد المدى لمشكل التوازنات المالية لأنظمة الضامن الاجتماعي والمعلوم انه توجد صيغ عديدة وحلول توصلت اليها بلدان اخرى مثل فرنسا لتمويل الضمان الاجتماعي رغم الفارق الكبير والبون الشاسع في الامكانيات الاقتصادية وفي مستوى الاجور بيننا و بين هذا البلد. فقد لجأت فرنسا على سبيل المثال الى اقرار ضريبة عامة على كافة المداخيل لتمويل الضمان الاجتماعي وذلك لما لهذا القطاع من اهمية استراتيجية في تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع لذلك وجب ان تساهم الدولة في تمويل الضمان الاجتماعي لتحقيق التوازنات المالية لمختلف الانظمة في القطاعين العمومي والخاص للحفاظ على ديمومة الخدمات المسداة لفائدة المنخرطين وبالتالي ضمان التوازن والاستقرار الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية في اطار النظام التوزيعي التضامني بين كافة اصناف وأجيال الاجراء والمضمونين الاجتماعيين عموما.

II. الديون وتوازنات الانظمة:

الى جانب قضية تمويل الضمان الاجتماعي كما أسلفنا تطرح قضية اخرى لا تقل خطورة او اهمية في نطاق النظام التوزيعي في بلادنا وهي مسالة الديون المتراكمة لفائدة صناديق الضمان الاجتماعي التي اضرت ولا تزال بالتوازنات المالية العامة وتوازنات كل نظام على حدّة فالديون المتخلدة بذمة الاعراف والدولة وأنظمة غير الاجراء التي يتصرف فيها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تطرح مشكلا عويصا ومعقدا جدا حول امكانية وكيفية استخلاصها اذ بلغت حجما خياليا ومفزعا.

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى اذا كان التضامن في النظام التوزيعي الذي يقوم عليه الضمان الاجتماعي امر ايجابي جدا حيث بلغت هذه النسبة 89% سنة 2005 فان كل ذلك لا يمكن ابدا ان يحجب عنا عمق المشاكل المرتبطة بهذا الاختيار فالتضامن لم بعد يقتصر على الاجراء فيما بينهم بل اصبح يشمل انظمة غير الاجراء (المستقلين في القطاع الفلاحي وغير الفلاحي، نظام محدودي الدخل ...الخ) فعلى سبيل المثال يعيش نظام المستقلين في القطاع الفلاحي منذ احداثه سنة 1982 عجزا مستمرا ومتراكما وقد تم تسديد هذا العجز من موارد الاجراء في القطاع غير الفلاحي لمدة 24 سنة بما يناهز 25 مليون دينار سنويا لكي يقدر الصندوق على الايفاء بالتزاماته تجاه منخرطي هذا النظام. هذا بالإضافة على العجز الدائم الذي يعاني منه نظام الاجراء في القطاع الفلاحي.

كل ذلك يطرح مشكلا أساسيا حول ضرورة التفكير بجديّة في تحقيق توازنات الانظمة اذ لا يعقل ان يتم توسعة مظلة الضمان الاجتماعي وبلوغ نسبة تغطية هي من ارفع النسب في العالم (89%) دون التفكير في التوازن المالي للأنظمة ذات القدرة التمويلية الضعيفة. كما لا يمكن ان تعيش بعض الانظمة

الى ما لا نهاية له على كاهل نظام واحد مهما كان حجمه وقدرته التمويلية علاوة على ما يعيشه هذا النظام نفسه من مشاكل على مستوى توازناته المالية الخاصة به.

III. وفي دراسة نقابية ما يلي:

انطلاقا من الواقع الخطير والمعقد وللوقوف على مختلف الاشكاليات التاي يطرحها راهنا ومستقبلا انجز قسما الدراسات والتوثيق والتغطية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية بالاتحاد العام دراسة علمية صدرت سنة 2005 نورد بعض ما جاء فيها على مستوى التشخيص والتوقعات المستقبلية.

فقد جاء في الدراسة ان "الاسقاطات المالية" – التوقعات- التي تعنى بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية اثبتت في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه الآن ان هذا الصندوق سوف يلتهم بالكامل مجمل مدخراته وذلك في حدود سنة 2015.

أما الاسقاطات التي اجريت على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد أثبتت انه في حالة استمرار الوضع الذي ساد في أواخر التسعينيات فان هذا الصندوق سيسقط في عجز مالي بداية من سنة 2007 كما أنه سيلتهم بالكامل مجمد مدخراته في حدود سنة 2014.

وتضيف استنتاجات الدراسة انه إذا اخذنا بعين الاعتبار تردي المناخ الاقتصادي والاجتماعي المرتقب خلال السنتين المقبلة فان الانهيار الكلي لصناديق الضمان الاجتماعي (التهام كامل لمدخراتها) يمكن أن يحدث في وقت أسرع اي في حدود سنة 2010 ومن بين الظواهر التي تنبؤ بتردّ أسرع للحالة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي نذكر:

- تراجع فادح في الاستثمارات واندثار جزء هام من نسيج الانتاج المحلي وتصاعد محسوس في البطالة وتفشي سريع للأنماط الهشة للتشغيل وبالتالي انكماش موارد صناديق الضمان الاجتماعي المتاتية من الاشتراكات.

- اشتداد الضغط على ميزانية الدولة بسبب التراجع الفادح المرتقب في عدد من موارد الدولة (زوال الريع البترولي، انخفاض الرسوم الجمركية والضرائب على الارباح). من ناحية، وتضخم خدمات الدين العمومي، من ناحية اخرى ويمكن ان ينجر عن ذلك تراجع كبير في انتدابات الدولة (وقع سلبي على موارد الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية) وتحميل صناديق الضمان الاجتماعي قسطا هاما من النفقات العمومية خصوصا في ميادين الصحة والتعليم ومقاومة الفقر.

وتطرح هذه الأخطار عدة تساؤلات تتعلق بكيفية تمويل الصناديق وقدرتها على الايفاء بتعهداتها تجاه المنخرطين. لذلك وجب بلورة عدة مواقف بناءة من شانها ان تساهم في الحفاظ على هذه المنظومة وفي الحدّ من اختلالاتها المالية:

1) اعطاء المفاوضات حول تحيين الاجور أهميّة قصوى، ذلك ان نسق هذا التحين لا يحدد فقط مستوى عيش العمال وانما ايضا وخاصة اهم مورد من موارد صناديق الضمان الاجتماعي اي اشتراكات. وعلى كل الاطراف الاقتناع بان تجميد الاجور او تحيينها ببطء شديد يمكن ان ينعكس سلبيا لا فقط على مستوى عيش العمال والتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وانما ايضا على

الدورة الاقتصادية ككل، ذلك انه كلما جمدت الاجور كلما تراجع الاستهلاك المحلي وكلما تدرج الاقتصاد الوطني نحو الركود، علما وانه لا يمكن لأي اقتصاد ان يستقيم باعتماده فقط على الطلب الخارجي اي التصدير.

2) التصدي قدر الامكان لأنماط التشغيل الهشة كالتشغيل لمدة محدودة او التشغيل بالمناولة، ذلك ان هذه الانماط تساهم بقدر كبير في تجميد الاجور بل ترديها، وبالتالي في انكماش موارد صناديق الضمان الاجتماعي المتأتية من الاشتراكات، وعلى كل الاطراف والاقتناع ان التاريخ اثبت ان هذه الانماط الهشة من التشغيل لم تمثل بالمرة ميزة تنافسية.

3) اجبار الاعراف وأيضا العمال على عدم التصريح بأجور دون اجورهم الحقيقية. ذلك ان هذه التظاهرة المتفشية لا تخل فقط بالتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وانما تفرز ايضا فئة اجتماعية مهمشة اي المتقاعدون ذوي الجرايات الضعيفة للغاية.

4) على الدولة العدول عن الاعفاءات من اشتراكات الضمان الاجتماعي التي ما انفكت تسددها بأشكال مختلفة لعدد كبير من المنخرطين، ذلك أن التي حثّ اصحاب الاعمال ومساندتهم لا يمكن ان يكون على حساب التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وبالتالي على حساب مصير العمال.

5) مراجعة نظام الخطايا في القطاعين الخاص والعام مع مراعاة مبدإ الانصاف عند الاستخلاص.

6) على الدولة اعادة النظر في سياستها الجبائية كي لا تجبر على تحميل صناديق الضمان الاجتماعي قسطا متصاعدا من النفقات العمومية خصوصا في ميدان الصحة، وفي هذا السياق يمكن للدولة ان تتخلى عن الاعفاءات من الضريبة المسداة لشركات التصدير مع فتح الحدود (لم يعد هناك موجب لهذا النمط من الاعفاءات) او عن الضرائب الجزافية التي لا توفر للميزانية العمومية الا النزر القليل من الموارد.

7) على الدولة اعادة النظر في تمويل منظومة الصحة العمومية وذلك بتوزيع كلفة هذه الصحة بصورة عادلة ومنطقية بين الأطراف الثلاثة المعنية اي الدولة والمرضى وصناديق الضمان الاجتماعي، مع العدول عن التحويلات المختلفة لصالح وزارة الصحة العمومية التي ما فتئت ترهق كاهل هذه الصناديق.

8) التصدّي لظاهرة التقاعد المبكر التي لازالت تتفشى وترهق كاهل صناديق الضمان الاجتماعي بدون موجب موضوعي. ذلك ان هذه الظاهرة بررت عند بروزها (اواسط الثمانينات) بضرورة توفير فرص شغل اضافية للأجيال الصاعدة، غير أن التجربة اثبتت ان جلّ المتمتعين بالتقاعد المبكر لا يتخلون عن العمل.

9) على الدولة والصناديق عدم الخلط بين الضمان الاجتماعي والتضامن الاجتماعي، ذلك ان الضمان الاجتماعي هو لا فقط نوع من التكافل بين فئات اجتماعية متشابهة وإنما ايضا وخاصة شكل من أشكال الادخار لزمن الشدة (مرض، بطالة، شيخوخة، وفاة). اما التضامن الاجتماعي فهو بالأساس نوع من التكافل بين فئات اجتماعية متباعدة، ولا يمكن تكريس هذا التضامن إلا من طرف الدولة لكونها الوحيدة القادرة على الاخذ من الاغنياء (عن طريق الجباية او وسائل اخرى) لشدّ أزر الفقراء

غير ان الصناديق ما انفكت تزيغ عن مهامها الاساسية اي الضمان الاجتماعي لتنغمس بدون تبصر بدل الدولة في التضامن الاجتماعي. ويبرز ذلك لا فقط من خلال الاستيعاب المتزايد من طرف الصناديق للنشيطين لضعاف الحال (صغار الفلاحين، عمال الحضائر وما شابههم، عاملات المنازل) ... وإنما ايضا من خلال مساهمة الصناديق في تمويل برامج تضامنية ك "برنامج مساعدة العائلات المعوزة". وباستفحال هذه التظاهرة اشتد الضغط على صناديق الضمان الاجتماعي من الناحية المالية. وان استمر هذا الخلط في التصاعد فانه يخشى أن تفقد البلاد لا فقط التضامن الاجتماعي وإنما أيضا الضمان الاجتماعي.

IV. سنّ الاحالة على التقاعد:

عوضا عن اعتماد سن معينة للإحالة على التقاعد مثل ما هو مقترح وحيث اثبتت كل الدراسات ان اجمالي مساهمة المضمون الاجتماعي في حدود 22 سنة و8 أشهر وتمتعه بالجراية يصل الى 17 سنة وثمانية أشهر ولذلك نقترح ان يعتمد اجمالي المساهمة للتمتع بالتقاعد عوضا عن السنّ ويكون ذلك بـ:

- فتح باب الحق في التقاعد من سنّ 57 سنة الى حدود 67 سنة على ان لا تقل مدة المساهمة 35 سنة.

وبذلك يمكن ان ترتفع مدة المساهمة الى 33 سنة عوضا عن 22 سنة كما هو في الوقت الحالي وهو ما يوفر 10 سنوات او أكثر اضافية على ما هو الحال في الوقت الحاضر.

- الترفيع في المساهمات بصفة مدروسة واعتماد العدل بين كل الممولين.
- اعتماد النظام التوزيعي والعمل على ادخال نظام الرسملة بصفة تدريجية على عدة مراحل.
- اعتماد مدة المساهمة يجعل من سن الاحالة على التقاعد مسالة ثانوية وهو أقرب الى العدل بين المنخرطين.

V. الحلول المقترحة:

- اعتماد مدة المساهمة للتمتع بالتقاعد
- الترفيع في المساهمة بصفة مدروسة وعادلة
- ايجاد موارد من طرف الدولة لدعم أنظمة التقاعد وذلك من خلال خصم نسبة في المرابيح في السوق المالية.
- وجوب تحمل الدولة لكل الانعكاسات السلبية لاختياراتها الاقتصادية التي لها انعكاس على الصناديق. (الاحالة على التقاعد المبكر والتسريح لأسباب اقتصادية مثلا..).
- ايجاد حل للتوازنات المالية لكل الأنظمة حتى لا يتحمل ايّ نظام عدم توازن بقية الانظمة.

لكن المشكل الرئيسي هو كيفية اقناع كل الأطراف المتداخلة بالقبول واعتماد هذه المقترحات وهو ما اعتبره شخصيا أمر صعب للغاية.

رضا بوزريبة

II- الدراسة الثانية

وضعية أنظمة التقاعد وسبل إصلاحها

يكتسي قطاع التقاعد أهمية كبرى على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وهو يعتبر من اهم أسس الحماية الاجتماعية ويساهم في إعادة توزيع الثروات وتوطيد مبادئ التضامن بين الأجيال والحفاظ على السلم الاجتماعي.

تواجه جل أنظمة التقاعد في العالم تحديات ومشاكل على المستويين الديمغرافي والمالي تهدد ديمومتها.

ولمواجهة هاته المخاطر انطلقت بلادنا، مند سنوات في حوار بين الأطراف الاجتماعية للتوصل الى إقرار إجراءات من شأنها أن تصلح الأوضاع المالية للصناديق الاجتماعية.

في إطار مواجهة هشاشة التوازنات المالية التي تتسم بها أنظمة التقاعد في تونس، أنجز معهد الدراسات الاستراتيجية هاته الدراسة من أجل رصد الاخلالات التي تعاني منها هاته المنظومة والمساهمة في التوصل الى إصلاحات من شأنها تقليص حدة الاخلالات المسجلة وضمان ديمومة أنظمة التقاعد.

تشخيص وضعية أنظمة التقاعد

يرجع تسيير أنظمة التقاعد الى صندوقين:

- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بالنسبة للقطاع العمومي،
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للقطاع الخاص.

I - تشخيص وضعية الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

1- الإطار التنظيمي التشريعي

يتولى الصندوق مهام التصرف في أنظمة التقاعد وفي نظام رأس المال عند الوفاة بالنسبة لموظفي الدولة والجماعات العمومية وأعوان المؤسسات ذات الصبغة الإدارية وأعوان بعض المؤسسات ذات الصبغة غير الإدارية.

وكانت خدمات الصندوق موجهة في البداية الى أعوان الدولة المرسمين وقد تم بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 سحبها على كل الأعوان سواء كانوا وقتيين أو عرضيين أو متعاقدين. وقد نص هذا القانون على إدماج جميع العناصر القارة للمرتب في إحتساب مبلغ الجراية وكذلك على تحسين مردودية سنوات الإشتراك.

1-1 تمويل نظام التقاعد

يتم هذا التمويل عبر مساهمات للمشغل وللعون:

	العون	المشغل	المجموع
فرع التقاعد	% 8,2	% 12,5	% 20,7
فرع رأس المال عند الوفاة	% 1	-	% 1
المجموع	% 9,2		% 21,7

2-1 طريقة احتساب مبلغ الجراية

يحدد مبلغ الجراية بضرب نسبة الجراية بالأجر المرجعي:

- نسبة الجراية: تحتسب بضرب عدد سنوات الأقدمية بمردودية سنوات الأقدمية

	العشرية الأولى	العشرية الثانية	بقية الفترة
مردودية السنة الواحدة	% 2	% 3	% 2 عن كل سنة

وحدد المشرع نسبة الجراية القصوى ب 90%

- الأجر المرجعي: يحدد بالإعتماد على المرتب الأخير أو على أحسن مرتب تحصل عليه العون في وظيفة مارسها لمدة سنتين على الأقل خلال مسيرته المهنية

وتفيد إحصائيات الصندوق في 2016، أن حوالي نصف المتقاعدين يتمتعون بنسبة جراية تتراوح بين 80 و90 %.

3-1 المراجعة الآلية للجراية (Péréquation)

تقع هذه المراجعة كلما حصلت زيادة لفائدة الأعوان النشطين في أحد عناصر الأجر المرجعي أو تم إحداث منحة قارة تتعلق بالرتبة أو الوظيفة التي تم الإعتماد عليها لتحديد مبلغ الجراية.

مع العلم أن جميع المساهمات بعنوان التعديل الآلي خلال فترة صرف الجراية تكون على كاهل المتمتع بالجراية ويقع إستخلاصها على مدة 36 شهرا.

4-1 جراية القرين الباقي على قيد الحياة

وقع الترفيع في نسبة جراية القرين الباقي على قيد الحياة من 50 %إلى 75% بمقتضى القانون عدد 85-12 لسنة 1985.

5-1 إفتتاح حق الإستحقاق في جراية: فترة تربص ب 15 سنة

- لا يقل مبلغ الجراية عن ثلثي الأجر الأدنى المضمون بالنسبة لفترة عمل تساوي أو تفوق 15 سنة.

- بالنسبة للأعوان الذين إشتغلوا لفترة عمل بين 5 و15 سنة تسند منحة شيخوخة مقدارها نصف الأجر الأدنى المضمون.

6-1 التنفيل

يتمثل التنفيل في إضافة عدد من سنوات الأقدمية الفعلية حسب طبيعة النشاط وفترة العمل الفعلي.

7-1 السن القانونية للإحالة على التقاعد

- 55سنة: أعوان السلك النشيط و العملة القائمون بأعمال منهكة ومخلة بالصحة.
- بلوغ 57 سنة وبعد قضاء 37 سنة من الخدمات الفعلية.
- 65 سنة بالنسبة الى أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين.
- 60 سنة بالنسبة لبقية أصناف الأعوان المدنيين.

2- الوضع المالي للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

1-2 تطور المؤشر الديمغرافي

تراجع المؤشر الديمغرافي من 7,1 سنة 1980 الى 2,47 سنة 2016.

بسبب تحسن أمل الحياة عند الولادة: 75 سنة حاليا مقابل 47 سنة في سنة 1960 و63 سنة سنة 1980، وبالتالي تكون مدة الانتفاع بجراية بعد الإحالة على التقاعد أطول: 20 سنة في 2016.

تطور المؤشر الديمغرافي

(الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية)

تطور المؤشر الديمغرافي

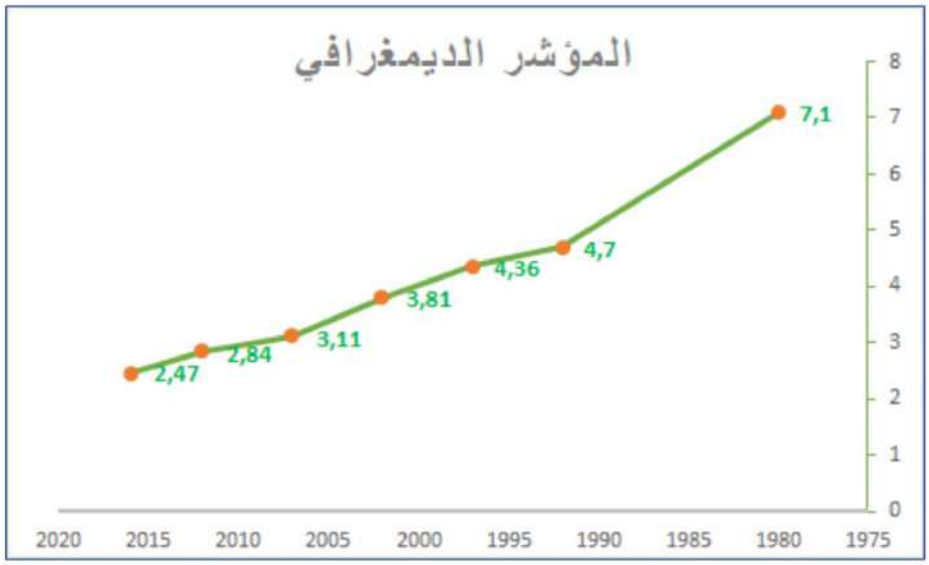

(الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية)

2-2النتائج المالية لفرع الجرايات

سجل فرع الجرايات أول عجز سنة 1993 مما استوجب الترفيع في نسب المساهمات ب 2,2 % سنة 1994 على سنتين (1,2 %على كاهل المؤجر 1 % على كاهل العون.

ووقع اللجوء الى اجراء الترفيع في عدة مناسبات وارتفعت نسب المساهمات من 12 % سنة 1985الى 20,7 %سنة 2011.

ورغم هده الإجراءات تواصل العجز مند سنة 2005 واستفحل انطلاقا من 2010 ليبلغ 408,6 م د سنة2015 .

تطور النتائج المالية لفرع الجرايات (م د): 1992 – 2015
(الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية)

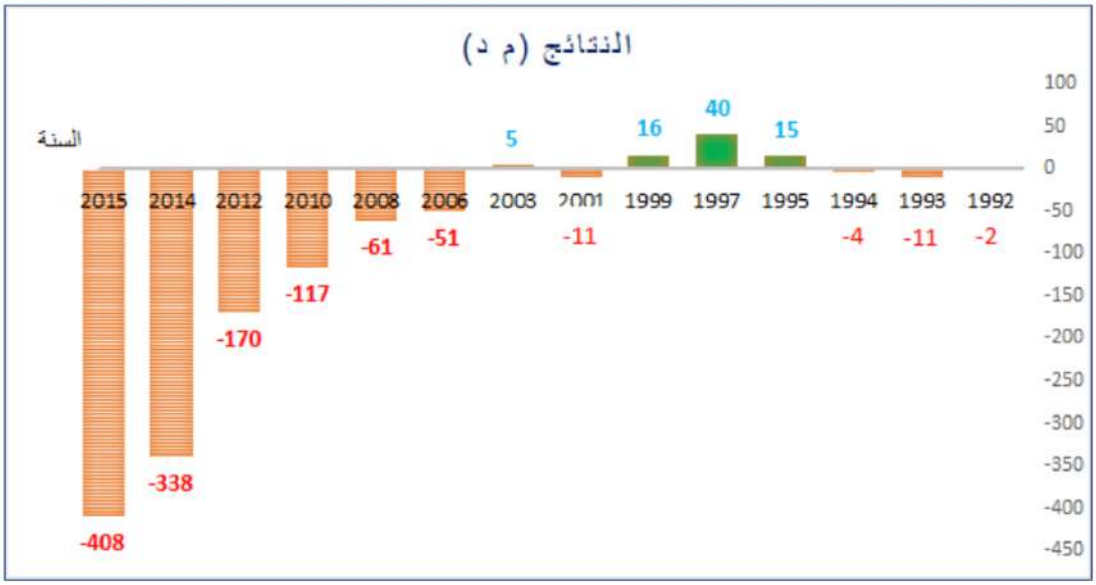

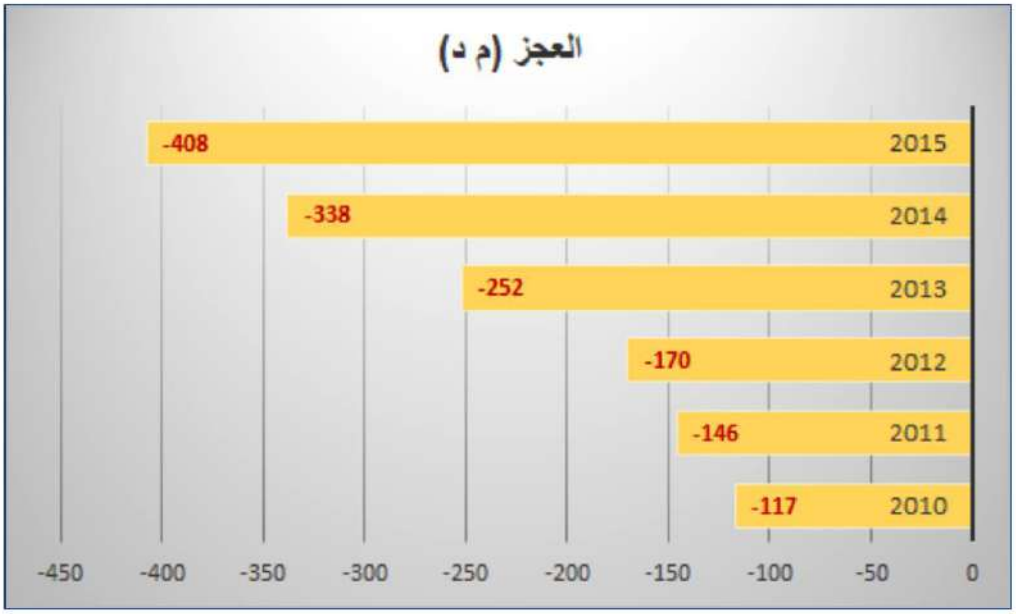

استفحال العجز2015 - 2010 :

ومكنت الفوائض الخام التي يفرزها فرع رأس المال عند الوفاة من التقليص من عجز فرع التقاعد إذ مرت هذه الفوائض من 15 م د سنة 2011 الى 50 م د سنة 2016.

وارتفع حجم الجرايات من 1874م د سنة 2011 الى 3619م د في 2016 في حين تطورت المساهمات من 1770م د الى 3347م د ونتج هاته الوضعية تفاقم للعجز الخام من سنة الى أخرى.

لم يتمكن الصندوق مند سنة 2012 من توفير السيولة الكافية لتمويل خدماته التي ارتفع معدلها الشهري من 165م د سنة 2011 الى 308م د سنة 2016.

وقد مكنت المدخرات المالية الاحتياطية، حتى موفي سنة 2011، من مجابهة الضغوطات المالية وبعد نفا ذ الاحتياطي المالي، تم اللجوء الى تسبيقات على المساهمات من ميزانية الدولة وتخلف الصندوق عن دفع المساهمات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض التي بلغت في موفي مارس 2017 مبلغ 1363 م د.

II - تشخيص الوضع في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

1- الإطار التنظيمي والتشريعي

أحدث الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 1960 وتتمثل مهامه في التصرف في فروع الضمان الاجتماعي التالية:

- فرع المنافع العائلية

- فرع التأمينات الاجتماعية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة)

- فرع جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

وكانت التغطية تهم في البداية (1960) العملة الاجراء في القطاع غير الفلاحي، ثم امتدت الى مجالات أخرى وأصبح الصندوق يتصرف اليوم في ثمانية أنظمة:

- نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي (1960)

- نظام الطلبة (1965): تقتصر التغطية على المنافع العائلية والحق في العلاج في المؤسسات العمومية للصحة مقابل مساهمة سنوية ب 5 دنانير؛

- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي (1981)؛

- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المتطور (1989)؛

- نظام العملة غير الأجراء في القطاع الفلاحي وغير الفلاحي (1982)؛

- نظام العملة التونسيين في الخارج الدين لا تشملهم اتفاقيات ضمان اجتماعي (1989)؛

- نظام العمال ذوي الدخل المحدود: عمال المنازل، عمال الحضائر العمومية للتنمية، الحرفيين العاملين بالقطعة، صغار الفلاحين والصيادين البحريين (2002)

- نظام الفنانين والمبدعين والمثقفين (2002)

يعتبر نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي، من ناحية حجم مصاريف فرعه للتقاعد، أهم قطاع يتصرف فيه الصندوق، إذ تمثل هده المصاريف 87 % من مصاريف التقاعد لكل الأنظمة.

2- خصوصيات نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي

هو أكبر نظام يتصرف فيه الصندوق حيث يمثل 75 % من مجموع منخرطي الصندوق و87 % من مجمل مصاريف فروع التقاعد في القطاع الخاص.

ونظرا لثقله سوف نركز في هاته الدراسة على هذا النظام.

سنة 2017	كل الأنظمة	نظام الاجراء في القطاع غير الفلاحي	%
عدد المنتفعين بجراية	787 012	556 862	71%
مصاريف فرع التقاعد (م د)	2 916,580	2 566,080	88%

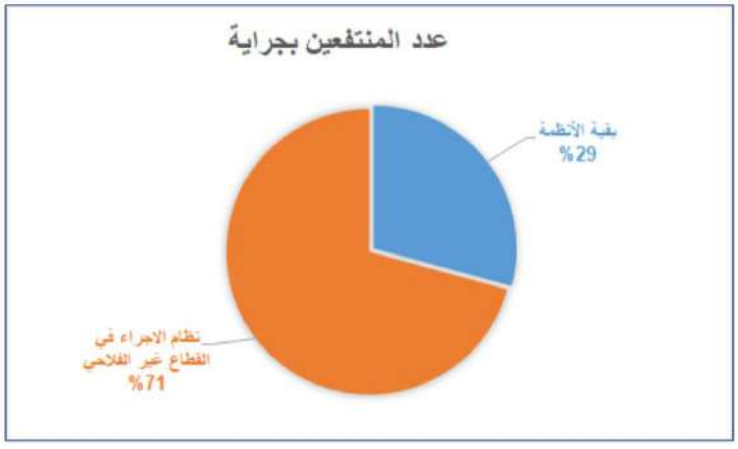

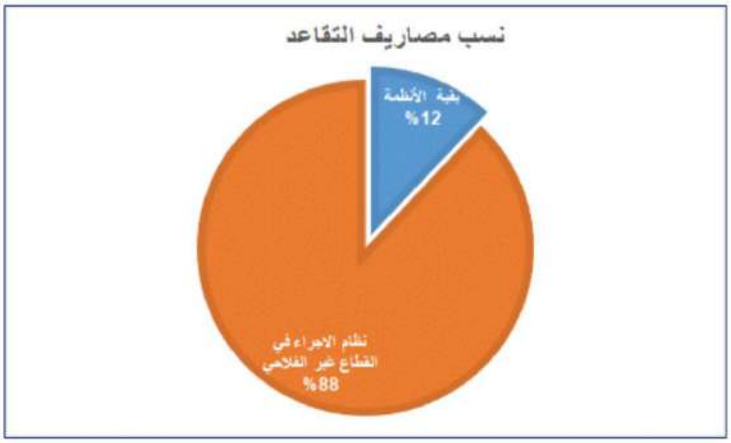

ثقل حجم نظام الاجراء في القطاع غير الفلاحي

ويشمل نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي العاملين في المؤسسات الصناعية والتجارية والمهن الحرة والتعاضديات والجمعيات المدنية والبعثات الديبلوماسية والمنظمات الوطنية.

1-2 وتبلغ نسبة المساهمات بعنوان التقاعد 12,5)% 7,75 % على كاهل المؤجر و4,75 % على كاهل العون).

2-2 تعتمد قاعدة احتساب المساهمات على مجموع الأجور والأرباح النقدية أو العينية باستثناء الامتيازات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية.

3-2 وتتلخص شروط افتتاح الحق في التقاعد فيما يلي:

- السن القانونية العادية 60 سنة
- السن الإستثنائية:

- 50 سنة بالنسبة الى الطرد لأسباب اقتصادية (فترة تربص دنيا ب 20 ثلاثية) أو الإنهاك البدني المبكر (20 ثلاثية) وكذلك الشأن بالنسبة للمرأة الأجيرة الأم لثلاثة أطفال (فترة تربص دنيا ب 120 ثلاثية).

- 55 سنة بطلب من المضمون الاجتماعي شريطة توفير 120 ثلاثية من المساهمات المعتبرة.

- 55 سنة بالنسبة إلى العمال الذين يقومون بأعمال منهكة ومضرة بالصحة (عمال البلور، والمناجم وإذابة الرصاص إلخ) ويمنح لهؤلاء تنفيل (Bonification) يساوي ثلثي عدد الأشهر المتبقية قبل وإلى حد سن الستين.

4-2 احتساب الجراية:

يحتسب الأجر المرجعي على أساس معدل الأجور الخاضعة للمساهمات التي تقاضاها الأجير خلال العشر سنوات الأخيرة قبل سن إفتتاح الحق في الجراية وتحيين هذه الأجور حسب جدول ضوارب يضبط سنويا بمقرر من وزارة الشؤون الاجتماعية ويعتمد في تحديد هذا الجدول على تطور مؤشر الأسعار.

تسقف الأجور المعتمدة في تحديد الأجر المرجعي ب 6 مرات الأجر الأدنى.

5-2 مردود سنوات الأقدمية:

- 4 % في السنة للعشر سنوات الأولى؛
- 2 % لباقي السنوات.

6-2 سقف الجراية:

سقف السنوات هو 30 سنة مع حد أقصى للجراية ب 80 % من الأجر المرجعي.

7-2 الحد الأدنى للجراية هو ثلثي الأجر الأدنى المضمون إذا توفرت فترة مساهمة معتبرة ب 120 شهرا.

8-2 تمنح منحة شيخوخة مبلغها نصف الأجر الأدنى إذا تراوح مجموع فترات العمل بين 60 و120 ش.

9-2 تعديل الجراية

تتم الزيادة في مبالغ الجرايات في نظام الأجراء غير الفلاحيين بصفة آلية ونسبية كلما سجلت زيادة في مبلغ الأجر الأدنى (SMIG)،

ويخضع مبلغ الزيادة في الجرايات إلى خصم يحدد بالرجوع إلى نسبة مساهمات الأجير النشيط بعنوان التقاعد

10-2 جراية الباقين على قيد الحياة

القرين الأرمل يتمتع ب:

- 75 % من الجراية إذا لم يكن له أبناء أوله يتيمان.

- ب 70 % مع وجود 3 يتامى.
- ب 60 % مع وجود 4 يتامى.
- جراية الأيتام 30 % من الجراية.

لا يمكن أن تتجاوز النسبة المخصصة للقرين الحي واليتامى أكثر من 100 % من الجراية التي تمتع بها المتوفي عند وفاته.

1-2 النظام التكميلي للتقاعد

يمكن للمؤجر المشغل لأجراء تفوق أجورهم 6 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون أن ينخرط في النظام التكميلي للجرايات بصفة اختيارية، وتحتسب قاعدة الإشتراكات على أساس قسط الأجر الذي يفوق 6 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

وحددت نسبة الإشتراكات ب 9 %: 6 % يتحملها المشغل و3 % على كاهل الأجير.

ويعمل هذا النظام بطريقة النقاط، إذ يجمع الأجير خلال مسيرته المهنية عدد من النقاط يقع على أساسه تصفية الجراية التكميلية حسب قيمة للنقطة يقع تحديدها كل سنة من قبل مجلس الإدارة.

ولضمان ديمومة هذا النظام يلتزم الصندوق، بمقتضى النص المحدث للنظام التكميلي بأن يحافظ على التوازن المالي وعلى الإحتياطي المالي للنظام عند تحديد قيمة النقطة.

وساهم النظام التكميلي بفضل نتائجه الإيجابية في دعم السيولة لدى الصندوق حيث شهد ناتجه الخام خلال الفترة 2007-2011 نموا مطردا إذ مر من8,1 م د إلى أكثر من 24 م د.

وشهدت نسبة المنخرطين في هذا النظام، من الشريحة المعنية، تراجعا خلال الفترة 2007-2011 من 79 % إلى 59 % وهو ما يعكس نقصا على مستوى التعريف بهذا النظام وضعفا في استقطاب عدد أكبر من المنخرطين.

3- الوضع الديمغرافي والمالي لفرع التقاعد لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي

1-3 تطور المؤشر الديمغرافي

يحتسب المؤشر الديمغرافي بقسمة عدد الأجراء النشيطين على عدد المنتفعين بجراية، وهو مؤشر أساسي لتقييم أنظمة التقاعد التوزيعية:

في سنة 1985 كان هناك 10,8 أجراء يساهمون في الصندوق لتمويل جراية متقاعد، وتدهور هذا المؤشر انطلاقا من سنة 2000 (4,12) ليبلغ 2,48 أجير سنة 2017.

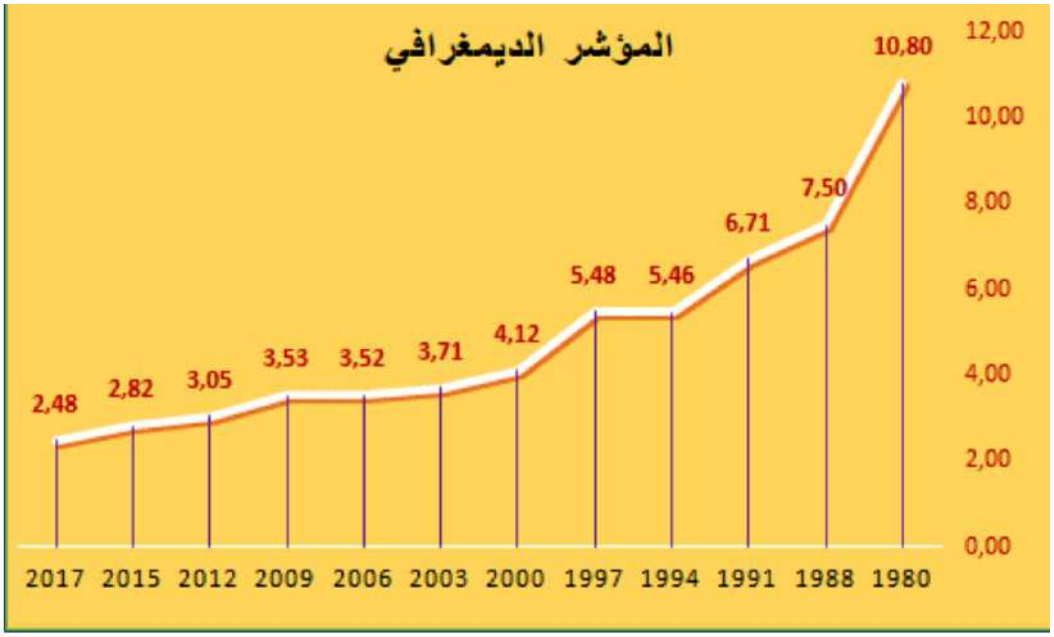

2-3 نتائج فرع الجرايات

بدأ فرع التقاعد لنظام الأجراء في القطاع الغير فلاحي يسجل نتائج سلبية منذ سنة 1985 إثر:

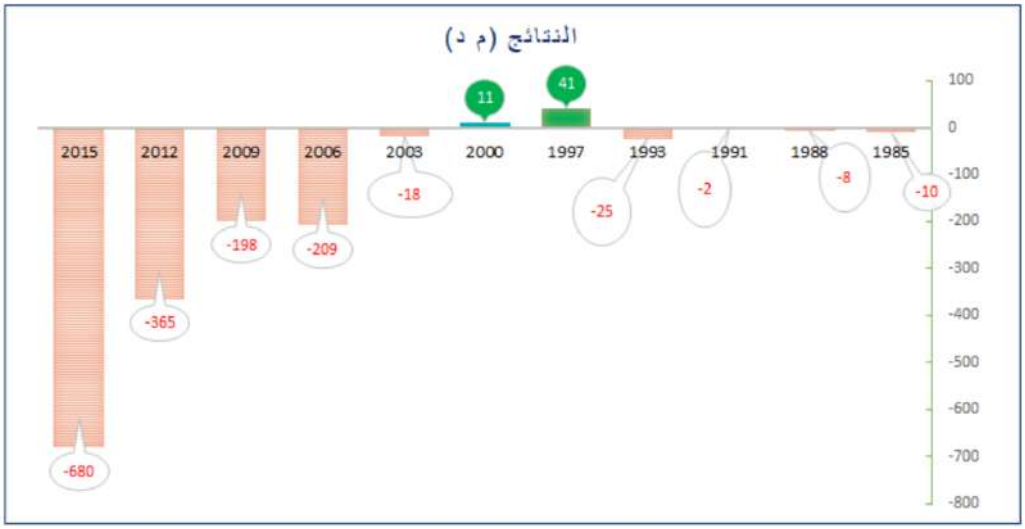

تطور النتائج المالية لفرع التقاعد (م د): 1985 - 2015
فرع الاجراء في القطاع غير الفلاحي
(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

تغيير شروط إفتتاح الحق في جراية: إذ وقع التخفيض في فترة التربص الدنيا لإستحقاق الجراية من 5 سنوات (عند بعث النظام سنة 1974) إلى 10 سنوات (أمر 1982).

إحداث جراية دنيا (سنة 1982) = يقع الترفيع مبلغ الجراية المحتسب إلى جراية دنيا تساوي نصف الأجر الأدنى لفترة عمل بين 5 و10 سنوات.

إحداث حالات للتمتع بالتقاعد المبكر لأسباب إقتصادية (1982) وقد بلغت المصاريف بالنسبة لهذه الآلية 2436 م د بالنسبة للفترة الممتدة من 1983 إلى 2014 أي بمعدل كلفة سنوية بحوالي 80 م د وقدر النقص في المساهمات في نفس الفترة ب 870 م د.

3-3 النتائج المالية الجملية للصندوق) مجموع الانظمة والفروع)

كانت النتائج الجملية للصندوق ايجابية حتى سنة 2005.

وبدأت النتائج السلبية تلوح منذ 2006 لتتفاقم سنة 2011 وتتطور بنسق تصاعدي

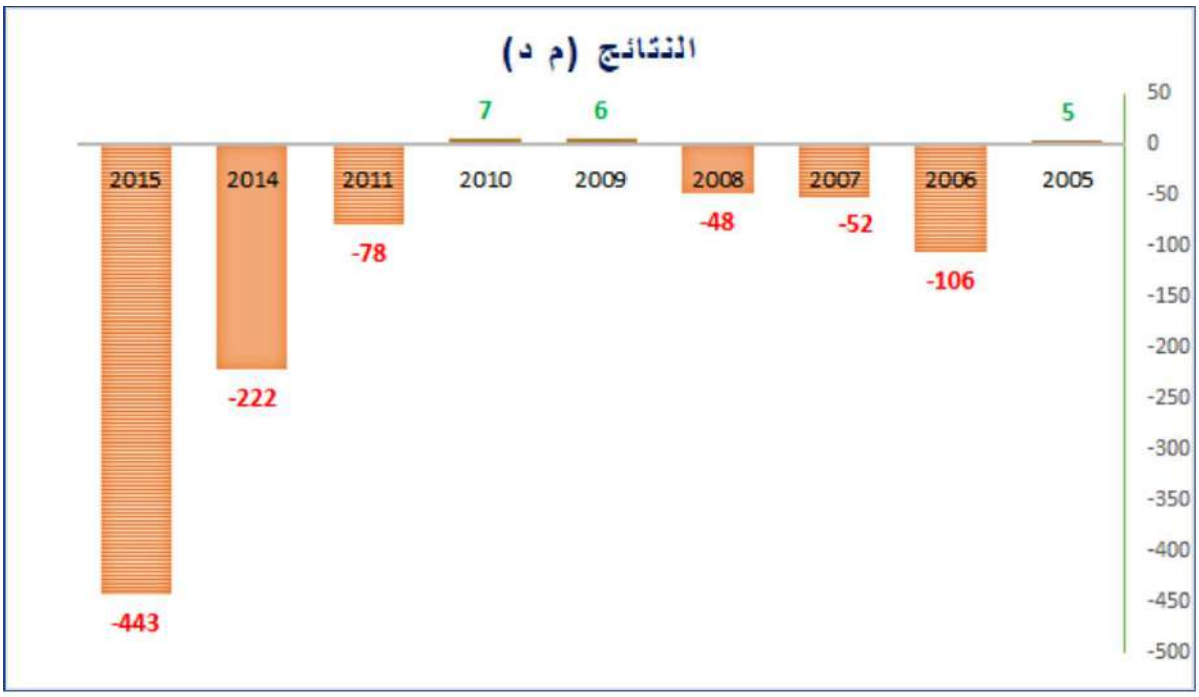

تطور النتائج المالية لكل فروع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (م د): 2005 - 2015
(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

4-3 النتائج المالية لفرع المنافع العائلية

أفرز هذا الفرع فوائض مهمة ساهمت في التخفيف من حدة عجز فرع التقاعد لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي



تطور النتائج المالية لفرع المنافع العائلية (م د): 1985 - 2015
(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

5-3 النتائج المالية لفرع التأمينات الإجتماعية

ساهمت فوائض هذا الفرع في التقليص من العجز

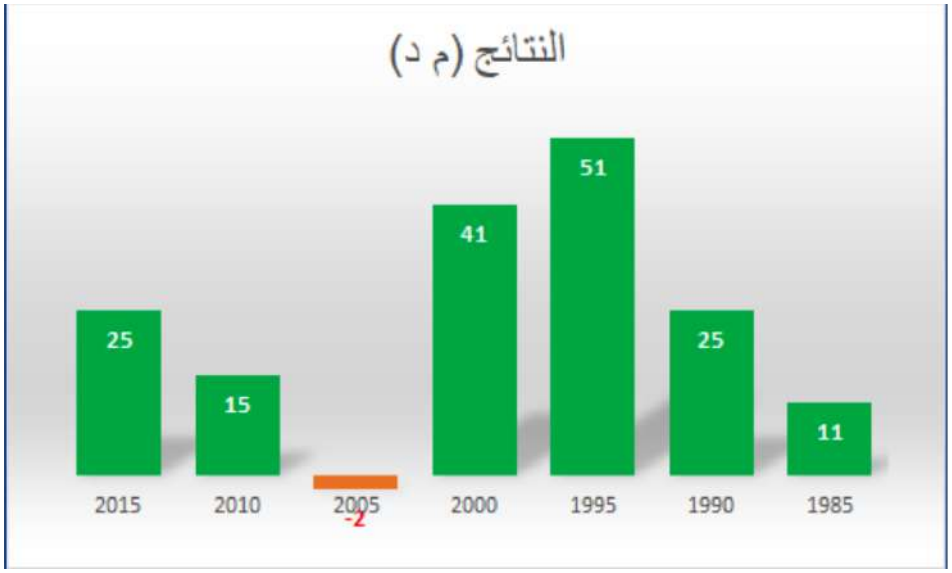

تطور النتائج المالية لفرع التأمينات الاجتماعية (م د): 1985 - 2015
(الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

6-3 حوصلة

ظهر عجز فرع التقاعد لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي منذ 1985 وهو عجز هيكلي بدأ في التفاقم منذ سنة2011

يتمكن الصندوق بفضل الفوائض التي تفرزها فروع التأمينات الإجتماعية والمنافع العائلية من تحقيق التوازن في مستوى النتائج الجملية لكل الفروع حتى سنة 2005 وبدأ الصندوق يسجل نتائج سلبية منذ سنة 2006 لتتفاقم إنطلاقا من سنة2014

وقد أدت هاته النتائج السلبية المهمة والمتراكمة إلى اللجوء إلى الاحتياطات المالية المتاحة التى مكنت الصندوق من مجابهة الضغوطات المالية حتى نفاذها وتخلف الصندوق في سنة 2016عن دفع المساهمات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض.

سبل الإصلاح

1- أسباب العجز

1-1 الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية

يعود استفحال العجز إلى عدة عوامل:

- تراجع المؤشر الديمغرافي الناتج عن ارتفاع أمل الحياة عند الولادة وانخفاض الخصوبة مما يجعل الرافعة الديمغرافية التي تعتمد عليها أنظمة التقاعد عبر التوزيع غير مجدية؛

- ارتفاع مؤمل الحياة إثر الإحالة على التقاعد (سنوات التمتع بالجراية)؛

- إحالة أعداد هامة من الأعوان على التقاعد قبل سن الستين مع التذكير بأن.

- تحسين نسبة جراية الباقين على قيد الحياة.

- تحمل الصندوق للعجز الهيكلي لصندوق التقاعد لأعوان الكهرباء والغاز والنقل الذي أدمج ضمن الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في سنة 1998.

- التراجع الملحوظ للإنتدابات في القطاع العمومي إثر تطبيق مخطط الإصلاح الهيكلي (1986) وتخلي الدولة عن بعض لأنشطة لفائدة القطاع الخاص.

- تراكم مستحقات الصندوق لدى عدد من المؤسسات العمومية بلغت حوالي 600 م د سنة 2017 مما أثر على التوازنات المالية وخاصة فيما يتعلق بتوفير السيولة المالية لمواصلة إسداء المنافع.

- إعتماد برنامج للتقاعد المبكر الإختيار ينتج عنه إحالة آلاف الموظفين على التقاعد المبكر مع التمتع بجراية حينية.

- الإجراءات السخية التي أتى بها القانون عدد 12 لسنة 1985:

الأجر المرجعي الذي يقع اعتماده لتحديد مبلغ الجراية هو آخر أجر او أحسن أجر تحصل عليه الأجير خلال فترة لا تقل عن سنتين.

ويجدر التذكير أن تحديد الأجر المرجعي في عديد البلدان يقع باحتساب معدل كل الأجور المصرح بها.

خلال كامل المسيرة المهنية في فرنسا يقع اعتماد معدل الأجور المحينة خلال ال 25 سنة الأحسن في المسيرة المهنية.

تحسين مردودية سنوات النشاط: يمكن أن يبلغ مردود السنوات 90 % بينما هو في حدود 80 % في القطاع الخاص في المغرب 70 %في فرنسا يبلغ المردود 50 %.

بالنسبة لأقدمية ب 40 سنة (النظام الأساسي، لكن هناك نظام تكميلي إجباري).

التعديل الآلي للجرايات وهي آلية فريدة من نوعها في العالم

التنفيل وهي آلية تضيف عدد من السنوات للأقدمية الفعلية للعون الذي يقوم بأشغال منهكة أو مخلة بالصحة.

2-1 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

من أهم العوامل التي ساهمت في العجز المالي للصندوق:

- تدهور المؤشر الديمغرافي؛

- التحسن الملحوظ لأمل الحياة إثر الإحالة على التقاعد؛

- نقص في التغطية الاجتماعية: جزء مهم من اليد العاملة لا يتمتع بحماية إجتماعية (القطاع غير المنظم)؛

- النقص في التصاريح بالأجور؛

- تخلد ديون بدمة المؤجرين بمعدل 165 م د سنويا وبلغت ديون نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي 2300م د: من ضمنها 200 م د لحساب الدولة 1375 م د لحساب مؤسسات نشيطة و725 م د تهم مؤسسات انقطعت عن النشاط؛

- الإجراءات السخية التي وقع إقرارها سنة 1982؛

- التخفيض في مدة التربص لإفتتاح الحق في جراية من 10 سنوات إلى 5 سنوات؛

- إقرار الجراية الدنيا؛

- التقاعد المبكر: تمثل مصاريفه ثلث المصاريف السنوية لفرع التقاعد وساهمت حالات التقاعد المبكر في استفحال العجز المالي للصندوق حيث بلغ عدد الملفات المتعلقة بإسناد جراية تقاعد مبكر لأول مرة 37420 ملفا خلال الفترة 2008-2012 أي حوالي 26 % من الإحالات الجديدة وناهزت كلفة الجرايات بهدا العنوان 168 م د في سنة 2012 أي ما يمثل حوالي 11,7 % من الكلفة الجملية لجرايات نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي.

ومن شأن هاته الحالات أن تشكل عبئا ماليا على الصندوق ذلك أن كلفته الاقتصادية تعتبر مضاعفة حيث يتم صرف الجرايات لمستحقيها قبل 5 أو 10 سنوات من بلوغ السن العادية لإفتتاح الحق في جراية يضاف إليها النقص المتأتي من مبلغ المساهمات طيلة الفترة الممتدة بين تاريخي التمتع بجراية وبلوغ سن 60 سنة بإعتبار أن هذه المنظومة للتقاعد ترتكز على المبدأ التوزيعي.

وتأثر التوازن المالي للصندوق ب:

- ✓ الإنكماش الاقتصادي مع إنعكاساته على الإستثمار والتشغيل
- ✓ استفحال ظاهرة النشاط الاقتصادي غير المنظم، وأشارت دراسة قام بها مركز الأبحاث والدراسات الاجتماعية أن القطاع غير المنظم شغل خلال سنة 2015 ,1092000 عامل لا تشملهم تغطية إجتماعية (32 % من السكان النشيطين) وقدر النقص في المداخيل بحوالي 500 م د.

2 الإجراءات التي وقع إقرارها للحفاظ على التوازنات المالية

1-2 في القطاع العمومي

وقع اتخاد العديد من الإجراءات مند سنة 1994:

- الترفيع في نسب الإشتراك بطريقة تدريجية خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى سنة 2011: 2 % (1994)، 2,5 % (2002)، 3 % (2007)، 1 % (2011).

- تحميل المنتفعين بجراية لكامل المساهمات المنجرة عن التعديل الآلي للجرايات بما في ذلك المساهمات المحمولة على كاهل المؤجر.

- تكفل ميزانية الدولة منذ سنة 2002 بعجز الأنظمة الخصوصية للتقاعد (أعضاء الحكومة، الولاة، النواب).

- تكفل صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات والمنشآت ذات المساهمة العمومية بتكلفة إحالة بعض أعوان هذه المؤسسات على التقاعد المبكر في إطار عمليات التطهير.

- ترشيد دراسة مطالب الإحالة على التقاعد المبكر بطلب من العون بإحداث لجنة على مستوى رئاسة الحكومة.

- الترفيع في السن التقاعد المبكر بطلب من العون ومراجعة شرطي السن والأقدمية (35/55 سنة) ليصبحا 37/57 سنة.

- تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الدولة لتمكين الصندوق من مجابهة إحتياجاته للسيولة المالية: 300 م د سنة 2016، و500 م د سنة 2017.

- إحداث مساهمة إجتماعية تضامنية (1 %) في إطار تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي، وبدأ العمل بها في جانفي 2018.

- وأخيرا المصادقة على قانون ينص على الترفيع بسنتين بصفة إجبارية في سن التقاعد، وكذلك على الترفيع في نسب المساهمة بعنوان التقاعد: 3 % (2 % على كاهل المؤجر، 1 % بالنسبة للعون)، كما نص القانون عتى تسليط خطايا تأخير على المؤسسات العمومية التي تخل بواجب دفع المساهمات في الآجال.

واقترحت الحكومة خلال جلسات التشاور مع الأطراف الاجتماعية: إعادة النظر في مردودية سنوات العمل مع اعتماد نسبة لكامل الفترة، إعادة النظر في التعديل الآلي للجراية وربطه بنسبة الترفيع في الأجر الأدنى ومؤشر الأسعار ونسبة النمو، لكن لم يتم التوافق على هدا التوجه.

2-2 في القطاع الخاص

إقرار ترفيع في نسبة المساهمة ب 3 % سنة 1988 مكنت من تحقيق توازن نسبي إلى حدود سنة 1991 ليسجل فرع الجرايات من جديد عجزا دام أربع سنوات مما استوجب:

- تحويل نسبة من المساهمات (3,5 %) من فرع المنافع العائلية إلى فرع الجرايات؛

- الترفيع في عدد السنوات المعتمدة في تحديد الأجر المرجعي من 3 سنوات إلى 10 سنوات محينة؛

- تحويل نقطة من المساهمات، سنة 2003، إلى فرع التقاعد؛

- احداث مساهمة إجتماعية تضامنية بدأ العمل بها في جانفي 2018؛

- الترفيع في سن الإحالة على التقاعد وفي نسبة المساهمة حسب نفس التمشي المعتمد

3- تأثير هاته الإجراءات على التوازنات المالية

1-3 الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

تفيد دراسة استشرافية (أفق 2030) قدمها مجلس التحاليل الاقتصادية أن الترفيع في سن الإحالة على التقاعد (62 سنة) والترفيع في نسبة المساهمات (3 %) سوف يمكن من التقليص في العجز المتوقع دون أن يسترجع الصندوق توازنه.

وتطرقت الدراسة إلى البحث عن مفعول تعديل 5 مقاييس في آن واحد:

- الترفيع في سن الإحالة على التقاعد إلى 65 سنة

- الترفيع في المساهمات ب 3 %؛

- تعويض التعديل الآلي للجراية بمراجعة تعتمد على نسبة الترفيع في الأجر الأدنى ومؤشر الأسعار ونسبة النمو؛

- مراجعة الأجر المرجعي بالإعتماد على معدل الأجور غير المحينة لل 3 سنوات الأخيرة؛

- مراجعة مردودية سنوات الخدمة: 2 % عن السنة الواحدة خلال كامل الفترة.

وأظهرت الدراسة أن تفعيل هاته الإجراءات المقياسية الخمسة يؤدي إلى تقليص ملحوظ للعجز دون رجوع إلى التوازن.

دراسة استشرافية

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

تطور عجز فرع التقاعد (م د)

- دون إصلاحات
- فرضية عدد 1: تطبيق الإجراءات التي أتي بها القانون مؤخرا (أفريل 2019) مع ترفيع سن التقاعد إلى 62 سنة
- فرضية عدد 2: تعديل خمس مقاييس (سن التقاعد ، ترفيع المساهمات ، العدول على التعديل الآلي ، تعديل الأجر المرجعي ، مراجعة مردودية سنوات الخدمة)

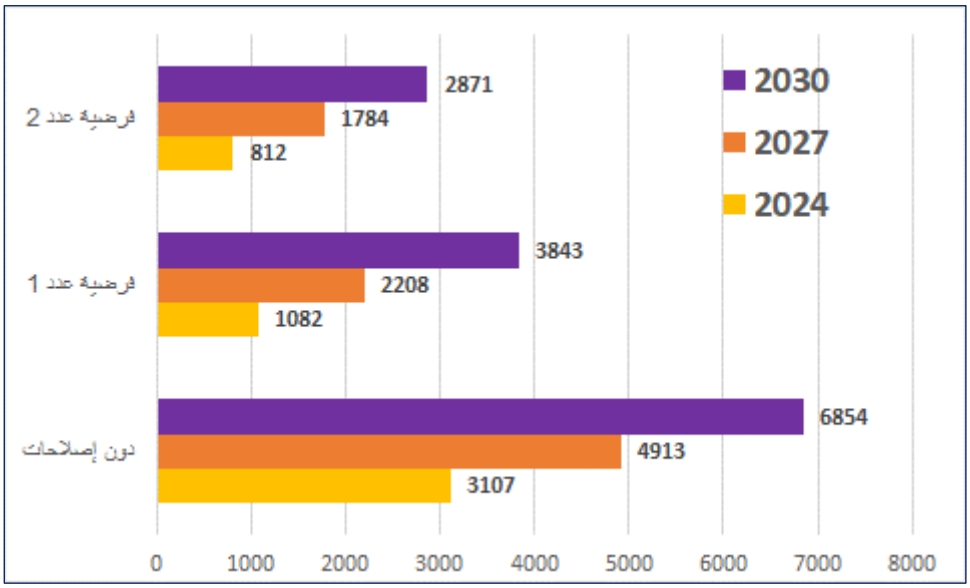

2-3 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

بالنسبة لهذا الصندوق بينت الدراسة الاستشرافية سالفة الذكر ان تطبيق الاجراء ات التي وقع اعتمادها في ماي) 2019 ترفيع سن التقاعد إلى 62 سنة، ترفيع نسبة المساهمات ب (3% سيمكن من تقليص العجز دون تحقيق التوازن

وبينت نفس الدراسة أن فرع التقاعد لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي يتمتع بهامش تحرك إصلاحي يمكنه من استرجاع توازنه على المدى القصير، إذا ما تعلق الإصلاح بتعديل المقاييس التالية:

- الترفيع في سن الإحالة على التقاعد إلى 62 سنة (وقع تطبيقه)؛
- الترفيع في نسبة المساهمات ب 3 % (وقع اعتماده)؛
- التخفيض في مردودية سنوات العمل: 2 % للسنة الواحدة على كامل فترة العمل؛
- الترفيع في شرط افتتاح الحق في جراية من 5 إلى 10 سنوات؛
- إعفاء الصندوق من التصرف في منظومة التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية وإحالة المهمة إلى صندوق تأميني (بطالة، فقدان الشغل) يحدث للغرض كما نص على ذلك الميثاق الاجتماعي في 2013؛
- تحسين التغطية الاجتماعية في القطاع الخاص؛
- تحسين استخلاص ديون الصندوق؛
- مقاومة التهرب الاجتماعي وسوء التصريح بالأجور.

لكن يبقى هذا التوازن المسترجع هشّا لأنّ الصندوق لا يمكن له الإعتماد على إحتياطي مالي يمكنه من مجابهة نقص محتمل في السيولة المالية ناتج عن تأخير في دفع المساهمات.

دراسة استشرافية

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تطور الناتج المالي لفرع التقاعد (م د)

نظام الاجراء في القطاع غير الفلاحي

- دون اصلاح
- مع تعديل عديد المقاييس

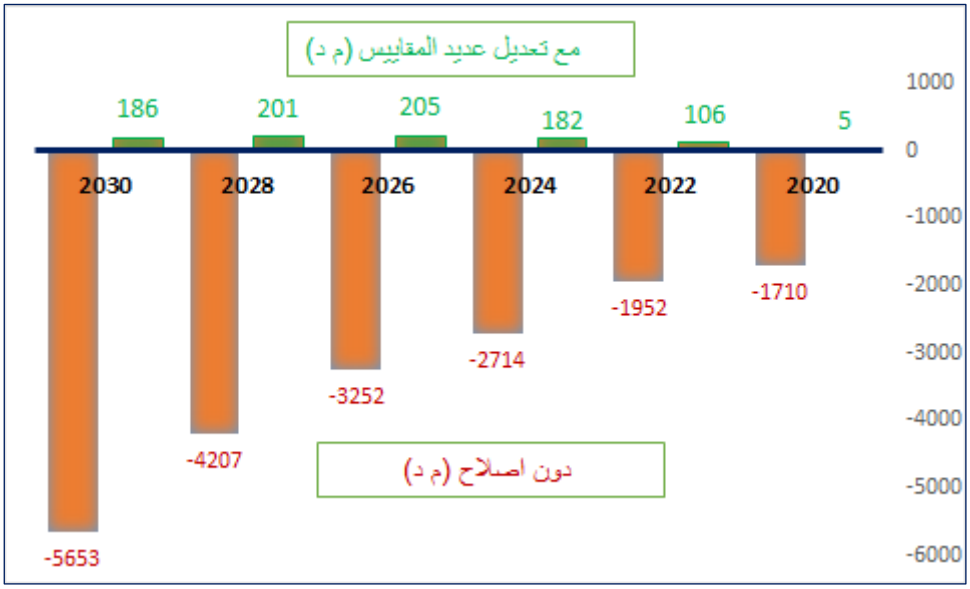

III- محدودية الإصلاحات المقياسية

يكتسي إصلاح منظومة التقاعد طابعا أساسيا وإذا كان من شأن إجراء تعديلات على مقاييس المنظومة مع الإحتفاظ بتصميمها الهيكلي الحالي أن يخفف من حدة العجز على المدى القصير فإن هذه التعديلات لن تحل إشكالية ديمومة المنظومة.

ومن أهم الأسباب التي تقف وراء هشاشة منظومة التقاعد في بلادنا:

- تدهور المؤشر الديمغرافي؛
- ارتفاع أمل الحياة بعد الإحالة على التقاعد؛
- كل الإجراءات التي وقع اعتمادها منذ سنة 1994 كانت على المدى القصير وأصبح مفعول الترفيع في المساهمات محدودا خاصة بعد 2007؛
- عدم الملائمة بين المساهمات ومستوى الجرايات: على سبيل المثال في القطاع العمومي يقع استرجاع المساهمات خلال فترة تتراوح بين 28 و44 شهرا.

ويجدر التذكير بأن معايير الحذر التي اعتمدتها الجمعية العالمية للضمان الاجتماعي توصي أنظمة التقاعد المبنية على المبدأ التوزيعي بأن تشكل مخزون احتياطي مالي من شأنه أن يغطي ما يعادل 36 شهرا من الجرايات.

وبالتالي فإن الإصلاحات المقياسية لا يجب أن تشكّل سوى مرحلة تمهيدية نحو إصلاح هيكلي أكثر عمقا لكل المنظومة مع رؤية استشرافية على المدى الطويل.

IV- الإصلاح الهيكلي

يمكن تصوره على مرحلتين:

1- مرحلة أولى

تتمثل أهم الأهداف في هاته المرحلة في:

- التفكير في طرق تمويل منظومة التقاعد مع مزيد تنويع مصادر التمويل وعدم الإعتماد على المساهمات فقط؛
- تقريب مقاييس عمل مختلف الأنظمة وقواعد احتساب الجراية من أجل تقارب وانسجام أكبر؛
- تحسين التغطية الاجتماعية واستقطاب القطاع غير المنظم؛
- احكام التصرف في الصندوقين والضغط على مصاريف التصرف؛
- تحسين استخلاص ديون الصّندوقين؛
- الرفع من مردودية إستثمارات الصندوقين والبحث عن طرق جديدة للإستثمار.

2- مرحلة ثانية

يكون هدفها تبنّي نظام قاعدي (REGIME DE BASE) موحد مع أنظمة تكميلية إجبارية واختيارية.

1-2 نظام قاعدي موحد

- تتجلى أهم خصائص هدا النظام في:
- نظام قاعدي معمم على جميع النشيطين؛
- نظام محدد السقف يتعين تحديد مستواه؛
- معدل تعويض كفيل بضمان جراية مناسبة؛

- نسب مساهمة تتلائم مع مقتضيات التنافسية وحماية القدرة الشرائية للمنخرطين وديمومة المنظومة

- إعتماد مبدأ التوزيع في تسيير هدا النظام الذي يجب أن يتولاه هيكل عمومي.

2-2 النظام التكميلي الإجباري

يهدف هذا النظام إلى تحمل الجزء من الأجر الذي يتجاوز السقف المؤمن من طرف النظام االقاعدي لتمكين النشيطين من جرايات تكميلية.

- يكون هذا النظام اجباريا؛

- إعتماد مبدأ التوزيع دون استبعاد ادماج مبدأ الرسملة ولو بصفة جزئية؛

- يشرف على التصرف في هدا النظام هيكل عمومي.

3-2 الأنظمة الإختيارية

يمكن أن تخصص هذه الأنظمة بصفة اختيارية للجزء من الأجر الذي يفوق سقف النظام التكميلي الإجباري وتعتبر الرسملة أفضل طريقة للتصرف في هاته الأنظمة.

V- الإجراءات المصاحبة للإصلاح

احداث جهاز مستقل مكلف باليقظة وبتتبع أنظمة التقاعد وتكون مهامه كالآتي:

- المتابعة الدائمة لوضعية أنظمة التقاعد وذلك بالعمل على جمع المعطيات والقيام بأبحاث ودراسات أكتوارية

- درس كل الفرضيات الممكنة للإصلاح وإنارة السلطات العمومية والأطراف الإجتماعية بالخيارات المتاحة وبمقترحات للقرارات الواجب اتخادها في إطار إصلاح هذه الأنظمة؛

- الإعداد الدوري لتقرير مفصل يوجه إلى السلطات العمومية والأطراف الاجتماعية حول وضعية أنظمة التقاعد وآفاقها مع إيلاء أهمية خاصة إلى المخاطر الأساسية المتعلقة بديمومة هذه الأنظمة.

إن التوازن المالي لأنظمة التقاعد التوزيعي يتطلب إصلاحات هيكلية في العمق ترتكز على رؤية استراتيجية على المدى الطويل لأن التعديلات المقياسية على المدى القصير لم تعد تكفي لمعالجة

الإخلالات المرتبطة بتدهور المؤشر الديمغرافي الذي أصبح ينخفض بنسق أسرع من نسق إيرادات أنظمة التقاعد وارتفاع نسبة البطالة وتضخم القطاع غير المنظم.

رضا كشريد



السياحة

عرف الإنسان منذ العصور القديمة عدة أنواع من الرحلات والتنقلات: هجرة، غزوات، تبادل تجاري، رحلات استكشافية حج ورحلات استجمام.

ويعود الفضل إلى مشاهير الرحالة في العالم في التعريف بتاريخ السياحة ونذكر في هذا الباب مثلا رحلات ماركو بولو وكريستوف كولمب وكذلك ابن بطوطة وابن خلدون.

وقد خلد ماركو بولو مثلا نتائج رحلاته الاستكشافية التي انطلقت في بداية القرن الثاني عشر في كتاب شهير بعنوان "عجائب الدنيا".

ويشتهر الفينيقيون بإقبالهم على التنقل والسفر حتى أننا نتحدث عن الحركة الفينيقية التي غزت الضفة الغربية للمتوسط وبعثت بها موانئ ومصارف تجارية. وفي أوروبا ظهرت السياحة المنظمة لأول مرة في بريطانيا العظمى، لكن السياحة كانت في بداياتها، في أوروبا وفي مختلف الأماكن الأخرى حكرا على الطبقة الأرستقراطية.

وقد ظهرت السياحة في صيغتها الحالية لأول مرة في بريطانيا كذلك، بفضل طوماس كوك Thomas Cookثم انتشرت في أوروبا.

وفي نهاية القرن التاسع عشر توسع النشاط السياحي ليشمل طبقات اجتماعية أخرى لكنه لم يبلغ أوجه إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بفضل دمقرطة السياحة وتعميم الإجازات خالصة الأجر وتطور وسائل النقل البري والجوي وانتشار وكالات الأسفار.

السياحة عامل من عوامل التنمية

تعتبر السياحة في مختلف أنحاء العالم عاملا من عوامل التنمية. وهناك اليوم اعتراف عالمي بوزنها الاقتصادي فهي توفر 10 بالمائة من مداخيل سكان العالم وتشغّل 10 بالمائة من اليد العاملة وهي بذلك تساهم في مقاومة الفقر وتساعد على التخفيض من نسبة العجز التجاري في العديد من البلدان ومن بينها تونس.

وحسب المنظمة العالمية للسياحة، فإن معدل النمو العالمي للسياحة يتراوح بين 4 و6 بالمائة. وفي سنة 2018، واصل عدد السياح في العالم ارتفاعه ليبلغ نسبة 6 بالمائلة ليبلغ 1 فاصل 4 مليار شخص ويتوقع حسب المنظمة الدولية للسياحة، أن يتجاوز عدد السياح في العالم بحلول سنة 2020، 1 مليار و600 مليون شخص.

وتعتبر فرنسا، الوجهة السياحية الأولى في العالم بمليوني سرير وقد استقبلت سنة 2018، 89 مليون سائح.

وتعتبر السياحة في تونس من القطاعات الاقتصادية الأكثر اهمية وهي مصدر هام لتوفير العملة الصعبة للبلاد. وللسياحة تأثير مباشر على العديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى وذلك على غرار النقل والمواصلات والصناعات التقليدية والبناء ورغم أنه حدث في فترات معينة ولأسباب خارجية كأن كانت النتائج دون مستوى الانتظارات، فإن السياحة تظل توفر وفق ارقام المنظمة الدولية للسياحة فيما بين 12 و13 بالمائة من الناتج المحلي الخام وهي أرقام لا تقرّ بها الحكومة ولا المعهد الوطني للإحصاء.

وقد ساهمت السياحة سنة 2010 حسب الأرقام الوطنية في خلق 7 بالمائة من الناتج المحلي الخام وهي توفر سنويا بين 18 بالمائة و20 بالمائة من مداخيل البلاد من العملة وتغطي حوالي 56 بالمائة من العجز التجاري وتشغّل 400 ألف من اليد العاملة.

النشأة والتطور:

تعود نشأة السياحة في تونس إلى فترة الحماية وكانت تونس خلالها وجهة صغيرة سياحية شتوية حيث كان يحلو فيها العيش في وقت عادة ما تكون فيه فرنسا وأوروبا تعاني من البرد القارس وتواجه العواصف الثلجية. وقد استقبلت تونس سنة 1929 -مستفيدة من وضعها كمحمية فرنسية- حوالي 100 ألف سائح.

وقد زار تونس خلال هذه الفترة العديد من الكتاب الفرنسيين المشاهير وساهموا بكتاباتهم في التعريف بهذه الوجهة السياحية الصغيرة والجميلة وأذكر من بينهم كل من ألكسندر ديما Alexandre Dumas وشاتوبريون Châteaubriand وغوستاف فلوب ير.Gustave Flaubert

ولم تسجل السياحة الساحلية حضورها في المنتوج السياحي التونسي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين وفتح أول نزل ضمن منظومة "كلوب ماد" أبوابه في البلاد التونسية سنة 1954 بجربة.

وقد عرف الاقتصاد التونسي في بداية الاستقلال حالة من الركود. فبلغت البطالة نسبا مرتفعة جدا ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى 300 ألف في بلد لا يزيد عدد سكانه عن مليون واحد و300 ألف ساكن.

وقد زادت عمليات تهريب رؤوس الأموال وتراجع الاستثمارات الأمر تعقيدا، وكان على حكومة الاستقلال حينها العمل على مجابهة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وستكون السياحة إذن عبارة عن طوق للنجاة.

وهكذا فان الدولة بدأت في اتخاذ التدابير اللازمة وبذل الجهود من اجل تنمية الاستثمارات في هذا القطاع الواعد.

وقد تم ترجمة ذلك عبر اقرار سلسلة من الامتيازات والحوافز الضريبية.

وكان احمد بن صالح وزير الاقتصاد حينها يدافع بقوة على فكرة توسيع أنشطة قطاع السياحة.

وقد كان وراء الحوافز والتشجيعات على الاستثمار في القطاع، ولما صادق مؤتمر بنزرت على برنامج التعاضد الاقتصادي، فإنه لم يشمل القطاع السياحي فكانت السياحة بالتالي ملجأ المستثمرين التونسيين والأجانب.

وعلى المستوى العقاري تساهلت الدولة في عملية التفويت في الأراضي المطلة على الشواطئ وذلك مقابل رمزي، إذ تم التفويت فيها بالدينار الرمزي تقريبا.

وقد أظهرت البنوك مرونة لا مثيل لها في تمويل مشاريع بناء النزل أما الدولة فقد قامت من ناحيتها ببعث بنوك متخصصة على غرار الشركة المالية لتنمية المشاريع السياحية ثم البنك الوطني للتنمية السياحة (BNDT)وقد أعطت هذه المؤسسات المالية نفسا جديدا لقطاع السياحة، حتى أنها قامت بتمويل عدة دراسات بالتعاون مع البنك المركزي والمنظمة الدولية للسياحة وذلك من اجل التوصل إلى استراتيجية تمكن من تطوير الاستثمارات في القطاع.

وكي نختزل، نقول إن جميع الحكومات التي تعاقبت على تسيير البلاد، آمنت كلها بدون استثناء بالسياحة وخصتها بمكانة بارزة ضمن سياسات التنمية بالبلاد.

وأسست الدولة كذلك شركة الفنادق والسياحة بتونس (SHTT) التي بنت أول الفنادق الفخمة من نوع "البالاص" وذلك قبل أن تفوت فيها للخواص، وهي على التوالي، يوغرطة بالاص (Jugurta Palace) بقفصة ونزل البحيرة (l'Hotel du Lac) بتونس ونزل سقانس بالاص (Skanes Palace) بالمنستير.

وقد سنّت الدولة التي تعتبر المستثمر الأول في السياحة، مجموعة من القوانين وأصدرت عددا من القرارات التحفيزية التي تتمثل في تسهيلات ضرائبية ومالية أمام المستثمرين الهدف منها تشجيع الباعثين التونسيين والأجانب على الاستثمار في قطاع الفندقة والسياحة. وهكذا أصبح لتونس شبكة هامة من الفنادق موزعة على المناطق السياحية للبلاد والعديد من موانئ الترفيه وملاعب الغولف.

وعلى مستوى تكوين الكوادر، شجعت شركة الفنادق والسياحة عددا كبيرا من الشباب على التوجه إلى مدارس السياحة الكبرى في فرنسا وسويسرا. وهو تكوين يهيئ هؤلاء الشباب -عند عودتهم للبلاد- لإدارة فنادق الشركة كما يؤهلهم لبعث مشاريعهم الخاصة في القطاع السياحي.

قامت الدولة كذلك ببعث الديوان الوطني للسياحة الذي أداره فيما بين 1956 و1962 بالخصوص كل من محمد بن اسماعيل والباجي قائد السبسي ورضا العزابي.

وتم سنة 1969 بعث وزارة السياحة والتهيئة الترابية في تونس (لأول مرة) وتقلدها الراحل المنذر بن عمار الذي استعان بفريق عمل يتكون بالخصوص من كبار الخبراء في المالية والتهيئة العمرانية والاتصاليين.

وقد عملت الوزارة في نفس الوقت على إتمام المنظومة القانونية للتشجيع على الاستثمار في القطاع السياحي واتخذت جملة من الاجراءات لفائدة المستثمرين من بينها بالخصوص اقرار تسهيلات ديوانية تتمثل في اعفاء المواد والتجهيزات التي يستوردها المستثمرون في السياحة من التعاليم الديوانية، إلى جانب اخذ الدولة على عاتقها نسبة من سعر الفائدة المسلطة على القروض.

وقد تم بعث الوكالة العقارية السياحية لمواجهة المضاربة المالية. وتتمثل وظيفة الوكالة في اقتناء أراض خاصة وتهيئتها قصد التفويت فيها للمستثمرين بأسعار منخفضة.

ومن بين الثمار الأولى لهذه السياسة، ميلاد المشروع الضخم دار جربة ويضم المشروع فنادق ومطاعم وفضاءات ترفيهية كما رأت أول محطة سياحية مندمجة النور بالقنطاوي، بمينائها الترفيهي وملاعبها للغولف.

وبدأ كورنيش سوسة الجميل المرصع بالفنادق الفخمة وبالمقاهي وقاعات الشاي من جهته يشهد حركية متميزة.

ويمكن القول إن تونس انضمت بذلك عن جدارة إلى قائمة الوجهات السياحية الجميلة والشهيرة بالمتوسط.

أولى الأزمات

بعد الخطوات الجيدة الأولى، المذكورة، بدأت تونس وهي شبيهة في ذلك بالعروس الجميلة، تواجه حظا عاثرا وكأنها أصيبت بنظرة عين حاسدة.

فمنذ سنة 1987 شهدت دول العالم وتونس من بينها سلسلة من الأحداث الحزينة وتلاحقت الأزمات الداخلية والخارجية لتضرب بقوة الصناعة السياحية.

فقد انعكست الانفجاريات التي ضربت ثلاثة فنادق في سوسة والمنستير سنة 1987 والتي نفذها نشطاء سياسيون، سلبا على اقبال السياح البريطانيين على تونس. فالسوق البريطانية كانت حينها تعتبر جيدة بالنسبة للسياحة التونسية وذلك إلى جانب السوق الفرنسية والألمانية.

وتأثرت الوجهة السياحية التونسية ككل سلبا وبطريقة ملحوظة بحرب الخليج الثانية سنة 1991 والتي اندلعت إثر قيام الرئيس العراقي (الراحل) صدام حسين بغزو دولة الكويت.

ورغم أن احداث 11 سبتمبر 2001 الرهيبة بالولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت على بعد آلاف الكيلومترات عن البلاد، إلا أنها ألقت بظلالها على الوجهة السياحية التونسية وكانت لها نتائج وخيمة على السياحة في تونس.

تأثيرات 11 سبتمبر

عدد السياح بتونس سنة 2001

	2001	2002	الفرق
الأوروبيون	3600000	2900000	-19 بالمائة
المغاربة	1680000	2050000	+ 22 بالمائة
مجموع الوافدين	5387000	5063000	-6 بالمائة

الجنسيات	2001	2002	الفرق
الألمان	934000	613000	-34 بالمائة
الفرنسيون	1047000	885000	-15 بالمائة
الإنجليز	314000	257000	-18 بالمائة
النمساويون	314000	77000	-32 بالمائة
شمال أمريكا	28000	21000	-23 بالمائة

وقد تسبب الهجوم على الكنيس اليهودي بجربة في أفريل 2001 وكذلك حرب الخليج الثالثة سنة 2003 في مزيد انخفاض عدد السياح الألمان الذين تراجع عددهم بوضوح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فقد تراجع عدد السياح الألمان من 934000 سنة 2001 إلى 448000 سنة 2003 أي بحوالي 50 بالمائة كما تراجعت المداخيل السياحية بنسبة 29 بالمائة فيما بين 2001 و2003.

لكن العامل المدمر فعلا هو ظهور الإرهاب الذي قلب كل المعادلات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. إن الإرهاب اليوم هو آفة العصر التي عمت العالم وتسربت إلى منطقة المتوسط، بضفتيه.

السياحة بعد 14 جانفي 2011

شهدت السياحة بعد أحداث 14 جانفي 2011 نكسة جديدة. فقد سجل عدد السياح تراجعا من 6 مليون و902 ألف سائح إلى 4 مليون 781 سائح أي بفارق بلغ 30،70 بالمائة وسجلت المداخيل السياحية انخفاضا بنسبة 40،30 بالمائة.

وقد تلقى قطاع السياحة ضربة موجعة بسبب سلسلة من الهجومات تعرض لها كل من المتحف الوطني بباردو في 18 مارس 2015 ومرسى القنطاوي في 26 جوان 2015 وكذلك الهجوم الذي تعرضت له حافلة الأمن الرئاسي في 24 نوفمبر 2015.

تأثيرات هجومات 2015

	2014	2015	2016
الوافدون	7163437	5359309	5724021
الأوروبيون	2809850	1304253	1415334
المغاربة	3103764	2765896	2985445

المنتوج السياحي التونسي

إن تونس بدون شك بلد جميل وسكانها لديهم تقاليد في حسن الإستقبال وهي تتميز بتراثها الثقافي العريق الذي يعود لثلاثة آلاف سنة وتتميز تونس كذلك بطبيعة خلابة ومحطاتها السياحية عديدة ومتنوعة.

ولدى تونس العديد من المميزات التي تساعد على اثراء منتوجها السياحي وتنويعه وجعله يرتقي إلى مستوى ما تتمتع به من سمعة طيبة وشهرة بين الوجهات السياحية.

السياحة الساحلية

ذكرنا بالأعلى أن تونس كانت قبل الاستقلال وجهة سياحية شتوية وأن السياحة الساحلية أو الشاطئية لم تظهر إلا في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال. ومن البديهي أن تكون الانطلاقة بمنتوج جاهز وتوفره الطبيعة.

فتونس لديها على طول سواحلها الممتدة من طبرقة إلى جرجيس مجموعة من الشواطئ التي تعتبر من أجمل الشواطئ بالمنطقة المتوسطية. وهو ما ساعد على تشجيع الاستثمار في السياحة الشاطئية

لكن تركيز الاستثمارات على السواحل تم في الغالب على حساب المناطق الداخلية التي تعج بالثروات الثقافية والطبيعية التي من شأنها أن تساعد على اثراء المنتوج السياحي وعلى تحسين الوجهة التونسية.

البحر المتوسط: تحديات وتقييم الوضع

إن وضع المنطقة المتوسطية وخاصة الضفة الجنوبية مثيرة للقلق.

فالتحديات التي تواجهها تمثل عائقا أمام نموها وهي تؤثر بشكل كبير في القطاع السياحي المرتبط بطبعه بالمتغيرات.

وينبغي علينا، نحن أبناء المتوسط أن نكون واعين بدقة الوضعية وبالمخاطر التي تتهددنا. صحيح، إن بلدان جنوبي المتوسط وشرقه تعاني أكثر من الضفة المقابلة من المشاكل والتحديات المطروحة في المنطقة لكن ليس مستبعدا أن تجد بلدان الشمال نفس المصير في الغد القريب.

ولذلك يحق لي التأكيد على أهمية التكامل بين الوجهات السياحية في هذه المنطقة والإشارة إلى أن الحفاظ على نقاط القوة التي تميز السياحة بالمنطقة وتجعل منها احدى أفضل الوجهات السياحية في العالم يملي على أصحاب القرار والفاعلين بالمتوسط التشاور المستمر ودعم العمل المشترك في هذا الباب.

ولنا أن نؤكد كذلك على أن التركيز المفرط على السياحة الساحلية وذلك بدون مراقبة فعلية في ضفتي المتوسط، الجنوبية والشمالية، قد ساهم في انتشار التلوث وفي تدهور الشريط الساحلي.

وبما أن منطقة المتوسط هي منطقة عبور وتعبرها البواخر المحملة بالمحروقات التي عادة وفي خرق واضح للمواثيق والأخلاق لا تتردد في صب فواضلها في البحر، فإن ذلك قد ساهم في تدهور شواطئنا الجميلة وكانت له عواقب وخيمة على النباتات والحيوانات البحرية.

وإن أردنا أن نلخص، فإننا نقول أنه على جميع الوجهات السياحية المتوسطية بالضفتين الشمالية والجنوبية والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية أن تعمل معا وبدون تأخير وبدون أحكام مسبقة وبدون اقصاء على وضع استراتيجية موحدة على غرار المخطط الأزرق في سبعينات القرن الماضي لإنقاذ المتوسط.

موانئ الترفيه.

إن الحديث عن السياحة الساحلية يقودنا آليا للحديث عن موانئ الترفيه. فتونس تملك اليوم ثمانية موانئ ترفيه. لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا النشاط السياحي لا يعود بالنظر إلى سلطة محددة.

فالصلاحيات مشتتة وموزعة على عدة مصالح ادارية رغم أن بلادنا تملك واجهات ساحلية مطلة على أوروبا يمكن استغلالها في تطوير هذه النوعية من السياحة وجعلها أكثر نجاعة وأكثر قدرة على توفير مداخيل للبلاد.

وينبغي وبسرعة عاجلة وضع موانئ الترفيه في تونس تحت اشراف سلطة مركزية وتشخيص حالة القطاع اليوم واستعراض وضعية، السفن واليخوت، المحطات البحرية وأيضا وضعية التكوين المهني وأساسا تكوين مختصين فنيين ومتصرفين ويكون الهدف من ذلك وضع استراتيجية للنهوض بقطاع الموانئ الترفيهية كي تدخل تونس عن استحقاق في حلبة الوجهات السياحية الترفيهية المفضلة في العالم.

السياحة الثقافية

إلى جانب دورها الاقتصادي، تحمل السياحة رسالة ثقافية. فهي تبني جسور التواصل بين الشعوب وتعزز فرص التبادل الثقافي والحوار بين الحضارات مما يساعد على نشر قيم التسامح والسلام.

وتونس من البلدان التي تتميز بعراقة تاريخها فهي وريثة ثلاثة ألاف سنة من الحضارة. ولا ينبغي لها فقط أن تعمل على الحفاظ على هذا الإرث الثقافي الهام والثري والمتنوع والذي يعتبر شاهدا على اسهام بلادنا في بناء الحضارة الكونية، وإنما عليها أن تسعى لجعله جزء لا يتجزأ من منتوجها السياحي.

لكن للأسف، لا تحدث الأمور دائما كما هو منتظر. وأستغل هذه الفرصة لأوري قصة مؤلمة عشتها شخصيا.

ففي زيارة رسمية إلى تركيا، نظم لي وزير السياحة حينها زيارة لضريح حنبعل الموجود وسط منطقة خضراء مزهرة، هناك حيث يوجد المشهد التذكاري للقائد القرطاجني الكبير. وفي نهاية زيارتي أهدوني الأتراك قنينة مليئة بالرمل من هذا المكان التاريخي الذي من المفروض أن تكون له رمزية لدى التونسيين أقوى مما هي عليه لدى الشعب التركي.

إن أثار قرطاج والموانئ البونيقية والقصر الأثري بالجم ودقة وأوذنة ومائدة يوغرطة والعديد من المواقع الأخرى التي تعتبر جزء من كنزنا التاريخي والأثري الهائل هي للأسف ليست مستغلة بطريقة تخدم سياحتنا وارثنا الثقافي العريق. وينبغي اضفاء الحياة على هذه الأماكن وتوفير الظروف الملائمة التي تجعل زيارتها في نفس الوقت مريحة ومفيدة. فمن المفروض أن تتوفر في هذه المواقع الأثرية فضاءات استراحة وكافيتريا ومغازات وخاصة بيوت للراحة نظيفة.

وإن كان لا يمكن للحكومة أن توفر الاعتمادات المالية اللازمة، فإنه يمكنها أن تلتجئ إلى الشراكة قطاع عام - قطاع خاص، وذلك بالاعتماد على كراس شروط ملزم لأصحابه.

السياحة الصحراوية

إن السياحة الصحراوية هي بدون شك من بين أبرز مميزات السياحة في تونس. فجولة بين الكثبان الرملية بالصحراء التونسية واقامة بين أحضانها تتيح الفرصة للسائح للتحرر من مكبلات الحياة المدنية. ويعتبر نزل صحراء بالاص درة السياحة الصحراوية في البلاد. فهو أول منشأة سياحية بهذا الحجم في المنطقة ويعود تاريخه إلى بداية السبعينات. وقد تذوق العديد من نجوم الفن في العالم طعم السياحة الصحراوية في بلادنا وأقاموا بهذا النزل الذي يطل في الآن نفسه على الكثبان الرملية من جهة وعلى واحة نفطة من جهة أخرى. لكن اشارة الانطلاقة الحقيقية للسياحة الصحراوية جاءت انعقاد مجلس وزاري كان قد برمج في العهد البورقيبي وانتظم في عهد بن علي بتاريخ 12 نوفمبر 1987.

فقد تم اقرار مجموعة من الحوافز المشجعة على الاستثمار في السياحة الصحراوية. فتم مثلا تشجيع اصحاب النزل وأعوان وكالات الأسفار بالمناطق الساحلية على بعث فنادق في نفطة وتوزر ودوز وقبلي. لكن في المقابل لم تتمكن السياحة الصحراوية من التحول إلى وجهة مستقلة بذاتها.

فقد كانت دائما مرتبطة بالشريط الساحلي وتستقبل تقريبا حصريا حرفاء السياحة الساحلية.

واليوم، إن هذه المناطق الصحراوية الهامة بمدنها وفنادقها التي تبلغ طاقة استيعابها 11 ألف سرير هي في حالة بائسة، بل منكوبة. فنزل تمغزة Tamerza وهو جوهرة حقيقية كان قد بناه المدير السابق لنزل صحراء بالاص المولدي حشاد بحب كبير وبمهنية عالية، هو اليوم مغلق.

إن استفاقة وطنية ومن الدولة بالخصوص هي اليوم أكثر من مطلوبة. فمطلوب من الدولة أن تولي هذه الوضعية ما تستحقه من عناية مما من شأنه أن يجعل الصحراء التونسية ايقونة السياحة التونسية

السياحة السكنية (الإقامة)

يتعلق الأمر بمنتوج سياحي نرفض دائما ادخاله إلى تونس، رغم انه في الخارج وعلى سبيل الذكر بكل من اسبانيا وايطاليا يساهم في توفير أكثر من نصف المداخيل السياحية لهذين البلدين.

ويتمثل هذا المنتوج في تكوين مجموعة من السياح الدائمين من خلال السماح للأجانب بامتلاك اقامات ثانوية سواء تعلق الأمر بشقق أو فيلات في محطات سياحية. ويساعد هذا الأمر في تكوين جالية من السياح المقيمة في تونس. ولن يسمح ذلك فقط بتحسين مداخيل البلاد السياحية وخلق مزيد من فرص العمل وإنما سيضمن وجود حد أدنى من السياح بالبلاد في كل الظروف.

ثم، إن هذه الجالية من السياح يمكنها أن تساعد على الترويج للوجهة التونسية وعلى كسب مزيد من الثقة في هذه الوجهة. ويبقى الأمر مرتبطا بتسهيل الإجراءات وخاصة بمنح المعنيين بالأمر بطاقة الإقامة. ونعتبر كذلك أنه من الضروري التخلي عما يسمى -خطأ -"رخصة الوالي ".

ولنا أن نشير إلى أن وجود لافتات اشهارية في مطارات تركيا ومالطا مثلا تحث الأجانب على اقتناء مساكن بها مقابل منح أصحابها بطاقات اقامة يؤكد مدى وعي هذه البلدان بأهمية هذه النوعية من السياحة ومردوديتها.

السياحة الدينية

يعتبر الحج جزء من العديد من الديانات وان اختلفت كل ديانة في طريقتها وأسلوبها في ممارسة شعائرها الدينية. وقد تم اعتبار هذه الأسفار الدينية فيما بعد كمنتوج سياحي ممتاز.

ويمثل الحجيج المسلمون واليهود والمسيحيون والهنود والبوذيون خزانا هاما من السياح على المستوى العالمي.

بالنسبة للمسيحيين، إن أقدم حج هو الحج إلى الأرض المقدسة، على خطى المسيح عيسى ابن مريم. ثم توسعت نقاط حج المسيحيين لتشمل بالخصوص الفاتيكان ومدينة لوردس الفرنسية ; Lourdes بيت لحم أو السير على خطى جاك دي كمبستال، Jacques de Compostelle. أما روما فكانت ومازالت الوجهة الأكثر أهمية بالنسبة للحجيج المسيحيين.

أما بالنسبة للمسلمين، فإن لديهم الحج والعمرة في مكة والمدينة. يتم الحج في عيد الإضحى في حين يمكن القيام بعمرة على امتداد العام وخاصة في شهر رمضان. وتعتبر المدينة التي هاجر إليها الرسول محمد عام 622 والقدس من أبرز المدن المقدسة بالنسبة للمسلمين.

وفي تونس، يحج اليهود إلى منطقة الغريبة (بجربة) ويتم هذا الحج في شهر ماي بكنيس الغريبة. ويعتبر هذا الكنيس أحد أقدم الأماكن الدينية اليهودية في العالم وهو ما يفتأ يستقطب العديد من الحجاج والزوار. ويمكن لهذا الحج أن يتواصل كامل العام، شريطة توفر عملية ترويج ملائمة وشريطة توفر استراتيجية جيدة لتسويق هذه الوجهة السياحية.

أما القيروان التي تعتبر عاصمة اسلامية كبرى منذ الأغالبة وهي تشتهر بأحد أقدم الجوامع في العالم الاسلامي، الجامع الذي بناه عقبة ابن نافع، فإنها لم تنتفع أبدا بأي اهتمام يجعل منها قبلة الزوار على امتداد العام بصفتها عاصمة اسلامية حقيقية. وقد حان الوقت كي تستعيد هذه المدينة موقعها وأن تكون في قلب السياحة الدينية وتكون منطلقا لزيارة العديد من المعالم الدينية الأخرى في تونس مثل جامع الزيتونة وغيره.

السياحة والتنوع

إن التنوع في السياحة يندرج في إطار ديناميكية تدعم وجود سياحة دائمة، تلك النوعية المطلوبة من السياحة التي تضع في الاعتبار الثراء الثقافي والطبيعي للبلاد وتحفظ وتحترم خصائصها الثقافية والإجتماعية. ويجب على كل سياسة في هذا الباب أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية العمل على أن تتم العملية وفق معايير مدروسة وضمن خطة معدة مسبقا. فتطور السياحة يجب أن يكون ضمن خطة تنموية منسجمة مع طبيعة البلد وتاريخها وخصائصها الاجتماعية ومحيطها البيئي. بلغة أخرى أن تمس الطبيعة والثقافة والإنسان.

وعلى المستوى الثقافي، إن احترام عنصر التنوع لا يتم إلا في إطار مناخ يشجع على التسامح وعلى الاحترام المتبادل وعلى الحوار بين الثقافات والأديان.

وبما أن الكنوز الاثرية التي هي شواهد دالة على عراقة وقيمة الحضارات القديمة والسابقة للإنسانية ملك للبشرية، فإنه من

واجب المجموعة الدولية والمنظمات المتخصصة وعلى مكونات المجتمع المدني وبدرجة اولى المهنيين في مجال السياحة أن يسعوا للحفاظ على هذا الإرث الإنساني الهام وإلى النهوض به.

ولنا أن نشير إلى أنه إلى جانب التنوع الثقافي، يجب أن نضيف عنصرا آخر له قيمة حياتية ليس فقط لدوام السياحة وإنما لدوام العالم أصلا. ويتعلق الأمر بطبيعة الحال، بالتنوع البيئي الذي يسمى علميا بالتنوع البيولوجي. فقد راقب علماء البيئة في العشريات الأخيرة عن كثب تطور النباتات ومختلف الكائنات الحية وانتهوا إلى أن 12 بالمائة من النباتات و20 بالمائة من الكائنات الحية مهددة بالاضمحلال. وهناك العديد من المخاطر التي تهدد الغابات، التي تخسر يوميا الفي هكتار وفق احصائيات دولية رسمية.

إن الأسباب متعددة ومن بينها الأنشطة البشرية وخاصة الصناعات التي تستهلك طاقة هائلة وتعتمد في الغالب على الطاقات غير المتجددة والتي تتسبب في تلوث هائل وكذلك الاستعمال المبالغ فيه في المبيدات والمواد الكيميائية في الفلاحة والاتجار غير القانوني في الحيوانات وأيضا اختلال المناخ الذي تسبب في كوارث طبيعية مدمرة.

وعندما نعلم أن ديمومة السياحة رهينة الحفاظ على التنوع الثقافي والتنوع البيئي فإنه يصبح لزاما على الهياكل الدولية وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية والحكومات الوطنية والمهنيين بالقطاع أن يعملوا بشكل عاجل على توحيد الجهود لخلق جبهة موحدة تواجه هذه التحديات وعليهم أن يجتمعوا حول خطط عمل واختيارات تساعد على تطور السياحة وديمومتها.

النقائص الكبرى في القطاع

إنه يمكن وبأخذ مسافة من الأحداث أن نعدد النقائص التي يعاني منها قطاع السياحة وتحد من نموه وتطوره.

- تركيز مبالغ فيه للأنشطة على الشريط الساحلي وذلك على حساب المناطق الداخلية وهو ما خلق اختلالا في التوازن في القطاع وأعاق تطوره ككل.
- عدم الاجتهاد في استغلال نقاط قوة اخرى في السياحة التونسية مثل السياحة الصحراوية والسياحة الثقافية والسياحة السكنية والسياحة الريفية وكذلك أصناف اخرى من السياحة لا تقل أهمية.
- تبذير واضح للأراضي المطلة على البحر. فقد بنيت فنادق ونزل على أراض كان من الممكن أن نشيّد فيها أربعة أو خمسة فنادق.
- وجود عدد قليل من المحطات السياحية المندمجة على غرار مرسى القنطاوي وياسمين الحمامات.
- لم تر السياحة الصحراوية النور إلا سنة 1987 وبقيت مرتبطة بالسياحة الساحلية وهي ليست منتوجا سياحيا مستقلا بذاته.
- قلما تأخذ سياسة النقل الجوي المعتمدة في تونس بعين الاعتبار متطلبات قطاع السياحة في مجال النقل الجوي. والدليل على ذلك لم نتمكن بعد من فتح سماء بلادنا رغم أن الوصول إلى تونس عادة ما يتم عبر الجو. ولم نفكر كثيرا في مصلحة تونس الجوية التي كان من الممكن لها أن تصمد لو تم بعث شركة تابعة لها تعمل منظومة التعريفات المنخفضة، law cost على غرار ما هو معمول به في شركات كبرى مثل الشركة الجوية الفرنسية.

إنه لا يمكننا أن نضحي بالجزئي كي نكسب الكلي. وكان من الممكن بفضل منظومة التعريفات المنخفضة أن ندعم وجودنا في أسواق الأجوار مثل مالطا وسيسيليا وجنوب اسبانيا وحتى فرنسا. فهي تمكن من جذب السياح في فترات نهاية الأسبوع وفي الفترات التي تشهد فيها الوجهة السياحية التونسية اقبالا متوسطا أو ضعيفا.

- تعريفات هدامة

إن حالة الركود التي مر بها القطاع السياحي قد أرعبت عددا غير قليل من أصحاب النزل وأصاب بعضهم بالاكتئاب بعد أن تأججت الأزمة ووصلوا إلى درجة أصبحوا فيها غير قادرين على مجابهة نفقات نزل هجره حرفائه.

والمصيبة أن بعضهم قد وافق على حل هو عبارة عن اعلان السقوط في الهاوية ويتمثل في وضع اسعار وتعريفات منخفضة ولا تتماشى مع قيمة المنتوج السياحي.

هل هو الحل المناسب ونحن نعرف أن التعريفات المنخفضة تؤدي آليا إلى تراجع الخدمات؟

إن ما يثير المخاوف هو أن الوجهة التونسية ككل يمكن تتضرر

وما السوق الروسية إلا نموذجا دالا على المخاطر التي تتهدد الوجهة التونسية.

فالأسعار المنخفضة ومنظومة" all inclusive» هي عادة عناصر دالة على أننا إزاء وجهة سياحية رخيصة. وسيكون من الصعب استرجاع سمعة الوجهة التونسية وسيكون امامنا أعوام حتى تعود لتونس وجاهتها وشهرتها. وفي هذا السياق أذكر أنني قابلت مؤخرا صديقا روسيا روى لي أنه خلال مروره بنزل مكتظ بالسياح تحدث مع مواطنة روسية فقالت له أنه لا يوجد طعام ولا شراب في النزل!!! وبالتأكيد أن الآلاف من السياح سيروون نفس الحكاية وسيقولون إنهم خدعوا في الوجهة التونسية وسيحرصون بطبيعة الحال على عدم الكشف عن الأسعار المنخفضة التي دفعوها مقابل المدة التي قضوها في الفندق. وهم بطبيعة الحال لن يتحدثوا عن فندق مخصوص وإنما سيحملون تونس بالكامل، الثمن.

كثيرون يطرحون السؤال في هذا السياق: **ماذا تفعل إدارة السياحة إذن؟**

وكي نجيب، نقول إن هذه الإدارة لا يمكنها التدخل في الأسعار التي يحددها أصحاب النزل. فليس هناك قانونا يشترط ذلك. في المقابل هناك قانون في تونس اسمه مكافحة الإغراق وهو يمنع على كل المتدخلين الاقتصاديين بيع اي منتوج بسعر أقل من قيمته الحقيقية.

لكن لماذا نصل إلى هذا الوضع وهناك جامعة عامة للسياحة يمكنها أن تتدخل وأن تضع ميثاقا أخلاقيا يحدد كيفية التصرف إزاء مشكل الاسعار وفي نفس الوقت تنكب بصفة جدية مع الإدارة على دراسة كيفية إعادة الروح إلى قطاع السياحة في تونس.

- تداين القطاع

إضافة إلى المشاكل المذكورة، يعاني قطاع السياحة من اشكالية عويصة تتمثل في التداين الكبير الذي لم تتمكن الدولة ولا المستثمرون ولا المؤسسات البنكية من ايجاد حل له.

إن الأسباب عديدة ونذكر من بينها ما يلي:

- ضعف التمويل الذاتي للمستثمرين الجدد الذي تسمح به الدولة وتقبله البنوك (25 بالمائة بدل 40 بالمائة). فرغبة الدولة في هذا الباب واضحة والنوايا طيبة. فهي تهدف إلى تشجيع جيل جديد من الباعثين الذي قد يكتفون بوحدات صغيرة بإدارة عائلية.
- إن قطع الأراضي الممنوحة للباعثين الجدد عادة ما تكون في مناطق أقل جاذبية وهو ما يجعل تسويقها صعب.
- إن سعر الفوائد البنكية مرتفع جدا (بين 15 و17 بالمائة).
- إن عدم الخلاص المتواصل يزيد في حجم سعر الفائدة وخطايا التأخير تزيد الأمر تعقيدا لأنها تخضع لنفس سعر الفائدة المفروض على الدين الأصلي..
- إن الوضعية الكارثية والمتواصلة للأسف، التي يعيشها القطاع السياحي نتيجة الأزمات المتعددة التي ذكرناها بالأعلى، قد جعلت الوضعية المالية للعديد من المؤسسات السياحية هشة.

اجراءات عاجلة يجب اتخاذها

- تنويع المنتوج السياحي

منذ البدايات، تمت المراهنة في تونس على السياحة الساحلية مما مكن بلادنا من أن تكون لها وحدات سياحية لا تختلف في قيمتها ومستواها عن تلك الموجودة في الوجهات السياحية المهمة في العالم وقد بقيت السياحة الساحلية التي يعود لها الفضل في السمعة التي تتمتع بها وجهتنا السياحية أحد أهم مكونات المنتوج السياحي التونسي. لكن، تبين أنه لا بد من العمل على تسويق منتوجات أخرى تكون قادرة في الآن نفسه على تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى التخفيف من حدة مشكل موسمية السياحة في تونس. فالسياحة الساحلية هي بطبيعتها موسمية ويمكن لبلادنا أن تعول على السياحة الصحراوية والسياحة الثقافية ويمكنها كذلك أن تعمل على تطوير سياحة ملاعب الغولف أو سياحة العلاج بالمياه المعدنية.

- تنويع الأسواق

إن الإستراتجية الجديدة يجب أن تؤكد على أن الحفاظ على الأسواق التقليدية لا يعني أن نتجاهل أهمية البحث عن اسواق جديدة للوجهة التونسية، بل على العكس لابد من وضع استراتيجية دقيقة تهدف إلى استقطاب أسواق جديدة وواعدة.

- تحسين الجودة

وضع سياسة طموحة تؤكد على أهمية تحسين الجودة التي أصبحت عاملا حاسما في وجهة السياح خاصة مع ارتفاع حمى المنافسة في الاسواق العالمية. إن الجودة هي ثقافة قبل كل شيء وهي عقلية

يجب أن تتوفر في مختلف المستويات وينبغي الالتزام بمستوى معين من الجودة وأن نعمل على تطوير التكوين في المهن السياحية وعلى تعصيره.

- تحديث التشريعات والجانب المؤسساتي

إن كل الإجراءات لا يمكن أن تثمر نتائج منتظرة إذا لم ترافقها عملية تحديث للهياكل المشرفة على القطاع السياحي وكذلك إذا لم ترافقها عملية تحيين للإطار التشريعي الذي ينظم القطاع.

- استئناف برنامج إعادة تأهيل الفنادق

ينبغي أن يتم استئناف العمل ببرنامج اعادة تأهيل الفنادق الذي كان قد وضع منذ سنوات، فهو برنامج يتميز برؤية حكيمة واستشرافية. وهو يتميز أيضا بأنه يسعى إلى الرفع من مستوى المنتوج التونسي ويدعم الاستثمار في اللامادي وفي الثروات البشرية.

- حل اشكالية تداين القطاع

إن حل مشكل المؤسسات الفندقية التي ترزح تحت عبئ الديون، باتت مسألة أكثر من استعجالية. فالديون التي بقيت على كاهل اصحاب النزل لا تشجعهم على صيانة مؤسساتهم وتعصيرها. وقد اتخذت الحكومة بعد، عددا من الترتيبات التي تسمح للبنوك العمومية بمواصلة عمليات التسوية.

المجلس الأعلى للسياحة

إن السياحة هي صناعة شاملة وتمس كل شيء بطرف. إنها تستمد قوتها وثراءها وتنوعها من علاقتها بعدة قطاعات أخرى مثل قطاع النقل الجوي والتراث الثقافي والصناعات التقليدية والمحيط الطبيعي والبشري وخاصة الامن في البلاد. إلا أن كل هذه العناصر لا تعود بطبيعة الحال بالنظر إلى وزارة السياحة. ثم إن كل وزير – الطبيعة البشرية تبرر ذلك- يكون عادة غيورا على صلاحيات وزارته وهو ما أدى إلى غياب التنسيق الذي أعاق نمو القطاع.

وكي يقع تجاوز هذا المشكل، لا بد من العودة إلى صيغة المجلس الأعلى للسياحة. ويجب أن يترأس رئيس الحكومة المجلس ويكون كل من وزراء السياحة والنقل والداخلية والمالية والثقافة اعضاء وذلك إلى جانب ممثلي المهنة في مختلف مكوناتها.

يضطلع المجلس بدور المنسق والمنظم. ويتمثل دوره في وضع استراتيجيات عامة واتخاذ الاجراءات التي تمكن من تنفيذها. فالعديد من القضايا الحاسمة مازالت مطروحة من بينها مشكل تداين القطاع، ومشكل النقل الجوي وخاصة قضية السماء المفتوحة، إلى جانب مشاكل النقل البحري واجرءات الحصول على التأشيرة في زمن ثورة الإنترنيت، وقضية تهيئة المواقع الاثرية وأساسا تهيئة فضاءات

استراحة تتوفر بها بيوت للراحة نظيفة وتوجد بها مغازات مختصة في بيع الصناعات التقليدية المحلية.

ولا يمكن طرح قضية المحيط الطبيعي والبشري، التي تعتبر قضية جد هامة، إلا في المجلس الأعلى للسياحة، فالمسألة لا تعود بالنظر إلى وزارة السياحة دون غيرها.

ويمكن للمجلس الأعلى للسياحة برئاسة رئيس الحكومة وبالتنسيق مع الوزراء المعنيين وبقية الأطراف المتدخلة أن يمثل قوة اقتراح وبالتوازي مع ذلك تكون له سلطة القرار والقدرة على تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة والتي يكون هدفها ضمان وجود ديناميكية بالقطاع السياحي وحمايته من كل العوائق التي تحول دون اقلاعه.

وبالتالي، فإنه بات من الضروري التعجيل ببعث المجلس الأعلى للسياحة الذي بدونه يواصل كل طرف العمل بأنانية ووفق ما تمليه عليه المصلحة الذاتية.

التيجاني الحداد



الشباب

المنطلقات:

"الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن: تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتفعيل طاقاته وتعمل على تحمله للمسؤولية وعلى توسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية"

الفصل الثامن من الدستور التونسي 2014

ماهي ضرورات الإصلاح؟؟

رغم التغييرات التي شهدتها تونس منذ 2011 في العديد من المجالات وخاصة منها السياسي والانتقال الديمقراطي فإن الشباب يظل مشروعا غير منجز إلى حد كبير.

فالشباب التونسي مازال يعيش حالة من الإقصاء والتهميش حيث لم توضع بعد استراتيجيات وسياسات وطنية لإشراكه في فعل البناء الوطني وتطوير قدراته الإبداعية والإنتاجية وتمكينه من الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية، واتسعت بشكل كبير جغرافية الاقصاء والاستبعاد التي يعاني منها الشباب التونسي خاصة بالمناطق الداخلية والجنوب والأحزمة المحيطة بالمناطق الحضرية، إضافة إلى الاقصاء المبني على "النوع الاجتماعي" حيث تعاني الشابات على وجه الخصوص من أشكال متعددة من الاقصاء واستبعادهن من المشاركة في الحياة العامة.

ويعاني الشباب التونسي من أشكال متعددة من الإقصاء السياسي حيث تم تهميش دور الشباب و"إبعاده" عن تصور وأخذ القرار في القضايا التي تهمه. ويعاني الشباب التونسي أيضا من إقصاء اجتماعي وثقافي مما يسهم بطريقة مباشرة في إقصائه اقتصاديا حيث ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 منذ أحداث 2011 إذ بلغ المعدل الرسمي 34,8./. حسب أحدث إحصائية للبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وتعد هذه النسبة الأكثر ارتفاعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها الشباب التونسي تحول دون تطبيق مبدإ ومفهوم إشراك الشباب وتؤدي إلى التأثير على هوية الشباب ونظرتهم لأنفسهم مما يقلل من قدراتهم على الاضطلاع على الوجه الأكمل بأدوارهم الاجتماعية والمواطنية.

أمام حالة الاقصاء التي يعيشها الشباب التونسي وأمام غياب تام للدولة في وضع مخططات واستراتيجيات وطنية داعمة لإشراك الشباب وإدماجه في مسار تأسيس مؤسسات الدولة وأمام تجاهل برامج الشباب وخدماته أغلبية الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب يعيش الشباب التونسي حالة من الخمول والعزوف عن الانخراط في العمل السياسي والشأن العام وتنامي حالة الرفض للطبقة السياسية أو مؤسسات الدولة ويسعى للتنظم خارج الأطر الرسمية لهذه المؤسسات والسؤال المطروح كيف يمكن أن ينتقل الشباب من حالة "الانتظار" التي يعيشها إلى "قوة فاعلة تسهم في بناء الوطن"؟ وكيف يمكن للدولة أن توفر الظروف الكفيلة لتنمية قدرات الشباب وتعمل على تفعيل طاقاته وتحمله المسؤولية وتوسيع إسهامه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؟

I. الشباب: أرقام ودلالات، فرص وتحديات الشباب قوة ديمغرافية:

يمثل الشباب في تونس الذي يتراوح سنه بين 15 و29 سنة، نسبة 24،5 ./. من العدد الإجمالي للسكان في تونس والأقل من 35 سنة نسبة 57./. من عدد السكان في سن العمل. هذه النسبة الهامة تجعل من الشباب قوة ديمغرافية تكون محركا هاما في مسار التنمية ودعما للاستثمار والنمو الاقتصادي من ناحية الابتكار وتجويد وتحسين الابتكار والانتاجية إضافة إلى الاستهلاك.

ورغم أهمية هذا المخزون البشري الهام فإن سياسات الدولة لم تقم بتفعيل هذا المخزون البشري بل على العكس من ذلك فإن السياسات المتعاقبة لحكومات ما بعد 2011 قامت بإهدار هذه الطاقات الشابة واليافعة بما من شأنه أن يؤثر سلبا على التماسك الاجتماعي ومسار البناء الديمقراطي ويعطل الحركية الاقتصادية، وذلك رغم الاصلاحات السياسية والتشريعات التي تكرس مبادئ وقيم الديمقراطية وتضع إطارا معياريا ملائما لإدماج الشباب من خلال الفصل الثامن لدستور جانفي 2014 التونسي الذي يضع الشباب في مرتبة " القوة الفاعلة في بناء الوطن".

II. الشباب أزمة ثقة بمؤسسات الدولة:

رغم أهمية القوانين والتشريعات التي تم وضعها لإدماج الشباب فإن الإطار القانوني والمؤسساتي لا يعتبر كافيا لضمان مشاركة فعالة للشباب وتمكينه من المساهمة في مسار التنمية بشكل كامل حيث تشير نتائج الحوار المجتمعي لشؤون الشباب وقضاياه الذي نظمته وزارة شؤون الشباب والرياضة سنة 2016 أن نسبة 60./. من الشباب التونسي لا تشعر بالثقة تجاه مؤسسات الدولة. وتسجل هذه النسبة أدنى مستوياتها تجاه المؤسسات السياسية فنسبة 8،8./. فحسب من الشباب الريفي تثق بالأحزاب والمؤسسات السياسية و 31،1./. من الشباب الحضري يثق بالمؤسسات السياسية حسب دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2013.

وأمام التحديات التي يعيشها الشباب التونسي فإن منظومة التشريعات رغم أهميتها تعتبر غير كافية ولذلك لابد من وضع مقاربة أشمل تعتمد مبدأ التشاركية وتتم صياغتها وتفعيلها بالتنسيق مع الشباب ومنظمات المجتمع المدني وتهدف إلى تمكين الشباب ودعم مشاركته وحماية حقوقه وتعزيزها. وتتطلب هذه المقاربة أيضا ضرورة استعادة ثقة الشباب في مؤسسات الدولة وخاصة ذات العلاقة بالشأن الشبابي بصفة مباشرة.

III. دور الشباب: أقطاب للابتكار والتمكين ودعم لثقة الشباب بمؤسسات الدولة.

إن تمكين الشباب ودعم مشاركته وثقته بالمؤسسات الرسمية وتشجيعه على الخلق والابتكار وحماية حقوقه يتطلب:

- إعادة هيكلة قطاع الشباب بمراجعة وتوسيع مهام دور الشباب وإعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تنظم عمل مؤسسات الشباب وتحدد أدوار الإطارات الشبابية.

- بعث **أقطاب شبابية** (قطب المواطنة، قطب الاعلام والاتصال، قطب الفنون والابداع، قطب السياحة الشبابية، قطب العلوم والابتكارات الشبابية، قطب التأهيل القيادي.) وتكون هذه الأقطاب مختصة في العديد من المجالات التي تتماشى ومتطلبات الشباب وتضمن اندماجه وتعزز وتطور مهاراته الاجتماعية وتدعم المواطنة الفاعلة، كما تعمل هذه الأقطاب على تطوير مهارات ومعارف القائمين على الشأن الشبابي من منشطين ومربين في شكل أكاديميات تكوينية. وتعمل الأقطاب الشبابية على تعزيز قدرات الموارد البشرية للاستجابة لمتطلبات المرافقة والتكوين.
- إصدار أوامر ومناشير تنظم عمل الأقطاب الشبابية.
- تحقيق الاستقلالية المالية للأقطاب الشبابية.
- إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لدور الشباب.
- مراجعة تسيير دور الشباب وتعزيز تشريك الشباب في تصور أنشطتها وتنفيذها.

IV. الشباب رؤية واستراتيجية عمل:

إن اشراك الشباب في مسار الحياة العامة ومسار التنمية يتطلب اتخاذ إجراءات تدخلية عاجلة لإعادة بناء الثقة بين الشباب ومؤسسات الدولة وتعزيز الشعور بالقدرة على الاختيار ويتطلب وضع إطار ملائم لتنشئة شباب مبدع يعتمد على ذاته نشط يتحلى بروح المواطنة ومنخرط في الشأن العام.

ويتطلب ذلك:

- تعزيز المشاركة النشطة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية وفي صنع واتخاذ القرار ودعم حقه في المشاركة في الحياة السياسية والشأن العام.
- تيسير إدماج الشباب في الحياة المهنية والاجتماعية وتنمية روح الاستقلالية والاعتماد على الذات وتطوير الفرص الاقتصادية المتاحة وتعزيز فرص التشغيل.
- تطوير القدرات الابداعية للشباب.
- وضع منظومة للاتصال والاعلام الشبابي ومتابعة خطة العمل المتبعةومدى نجاعتها في علاقة بمتطلبات الشباب في المجال الاتصالي والتكويني وما يتطلبه القطاع الشبابي في المجال الإعلامي.
- الانفتاح على المجتمع المدني وذلك بتشريك المنظمات الوطنية والجمعيات الشبابية في تصور وإنجاز البرامج الشبابية الكبرى.

V. المواطنة: قطب للتطوع والمشاركة في الشأن العام الوطني والمحلي:

- إصدار أوامر ومناشير تنظم عمل قطب التطوع للنهوض بالعمل التطوعي للشباب في خدمة الصالح العام عبر العمل الاجتماعي والمجتمعي. (16./. من الشباب التونسي يقوم بأعمال تطوعية رغم الاقرار والاقتناع بأهمية التطوع)
- دعم مشاركة وانخراط الشباب في الحياة الجمعياتية والسياسية وفي الشأن العام.
- دعم قيم المواطنة لدى الشباب وتعزيز ممارسته لحقوقه وواجباته.
- بعث المجالس المحلية للشباب لتعزيز القدرة على إبداء الرأي والمشاركة والمواطنة الايجابية.

VI. الإبداع: قطب للفنون والابتكار والتجديد:

- اكتشاف المواهب الشبابية بين 15 و19 سنة ومرافقتهم لتطوير امكانياتهم الابداعية عن طريق إطارات شبابية يتم تكوينها للغرض.
- الدعم المادي للشباب المبدع لبعث مشاريع تتماشى وقدراته الابداعية وذلك بتشريك القطاع الخاص وأصحاب المؤسسات على الصعيدين المحلي والجهوي.
- تنظيم دورات تكوينية في المجالات الابداعية يشرف عليها مختصون في الغرض وامضاء اتفاقيات شراكة مع المراكز الفنية والثقافية وطنيا وجهويا ومحليا.
- التنسيق بين مختلف المؤسسات على المستوى المحلي لدعم المواهب الشبابية.
- التحفيز على وضع الحلول الخلاقة والمبتكرة لمشكلات الشباب.

VII. الاتصال: قطب للخدمات والاعلام الشبابي:

- وضع سياسة معلومات للشباب لإحاطته علما بالفرص المتاحة له.
- ضمان التواصل بين كافة المتدخلين في الشأن الشبابي.
- وضع بنك معطيات خاص بالشباب في كافة المستويات يشمل الشباب خارج دائرة العمل والتدريب وأصحاب الشهائد العليا ورصد مشاغلهم.
- بعث منظومة للاتصال المباشر بالشباب عن طريق رقم هاتف أخضر ييسر حصول الشباب على المعلومة وتمكن من توجيهه ومرافقته.
- إنجاز منصة إلكترونية تفاعلية خاصة بالخدمات الشبابية في كافة المجالات وتسهيل استعمالها عن طريق تطبيقة الكترونية ميسرة.

VIII. الابتكار: قطب للاندماج في الحياة النشيطة.

- تنمية العمل المستقل والمبادرة ببعث المشاريع وتسهيل تفاعله مع شبكات بعث المؤسسات.
- دعم برامج التكوين المهني وتوجيه الشباب نحو هذه المراكز عن طريق دورات تكوينية وتحسيسية تنظم في الغرض.
- توفير فرص جديدة عبر اختصاصات متنوعة تتلاءم مع سوق الشغل لتثمين كفاءات الشباب.

- تشجيع الابتكار وحث الشباب على صياغة بدائل جديدة في مجال التشغيل وتنمية استقلاليته.
- تحفيز الشباب على روح المبادرة وبعث مشاريع اقتصادية وريادة الأعمال.
- دعم قدرات الشباب لإيجاد فرص شغل وتمكينه من الحصول على المعطيات ذات الصلة بالبرامج العمومية الموضوعة على ذمته.
- توجيه الشباب نحو تكوين متخصص لتنمية كفاءاته الشخصية واكتساب مهارات متناسبة مع متطلبات سوق الشغل ومساعدته على الاندماج في الحياة المهنية.

IX. قطب السياحة الشبابية: شباب نشط متحرك mobile متجذر في وطنيته ومنفتح على العالم.

- التشجيع على ديناميكية الشباب وتبادل الخبرات محليا ووطنيا ودوليا.
- تحفيز الحركية المهنية للشباب قصد ايجاد فرص ادماج اقتصادي واجتماعي بديلة.
- توفير فرص بديلة للترفيه الثقافي والفني وممارسة الرياضة.
- توفير الفضاءات والوسائل والتأطير الضروري للترفيه في إطار التكوين التربوي.
- توعية الشباب بالقيم الوطنية والانسانية لوقايته من التطرف.

X. خاتمة

إن الاصلاحات الكبرى في مجال الشباب تتطلب وضع سياسات وطنية متعددة الأبعاد يتم تنفيذها على المستويين الوطني والمحلي تشترك في تصورها وتنفيذها عدة قطاعات تفضي لرسم استراتيجية وطنية مندمجة بين جميع الوزارات والفاعلين في الشأن الشبابي لتنفيذ السياسات الوطنية في إطار متعدد القطاعات لضمان المسؤولية الوزارية المشتركة عن هذه السياسات وقد يكون ذلك عن طريق مؤسسة مكلفة بتنسيق كافة البرامج والمشاريع ذات العلاقة بالشباب (نقترح الهيئة الوطنية للشباب).

تسهر على وضع التشريعات الضرورية وتطبيق مبدأ اللامركزية وأساس التمييز الإيجابي لفائدة الشباب بالجهات الأقل تنمية، والنوع الاجتماعي، كما تسهر على إنشاء هيئات استشارية للشباب على غرار المجلس الأعلى للشباب يكون قوة اقتراح ونقد وتقويم ومتابعة لكل ما ينجز في الشأن الشبابي.

الـهيئة الـعليا للـشباب

الهيئة العليا للشباب هي هيئة تشرف على قطاع الشباب، وهي هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.

تهدف الهيئة العليا للشباب إلى:

- إستشراف وتصور توجهات الدولة في الشأن الشبابي ووضع السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية الشبابية.

- القيام بالبحوث الدراسات والتكوين والتخطيط في مجال الشباب.
- التسيير والإشراف على المؤسسات الشبابية (المرصد الوطني للشباب، المركبات الشبابية، المراكز الثقافية والرياضة والشبابية، المؤسسات العمومية للشباب.).
- التسيير والإشراف على البرامج الوطنية الشبابية تصورا وإنجازا ومتابعة.

وهي مكلفة بالخصوص بـ:

- وضع السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية في الشأن الشبابي وتصور توجهات الدولة في هذا المجال والسهر على تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.
- تنظيم الحوارات المجتمعية والاستشارات الوطنية وإنجاز عمليات سبر الآراء لرصد مشاغل وتطلعات الشباب والقيام بالبحوث والدراسات حول الشؤون الشبابية /الشأن الشبابي.
- ضبط استراتيجيات وبرامج التنشيط الشبابي في الوسط الحضري والريفي والإشراف على متابعتها وإنجازها.
- الإشراف وتسيير مؤسسات السياحة الشبابية.
- وضع المقاربات والمناهج التربوية الخاصة بتأطير ومرافقة الشباب وإحكام توزيع الموارد البيداغوجية وحسن توظيفها، والسهر على المتابعة الفنية البيداغوجية لأنشطة المؤسسات ودعم الجمعيات والمنظمات الشبابية.
- وضع الاستراتيجيات الاتصالية والإعلامية الموجهة للشباب والإشراف على المخططات والمراكز الخاصة بهذا المجال.
- الإشراف على الأنشطة التربوية الاجتماعية الثقافية على الصعيد الوطني والسهر على تنفيذها ومتابعتها.
- إعداد مشاريع التعاون الدولي في مجال الأنشطة الشبابية والسهر على تنفيذها وتقييم نتائجها.
- تطوير العلاقات مع الهيئات الدولية والإقليمية والعربية التي تعنى بالمسائل ذات العلاقة بالشأن الشبابي.
- وضع آليات التمثيليات الشبابية بالمؤسسات الدستورية.

I. تــنظيم الهيئة العليا للشباب:

1. رئيس الهيئة

المجلس الإداري للهيئة: ويتكون من

- مكلف بالشؤون الإدارية والمالية والقانونية.
- مكلف بالعلاقة مع الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن الشبابي.
- مكلف بالعلاقات الدولية والتبادل الخارجي.
- مكلف بالبحوث والدراسات والأساليب البيداغوجية.
- مكلف بالإعلام والاتصال.

المجلس العلمي للهيئة: ويتكون من:

- ممثل عن وزارة الداخلية
- ممثل عن وزارة الشؤون المحلية.
- ممثل عن وزارة العدل.
- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن وزارة الصحة
- ممثل عن وزارة التشغيل والتكوين.
- ممثل عن وزارة شؤون الشباب والرياضة.
- ممثل عن وزارة الثقافة.
- ممثل عن وزارة الاتصالات.
- ممثل عن وزارة الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.
- ممثل عن ديوان الأسرة والعمران البشري.
- ممثل عن المعهد الوطني للإحصاء.
- ممثل عن المجتمع المدني.
- ممثل عن الإتحاد العام التونسي للشغل.
- ممثل عن القطاع الخاص UTICA
- ممثل عن الإتحاد الوطني للمرأة.
- ممثلون عن الشباب يقع ضبط عدده وطريقة مشاركتهم لاحقا.

2. إدارة التظاهرات والاتصال والتبادل الشبابي.

- الإدارة الفرعية للتظاهرات الشبابية وتضم (مصلحة العلاقة مع الجمعيات ومصلحة التظاهرات الشبابية)
- الإدارة الفرعية للاتصال والتبادل الشبابي وتضم (مصلحة التبادل الشبابي ومصلحة الحوار والاتصال الشبابي)

3. إدارة التفقد والمتابعة والعلاقة مع المجتمع المدني: تسهر على

- الإشراف على أداء إطارات التفقد البيداغوجي وتقييمه والعمل على تطويره.
- وضع برامج العمل والشراكة مع المجتمع المدني.
- السهر على المتابعة الفنية البيداغوجية لأنشطة المؤسسات والمنظمات والجمعيات الشبابية.
- التقييم المستمر لأداء إطارات الشباب وتصور ووضع ومتابعة تنفيذ برامج التكوين الكفيلة بتحقيق الجودة.

4. هياكل تحت إشراف الهيئة العليا للشباب:

- المرصد الوطني للشباب.
- المؤسسات العمومية للشباب.
- قرى الصداقة الشبابية (المركبات الشبابية)
- المراكز الثقافية والرياضية والشبابية (المنزه السادس، برج السدرية...).
- الشركة التونسية لسياحة الشباب.

تنظيم الـهيئة

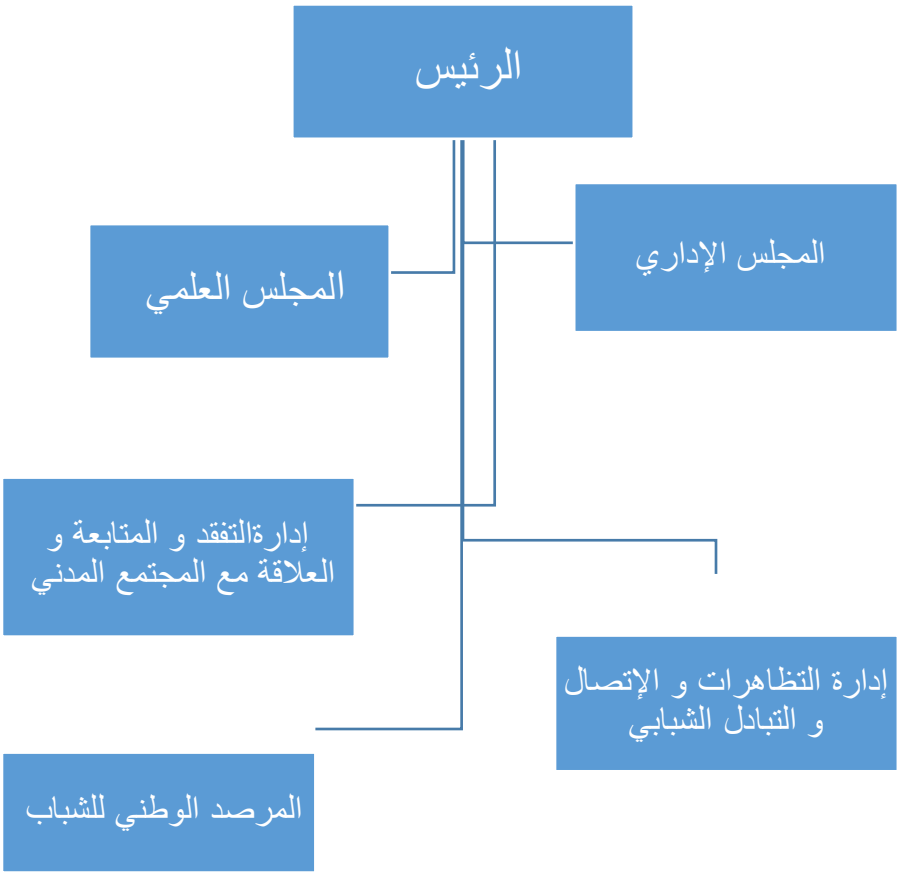

مـشروع الهيئة العليا للشباب

امال عدواني



التكوين المهني

I- الواقع الحالي للمنظومة

تعاقبت على المنظومة الوطنية للتكوين المهني سلسلة من الإصلاحات منذ بداية تسعينيات القرن الماضي تمثلت بالخصوص في مأسسة هياكل التكوين المهني ووضع إطار قانوني منظم للقطاع وفي تنفيذ برنامج تأهيل بداية من سنة 1996 ارتكز على قيادة منظومة التكوين المهني وفقا للطلب الاقتصادي.

وقد عملت هذه الإصلاحات بالخصوص على:

- الرفع من طاقة التكوين من خلال إحداث وإعادة هيكلة وتنظيم مراكز التكوين المهني في عديد القطاعات والاختصاصات وتطوير هندسة التكوين واعتماد المقاربة بالكفايات في تحديد حاجيات قطاع الإنتاج وإعداد برامج التكوين وتنفيذها وتركيز أنماط التكوين مع المؤسسة لدعم المهارات المهنية للمتكونين.
- تأهيل المكونين بيداغوجيا وتقنيا في العديد من المجالات.
- العمل على ربط جسور التواصل والشراكة مع قطاع الإنتاج من خلال إبرام اتفاقيات مع المنظمات المهنية وتشريكها خاصة في مشاريع إحداث وإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني بدء بالتصور ومرورا بالتنفيذ ووصولا الى التقييم والمتابعة.
- وضع الآليات والإجراءات لتطوير التكوين المستمر الموجه لفائدة الأفراد والمؤسسات.

ويتعين الإقرار بأنّ الإصلاحات المتعاقبة على منظومة التكوين المهني لم تمكن من بلوغ الأهداف المرجوة وتحقيق النتائج المنتظرة ولم تكن هذه الإصلاحات محكومة بمنطق واضح وكانت منخرطة في تمشّ طغى عليه الطابع السياسوي على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فكانت الرؤية الإصلاحية المنتهجة تتراوح بين عديد الرهانات والأهداف والتجارب الدولية المختلفة والغير متجانسة والتي لم يقع تثمينها مع غياب إرادة حقيقية وفكر مستنير للحسم في اتجاه أو آخر.

ونتيجة لذلك ظلّت المنظومة الوطنية للتكوين المهني تشكو إشكالات عميقة وقفت وراء إخفاقها في لعب الدور الريادي المحمول عليها والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة إشكاليات كبرى:

- غياب رؤية شاملة وموحدة لمنظومة تنمية الموارد البشرية تحدد أهداف ودور التكوين المهني وموقعه صلب هذه المنظومة،
- ضعف قدرة منظومة التكوين المهني على الاستجابة والتأقلم السريع مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية والأفراد والمجتمع والجهة،
- نظام قيادة وتسيير لمنظومة التكوين المهني لا يرتقي إلى مستوى حوكمة تضمن الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والجهوي.

الإشكال الأول: غياب رؤية شاملة وموحدة لمنظومة تنمية الموارد البشرية تحدد أهداف ودور التكوين المهني وموقعه صلب هذه المنظومة.

لقد اتسمت منظومة تنمية الموارد البشرية بغياب رؤية شاملة ومشتركة، تحدد أهداف ودور التكوين المهنى وتوضح موقعه صلب هذه المنظومة، فى ظل سياسات غير متناسقة اتصفت بعدم التكامل والتواصل فيما بينها وبغياب آليات تنظم العبور بين مكوناتها الثلاث.

وقد ساهمت هذه السياسات فى تراكم أعداد خريجي التعليم العالى وعزوف الشباب عن الالتحاق بالتكوين المهني، وأنتجت كما هائلا من المتخرجين طالبي شغل من حاملي الشهادات العليا، بما لا يتلاءم مع حاجيات وخصوصيات الاقتصاد الوطنى وأنتجت بذلك هرما معكوسا للمهارات على عكس البلدان المتطورة اقتصاديا.

وبرزت على السطح مفاهيم وتوجهات وممارسات ساهمت بقدر كبير في الانزلاق بالتكوين المهني نحو منطقة تماهي تام مع منظومة التربية ومنظومة التعليم العالي خاصة إثر إلحاق التكوين المهني بوزارة التربية، حيث طغى على التكوين المهني" الطابع المدرسي" scolarisation de la formation professionnelle، والحال أنّه أبعد ما يكون عن ذلك على عديد المستويات: المقاربة والمنهجية، الغايات والأهداف، التنظيم والتسيير البيداغوجي...، ممّا أدّى إلى تدني جودة التكوين وأثر سلبا على مردودية المنظومة ومستوى استجابتها لحاجيات الاقتصاد من المهارات.

كما ارتبطت نظرة المجتمع إزاء التكوين المهني الأساسي بصورة سلبية ونمطية وذلك في غياب ثقافة المهن والبعد القيَمي للعمل. فالتكوين المهني، وبالرغم مما يفتحه من آفاق أوسع على مستوى التشغيل، يبقى مهمّشا والتصقت به نظرة دونية كوسيلة للتدارك والانتشال من الانقطاع المدرسي وليس خيارا أو سبيلا للنجاح. وقد ظل هذا الأخير يشهد عزوفا ازداد تعمقا بغياب آليات التوجيه نحو التكوين المهنى، ممّا يفرض اليوم التفكير بصفة جذرية فى استنباط السبل التى من خلالها يمكن إخراج التكوين من إطاره الحالي كوسيلة لمأسسة الفشل إلى سبيل لبناء مشروع للمستقبل.

الإشكال الثاني: ضعف قدرة منظومة التكوين المهني على الاستجابة والتأقلم مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية والأفراد والمجتمع والجهة.

ارتكزت الإصلاحات التي تعاقبت على المنظومة الوطنية للتكوين المهني منذ بداية التسعينات على مبدأ الاستجابة للطلب الاقتصادي في حين لم تولي الأهمية اللازمة للاستجابة لحاجيات وتطلعات المجتمع والأفراد والجهة ولم تبلور رؤية واضحة في هذا الاتجاه.

بخصوص تلبية الطلب الاقتصادي، تبرز الوضعية الحالية عدم قدرة المنظومة الوطنية للتكوين المهنى على الاستجابة والتأقلم السريع مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية بالكمية والنوعية المطلوبتين حيث أظهرت بعض المعطيات أن قطاعات اقتصادية تشهد نقصا في اليد العاملة المؤهلة على غرار البناء والأشغال العمومية والنسيج والفلاحة وصناعة الأثاث والموبيليا والبناء المعدني واللحام في حين تشكو هذه القطاعات عزوفا على الاقبال عليها من طرف الشباب... كما أن نسبة هامة من المخرجات الحالية للمنظومة غير قادرة على الانخراط المباشر في مواقع العمل لقلة الكفايات والمهارات العملية اللازمة والكفاءات الشخصية التفاضلية، والتي يطلبها أصحاب المؤسسات.

إن قدرة التكوين المهني على الاستجابة والتأقلم مع حاجيات المؤسسات والأفراد تعوقها عدة عراقيل من أبرزها:

-غياب منظومة تحديد الحاجيات من المهارات والتكوين، فباستثناء بعض الدراسات التى تنجز بمناسبة بعث مراكز تكوين أو إعادة تحديث بعض المراكز أو إعداد وتحيين برامج التكوين والتي لا

تمثل في حقيقة الأمر وفي الأصل عمليات لتحديد الحاجيات، لا توجد آليات ومنهجيات موضوعية لتحديد الحاجيات من المهارات على المدى القريب والمتوسط في مجال التكوين المهني الأساسي.

وبالنسبة للتكوين المستمر، فباستثناء بعض دراسات تحديد الحاجيات من التكوين في بعض القطاعات، فإنه لا توجد سيرورة واضحة لتحديد الحاجيات في هذا المجال.

من المعلوم أن المقاربة بالكفايات المعتمدة بمنظومة التكوين المهني تستوجب البدء بتحديد الحاجيات من المهارات والتكوين في إطار رؤية شاملة لقطاعات التكوين، غير أن التمشى الذي تم توخيه اعتمد فى أغلب الأحيان منطق تغطية الاختصاصات الموجودة بمراكز التكوين المهنى ببرامج تكوين دون التثبت من الحاجة الحقيقية لها في سوق الشغل.

أما بخصوص برامج التكوين المتعلقة بالاختصاصات الجديدة والتي تصاغ عادة بمناسبة إحداث أو إعادة هيكلة مركز تكوين، فإنها تعتمد "دراسة الجدوى" لبعث مركز تكوين على أنها دراسة لحاجيات القطاع والحال أنه لا يمكن اعتبارها كذلك.

يضاف إلى ذلك، غياب التنسيق بين الأطراف المعنية فى مجال تحديد الحاجيات وعدم تحديد الطرف المسؤول للاضطلاع بهذه الوظيفة بالرغم من وجود هياكل محدثة للغرض على غرار الخارطة الوطنية للتكوين الغير مفعلة والمرصد الوطني للتشغيل والمهارات الذي لا يوفر المعطيات الضرورية لتحديد الحاجيات.

- بالرغم مما تتسم به المقاربات والتنظيمات البيداغوجية المعتمدة بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني من مرونة على المستوى النظري فإن تنفيذها وتطبيقها على أرض الواقع شكل إخلالات تعود أساسا لعدم توفر الظروف المادية والتنظيمية الملائمة للتطبيق الفعلي لها سواء داخل مراكز التكوين أو داخل المؤسسات الاقتصادية، وعدم تطابق مؤهلات المكونين المنظمة أساسا حسب مجالات معرفية مع متطلبات تطبيق البرامج والتي تتمحور حول إنجاز نشاطات مهنية ومحدودية تكوين بيداغوجي للمكونين حسب بيداغوجيا الكفايات وندرة المساندة لهم في مجال اعتماد وتطبيق البرامج المعدة حسب المقاربة بالكفايات.

- ولعل غياب وظيفة الاستشراف في مجال التكوين المهني عامة حالت دون تمكين المنظومة من استكشاف "مجالات الممكن" وتحديد سيناريوهات للتطورات الممكنة وتمكينها من استباق الأحداث والتمعن في رسم السياسات المستوجبة الشيء الذي جعل أغلبية الإجراءات تتصف بالتسرع من أجل إيجاد حلول للإشكاليات المطروحة في الحين.

وباستثناء بعض المحاولات المحتشمة وبالرغم مما يمثله التقييم من ضمان لجودة مخرجات التكوين، فإنه يكاد يكون شبه غائب على جميع المستويات انطلاقا من تقييم مكتسبات المتكونين وصولا إلى تقييم سير التكوين ومرورا بتقييم أداء المكوني

- أما على مستوى التكوين المهني المستمر فقد اتسم هذا الأخير بالضعف النسبي لانخراط المؤسسات الاقتصادية والأفراد لأسباب مختلفة منها عدم اقتناع المشغلين بدور التكوين في الرفع من إنتاجية المؤسسة وغياب ثقافة التكوين لدى المؤسسات والأفراد، إضافة إلى عدم استجابة التكوين لتطلعات الأفراد والمؤسسات نتيجة ضعف جودة التكوين وتعقيد الإجراءات والتراتيب الإدارية والمالية وضعف منظومة الإعلام والاتصال ومحدودية عدد المؤسسات الكبرى التي أرست تقاليد وتجارب ناجحة على مستوى الاستثمار في التكوين المستمر.

الإشكال الثالث: قيادة وتسيير منظومة التكوين المهني لا ترقى إلى مستوى حوكمة تضمن الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والجهوي.

ولا تقتصر الصعوبات التي تشهدها المنظومة الوطنية للتكوين المهني على ما ذكر آنفا، وإنما تنبع أساسا من السياسات المتبعة في قيادتها وتسييرها على مختلف المستويات ومدى مشاركة كل الأطراف المعنية على المستويين المركزي والجهوي في تحديد الأهداف ومتابعة تنفيذها وفي التصرف وتسيير الهياكل والمؤسسات التكوينية.

ويكمن الإشكال الأساسي في عدم قدرة جهاز القيادة والتصرف على ترجمة الإطار المفهومي cadre conceptuel المنظم للمنظومة الوطنية للتكوين المهني من استراتيجيات وتوجهات وأهداف إلى مخططات عملية واضحة المعالم قابلة للتنفيذ وترجمتها إلى واقع ملموس. ومما يعمق هذه الوضعية اعتماد تصورات دون التثبت من قدرتها على مواكبة سيرورة التطور الطبيعي للمنظومة كاعتماد بعض التمشيات

والتجارب الناجحة في البلدان المتطورة في المجال دون إدراك حقيقي لقدرة المنظومة الوطنية على التأقلم معها وضمان أوفر حظوظ النجاح لها بالنظر للمكتسبات الفعلية لها.

كما أن القرارات الفوقية التي اتسم بها تسيير المنظومة الوطنية للتكوين المهني وعدم ضبط القواعد في تفويض المسؤوليات أدى إلى استحالة إرساء مبدأ إلزامية النتائج على جميع المستويات. هذا علاوة على أن تشتيت الوظائف وعدم وضوح المهام وتداخلها وازدواجيتها جعل هياكل التكوين المهني في كثير من الأحيان غير قادرة على الإيفاء بما هو محمول عليها من مسؤوليات.

ومن ناحية أخرى ظلت المنظومة الوطنية للتكوين المهني تعمل في غياب متابعة وتقييم فعلي ودوري لأدائها. حيث أن المجهودات التي بذلت في هذا المجال على غرار مشروع "نظام التحكم" " Controllingومشروع "نظام المعلومات والتصرف" "SIMFORMبمراكز التكوين و"إطار النفقات على المدى المتوسط " " CDMT و"التصرف في الميزانية حسب الأهداف " GBOظلت تجارب معزولة وغير متجانسة وغير مفعلة بالكيفية اللازمة، هذا بالإضافة إلى غياب دراسات لتقييم دوري لإدماج خريجي المنظومة في سوق الشغل. كل هذه العوامل لم تمكن من قيادة حكيمة للمنظومة ومن تحسين أدائها.

إضافة إلى ذلك، لم يتم تشريك الجهة كطرف فاعل في قطاع التكوين المهني باعتبار أن نموذج التسيير الذي تم توخيه اتسم بالمركزية والقرارات الفوقية. وقد اقتصرت مهام الإدارات الجهوية على تجميع المعطيات أو كممثل للوزارة في الجهة.

أما فيما يخص الشراكة مع الأطراف الاجتماعية فقد اقتصرت على الطرف المشغل وانحصرت في بعض المنظمات المهنية ولم تشمل الطرف النقابي. وفي ظل غياب مقاربة متكاملة العناصر للشراكة بين المستويين الاستراتيجي والعملي الميداني من جهة والقطاعي والجهوي من جهة أخرى، لم ترتق هذه الشراكة إلى مستوى تفعيلها في مختلف مراحل إنجاز عمليات التكوين لاعتمادها على مبدأ العلاقة التطوعية وهو في حد ذاته يمثل إشكالا من حيث تحديد المسؤوليات وتحقيق الأهداف المرسومة. وباعتبار أن الأطراف المعنية غير ملزمة لم تمكن هذه الشراكة من حسن توجيه المنظومة.

وبخصوص منظومة تمويل التكوين المهني فإن مواردها ترتكز أساسا على الأداء على التكوين المهني والاعتمادات الوطنية وكذلك على القروض والهبات في إطار التعاون الدولي والمداخيل المحدودة

المتعلقة بالخدمات التي تقدمها مؤسسات التكوين المهني لفائدة الأفراد والمؤسسات الاقتصادية. وبالرغم من توفر الموارد الموجهة للاستثمار، فقد ظلت هذه المنظومة تعاني من غياب رؤية واضحة ومتكاملة لتمويل التكوين بنمطيه الأساسي والمستمر تكون فيها الأدوار محددة لكل طرف ومؤشرات تمويل مبنية

على النتائج فحال ذلك دون دعم الاستجابة لمتطلبات المؤسسات وتطلعات الأفراد للتعلم مدى الحياة. وفضلا عن ذلك يشكو تمويل التكوين المستمر عديد التعقيدات على مستوى التشريعات وتعقد وطول التراتيب والإجراءات مما حال دون تحسين مردوديته.

ولكل هذه الأسباب وغيرها كان لا بد أن يستمر المد الإصلاحي للمنظومة الوطنية للتكوين المهني، حيث يستمد مبرراته من عمق الإشكاليات والنقائص التي أفرزتها عملية التشخيص ومن التحديات الداخلية والخارجية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية.

II- الآفاق الإصلاحية لمنظومة التكوين المهني/ خطة تثمن الفرد وتنتج النجاح

تهدف خطة إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهنى إلى إرساء منظومة وطنية تستجيب لمتطلبات التنمية في مختلف أبعادها وخاصة منها المتعلقة بالنمو الاقتصادي وبالرقي الاجتماعي، منظومة قادرة على إنتاج كفاءات ومهارات حسب المعايير الدولية تثمّن الفرد وتنتج النجاح في تكامل وتواصل مع منظومتي التربية والتعليم العالي وفي إطار رؤية شاملة وموحدة للمنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

ويرتكز مشروع الإصلاح على تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني ويعتمد تمشيا تشاركيّا في مختلف مراحل الخطة مع كل الأطراف الاجتماعية والوزارات المعنية والمتدخلين في التكوين المهني.

منهجية العمل المعتمدة والتمشي التشاركي لبرنامج الإصلاح

قامت لجنة قيادة برنامج الإصلاح بتحديد محاور الإصلاح في اطار سلسلة من ورشات العمل التحضيرية اعتمدت تمشيا تشاركيا من خلال تشريك ممثلين عن كل الوزارات المعنية بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني منها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية ووزارة الدفاع الوطني ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والديوان الوطني التونسي للسياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وممثلين عن المجتمع المدني وعدد هام من المؤسسات الاقتصادية.

كما تم في الغرض تنظيم استشارات جهوية تحت إشراف الإدارات الجهوية للتكوين المهني والتشغيل لتقديم مقترحات بخصوص برنامج الإصلاح ودور الجهة بمشاركة ممثلين عن مراكز التكوين المهني وإطارات بيداغوجية وإدارية وعدد من الفعاليات الجهوية.

مراحل إعداد مشروع الإصلاح

2012-مرحلة التشخيص وتحديد التوجهات والخطوط العريضة لمشروع الإصلاح من خلال تنظيم استشارات جهوية حول التكوين المهنية.

توجت هذه الاستشارات بتنظيم مؤتمر وطني بمشاركة الهياكل العمومية المتدخلة

2013-اعداد الوثيقة التوجيهية والمخطط التنفيذي لخطة الإصلاح، كما تمّ عرض محاور الإصلاح الهيكلي على أنظار مجلس وزراء خصّص لخطة إصلاح التكوين المهني (12 ديسمبر 2013).

2014-ترجمة محاور الإصلاح إلى مشاريع عملية وإعداد الدراسات الخاصة بها.

وتحديد الكلفة التقديرية للإصلاح والتي قدرت ب 500 مليون دينار.

2015-تركيز وحدة تصرف حسب الأهداف لتنفيذ خطة الإصلاح واعداد الجذاذات الخاصّة بكلّ مشروع وتنظيم ورشات عمل مع مختلف الأطراف لمناقشة مشاريع الإصلاح وصيغ تنفيذها.

2016-إختيار رؤساء المشاريع وتحديد فرق العمل التقنية، وتنظيم العمل في شكل مقررات عمل تضبط المهام والصلاحيات.

بسطة عن المشاريع المكونة للخطة:

المحور الأول: رؤية شاملة وموحدة لمنظومة وطنية لتنمية الموارد البشرية، ويضم هذا المحور3 مشاريع وهي:

المشروع عدد 1: إحداث هيئة وطنية قارة لتنمية الموارد البشرية تحت إشراف رئاسة الحكومة.

تمت المصادقة على احداث الهيئة بمجلس الوزراء في ديسمبر 2013، وقد تم احداث لجنة مشتركة بين وزارات التكوين المهني والتربية والتعليم العالي في أكتوبر2015 لمزيد التنسيق بين الوزارات الثلاث.

المشروع عدد 2: وضع منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه المهني لفائدة الأفراد والعائلات والمؤسسات.

انطلقت أشغال تصورالمنظومة خلال سنتي 2014 و2015بتشخيص الوضعية الحالية لأنظمة ال إعلام والتوجيه المهني بالتنسيق مع وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشباب والرياضة والأطراف الاجتماعية.

المشروع عدد 3: وضع برنامج وطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة.

ويتمثل هذا المشروع فى إحداث مركز وطنى تحضيري للتكوين المهنى. يتمتع هذا المركز الوطنى بالاستقلالية الإدارية والمالية تحت إشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل مختص في احتضان الفئة المنقطعة مبكرا عن التعليم وإدراجها في مسلك خصوصي للتكوين المهني التحضيري.
يشرف على تسييره مجلس مؤسسة يضم وزارات التربية والتكوين المهني والتشغيل والمرأة والطفولة والشؤون الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين.

وسيتم تنفيذ برنامج مرحلي لتركيز ثلاث وحدات تكوين وادماج تابعة للمركز المذكور في الجهات التي تتميز بأكثر نسبة من المنقطعين) القصرين /القيروان / سيدي بوزيد.

المحور الثاني: ضمان جودة منظومة التكوين ويضم 6 مشاريع وهي:

المشروع عدد 4: إرساء نظام مندمج للاستشراف واليقظة وتحديد الحاجيات من المهارات والكفاءات.

وذلك بهدف تعزيز دور المرصد الوطني للتشغيل والمهارات. ويعهد الى المرصد تطوير مهمة الرصد والاستشراف واليقظة على المستوى الوطني والجهوي وإحداث وحدات مختصة في الاستشراف واليقظة بالهياكل تحت إشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل.

بالإضافة إلى تكوين وتعزيز قدرات مختلف المتدخلين في مجال الاستشراف واليقظة.

المشروع عدد 5: تطوير هندسة التكوين باعتماد المقاربات والتنظيمات البيداغوجية الملائمة لضمان جودة التكوين.

وذلك من خلال إعداد مواصفات التكوين وإصدارها بقرارات وإعداد أدلة التدريب للمكونين. ويعمل هذا المشروع على تعميم المهارات الأساسية والحياتية ببرامج التكوين وإعداد قاعدة تشاركية. وهذا من شانه أن يسمح بفتح الفضاء البيداغوجي للتكوين وتبادل الوسائل التدريبية والمعينات البيداغوجية والتعليمية بين الإطار البيداغوجي والشركاء المهنيين.

المشروع عدد 6: تطوير منظومة تكوين أساسي ومستمر للإطار البيداغوجي وأعوان المساندة.

وذلك من خلال إحداث سلك مكوني المكونين بالمركز الوطني لتكوين المكونين برادس للقطاعين القطاع العام والقطاع الخاص ووضع مرجعيات المهن والكفايات الخاصة بالمكونين وأسلاك الاسناد ووضع منظومة تكوين بيداغوجي أساسي للمكونين تفضي لشهادة كفاءة بيداغوجية معترف بها، ووضع

منظومة تكوين تقني مستمر للمكونين لمواكبة التطورات التكنولوجية وربطها بالمسار المهني للمكوّن.

المشروع عدد 7: تأهيل مؤسّسات التكوين المهني في القطاعين العام والخاص وإرساء منظومة للتقييم البيداغوجي.

وسيتم في هذا المشروع تنفيذ برنامج أولي في ثلاثة قطاعات السياحة والبناء والأشغال العمومية وتوابعه والفلاحة والصيد البحري وسيتم تعميمها في مرحلة ثانية على كافة القطاعات في موفى2020.

كما سيتم إحداث سلك تفقد بيداغوجي بالتكوين المهني يضم المكونين وإطار التسيير من ذوي الخبرة والكفاءة بالإضافة إلى تركيز منظومة وطنية للإشهاد.

وتهدف هذه المنظومة إلى تقييم الكفاءات المكتسبة إثر التكوين وفي إطار الحياة النشيطة.

المشروع عدد 8: إعادة هيكلة مراكز التكوين المهني وتحديثها وتطوير جاذبيتها.

ويضم برنامج هذا المشروع تهيئة 118 مركزا للتكوين المهني وتحديث تجهيزاتها وإحداث 11 مركزا جديدا وإحداث وتهيئة 14 مبيت ومطعم.

وعلى مستوى الخدمات سيتم إحداث وتهيئة فضاءات الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية. كما سيتم تطوير الحياة الجماعية داخل مراكز التكوين المهنى من أنشطة ثقافية ورياضية وترفيهية وغيرها.

المشروع عدد 9: مراجعة منظومة التكوين المستمر لتحسين مردوديتها لفائدة المؤسسات والشركاء المهنيين والاجتماعيين.

وذلك من خلال مراجعة الإطار التشريعي المنظم للتكوين المستمر. وسيتم اجراء هذه المراجعة بالتشاور مع المهنيين والشركاء الاجتماعيين بهدف تحسين إنتاجية العمل والرفع من القدرة التنافسية
للمؤسسة والمحافظة على مواطن الشغل وإعادة هيكلة المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية في اتجاه دعم وظيفة الإحاطة وتقديم الاستشارة للمؤسسات والشركاء المهنيين. وسيتم احداث سلك مستشار في التكوين المستمر وتقني وبيداغوجي.

هذا بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الانتفاع ببرامج التكوين المستمر. كما يهدف المشروع الى التقليص في آجال معالجة طلبات المؤسسات والأفراد ومراجعة نسبة التسبقة على الأداء على التكوين.

وسيتسنى بذلك تمكين المؤسسات من انجاز كافة برامجها التكوينية وتغطية كلفتها. فضلا عن تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تركيز وتنمية وظيفة التكوين المستمر بداخلها.

المحور الثالث: إرساء حوكمة لمنظومة التكوين المهنى تستجيب لمتطلبات الأفراد والمؤسسات والمجتمع والجهات متلائمة مع العقد الاجتماعي ويضم 3 مشاريع وهي:

المشروع عدد 10: إرساء نظام جديد لتسيير المنظومة الوطنية للتكوين المهني.

ويهدف هذا المشروع على مستوى قيادة وتسيير المنظومة إلى:
إعداد هياكل تنظيمية جديدة للوزارة والهياكل تحت الإشراف تستجيب لمقتضيات الحوكمة تعطي للجهة صلاحيات أشمل في التسيير والمتابعة،
إعادة هيكلة الوكالة التونسية للتكوين المهني نحو إضفاء أكثر مرونة للتصرف على المستوى الجهوي وإحداث وحدات إقليمية للتكوين المهني تتولى التسيير،

هذا كما يهدف هذا المشروع إلى:

مأسسة الشراكةوالمساعدة على تركيز وحدات للتكوين المهني والتشغيلية بالجامعات المهنية والاتحادات الجهوية ودعمها ماديا بما يساهم في تعزيز قدراتها كطرف مسؤول وفاعل وتركيز مجلس مؤسسة بكل مركز تكوين مهني تسند رئاسته للمهنيين.

المشروع عدد 11: إرساء نظام معلوماتي مندمج للتكوين المهني والتشغيل.

ويهدف هذا المشروع إلى تركيز خلية تعنى بالمساعدة على ضبط الحاجيات وإعداد الخطوط المرجعية ومتابعة الانجاز بالوزارة والهياكل تحت الاشراف.

المشروع عدد 12: تركيز نظام متابعة وتقييم لمنظومة التكوين المهني.

يهدف هذا المشروع إلى تركيز نظام قيس آداء المنظومة وإعداد لوحات قيادة بالمنظومة على كل المستويات ووضع المنهجيات وأدلة الإجراءات لمتابعة وتقييم مردودية ونجاعة المنظومة.

المحور الرابع: مرافقة إنجاز المشاريع المندرجة ضمن إصلاح المنظومة ويضم مشروعين أفقيين لكل المشاريع وهما:

المشروع عدد 13: تركيز إستراتيجية اتصال حول التكوين المهني.

ويهدف هذا المشروع وضع وتنفيذ خطة متكاملة للاتصال والتواصل.

وترتكز الاستراتيجية على ابراز التكوين المهني كمسلك للنجاح ورافد أساسي من روافد التشغيل التنمية.

المشروع عدد 14: تعزيز قدرات الهياكل المتدخلة في عملية الإصلاح.

مخطط التنمية لقطاع التكوين المهني للفترة 2016-2020

جسّم مخطط التنمية لقطاع التكوين المهني للفترة 2016-2020 التوجهات الكبرى الواجب اتخاذها لردّ الاعتبار للتكوين المهني والاضطلاع بدوره كأحد المكونات الأساسية لمنظومة الموارد البشرية وكرافد أساسي للتنمية قادر على الاستجابة لمتطلبات الأفراد والجهة والمؤسسات وأهم الآليات للتخفيف من حدة البطالة ولتحسين تشغيلية الوافدين على سوق الشغل ولتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- إرساء رؤية شاملة وموحدة لمنظومة وطنية لتنمية الموارد البشرية.
- الرفع في عدد المتكونين بالجهاز الوطني من 70 ألف متكونا سنة 2015 إلى حوالي 135 ألف متكونا سنة 2020 مع ضمان جودة منظومة التكوين المهني تلاؤما مع متطلّبات الاقتصاد وسوق الشغل.
- إرساء حوكمة ناجعة لمنظومة التكوين المهني انسجاما مع مقتضيات العقد الاجتماعي والاقتصاد الوطني واللاّمركزيّة.
- مرافقة إنجاز مشاريع إصلاح المنظومة.

ولتجسيم هذه الأهداف، أقرّ مخطط التنمية لقطاع التكوين المهني جملة من المشاريع والبرامج الخاصة بتفعيل الإصلاحات الهيكلية والنوعية لمنظومة التكوين المهني والتي ستؤسّس لوضع رؤية شاملة لتنمية الموارد البشرية وتضمن جودة خدماتها وتمكّن من تطوير حوكمة المنظومة بالإضافة إلى مشاريع تطوير البنية الأساسية لمراكز التكوين الهادفة إلى الرفع من طاقة التكوين وإلى تنويع عروض التكوين.

وقد قدّرت كلفة مختلف برامج ومشاريع المخطط بـ 698 مليون دينار منها 634.5 مليون دينار لمشاريع وبرامج الاستثمار. وقد تم تخصيص اعتمادات دفع للفترة 2016-2020 لمشاريع وبرامج

الاستثمار في قطاع التكوين المهني المقترحة في حدود 464 مليون دينار منها 373 مليون دينار مخصصة لبرامج ومشاريع تطوير البنية الأساسية لمراكز التكوين المهني و35 مليون دينار للمشاريع النوعية لإصلاح منظومة التكوين المهني بالإضافة إلى 56 مليون دينار دفوعات البرامج السنوية والمشاريع الخاصة بالهياكل المركزية للوزارة والهياكل تحت الإشراف.

I. مشاريع البنية الأساسية:

في إطار العمل على تحسين جودة التكوين المهني وتطوير جاذبيته لدى الشباب، تضمّن مخطط التنمية لقطاع التكوين المهني والتشغيل للفترة 2016-2020 جملة من المشاريع التي تهدف إلى تطوير التكوين ودعم البنية الأساسية بما يمكّن من الرفع في طاقة التكوين ومن توسيع قاعدة عروض التكوين وتنويعها بما يستجيب للحاجيات الاقتصادية والجهوية وتطلعات الشباب.

وفي هذا السياق، بلغ عدد المشاريع التي تمّ إدراجها بالمخطط 156 مشروعا راجعين بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني موزّعين كالتّالي:

- 126 مشروعا متواصلا مرسّمين في ميزانية سنة 2015 تخصّ إعادة هيكلة وإحداث وتجهيز مراكز التكوين المهني والمبيتات.
- 29 مشروعا جديدا (مشاريع مبرمج ترسيمها خلال فترة المخطط).
- برنامج خاص بإحداث وتهيئة فضاءات الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهيّة وتطوير الحياة الجماعيّة داخل مراكز التكوين المهني.

وبلغ عدد مشاريع المراكز المرسّمة خلال سنة 2018 والرّاجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني 121 مشروعا.

وقد تمّ خلال المرحلة الأولى من المخطط وإلى غاية موفّى مارس من سنة 2018 تسجيل تقدم في الإنجازات بالنسبة لمشاريع المراكز على النحو التالي:

- استكمال الدفوعات المالية لـ 25 مشروعا من جملة 126 مشروعا متواصلا من مخططات سابقة يتوزعون كالآتي:

- 04 مشاريع إعادة هيكلة مراكز تكوين (مركز التكوين والتدريب بالعمران، مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بالكرم، مركز التكوين والتدريب في الحرف التقليدية بقابس، مركز الفتاة الريفية بعين كتانة).

- 04 مشاريع إحداث وحدات مبيت (وحدة مبيت بـ300 سرير ببنبلة ومسكن وظيفي، وحدة مبيت بـ400 سرير بالقلعة الكبرى، وحدة مبيت بـ200 سرير بسيدي بوزيد، وحدة مبيت بالمركز القطاعي للتكوين في الصيانة بقابس).

- 09 مشاريع إحداث قاعدات تكوين في إطار التعاون التونسي الألماني مع مؤسسة "" Sequa ويشمل هذا البرنامج تجهيز 09 قاعدات تكوين في مجالات الطاقات المتجددة، السياحة، الإكساء، ميكانيك السيارات والإلكترونيك بمراكز للتكوين المهني بكل من ولايات منوبة، سوسة، جندوبة، قابس، قبلي، أريانة وتونس.

- 02 مشاريع إحداث قاعدات تكوين (إحداث شعب للبناء وبناء وحدة مبيت بمركز التكوين والتدريب المهني بجندوبة، التكوين حسب الطلب بالمغيرة).
- 06 مشاريع تجهيز وتهيئة مراكز تكوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي (المركز القطاعي للتكوين في الصناعات الإلكترونية والكهربائية بتونس، المركز القطاعي للتكوين في الإلكترونيك بسوسة، المركز القطاعي للتكوين في الإلكترونيك بساقية الزيت صفاقس، المركز القطاعي للتكوين في الإلكترونيك بالدندان، المركز القطاعي للتكوين في الأشغال العمومية بالمرناقية، المركز القطاعي للتكوين في الميكاترونيك ببرج السدرية).

- إتمام إنجاز البناءات واقتناء التجهيزات بالنسبة لـ12 مشروعا وهي حاليا في طور الاستغلال وتتوزع كالتالي:
- 07 مشاريع إعادة هيكلة مراكز تكوين (إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بحفوز، اعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في الصيانة الفندقية بطبرقة، إعادة هيكلة مركز التكوين في مهن البناء بالنفيضة، إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بسيدي بوزيد، إعادة هيكلة مركز الفتاة الريفية بالمكناسي، إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بقفصة العقيلة، بناء مطبخ ومسكن وظيفي بالمركز القطاعي للتكوين في ميكانيك السيارات بأريانة).
- 04 مشاريع إحداث وحدات مبيت (إحداث وحدة مبيت بالمكنين، إحداث وحدة مبيت بالجم، إحداث وحدة مبيت بطبرقة، إحداث وحدة مبيت بمركز التكوين والتدريب المهني بسليانة).
- 01 مشروع إحداث وحدة تدريب مهني (إحداث وحدة تدريب مهني بالمركز القطاعي للتكوين في الآلية العامة بقرمبالية).

- إتمام إحداث 02 مراكز قطاعية جديدة في الاختصاصات الواعدة دخلت حيز الاستغلال مع مواصلة اقتناء تجهيزات (المركز القطاعي للتكوين في التقنيات التطبيقية بخنيس، المركز القطاعي للتكوين في اللحام والبناء المعدني بمدنين).

- إتمام إحداث المركز القطاعي للتكوين في تقنيات البناء وتوابعه بابن سينا تونس، والذي دخل حيز الاستغلال مع مواصلة أشغال تهيئة لقاعة متعددة الاختصاصات.

- إتمام إنجاز الأشغال والانطلاق في مرحلة اقتناء التجهيزات بالنسبة لـ07 مشاريع تتوزع كما يلي:
- 04 مشاريع إعادة هيكلة مراكز تكوين (المركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة، المركز القطاعي للتكوين في مهن الخشب بالمنستير، المركز القطاعي للتكوين في النقل واللوجستيك ببرج السدرية، المركز القطاعي للتكوين في البناء والتنقيب بقابس).
- 01 مشروع إحداث وحدة مبيت بـ300 سرير بالمركز القطاعي للتكوين في الالية العامة بقرمبالية،
- 01 مشروع إحداث وحدة تدريب مهني بمركز التكوين والتدريب المهني بأريانة.
- 01 مشروع إحداث قاعدة تكوين في صناعة مكونات الطائرات بمركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بالمغيرة.

- الشروع في إنجاز 03 مشاريع إعادة هيكلة مراكز تكوين مهني (مركز التكوين والتدريب المهني بالدهماني، مركز التكوين والتدريب المهني بقصور الساف، مركز التكوين والتدريب المهني بالمهدية) تم ترسيمها بعد إتمام إنجاز دراسات مكونات المشاريع الخاصة بها، وهي حاليا في مرحلة إنجاز الدراسات الهندسية.

- الشروع في تشخيص مكونات 17 مشروع مراكز التكوين المهني جدد في إطار برنامج دعم التكوين والإدماج المهني ((PAFIPالممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية (إحداث مركز تكوين جديد في الصناعات الغذائية ببنزرت وتهيئة وتحديث 16 مركزا للتكوين المهني).
- الانطلاق في إنجاز الأشغال بالنسبة لمشروع إعادة هيكلة مركز الفتاة الريفية ببوحجلة.
- إتمام إنجاز الدراسات الهندسية والانطلاق في الأشغال بالنسبة لـ 04 مشاريع تتوزع كما يلي:

- 02 مشاريع إعادة هيكلة مراكز تكوين (القسط الثاني مركز التكوين والتدريب المهني بتيبار، المركز القطاعي للتكوين في البناء المعدني بمنزل بورقيبة).
- 02 مشاريع إحداث وحدات تدريب (وحدة تدريب مهني بمركز التكوين والتدريب بالمهدية، وحدة تدريب مهني بمركز التكوين والتدريب المهني بسليانة).

- إتمام إنجاز الدراسات الهندسية والإعلان عن طلب العروض لاختيار المقاولة بالنسبة لـ10 مشاريع إعادة هيكلة مراكز تكوين (مركز التكوين والتدريب المهني بالكاف وتغيير موقعه في قطعة أرض جديدة، مركز التكوين والتدريب المهني بالسرس، مركز الفتاة الريفية بالسرس، مركز الفتاة الريفية بسجنان، المركز القطاعي للتكوين في الاتصالات بحي الخضراء، مركز التكوين والتدريب المهني بطبرقة، مركز التكوين واانهوض بالعمل المستقل ببوسالم، مركز الفتاة الريفية ببوسالم، المركز القطاعي للتكوين في البناء بسليمان، مركز التكوين والتدريب المهني بقربة).
- الانطلاق في إنجاز الدراسات الهندسية بالنسبة لـ 21 مشروعا تتوزع كالتالي:

- 05 مشاريع إحداث مراكز جديدة (مركز تكوين وتدريب مهني بالمتلوي، مركز قطاعي للتكوين في الطاقة والمواد الإنشائية بتطاوين، مركز للتكوين والتدريب المهني بولاية سيدي بوزيد، مركز الفتاة الريفية بتالة، مركز التكوين والتدريب المهني بتاجروين).
- 16 مشاريع إعادة هيكلة مراكز تكوين (المركز القطاعي للتكوين في الميكانيك الفلاحي بالكاف، مركز التكوين والتدريب المهني بطبلبة، مركز التكوين والتدريب في الجلود والأحذية بالجم، مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بتوزر، مركز التكوين والتدريب المهني بسيدي عياد، مركز التكوين والتدريب المهني بقرقنة، مركز التكوين والتدريب المهني بدوز، مركز التكوين والتدريب المهني بقفصة قصر، مركز الفتاة الريفية بباطرو، المركز القطاعي للتكوين في الآلية العامة بقرمبالية، المركز القطاعي للتكوين في الطاقة بالقيروان، مركز التكوين والتدريب المهني ببن قردان، مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بتالة في قطعة أرض جديدة، مركز الفتاة الريفية ببني خداش، مركز الفتاة الريفية ببئر مشارقة، مركز التكوين والتدريب المهني بالمحرص).

بالإضافة إلى التقدم المسجّل في التنفيذ المادي لمشاريع مراكز التكوين المهني، فقد واصلت وزارة التكوين المهني والتشغيل مجهوداتها لتشخيص اختصاصات التكوين التي تتلاءم مع متطلبات التنمية وتستجيب لحاجيات الجهات والمؤسسات الاقتصادية وتطلعات الأفراد وذلك من خلال إنجاز دراسات جهوية لتشخيص الحاجيات من الكفاءات والتي تساهم، من خلال تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، في إعداد ملفات برامج مشاريع المركز (تحديد الاختصاصات المستوجبة، الكلفة...)، حيث تمّ في هذا السياق خلال الفترة المنقضية من المخطط:

- إنجاز 3 دراسات تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي بولايات القصرين والقيروان وسوسة.

- إعداد 7 ملفات برنامج مشروع (إحداث مركز التكوين والتدريب المهني بسيدي بوزيد الشمالية، إعادة هيكلة مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بتالة، إعادة هيكلة مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل ببن قردان، إعادة هيكلة مركز تكوين الفتاة الريفية ببني خداش، إعادة هيكلة المركز القطاعي في الطاقة بالقيروان، إحداث مركز تكوين وتدريب مهني في الطاقة والمواد الانشائية بتطاوين، إحداث مركز تكوين الفتاة الريفية بمنزل الحبيب بقابس).
- إعداد ملف برنامج مشروع تدعيم مركز التكوين والنهوض والعمل المستقل بالقصرين (توسعة وإدراج اختصاصات جديدة في صناعات النسيج والملابس).
- مواصلة إعداد ملف برنامج مشروع تهيئة مركز التكوين والتدريب في الحرف التقليدية بالقيروان.
- الشروع في إنجاز 02 ملفات برنامج مشروع لتحديث المركز القطاعي للتكوين في ميكانيك السيارات بأريانة ولإعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في الإكساء ببنبلة.
- الشروع في إعداد ملف برنامج مشروع بعث قاعدة تكوين بمركز التكوين والتدريب المهني بمكثر في مجال الصناعات الغذائية

من جهة أخرى، أولت الوزارة خلال الفترة الأولى من المخطط أهمية كبرى للجانب المتعلق بتحسين قدرة جهاز التكوين المهني على إنجاز المشاريع والتسريع في نسق تنفيذها وتذليل العراقيل والصعوبات التي تحول دون تقدمها بالنسق المطلوب حيث تم في هذا الإطار:

- تجاوز الاشكاليات العقارية و تسجيل تقدم في التنفيذ المادي بالنسبة لـ07 مشاريع كانت تواجه تعطيلا (إحداث مركز الفتاة الريفية بتالة، إحداث مركز التكوين والتدريب المهني بتاجروين، إحداث مركز تكوين للفتاة الريفية بقابس، إعادة هيكلة مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بتالة، إعادة هيكلة مركز الفتاة الريفية ببني خداش وتحويله إلى مكان جديد، إعادة هيكلة مركز الفتاة الريفية ببئر مشارقة، إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بالمحرص) وذلك من خلال التنسيق مع مختلف الوزارات المتدخلة في إطار أشغال لجنة متابعة المشاريع المعطّلة برئاسة الحكومة،
- إجراء زيارات ميدانية إلى الجهات تحت إشراف السيد الوزير وبمشاركة مختلف الهياكل الفنية المعنية خصّصت لمتابعة تقدم مشاريع التكوين وإقرار التدابير اللازمة لدفع نسق إنجازها منها:

▪ تفعيل عملية متابعة انجاز المشاريع وتركيز الآليات العملية لها من خلال تعيين رؤساء للمشاريع وتشريك الفاعلين الجهويين في متابعة تنفيذ مشاريع المراكز،

▪ تطوير منظومة إعلامية تشاركية لتبادل المعلومات حول المشاريع (microsoft teams 5 office 36).

ويطرح العدد الهام من المشاريع الجارية تحديا كبيرا من حيث نسق إنجازها في الآجال المبرمجة وذلك نتيجة محدودية قدرة هياكل جهاز التكوين المهني على تنفيذ المشاريع بالنسق المطلوب وطول وتعقد الاجراءات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع. كما تنعكس محدودية نسبة التقدم لمشاريع مراكز التكوين المهني على تحقيق الهدف المتعلق بالرفع في طاقة التكوين وبلوغ 95 ألف متكونا بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني في موفى سنة 2020، وهو ما يستوجب مزيد العمل على تعزيز قدرات الهياكل المعنية في تنفيذ المشاريع والبحث عن صيغ جديدة وناجعة لتنفيذ المشاريع (على

غرار تفويض إحداث وحدة مبيت بمركز التكوين والتدريب المهني بماطر إلى الجهة délégation de la maitrise d'ouvrage).

وفيما يتعلق بالتكوين المهني الفلاحي الراجع بالنظر لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، تواصل العمل على هيكلة وتأهيل مراكز التكوين المهني حيث بلغ عدد المشاريع المرسّمة 51 مشروعا موزّعين كالتّالي:

- 13 مشاريع تحديث مراكز التكوين (منها 12 مشروع متواصل)
- 03 مشاريع إحداث مراكز (الكاف، منوبة وقبلي)
- 21 مشروع دعم وتعزيز مؤسسات التكوين المهني الفلاحي لتحسين ظروف الإقامة،
- 07 مشاريع تهيئة الفضاءات البيداغوجية،
- 08 مشاريع تجهيز مراكز التكوين في الصيد البحري.

أما بالنسبة للتكوين المهني السياحي والراجع بالنظر لوكالة التكوين في مهن السياحة، فتواصل العمل على تنفيذ مشاريع التهيئة واقتناء تجهيزات بالنسبة للمدرسة السياحية عين دراهم والمدرسة السياحية بالمنستير والمدرسة السياحية بتوزر والمدرسة السياحية بسوسة الشمالية ومركز التكوين السياحي بنابل ومركز التكوين السياحي بالحمامات ومركز التكوين السياحي بجربة والمعهد العالي المهني للسياحة بلاريجيا.

كما تواصل العمل على الرفع من طاقة التكوين بجهاز التكوين التابع لوزارة الدفاع الوطني من خلال مواصلة أشغال إحداث مركز التكوين المهني في الغوص بجرجيس (الذي شهد نسبة تقدم بـ 80%) والإعداد للشروع في إحداث مركز جديد في سيدي بوزيد (تم تحويز وزارة الدفاع الوطني بقطعة الأرض المخصصة لبناء المركز) بالإضافة إلى تجهيز ورشات التكوين في 3 مراكز عسكرية للتكوين المهني (العمران، وادي الليل ومنوبة) وبعث اختصاص جديد بالمركز العسكري للتكوين المهني بباجة.

أما بالنسبة للتكوين المستمر، فقد تم خلال الفترة المنقضية من المخطط الشروع في بناء مركب التكوين المستمر والترقية المهنية بسوسة ومركب التكوين المستمر والترقية المهنية بصفاقس بالإضافة إلى الشروع في تهيئة مقر معهد الترقية العليا للشغل بتونس.

II. الانجازات النوعية:

شهدت الفترة المنقضية من المخطط، الشّروع في تفعيل برامج ومشاريع خطة إصلاح منظومة التكوين المهني بما من شأنه أن يساهم في تحسين جودة التكوين المهني وتفاعله مع المؤسسات والجهات والأفراد والمجتمع وأن يمكّن من ردّ الاعتبار للتكوين المهني كعنصر أساسي من منظومة تطوير الموارد البشرية وكوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1- بالنسبة لهدف إرساء رؤية شاملة وموحدة لمنظومة وطنية لتنمية الموارد البشرية:

- عملا على تحقيق الترابط والتكامل بين مختلف مكونات منظومة الموارد البشرية وضمان التطابق بين مخرجات منظومة الموارد البشرية وحاجيات سوق الشغل، انطلق العمل من أجل إحداث هيئة وطنية قارة لتنمية الموارد البشرية تتولى صياغة التصورات والسياسات الكفيلة بالارتقاء بمنظومة تنمية الموارد البشرية. وقد تم في هذا الإطار تشكيل لجنة فنية مشتركة بين الوزارات الثلاث المعنية (وزارة التربية- وزارة التعليم العالي- وزارة التكوين المهني والتشغيل) تولت إعداد مشروع قانون إحداث الهيأة الوطنية، في انتظار إقراره وإصداره.

- أما فيما يتعلق بالإعلام والتوجيه المهني، واعتبارا لأهمية هذه الوظيفة في التحسيس بأهمية التكوين المهني ونشر ثقافة المهن وفي ضمان توجيه صحيح لطالبي التكوين حسب مؤهلاتهم ومهاراتهم بما يدعم تشغيليتهم تواصل انطلق العمل، بالتنسيق مع الوزارات المتدخلة في عملية التوجيه، على تركيز منصة موحّدة للتوجيه المدرسي والمهني والتعليم العالي وعلى تطوير كفاءات مستشاري الإعلام والتوجيه في المجال. من جهة أخرى، بلغ عدد وحدات الإعلام والتوجيه والمرافقة التي تم تركيزها صلب مراكز التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني 103 وحدة مفعّلة سنة 2017. كما بلغ عدد فضاءات الإقلاع نحو المبادرة 10 فضاءات خلال سنة 2017 صلب مراكز التكوين المهني.

- وعملا على المساهمة في الحدّ من ظاهرة الانقطاع عن التعليم وتوفير معالجة خصوصية ومشخّصة للمنقطعين عن التعليم وإدماجهم صلب المنظومة الوطنية للتكوين المهني، شرعت الوزارة في تنفيذ برنامج لإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة من خلال الإعداد لتركيز مراحل تحضيرية بمراكز التكوين المهني لفائدة طالبي التكوين الذين لا تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالتكوين المهني.

2- بالنسبة لهدف الرفع في عدد المتكونين بالجهاز الوطني إلى حوالي 135 ألف متكونا سنة 2020 مع ضمان جودة منظومة التكوين المهني تلاؤما مع متطلّبات الاقتصاد وسوق الشغل.

- في إطار العمل على تحسين صورة التكوين المهني وتحفيز إقبال الشبان عليه وتعزيز ثقتهم في هذا المسلك، تواصلت مجهودات مختلف المتدخلين في القطاع العمومي (وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، وكالة التكوين في مهن السياحة، وزارة الدفاع الوطني) من أجل تطوير عروض التكوين عبر تنفيذ جملة من مشاريع البنية الأساسية التّي ستمكّن عند استكمالها من الرفع في طاقة التكوين وتنويع عروض التكوين.

وفي هذا السياق، استقرّ عدد المتكونين بالجهاز العمومي المقيّس في حدود 56.9 ألف متكونا سنة 2017 (مقابل 58 ألف متكونا خلال سنة 2015) منهم 53.4 ألف متكونا بالوكالة التونسية للتكوين المهني و3.5 ألف متكونا بمراكز التكوين الراجعة بالنظر لبقية المتدخلين العموميين.

جدول عدد 1: تطور عدد المتكونين بالجهاز العمومي المقيّس للتكوين المهني

المتدخل	انجازات 2015	انجازات 2016	انجازات 2017
الوكالة التونسية للتكوين المهني	54674	54562	53418
وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي	739	922	929
وكالة التكوين في مهن السياحة	1571	1239	1234
وزارة الدفاع الوطني	1182	1422	1375
المجموع	**58166**	**58145**	**56956**

واعتبارا لأهمية تطوير الخدمات المسداة إلى المتكونين في تحفيز الشباب على الإقبال على التكوين المهني، تم إقرار إحداث "ديوان خدمات التكوين المهني" يتولى الإشراف على حسن سير المبيتات والمطاعم وفضاءات الأنشطة الترفيهيّة والثقافيّة والرياضيّة وفضاءات الخدمات الاجتماعيّة والصحيّة ووسائل النقل بالإضافة إلى إسناد منح التكوين لفائدة المتكوّنين المستحقين، حيث تم في هذا الإطار إعداد مشروع أمر حكومي لإحداث هذا الهيكل وإحالته إلى رئاسة الحكومة.

- من جهة أخرى، واصلت الوزارة خلال الفترة الأولى من المخطط فى توجهها المتمثل فى دعم مساهمة القطاع الخاص فى تأمين التكوين المهنى وذلك عبر مراجعة آلية صك التكوين المهنى (والذي يتمثل فى تكفل الدولة بمصاريف التكوين المهنى الأساسى الذي تؤمنه مؤسسات التكوين المهنى الخاصة) حيث تمّت مراجعة صيغ تنفيذ البرنامج عبر استهداف التكوين في اختصاصات تحددها الجهة بصيغة تشاركية وتختم بشهادة مهارة) مدة التكوين 6 أشهر) أو شهادة الكفاءة المهنية) مدة التكوين 10 أشهر) وعبر إعطاء دور للجهة فى التصرف ومتابعة البرنامج. غير أن انطلاق تنفيذ البرنامج فى صيغته الجديدة شهد تأخيرا عمّا تمت برمجته (سنتى 2016 و2017) وذلك نتيجة تأمين مجموعة من الأنشطة والاجراءات التحضيرية التى استوجبها انطلاق البرنامج حيث تمّ فى هذا الصدد:

- إصدار الأمر عدد 620 لسنة 2016 المنظّم لبرنامج تكفل الدولة بمصاريف التكوين المهني الأساسي الذي تؤمنه مؤسسات التكوين المهني الخاصة.
- إصدار المقرر المشترك بين وزير التكوين المهني والتشغيل ووزير المالية المتعلق بتحديد الاختصاصات وكلفة التكوين.
- إعداد وإصدار كراس شروط صيغ مشاركة المؤسسات الخاصة في هذا البرنامج.
- التمديد في مدة البرنامج.
- صياغة دليل الاجراءات المتعلق بالتصرف في برنامج صك التكوين الأساسي في القطاع الخاص والموجه للإدارات الجهوية.

كما شكّل عدم إقبال مؤسسات التكوين الخاصة على البرنامج في صيغته السابقة بالكيفية المستهدفة إشكالية وجب العمل على تلافيها حتى يتم تحقيق الأهداف المرسومة لهذا البرنامج وذلك نتيجة مجموعة من العوامل على غرار كلفة التكوين وفترة الانتفاع بالبرنامج والوثائق المطوبة.

من ناحية أخرى، شرعت وزارة التكوين المهني والتشغيل في تركيز نظام معلوماتي مندمج للتصرف في أنشطة التكوين المهني الخاص وذلك بهدف تغطية كافة الإجراءات المتعلقة بأنشطة الهياكل المركزية والجهوية التي تشرف على قطاع التكوين المهني الخاص بنظام معلوماتي مندمج وتأمين وتطوير أداء وفعالية تبادل المعطيات داخل هياكل الوزارة، بالإضافة إلى تحسين وتجويد عمل الهياكل والخدمات المسداة لفائدة المتدخلين في القطاع.

وقد تطور عدد المتكونين بالقطاع الخاص المنظّر من 11 ألف متكونا سنة 2011 إلى قرابة 14 ألف متكونا سنة 2016. في حين بلغ عدد المتكونين سنة 2017 قرابة 10 آلاف متكونا في اختصاصات منظرة، حيث يبقى هذا العدد قابلا للتحيين نحو الارتفاع عند الأخذ بعين الاعتبار بالكشوفات الإحصائية لمؤسسات التكوين المهني الخاصة الناشطة ببعض الولايات (8 ولايات متبقية).

وبالتالي فقد بلغ عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيّس خلال سنة 2017 قرابة 67 ألف متكونا مقابل 72.6 ألف متكونا خلال سنة 2016.

جدول عدد 2: تطور عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيّس للتكوين المهني

المتدخل	انجازات 2015	انجازات 2016	انجازات 2017
الجهاز العمومي	58166	58145	56956
القطاع الخاص	11681	14503	10222
المجموع	**69847**	**72648**	**67178**

- وفيما يتعلق بجودة التكوين، تواصل العمل من أجل تطوير وتفعيل مواصفات التكوين، حيث تمّ استكمال نموذج مواصفة التكوين والمراجع المرافقة لها لاعتمادها في إعداد برامج التكوين وفي تأهيل مراكز التكوين المهني العمومية والخاصة. بالتوازي، تواصل العمل على إعداد برامج التكوين وتحيينها حسب المقاربة بالكفايات بما يتلاءم مع حاجيات المؤسسات الاقتصادية من المهارات حيث تم في هذا الصدد خلال الفترة المنقضية من المخطط إعداد 31 برنامج دراسة وإعداد المعينات البيداغوجية (تم إعداد 10 أدلة تقييم،14 أدلة بيداغوجية،12 أدلة التنظيم المادي والبيداغوجي).

- وباعتبار المسار التشاركي الذي تم اعتماده في إعداد مواصفات التكوين والذي تطلب فترة زمنية (ضرورة تثبيت سيرورة إعداد مواصفات التكوين والمراجع المرافقة لها والمصادقة عليها) ونظرا لعدم تفعيل مواصفات التكوين، لم يتسنّ التقدم في تركيز نظام تأهيل مؤسسات التكوين المهني. في المقابل تواصل العمل بنظام تنظير شهادات ومؤهلات التكوين المهنى حيث تم خلال السنتين المنقضيتين دراسة 600 ملف كما تم إصدار 6 قرارات تنظير بالرائد الرسمى. ولمزيد التقريب الخدمات من المؤسسات التكوينية وبهدف الضغط على آجال دراسة الملفات تم تعديل سيرورة دراسة ملفات التنظير من خلال إدراج الدراسة الأولية للملفات بالإدارات الجهوية للتكوين المهني والتشغيل.
ولمزيد تحسين جودة الخدمات الموجهة لطالبى التكوين، تم إعداد دليل إجراءات تنظيم اختبار إثبات الكفاءة المهنية في قطاع الحرف حيث يمثل هذا الاختبار فرصة للممتحنين من الحصول على

شهادة تمكنهم من تثمين خبرتهم المهنية في مختلف الأنشطة التي تستوجب ممارستها كفاءة مهنية على معنى الأمر عدد 3078 لسنة 2005 وعلى جميع النصوص التي تمّمته.

- وفي إطار مواصلة تكوين وتأهيل إطارات التكوين للرفع من كفاءاتهم من خلال إعداد مخططات التكوين الملائمة لمتطلباتهم المهنية وإنجازها وتقييمها، انتفع خلال سنتي 2016 و2017 قرابة 1790 منتفعا بالتكوين موزعين حسب مجالات التكوين (724 منتفعا بالتكوين البيداغوجي المستمر و401 منتفعا بالتكوين الوظيفي و665 منتفعا بالتكوين التقني).

- وعملا على تركيز منظومة للتقييم والإشهاد والتفقد البيداغوجي، تمّ العمل على تشخيص الوضعية الحالية العامة لوظيفة التفقد البيداغوجي بالجهازين العمومي والخاص وإعداد مشروع تنقيح الأمر عدد 3070 لسنة 2007 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك التفقد البيداغوجي للتكوين المهني بوزارة التكوين المهني والتشغيل. ويبقى تفعيل هذا السلم مرتبطا بضرورة تدعيمه بالموارد البشرية اللازمة من خلال انتداب متفقدين.

- ومن أجل ترسيخ عملية المتابعة والتقييم الذاتي لسياسات التكوين المهني والتشغيل، تم خلال سنة 2016 إعداد النسخة الثالثة للتقرير التقييمي لمنظومة التكوين المهني ضمن مسار تورينو 2016 والذي ينفذ بالشراكة مع المنظمة الأوروبية للتكوين) والذي تم إثراءه بعملية تقييم جهوية (من قبل المتدخلين الجهويين) في ولايات مدنين، قابس وصفاقس والتي تم اختيارها بناء على مساهمتها في إنجاز مشاريع تعاون ذات صلة بالحوكمة الجهوية.

ونظرا لأهمية تقييم مخرجات منظومة التكوين المهني ومدى استجابتها لحاجيات سوق الشغل من الكفاءات والمهارات، قامت الوزارة بتنفيذ دراسة حول متابعة خريجي مراكز التكوين المهني العام والخاص ارتكزت على بحث ميداني شمل عينة من خريجي سنة 2012 من حاملي شهادة مؤهل تقني سامي وشهادة مؤهل تقني مهني وشهادة الكفاءة المهنية وشهادة المهارة. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية خريجي المنظومة الوطنية للتكوين المهني من خلال متابعة مساراتهم المهنية.

- وعملا على مراجعة منظومة التكوين المستمر لتحسين مردوديتها لفائدة المؤسسات والشركاء المهنيين والاجتماعيين، شهدت الفترة الأولى من المخطط تنفيذ دراسة (ممولة من قبل منظمة العمل الدولية) حول المنظومة الحالية لتمويل التكوين المستمر والتصورات لمراجعتها بهدف إضفاء مزيد من النجاعة والجودة والتي مكنت من اقتراح مجموعة من السيناريوهات لمراجعة منظومة تمويل التكوين المستمر للاستجابة لحاجيات الأفراد والجهات.

3- بالنسبة لهدف إرساء حوكمة لمنظومة التكوين المهني تستجيب لمتطلبات الأفراد والمؤسسات والمجتمع والجهات متلائمة مع العقد الاجتماعي

شرعت الوزارة خلال الفترة المنقضية من المخطط في العمل على معالجة ضعف حوكمة وتسيير منظومة التكوين المهني من خلال العمل على تجديدها وتطويرها والرفع من نجاعتها عبر تحديد الوظائف والتدرج في إعطاء صلاحيات للجهة في قيادة المنظومة بالإضافة إلى تدعيم أدوار الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

وفي هذا السياق، تم الشروع في إعداد هيكلة جديدة للوزارة وللهياكل تحت الإشراف تمكّن من تحديد الأدوار ومجالات تدخل وتكامل مختلف المتدخلين، كما تم إصدار الأوامر المتعلقة بتنقيح وإتمام النظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة الوطنية للتكوين المهني والمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين والمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية.

وعملا على تطوير مراكز التكوين المهني وتفاعلها مع محيطها تم إعداد مشروع أمر تنظيم مراكز التكوين المهني (في انتظار إصداره) ارتكز على مسار تشاركي داخل مراكز التكوين المهني (مع مديري مراكز التكوين المهني والمكونين ومستشاري التدريب) ومع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. وسيمكّن إقرار هذا الأمر من تركيز نموذج جديد لتسيير وتنظيم مراكز التكوين المهني في اتجاه تفعيل استقلاليّتها وتسهيل عمليّة تسويق خدماتها وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي.
كما تواصل تنفيذ جملة من المبادرات ومشاريع التعاون الفني مع الشركاء الفنيين والممولين (على غرار مشروع التعاون حول الحوكمة الجهوية مع المنظمة الأوروبية للتكوين ((ETF، مشروع PAFIP، برنامج (IRADAالتي تمثّل فضاء لممارسة تشاركية تجمع كافة الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني والجهوي وتمكّن من تطوير أدوات العمل وأساليب التعامل وتعزيز قدرات مختلف المتدخلين في مجال الحوكمة وتغذية التصور الوطني.

وعملا على تفعيل شراكة حقيقية ترتكز على تحديد الأدوار وإلزامية النتائج لجميع المتدخلين تمّ إعداد مشروع أمر تركيز وحدات للتكوين المهني والتشغيلية لفائدة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (في انتظار إصداره) بما يمكن من تعزيز قدرات الشركاء في مجال التكوين المهني والتشغيل.
في نفس الإطار تمّ الشروع في تنفيذ دراسة تتعلق بتنظيم العلاقات التشاركية ستمكّن نتائجها من وضع تصور لإطار تنظيمي للشراكة وتحديد الأدوار والمسؤوليات والآليات الضرورية لتفعيلها.
بالتوازي يتمّ حاليا تنفيذ دراسة حول تقييم المقاربة التشاركية المعتمدة في تعديل الخارطات الجهوية للتكوين المهني والتي ستساهم نتائجها في تطوير هذه المقاربة وتمكين الجهة من بلورة حاجياتها ودعم قدراتها على تعديل خارطتها الجهوية للتكوين المهني. كما تواصل إنجاز الدراسات الجهوية لتشخيص الحاجيات من الكفاءات والتي تساهم في إعداد ملفات برامج مشاريع المراكز.

4- بالنسبة لهدف مرافقة إنجاز مشاريع إصلاح المنظومة

تم خلال الفترة المنقضية من المخطط على تنفيذ خطة متكاملة للاتصال والتواصل حول مكونات إصلاح منظومة التكوين المهني وحول تثمين التكوين المهني كمسلك للنجاح وكرافد أساسي من روافد التشغيل والتنمية، حيث تمّ في هذا الإطار:
- تنظيم ملتقيات جهوية لتقديم برنامج الإصلاح وتشريك الأطراف المعنية لتقديم مقترحات وتصورات
لمرحلة التنفيذ.
- إحداث صفحة تواصل اجتماعي خاصة بإصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني،
- إحداث chaine youtube خاصة،
- إنتاج 4 فيديوهات تبسيطية لمشاريع إصلاح منظومة التكوين المهنى،
- تصميم وإعداد جملة من المحامل الاتصالية بهدف المساهمة في تحسين صورة التكوين المهني،

- تنظيم صالون التكوين المهنى.
- تنظيم المهرجان الوطني الثقافي والرياضي لشباب التكوين المهني.

كما تمّ تطوير قدرات الفاعلين والمتدخلين في تنفيذ مشاريع خطة الإصلاح من خلال تنظيم سلسلة من الدورات التكوينية في مجال التصرف في المشاريع لفائدة مختلف المتدخلين.

5- أهم الاستنتاجات بالنسبة للمشاريع النوعية للإصلاح:

ارتكز الجهد في بداية المخطط على المسائل المتعلقة بالإعداد وبالصيغ التنظيمية الخاصة بتنفيذ برامج ومشاريع خطة الإصلاح، حيث تمّ في المراحل الأولى إعداد تنظيم هيكلي تم بمقتضاه إحداث وحدة التصرف في مشاريع خطة الإصلاح وتشكيل 14 لجنة فنية لتنفيذ المشاريع وتعيين رؤساء مشاريع، كما تمّ دعم قدرات مختلف المتدخلين في تنفيذ المشاريع من خلال تنظيم دورات تكوينية خاصة بالتصرف في المشاريع وهو ما انعكس على نسق إنجاز مشاريع الإصلاح التي بلغت المراحل الأولى للانطلاق شملت إعداد مشاريع نصوص قانونية وانطلاق دراسات تقييمية وأعمال تفكير وتصور لصيغ تنفيذ.

III. الانجازات الكمية:

1- عدد المتكونين:

يتمثل الهدف المرسوم في المخطط في الرفع من عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس من 70 ألف متكونا سنة 2015 إلى حوالي 135 ألف متكونا سنة 2020.

ولئن شهد عدد المتكونين سنة 2016 ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ 72.6 ألف متكونا، فإن عدد المتكونين لسنة 2017 سجل انخفاضا حيث بلغ عدد المتكونين 68 ألف متكونا.

جدول عدد 3: تطور عدد المتكونين خلال الفترة 2016-2017

المتدخل	انجازات 2015	أهداف 2016	انجازات 2016	أهداف 2017	انجازات 2017	أهداف 2020
الهياكل العمومية	**58166**	**84080**	**58145**	**82420**	**56956**	**110250**
الوكالة التونسية للتكوين المهني	54674	79900	54562	77500	53418	95000
وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي	739	800	922	1200	929	10000
وكالة التكوين في مهن السياحة	1571	1600	1239	1920	1234	2700
وزارة الدفاع الوطني	1182	1780	1422	1800	1375	2550
القطاع الخاص	**11681**	**13400**	**14503**	**16500**	**(*)10222**	**25000**
المجموع	**69847**	**97480**	**72648**	**98920**	**67178**	**135250**

: [*]سيتم تحيين عدد المتكونين بالقطاع الخاص لسنة 2017 عند استكمال الأخذ بعين الاعتبار الكشوفات الإحصائية لمؤسسات التكوين المهني الخاصة بـ8 ولايات.

فبالنسبة للوكالة التونسية للتكوين المهني، والتي تمثل المساهم الرئيسي في الجهاز العمومي للتكوين المهني، بلغ عدد المتكونين سنة 2017 قرابة 53.5 ألف متكونا أي ما يمثل 70% من الهدف المرسوم في المخطط. ويمكن تفسير عدم بلوغ هدف سنة 2017 بالنسبة لعدد المتكونين إلى جملة من العوامل أهمها:

- ما تميزت به المرحلة الأخيرة من ترسيم عدد هام من مشاريع تخصّ البنية الأساسية لمراكز التكوين المهنى والتجهيزات استجابة لطلبات الجهات ولتحسين خدمات التكوين وهو ما أثّر على طاقة التكوين مما حدّ بصفة ملحوظة من عروض التكوين. هذا ومن المنتظر أن يتم، باستكمال المشاريع المراكز الجاري تنفيذها، بلوغ طاقة التكوين المستهدفة بما يمكّن من تحقيق أهداف المخطط الخاصة بعدد المتكونين.

- ضعف طاقة الإيواء بالمبيتات ونقص المرافق والتجهيزات الضرورية بها بما يؤثر على استقطاب الشباب. هذا ومن المتوقع أن تتعزز طاقة الإيواء والخدمات المسداة باستكمال مشاريع المبيتات.

- افتقار بعض مراكز التكوين المهنى لفضاءات الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية والتى تساهم فى تشجيع إقبال الشبان على التكوين، والتى سيتم العمل على تركيزها من خلال تنفيذ واستكمال برنامج "إحداث وتهيئة فضاءات الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهيّة وتطوير الحياة الجماعيّة داخل مراكز التكوين المهني".

- نقص فى الموارد البشرية بمراكز التكوين المهني (إطارات التكوين، أعوان المساندة،) والناتجة عن وقف الانتدابات خلال الفترة الأخيرة.

- تراجع عروض التكوين في بعض الاختصاصات نتيجة تواصل عزوف الشباب عن الإقبال في التكوين فيها على غرار قطاع الجلود والأحذية وقطاع البناء والأشغال العمومية وتوابعه واختصاصات الحرف التقليدية...

أما فيما يتعلق بعدد المتكونين بمراكز التكوين المهني الفلاحي، فقد تم تسجيل استقرار في عدد المتكونين في حدود 920 متكونا وهو ما يمثل نسبة 77% من هدف المخطط لسنة 2017. ويعود عدم تحقيق هدف المخطط بالنسبة لعدد المتكونين إلى تواصل عزوف الشباب عن الإقبال على التكوين المهني الفلاحي إضافة إلى تقادم الفضاءات وافتقار بعض المؤسّسات إلى المعدات والتجهيزات البيداغوجية الضرورية للتكوين بالإضافة إلى التأخير في إنجاز فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي هي بصدد التأهيل.

وبالنسبة للتكوين في المراكز الراجعة بالنظر لوكالة التكوين في المهني السياحية، سجّل عدد المتكونين استقرار خلال سنتي 2016 و2017 في حدود 1230 متكونا أي ما يمثل نسبة 65% من أهداف المخطط.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، وبالرغم من عدم الانطلاق في تنفيذ برنامج صك التكوين في صيغته الجديدة والذي من شأنه أن يساهم في دعم عروض التكوين بالقطاع الخاص، فقد تطور عدد المتكونين بالاختصاصات المنظرة ليبلغ 14.5 ألف متكونا سنة 2016. أما بالنسبة لسنة 2017، فقد بلغ عدد المتكونين 10222 متكونا في اختصاصات منظرة، مع العلم وأن هذا العدد سيتم تحيينه نحو الارتفاع عند الأخذ بعين الاعتبار بالكشوفات الإحصائية لمؤسسات التكوين المهني الخاصة الناشطة ببعض الولايات (8 ولايات متبقية).

2- عدد المتخرجين:

سجل عدد المتخرجين بالجهاز الوطني العمومي المقيّس ارتفاعا خلال سنة مقارنة بسنتي 2015 و2016 حيث بلغ سنة 2017 قرابة 23.3 ألف متخرجا منهم 21 ألف متخرجا بالوكالة التونسية للتكوين المهني. فيما بلغ عدد المتخرجين بالقطاع الخاص خلال سنة 2016 قرابة 3 آلاف متخرجا، ويبقى هذا الرقم قابلا للارتفاع عند الأخذ بعين الاعتبار بالكشوفات الإحصائية لمؤسسات التكوين المهني الخاصة بثماني ولايات.

جدول عدد 4: توزيع عدد المتخرجين بالجهاز الوطني المقيس سنة 2016 حسب المتدخلين

المتدخل	انجازات 2015	انجازات 2016	انجازات 2017
الهياكل العمومية	**19659**	**20677**	**23382**
الوكالة التونسية للتكوين المهني	18007	19076	21765
وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي	225	302	312
وكالة التكوين في مهن السياحة	532	477	496
وزارة الدفاع الوطني	895	822	809
القطاع الخاص	**3860**	**3011**	-
المجموع	**23514**	**23688**	-

3- مؤشرات عمليات التكوين المستمر

شهدت الإنجازات الخاصة بعدد المؤسسات وعدد المشاركات تطورا خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، ويعود ذلك إلى:

- مجهود الوحدات الجهوية للتكوين المستمر والترقية المهنية على مستوى التحسيس،
- تطور نشاط الوحدات الجهوية الجديدة للتكوين المستمر والترقية المهنية والتي بعثت خلال سنة 2014 (بولايات سيدي بوزيد وجندوبة وقبلي وسليانة)،
- تحسينات على مستوى الإجراءات المعتمدة منها:
  - مزيد تدعيم اللامركزية بتكليف الوحدات الجهوية للتكوين المستمر والترقية المهنية بالمصادقة على المطالب الفردية مباشرة بعد عرضها على اللجان الجهوية وإنهاء العمل باللجنة الداخلية،

- المصادقة على عمليات فرز العروض المتعلقة بالبرامج الجماعية الجهوية على مستوى الوحدات الجهوية دون الرجوع آليا إلى المصالح المركزية، وكذلك اعتماد الجذاذات البيداغوجية المقيسة والمتوفرة على تطبيقة إعلامية على الخط،

أما بالنسبة لسنة 2017، تبقى نسب الإنجاز الخاصة بآلية حقوق السحب قابلة للارتفاع نظرا لتواصل إنجاز البرامج الجماعية خلال سنة 2018، علما وأنه تمّ خلال سنة 2017 إبرام 52 اتفاقية على مستوى جهوي و04 اتفاقيات على مستوى وطني لفائدة الجامعة الوطنية للخشب والتأثيث والجامعة الوطنية للجلود والأحذية وهيئة المهندسين المعماريين والجامعة التونسية لوكالات الأسفار. وفيما يتعلق بآلية التسبقة على الأداء لسنة 2017 فإن المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية بصدد استكمال دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية والتي تمتد على أكثر من سنة.

جدول عدد 5: تطور عدد المؤسسات ومشاركات الأعوان المنتفعين بآليات التكوين المستمر

المؤشرات	انجازات 2015	أهداف 2016	انجازات 2016	أهداف 2017	انجازات 2017
عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر	**2689**	**3720**	**3416**	**3916**	**1219**
في إطار آلية حقوق السحب	1089	1920	1818	2016	333
في إطار آلية التسبقة على الأداء	1600	1800	1598	1890	886
عدد المشاركات لأعوان المؤسسات الاقتصادية في عمليات التكوين المستمر	**125259**	**179000**	**140167**	**187925**	**34885**
في إطار آلية حقوق السحب	17291	23500	19774	24675	11360
في إطار آلية التسبقة على الأداء	107968	155000	120393	162750	23525

وبالنسبة للترقية المهنية، شهد عدد المرسمين في التكوين المستمر الموجه للأفراد أرتفاعا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 ويعود ذلك إلى:

-توسيع مجال التعاون في إطار الاتفاقيات المبرمة مع مراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي، حيث بلغ العدد الجملي للاتفاقيات 161 اتفاقية خلال سنة 2017، منها 80 مبرمة مع مراكز التكوين المهني و81 مع مؤسسات التعليم العالي، وبلغ عدد الاتفاقيات المفعلة 66 (منها 43 مع مؤسسات التعليم العالي و23 مع مراكز التكوين المهني).

- تنويع عروض التكوين حيث بلغ عدد الاختصاصات 77 اختصاصا خلال سنة 2017، منها 30 اختصاصا مع مراكز التكوين المهني و47 مع مؤسسات التعليم العالي.
- تنظيم ورشات تكوينية لفائدة المؤطرين عن بعد والمتكونين.
- عقد اجتماعات مع ممثلي مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني قصد التعريف بالتكوين المستمر في إطار الترقية المهنية.

جدول عدد 6: مؤشرات الترقية المهنية

السنة	انجاز 2015	أهداف 2016	انجاز 2016	أهداف 2017	انجاز 2017
عدد المرسمين	7772	10000	9029	11500	9834
عدد المتخرجين	1494	-	1715	-	1833

من جهة أخرى، وبالنسبة للتكوين المهني الفلاحي، قامت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بتأمين دورات تكوينية لفائدة عدّة فئات من النشيطين في الفلاحة والصيد البحري، حيث استفاد من التكوين المستمر في الفلاحة 3427 متكوّنا خلال سنة 2016 و2751 متكونا خلال سنة 2017. من ناحية أخرى، انتفع بالتكوين في مجال الصيد البحري 661 منتفعا خلال سنة 2016 و580 منتفعا خلال سنة 2017.

IV. الاستثمارات

قدّرت كلفة برامج ومشاريع قطاع التكوين المهني التي تم إقرارها في مخطط التنمية 2016-2020 لوزارة التكوين المهني والتشغيل بحوالي 698 مليون دينار منها قرابة 516 مليون دينار كلفة مشاريع تطوير البنية الأساسية لمراكز التكوين المهني (إحداثات، إعادة هيكلة وتهيأة، تجهيزات، مبيتات، فضاءات الأنشطة الثقافية...).

وتمّ تخصيص 519 مليون دينار كدفوعات للفترة 2016-2020 بالنسبة لمشاريع وبرامج المخطط و179 مليون دينار كدفوعات لفترة ما بعد 2020. وقد بلغت دفوعات الفترة المنقضية من المخطط قرابة 51.6 مليون دينار أي ما يمثل 10% من الدفوعات المبرمجة لفترة المخطط (جدول عدد 8).

من جهة أخرى، شهدت كلفة مشاريع البنية الأساسية لمراكز التكوين المهني مراجعة في تقديراتها (مقارنة بتقديرات سنة 2016 عند إعداد المخطط) نتيجة مجموعة من العوامل، على غرار ارتفاع الأسعار واعتماد الكلفة التي أقرتها ملفات دراسات المشاريع عوضا عن الكلفة التقديرية الأوّلية ومراجعة كلفة بعض المشاريع حسب البرنامج الوظيفي، وهو ما أدّى إلى ارتفاع كلفة المخطط بالنسبة لمشاريع البنية الأساسية من 516 مليون دينار إلى قرابة 676 مليون دينار، وبالتالي إلى **تطوّر الكلفة الجملية للمخطط لتبلغ قرابة 676 مليون دينار أي بزيادة تقدر بـ160 مليون دينار عن الاعتمادات التي تم تخصيصها لتنفيذ برامج ومشاريع التكوين المهني المدرجة في المخطط.**

جدول عدد 7: الكلفة المحيّنة لبرامج ومشاريع قطاع التكوين المهني حسب نوع المشروع

نوع المشروع	كلفة المخطط	استثمارات 2016-2020	دفوعات مابعد 2020	الدفوعات الفعلية 16+17	كلفة المخطط المحينة (ماي 2018)	الحاجة من التمويل الإضافي
مشاريع وبرامج الاستثمار	634,647	464,007	170,640	43,547	794,203	159,556
1. مشاريع مراكز التكوين المهني	516,444	373,000	143,444	33,952	676,000	159,556
2.المشاريع النوعية لخطة إصلاح المنظومة الوطنية للتكوين المهني	50,25	34,75	15,5	0,126	50,25	0,000
3.البرامج السنوية	67,953	56,257	11,696	9,469	67,953	0,000
البرامج التي لا تكتسي صبغة الاستثمار	63,716	54,927	8,789	8,037	63,716	0,000
1.دعم القطاع الخاص للتكوين المهني	29,562	29,562	0,000	0,000	29,562	0,000
2.برنامج حقوق السحب والفصل 39	34,154	25,365	8,789	8,037	34,154	0,000
مجموع مشاريع قطاع التكوين المهني	698,363	518,934	179,429	51,584	857,919	159,556

هذا، وفي إطار العمل على تطوير طاقة التكوين وتوسيع قاعدة عروض التكوين وتوفير اختصاصات جديدة للتكوين، تم خلال الفترة الأولى من المخطط تشخيص مجموعة من المشاريع الإضافية الغير مدرجة في المخطط لتطوير البنية الأساسية لمراكز التكوين، بكلفة تقديرية في حدود 161.5 مليون دينار، تتوزع على النحو التالي:

- مشروع تم إقراره في المجلس الوزاري المضيّق المنتظم بتاريخ 01 جوان 2017 (قرار عدد 7) المخصّص لقطاعات النسيج والملابس والجلود والأحذية ويتعلق بإدراج اختصاصات جديدة لصناعات النسيج والملابس بمركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بالقصرين بكلفة تقديرية في حدود 3.3 مليون دينار.

- 12 مشروع أقرّها السيد وزير التكوين المهني والتشغيل لفائدة الجهات خلال زيارات ميدانية بحضور السّادة الولاة وممثلي نواب الشعب والمتدخلين الجهويين، بكلفة تقديرية في حدود 138.2 مليون دينار تتوزع على النحو التالي :

  - إحداث 5 مراكز تكوين مهني جديدة بكلفة تقديرية في حدود 95 مليون دينار (مركز للتكوين في مهن البحر بولاية المنستير، مركز للتكوين في الصناعات الغذائية ببرقو بولاية سليانة، مركز تكوين في المنطقة الصناعية بالفجة بولاية منوبة، مركز تكوين مهني متعدد الاختصاصات بالفحص بولاية زغوان ومركز تكوين مهني بصواف أو بالناظور من ولاية زغوان).

- مشروع تطوير المركز القطاعي للتكوين في مهن الخشب بالمنستير وتحويله إلى مركز امتياز للابتكار والتجديد في مهن الخشب بكلفة تقديرية في حدود 15 مليون دينار.
- مشروع بعث قاعدة تكوين مهني في مجال الصناعات الغذائية بمركز التكوين والتدريب المهني بمكثر بكلفة تقديرية في حدود 2 مليون دينار.
- 3 مشاريع إعادة هيكلة وتهيئة مراكز تكوين مهني بكلفة تقديرية في حدود 18.2 مليون دينار (المركز القطاعي للتكوين في الإكساء والزرد ببنبلة، مركز الصناعات التقليدية ببنزرت، مركز التكوين والتدريب في الصناعات التقليدية بجربة حومة السوق).
- إحداث مبيت جديد بمركز التكوين والتدريب المهني بزغوان بكلفة تقديرية في حدود 6 مليون دينار.
- إحداث قاعة في مجال الثقافة والرياضة بمبيت المركز القطاعي للتكوين في التقنيات الفندقية بطبرقة بكلفة تقديرية في حدود 2 مليون دينار.

- مشروع تم إقراره في إطار برنامج التعاون مع وزارة الشؤون الثقافية ويتعلق إحداث مركز للتكوين في المهن الفنية بكلفة تقديرية في حدود 20 مليون دينار.

واعتبارا للاعتمادات الإضافية المستوجبة في تحيين المشاريع المدرجة في المخطط والمقدرة بحوالي 160 مليون دينار، واعتبارا إلى الكلفة التقديرية للمشاريع الجديدة لتطوير البنية الأساسية لمراكز التكوين المهني المقترح إدراجها والمقدرة كلفتها بحولي 161.5 مليون دينار، فإنّ تنفيذ هذه المشاريع يتطلب إقرار اعتمادات إضافية في المخطط في حدود 321.5 مليون دينار.

جدول عدد 8: التقدم المالي لبرامج ومشاريع قطاع التكوين المهني

نوع المشروع	كلفة المخطط	استثمارات 2016-2020	دفوعات 2016-2017	نسبة الانجاز
مشاريع وبرامج الاستثمار	**634,647**	**464,007**	**43,547**	**9%**
المحور الأول: إرساء رؤية شاملة وموحدة لمنظومة وطنية لتنمية الموارد البشرية	**18,750**	**3,250**	**0,000**	**0%**
1.إحداث هيئة وطنية قارة لتنمية الموارد البشرية (*)				
2.وضع منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه المهني لفائدة الأفراد والعائلات والمؤسّسات	8,250	0,750	0,000	0%
3.وضع برنامج وطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة	10,000	2,000	0,000	0%
4.إنجاز دراسة استشرافية لتعديل هرم الكفاءات والرفع في طاقة التكوين المهني ووضع خارطات جهوية للتكوين متلائمة مع الخارطات التربوية	0,500	0,500	0,000	0%
المحور الثاني: الرفع في عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيّس من 70 ألف متكونا سنة 2015 إلى حوالي 135 ألف متكونا	**526,644**	**383,200**	**33,952**	**9%**

سنة 2020 مع ضمان جودة منظومة التكوين المهني تلاؤما مع متطلّبات الاقتصاد وسوق الشغل				
.1إعادة هيكلة المراكز وتحديثها وتطوير جاذبيّتها	516,444	373,000	33,952	9%
.2إرساء نظام مندمج للاستشراف واليقظة وتحديد الحاجيات من المهارات والكفاءات	1,000	1,000	0,000	0%
.3تطوير هندسة التكوين باعتماد المقاربات والتنظيمات البيداغوجية الملائمة لضمان جودة التكوين	0,800	0,800	0,000	0%
.4تطوير منظومة تكوين" أساسي ومستمر" للمكونين وأعوان المساندة	4,400	4,400	0,000	0%
.5تأهيل مؤسّسات التكوين المهني في القطاعين العام والخاص وإرساء منظومة للتقييم البيداغوجي	1,500	1,500	0,000	0%
.6مراجعة منظومة التكوين المستمر لتحسين مردوديتها لفائدة المؤسسات والشركاء المهنيين والاجتماعيين	2,500	2,500	0,000	0%
المحور الثالث: إرساء حوكمة لمنظومة التكوين المهني تستجيب لمتطلبات الأفراد والمؤسسات والمجتمع والجهات متلائمة مع العقد الاجتماعي	**17,400**	**17,400**	**0,026**	**0%**
.1ارساء نظام جديد لتسيير المنظومة الوطنية للتكوين المهني	1,800	1,800	0,000	0%
.2إرساء نظام معلوماتي مندمج للتكوين المهني والتشغيل	15,000	15,000	0,026	0%
.3تركيز نظام متابعة وتقييم للمنظومة الوطنية للتكوين المهني	0,600	0,600	0,000	0%
المحور الرابع: مرافقة إنجاز مشاريع إصلاح المنظومة	**3,900**	**3,900**	**0,100**	**3%**
.1تركيز استراتيجية اتصال حول التكوين المهني	1,000	1,000	0,100	10%
.2تعزيز قدرات الهياكل المتدخلة في عملية الاصلاح	2,900	2,900	0,000	0%
المشاريع والبرامج السنوية	**67,953**	**56,257**	**9,469**	**17%**
.1الهياكل المركزية للوزارة	25,746	14,05	2,683	19%
.2الوكالة التونسية للتكوين المهني	35,05	35,05	4,896	14%
.3المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين	2,15	2,15	1,078	50%
.4المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية	5,007	5,007	1,135	23%
البرامج التي لا تكتسي صبغة الاستثمار	**63,716**	**54,927**	**8,037**	**15%**
.1دعم القطاع الخاص للتكوين المهني وتعزيز جودة خدماته	29,562	29,562	0,000	0%
1.1 برنامج صك التكوين الأساسي في القطاع الخاص	14,562	14,562	0,000	0%

0%	0,000	15	15	2.1.برنامج المساهمة في تأمين التدريب المهني من قبل القطاع الخاص للتكوين
32%	8,037	25,365	34,154	2.المشاريع والبرامج السنوية للمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية
33%	8,037	24,365	33,154	1.2.حقوق السحب
0%	0,000	1,000	1,000	2.2.الفصل 39*
10%	**51,584**	**518,934**	**698,363**	**مجموع مشاريع قطاع التكوين المهني**

(*)تم إيقاف العمل بهذه الآلية منذ صدور قانون الاستثمار الجديد

V. المسائل المطروحة والرهانات

مثّلت الفترة الأولى من المخطط منطلقا لتفعيل الإصلاحات الهيكلية والنوعية اللّازمة لتطوير منظومة التكوين المهني وإطارا لمواصلة تنفيذ مشاريع تطوير البنية الأساسية للتكوين المهني بما يمكّن من تحسين جودة التكوين وإعادة الاعتبار في منظومة الموارد البشرية ودعم قدرة استجابته السريعة والحينية لحاجيات القطاع الخاص من الكفاءات والمهارات المختصة وتعزيز جاذبيته لدى الشباب.

وفي هذا السياق، شهدت الفترة المنقضية الشروع في تنفيذ مكونات خطة إصلاح منظومة التكوين المهني، حيث يتم العمل على تفعيل شراكة حقيقية وتفاعلية مع المؤسسات الاقتصادية وعلى دعم تفتح مراكز التكوين المهني على محيطها الخارجي وعلى تطوير مواصفات التكوين والمراجع وعلى اعتماد الأهلية لمؤسسات التكوين المهني العمومية والخاصة وعلى تركيز منظومة للإشهاد والتقييم بالإضافة إلى تطوير وظيفة الإعلام والتوجيه. غير أن التقدم المسجل في مختلف هذه البرامج والمشاريع ذات البعد النوعي اتسمت بنسق بطيء لم يمكّن من تحقيق الأهداف المبرمجة خلال السنتين المنقضيتين نتيجة عوامل عدّة:

-اعتماد مسارات تشاركية مع مختلف المعنيين (شركاء اجتماعيين واقتصاديين- متدخلين- الهياكل المركزية والجهوية) في بلورة مخرجات هذه المشاريع بهدف تكريس شراكة حقيقية وتبني جميع المتدخلين لنتائج الهيكلة النوعية المستهدفة،

-ارتباط مختلف المشاريع وأنشطتها بإصدارات نصوص قانونية (أوامر- قوانين) والتي يتطلب إعدادها والمصادقة عليها ونشرها مدّة زمنية،

-طول الاجراءات الإدارية وتعقدها بالنسبة لتنفيذ الدراسات والتي تساهم نتائجها في تغذية وتنفيذ مختلف المشاريع النوعية لجهاز التكوين المهني،

- ارتباط مخرجات ونتائج مختلف المشاريع ببعضها وبالتالي الترابط اللصيق في نسق تقدمها،

وبالتالي فإن تسريع نسق إقرار النصوص الترتيبية والقانونية والتوافق حول المخرجات المنهجية للمشاريع بالإضافة إلى استكمال أشغال الدراسات ذات البعد الاستراتيجي ستساهم في وتفعيل وتقدم تنفيذ مكونات المشاريع النوعية لعملية الإصلاح التي تم إقرارها في المخطط.

من جهة أخرى، تميّزت الفترة المنقضية من المخطّط بترسيم عدد هام من مشاريع مراكز التكوين المهني والمبيتات (احداثات- تهيأة- تجهيزات- فضاءات أنشطة ثقافية) تهدف إلى الرفع من طاقة التكوين وتوسيع قاعدة عروض التكوين وتوفير اختصاصات جديدة للتكوين بالإضافة إلى تحسين الخدمات الموجهة للشبان (المبيتات- المطاعم الفضاءات الثقافية). غير أن العدد الهام من هذه المشاريع التي هي بصدد التنفيذ أثّر على طاقة وعروض التكوين المتاحة حيث لم يتجاوز عدد المتكونين سنة 2017 نسبة 70% عما تم استهدافه في المخطط، وهو ما يستوجب مواصلة عمل الوزارة على اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لاستحثاث نسق تنفيذ المشاريع والبحث عن صيغ جديدة لتنفيذها وتحسين قدرة جهاز التكوين المهني على انجازها في الآجال، حيث أن استكمال مختلف هذه المشاريع ودخولها حيز الاستغلال سيساهم في ترفيع عروض التكوين وتنويعها بما يمكن من الاستجابة لحاجيات المؤسسات والجهات والشبان.

بالتوازي، أولت الوزارة أهمية لقطاع التكوين المهني الخاص كمتدخل هام في منظومة التكوين المهني من خلال مراجعة برنامج صك التكوين، إلا أن التأخير المسجل في انطلاقه والمرتبط بالأشغال التحضيرية (نصوص ترتيبية) بالإضافة إلى عزوف المؤسسات عن الإقبال على البرنامج. من جهة أخرى وللرفع في عروض التكوين التي يأمنها القطاع الخاص يتوجب إقرار مجموعة من التدابير التي من شأنها تنويع عروض التكوين في القطاع الخاص على غرار:

- النظر فى إمكانية مراجعة منشور وزير الصحة ووزير التكوين المهني والتشغيل المتعلق بترشيد التكوين في المجال شبه الطبي،
- مواصلة الأعمال الجارية لتنظيم التكوين في قطاع الطفولة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة،
- مواصلة الأشغال الجارية لتنظيم التكوين في قطاع الثقافة.

البشير زقيّة



التربية

I- الدراسة الأولى

"المدرسة التعاونيّة هي تلك التي هجرتها الآلهة والبشر ليحبّها كلّ واحد فيها ويعمل الجميع على تدليلها"

(بارثلمي بروفي: المدرسة التعاونية)

I. مقدمة:

إنّ الإصلاح التربوي في تونس بكلّ ما توفّر له من أدبيّات وإرث فكريّ نظريّ وهندسات متقاربة المفاهيم أو متباعدة الخلفيّات، لهو من المسارات العصيّة المعقّدة التي كانت قد أنتجت على مدى عقود من الزّمن منظومات تعليميّة متعاقبة وتجارب إصلاحية متتالية[2] ،فيها من المكاسب والمآثر على قدر ما اعتورها من الهنات والمشاكل والأزمات وهو لا يزال مشروعا قائم الذّات، يصحّ نعته بـ **"المنشود المجتمعيّ الكبير"**، لاسيّما إثر التحوّلات التي شهدها المجتمع التونسيّ منذ ثورة 14 جانفي 2011 ،إذ لم يبرح هذا المنشود الكبير تطلّعات المجموعة الوطنيّة ولم يفارق هواجس المهتمّين بالمسألة التربويّة التعليميّة على اختلاف مرجعيّاتهم ومشاربهم الفكريّة ورؤاهم الإصلاحيّة.

لكن وجب القول في ذات الوقت إنّ هذا **المنشود المجتمعيّ الكبير** لم يتحقّق بعد على الشّاكلة المرجوّة التي تتوفّر فيها كلّ شروط الإصلاح الجذريّ الشّامل الموائم لحاجات المدرسة التونسيّة ونوعيّة رسائلها وأدوارها في خدمة مجتمعها وتخريج أجيال من المتعلّمين القادرين على انتشال مجتمعهم من التخلّف والإخفاق.

لا يصبح للإصلاح أيّ معنى ما لم يضع حدّا لأزمات تعليمنا الوطنيّ بوصفها جزءا لا يتجزّأ من أزمات مجتمعنا الأخلاقية القيميّة الثقافية الفكريّة الاقتصاديّة التنمويّة. وعلى أساس ذلك يتحدّث المختّصون في الإصلاحات التربويّة الاستراتيجية الكبرى عن ضرورة توفّر ما يسمّونه **"الإصلاحية المستدامة" للتربية(Le réformisme permanent)** ميزة هيكلية وشرطا ضروريّا من أبرز شروط نجاح أيّ مسار إصلاحي يقطع مع سياسات الارتجال والفوقية والتقوقع والإملاءات الخارجيّة والقطيعة بين الأنظمة التربوية القائمة أو المنشأة، وخاصّة ما يقتضيه الإصلاح التربويّ من **"منظوميّة"** ومن**"شموليّة"** ومن **"تصرّف تربويّ"** رشيد**(la gestion éducative)** في الإمكانات والموارد ومن تظافر جهود قطاعات عدّة، لأنّ **"الاستراتيجية التربوية النّاجحة هي من ضروب السياسات الكبرى للدول القائمة على فكرة المفصلة المنظوميّة بين المكونات والاستمرارية والدّوام فضلا عن "المواضعة"(le consensus) والاتفاق بين مختلف الفاعلين التربويين الذين**

[2] إصلاحات أحمد باشا 1840م، إصلاح محمود المسعدي 1958، إصلاح محمد ال شّرفي1991، القانون التوجيهي للتكوين المهني سنة 1993إصلاح مدرسة الغد 2002، إصلاح ناجي جلول 2014-2016

يترجمون استعدادهم التلقائيّ الواعي المسؤول الملتزم للمشاركة والانخراط الكليّ التشاركيّ العمليّ ."

والأهمّ من كلّ ذلك "أن يتّخذ إصلاح الأنظمة التربويّة صبغة "مؤسّسية" فلا ينفصل إصلاح المنظومات التعليميّة عن الإصلاح الهيكلي للمؤسسّات في تراتبها الهرمي وتعالقها المنظوميّ وطرق اشتغالها وآليات عملها ومهامّ فاعليها وشبكة علاقاتهم الدّاخلية وما يصلهم بالخارج أي بقيّة قطاعات المجتمع "3

ويمكن أن نتخزل ترسيمة الإصلاح التربويّ المستدام الذي نرتجيه بما هو وجه من وجوه التنمية المستدامة في الرّسم البيانيّ الآتي:

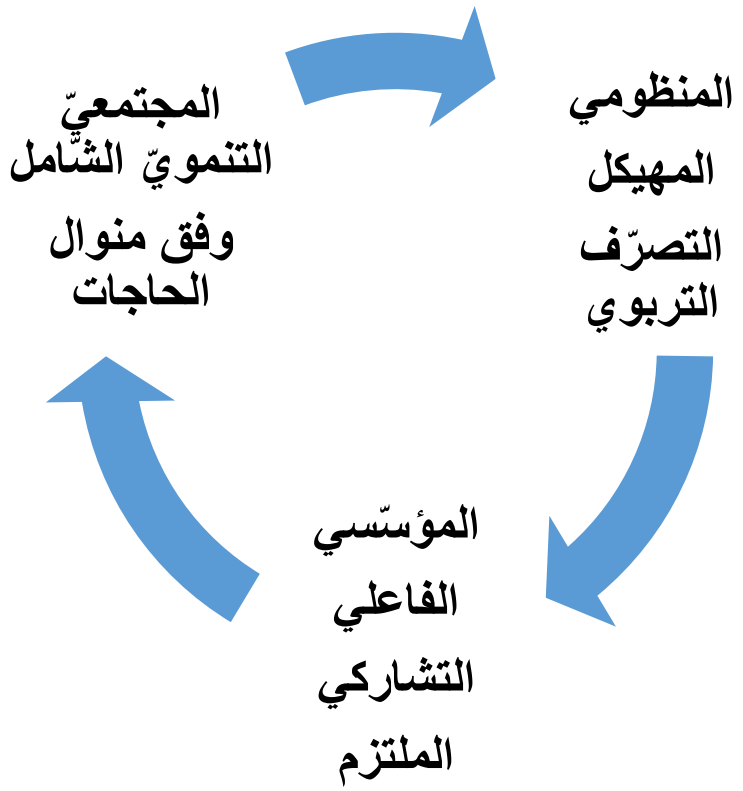

ولا يسعنا في هذا السياق التّمهيديّ للمسألة إلاّ أن نقرّ بوجود عوامل ومتغيّرات جعلت إصلاحنا التربويّ الشّامل من الإصلاحات الكبرى مؤجّلة التّنفيذ، متعثّرة الخطوات، منفرطة العناصر، متقطّعة

---

3 Juan Carlos Tedesco : Tendances actuelles des réformes éducatives, Revue international d'éducation de Sévre, n°1,2015, p2

المسارات، معطّبة الآليات نظرا لما اجتمع على هذا المشروع المجتمعيّ التنمويّ من عراقيل وما حفّ بمخرجاته على مدى تاريخه الطّويل من المغالطات ومن الأحكام المسبقة الصّادرة عن غير المختصّين، ممّا أسهم في تصريفه الوجهات المغلوطة أو الخاطئة التي حرّفت السياسات التربويّة الإصلاحية وانحرفت بها كذلك مشاريع السّاسة والحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال عن مسارها المحمود أو المطلوب حينما يفترض أدنى شروط العلميّة والتخصّص.

كلّ ذلك يقتضي بالموازاة من دارس الأمر متى أراد أن يسلك مسالك الموضوعيّة ويتعنّى طرح الموضوع طرحا علميّا مختصّا أن يسعى إلى الإحاطة بالمسألة من وجهة نظر تجيد تخيّر المداخل المفضية إلى إدراك ما تختصّ به العمليّة التعليميّة التعلّميّة في داخلها من سمات النسقيّة المنظوميّة المركّبة ذات الأبعاد المتشابكة المعقّدة. وما وجب اعتباره من "مؤثّرات السياق"(Les effets du contexte) و"مؤثّر المدرّس" (L'effet enseignant)ومؤثر المؤسسّة"(l'effet établissement) ومدى قدرة كلّ هذه المؤثّرات على ترسيخ الدّور الأساسي للمدرسة بصفتها "مدرسة تنشئة اجتماعية" (une école socialisatrice) لا مدرسة معلومات ومعارف. فجميع تلك المؤثّرات تسهم بصورة أو بأخرى في تعميق مشاكل ذلك النظام التربوي وعرقلة إصلاحه أو في إيجاد البدائل والحلول.

ليس نظامنا التربويّ التونسيّ وليد لحظة أو فترة من الفترات ولا محصّلة تجربة إصلاحية بعينها، وإنّما هو نتاج تراكمات تاريخه الثقافي الاجتماعيّ الطّويل الذي به تهيكل وانصهر داخليّا عبر جميع مكوناته ،وأصبحت له قوانين اشتغاله الخاصّة به دون سواه ،حتّى استقام "نظاما اجتماعيّا" (Un système social) شأنه في ذلك شأنّ كلّ الأنظمة الاجتماعيّة الأخرى وهي من ضروب البنى المتماسكة ،العصيّة على التثوير كما التّفكيك فإعادة التّركيب ،فالمنظومة التربويّة - كما يراها علماء الاجتماع- نظام اجتماعيّ له إطاره التنظيميّ العامّ وآلية اشتغاله التي تتراوح بين "التلقائية" و"التقنين"، وهي رهينة ما يتحكّم فيها من مؤثّرات السّياق وما يعتمل داخلها من مدوّنة سلوك ضمنيّة وقواعد عيش تنتج منظومة قيم بعينها وشبكة علاقات متبادلة تتطور على مدى التاريخ.

إنّ أيّ نظام تربويّ يدور حول واقع مؤسسّاته التعليميّة التي تتنشط داخله بوصفها خليّة من خلايا ذلك النّسيج الاجتماعي فتنهض بشبكة من الأدوار البسيطة والمركّبة نحتكم في درسها وتقويم نواتجها إلى عدد من المعايير أهمها:

الإنصاف بمنحييه الكمي والنّوعي، أي ما يؤدّي حسب علماء الاجتماع إلى حصول "الدمقرطة الكميّة" la démocratisation quantitative (متّصلة بعدد المتمدرسين) و"الدّمقرطة النوعية" la démocratisation qualitative في علاقة بجودة المخرجات وتكافؤ حظوظ النّجاح.

المنهاج المدرّس، أي علاقة هندسة المحتويات والمعارف المبرمجة المدرّسة وصنافة أهدافها ونوعيّة الممارسات البيداغوجيّة التقويميّة تكوينا وجزاء الاجتماعيّ بما هي أنظمة تفكير وتقدير وتعيير في المسار التعليميّ والاجتماعيّ للفرد والمجموعة على حدّ السّواء.

ف"المنهاج (le curriculum) الذي ينظر إليه خطأ على أنّه "محتوى كونيّ" أو"شكلي مؤسسّي"، ما هو إلاّ "جهاز لإعادة استنساخ نماذج الجور الاجتماعي والتّفرقة بين أفراد المجتمع الواحد وتفاوت المستويات والحظوظ بين الطّبقات والفئات" إذا لم يفلح في القضاء على مسببات عدم تكافؤ الفرص وما لم يزحزح معيقات الديمقراطية التعليميّة المنصفة" وأبلغ الأمثلة عن ذلك حظوظ درس اللغات والعلوم والتقنيات في الأوساط الفقيرة والمدارس غير المحظوظة".4

أمّا المدخل الثاني فتاريخيّ يستدعي الإلمام بمسرد تجارب الإصلاح التي تعاقبت على المدرسة التونسيّة في نماذجها المدنية الحديثة التي انبجست منذ فجر الاستقلال إلى أن صار منوالنا التعليميّ التربويّ متقادما إلى حدّ مّا. وهذا ما يفضي إلى الوقوف على عدد من المحطّات امتدّت منذ الاستقلال إلى اللّحظة التربوية الراهنة.

II. قراءة في مسرد تجارب الإصلاح التربويّ المتعاقبة على البلاد التونسيّة

مدرسة الاستقلال وتأسيس الدّولة الوطنيّة (1958)

كانت وليدة فترة نهاية الخمسينات من القرن المنقضي، بنت مشروعها التأسيسيّ الإصلاحيّ على قاعدة عدد من الخيارات الوطنيّة والمبادئ النّابعة عن بروز أطروحة فكريّة سياسية كانت بمثابة فلسفة سياسية خاصّة بالسياق التونسيّ مدارها مفهوم الهويّة الوطنيّة والحداثة والتوجّه الاجتماعي للتّعليم أي العمومية والمجّانيّة والمساواة وهي ركائز منوالنا التربويّ القائم حتّى الآن يصارع كلّ نزعات التّقويض والتّغيير والتّثوير والتحوّل إلى ما يناقض هذه الخيرات أو يحدّ من شأنها.

إنّنا نعدّ إصلاح محمود المسعدي ومن ورائه فلسفة الزّعيم بورقيبة والجيل المعاصر له المشروع الرياديّ الأوّل للإصلاح التربوي ذي البعد الإستراتيجي رغم احتجاب التسمية ونقرّ بكونه مهادا أنجب بقيّة المشاريـع اللاحقة له التي مهما تجاوزته بقيت إلى الآن تدور في فلكه.

فهو باكورة الإصلاحات وحجر الأساس الذي لم يقلّ فيه تأسيس الدّولة الوطنيّة التونسيّة أهميّة وشأوا عن نحت أنموذج المنوال التربويّ التونسي الصّميم وبناء المدرسة التونسيّة الشعبيّة الأولى التي لا فرق فيها بين **"جميع الأطفال إناثا وذكورا دون أيّ تمييز بينهم لاعتبار جنسيّ أو دينيّ أو اجتماعيّ"**.

[4] Thomas Renaud – François Baluteau, Sociologie de l’éducation,cours,Université Lumiére Lion 2,

لقد انعقدت آمال المدرسة الشعبيّة الوطنيّة التونسيّة الأولى منذ فجر الاستقلال على مطمح رئيسيّ لم يكن آنذاك محلّ جدال أو نزاع ،فهو غاية غاياتها وأسمى أهدافها التربويّة المجتمعية الكبرى، ألا وهو تعميم التمدرس على أكبر عدد ممكن من التونسيات، ومنها القضاء على الأميّة وتأكيد التوجّه العقلانيّ الحداثيّ نحو التعليم المدنيّ المعاصر الموحّد بعد القطع نماذج التعليم الدّيني (المدرسة الزيتونية تحديدا)، ممّا استدعى خاصّة نشر المدارس وتقريب المدرسة من المجتمع والواقع من منطلق أنّ " الاعتراف بالواقع مدعاة لتهيئة الأسباب لتغييره"[5]

إصلاح محمّد الشّرفي وبناء مدرسة المواطنة الكونية (1991)

وفي استذكارنا الأنموذج الثاني الذي كان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الفارط وجب أن نلاحظ أنّه بدا أيضا إستراتيجيّا في توّجهاته العامّة نحو التّجاوز والتّطوير وإعادة الهيكلة (لاسيّما مع ظهور التّعليم الأساسي واختيار تعريب العلوم وفصل التربية المدنيّة عن التّربية الإسلامية وإنشاء منظومة جديدة لتقييم أداء المدرّسين ببعث إطار التفقّد).

فقد بحث منظّرو هذا المشروع الإصلاحيّ عن سبل إلحاق التعليم الوطنيّ في أبعاده المحليّة المتعلّقة بمفهوم الهويّة التونسيّة بالتّعليم الإنسانيّ الكوني في أبعاده المعرفية والمواطنيّة والمدنيّة الشّاملة، ومن مبادئه العامّة:" تمكين الناشئة منذ حداثة عهدها بالحياة بما يجب أن تتعلمه حتى يترسخ فيها الوعي بالهوية الوطنية التونسية و ينمو لديها الحس المدني و الشعور بالانتماء الحضاري وطنيا ومغاربيا و عربيا و إسلاميا و يتدعّم عندها التفتح على الحداثة و الحضارة الإنسانية مع تربية الناشئة على الوفاء لتونس والولاء لها"[6]

إصلاح مدرسة الكفايات (2002)

ثمّ جاء إصلاح ما سمّي "مشروع مدرسة الغد 2002-2007" الذي لم ينقطع العمل بنصوصه القانونيّة حتّى الآن، رغم مضيّ ثماني سنوات من الثورة وطهور الجمهوريّة التونسيّة الثانية ذات الدّستور الجديد ومنظومة القوانين والتّشريعات المغايرة لسياسات العهود السّابقة.

كان هذا الإصلاح أول إصلاح يصرّح تصريحا علنيّا بتوجّهه الإستراتيجيّ حاملا شعار تأسيس منظومة تربوية جديدة نظّرت لمشروع من أبرز مبادئه "التّفكير المنظّم في تجدّد رسالة المدرسة في عالم ينتظر أن يشهد تحوّلات عميقة على تركيبة المجتمعات وبنية المعرفة وأساليب العمل ووسائل الإنتاج"[7].

[5] من بيان الحبيب بورقيبة الأسبوعي 25جوان 1985

[6] القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991

[7] وثيقة "نحو مجتمع المعرفة، الإصلاح التربوي الجديد، الخطّة التنفيذيّة لمدرسة الغد 2002- 2007"، ص 7

ومن مزاياه التي وجب إقرارها -على ما في ذلك من تناقضات ونقائض بين موجوده ومخلّفاته على مدى ما يناهز عقدين من الزّمن- وبين منشوده الذي ظلّ مفارقا لواقعه اعتناق خلفيات نظريّة تربويّة تعليميّة متينة لا تفتأ تعتمد حتّى هذه اللحظة نبعت من مبادئ كونية للتربية واسندت بأحدث النّظريات الديداكتيكيّة والبيداغوجية التي لا علاقة لها بالسياسة والإيديولوجيا ،عندما نتبيّن في عمقها النّظريّ على الأقلّ أنّها قد جعلت المدرسة التونسيّة تعتنق للمرّة الأولى مبادئ البنيويّة (بياجي) والبنيويّة الاجتماعية (فيقوتسكي) ،وتتبنّى من ثمّة، "المقاربة بالكفايات" بديلا عن التعليم المغرق في السلوكيّة وإلقاء المعلومات، ليصبح التعلّم منوطا بمساراته مدعوّا إلى اعتبار صعوباته وسيروراته العرفانيّة التي تجري في دماغ الطّفل ووجدانه وأدائه. فكان الإقرار بـ"محوريّة المتعلّم" ذاتا نشطة تطالب المدرسة بتعليمها كيف تتعلّم وتدعى إلى تمكينها من مهارات اكتساب الكفايات مدمجة بتعبئة رصيد من الخبرات والمعارف صريحة وإجرائية وشرطيّة وكينونيّة "ف المدرسة مطالبة اليوم وغدا بإعداد الإنسان الذي يتعلّم كيف يتعلّم وكيف يعمل وكيف يكون وكيف يعيش مع الآخرين"8 وتعتبر ثقافة "التقييم التكوينيّ بديلا عن "ثقافة الانتقاء" والجزاء و"الإقصاء"9. ولا ننسى التركيز على إصلاح المؤسسة التربوية و"الحياة المدرسيّة" باتّباع نظام "اللامركزيّة" و"المجالس" وتركيز "مسالك جديدة في التوجيه إلى الثانوي" مع إدراج "التعلّمات الاختيارية" والدّعوة إلى "توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التّعليم والتعلّم" بتعميم مادّة الإعلامية و اعتماد نظام معلوماتيّ تربويّ ونشره على الهياكل والمؤسسات إضافة إلى دعم منظومة التكوين المستمرّ للفاعلين التربويين..."10

بيد أنّ هذه الرؤية الإصلاحية الاستراتيجية التي لا ننفكّ نجترّ مقولاتها ونعتمد نصوصها التشريعيّة هي في وجهها التعليميّ البيداغوجيّ والاجتماعيّ أيضا تجربة لم تنقطع مخلّفاتها السلبيّة التي جعلتنا نعيش على وقع خيباتها وإخفاقاتها ،ونقف على حجم مفارقاتها وفداحة مغالطاتها ،حينما اكتشفنا أنّها لم تكن سوى مشروع نظّر لـ"مدرسة السّوق" ومدرسة "البرمجة" التقريريّة المجزّاة(من المقرّر cursus)الموغلة في التّنظير، البعيدة عن مؤثّرات السياق وواقع المؤسسات ،مدرسة المعلومات المتقطّعة والتعلّمات المنفرطة والمراحل التعليميّة المفكّكة والبرامج الطّويلة المكثّفة، المرهقة للمدرّس والمتعلّم على حدّ السواء، بكمّ زوائدها وفضلة محتوياتها ونظام مراقبتها المستمرّة القائم على الثلاثي بأسابيعه المفتوحة والمغلقة، فضلا عن انعدام الصّلات الضّروريّة بين الموادّ والكفايات، لتكون نتيجتها الحتميّة تكريس ثقافة العدد والجزاء وحشو الأدمغة وانتعاش الدّروس الخصوصيّة وتدنيّ مستوى مكتسبات المتعلّمين في معارف الأساس وركزة الكفايات (خاصّة اللغات والعلوم والتكنولوجيات الحديثة).

[8] المرجع السابق، ص 17
[9] نفسه، ص22
[10] نفسه ص ص55-99

والأدلّة على ذلك كثيرة منها ملازمة نتائجنا المدرسيّة أخمص سلّم التقييمات الدوليّة مع عدد مهول من المنقطعين المتسرّبين (لم ينزل عن مائة ألف منقطع سنويا طيلة السنوات الثمان الأخيرة، وللذكور النصيب الأوفر مقارنة بالإناث ،والإعدادي أكثر من الثّانوي، و الانقطاع لصيق المناطق الدّاخلية والجهات المحرومة والأوساط الشعبيّة المفقّرة أكثر من الجهات والفئات المتمتّعة بحظوظ أوفر في التعليم الجيّد المتمتّعة بموارد التنمية :63% في ولاية القصرين و37 % في ولاية قفصة، أكثر من 20% من الأميين موزعين على ولايات سيدي بوزيد والقيروان وجندوبة والقصرين).

وهي إخفاقات أظهرت أنّ مشكل نظامنا التربويّ هو مشكل اجتماعيّ تنمويّ (4 ملايين من المتمدرسين التونسيين غادروا التعليم قبل بلوغ الجامعة ومليونان من العمال التونسيين لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية11، آلاف التلاميذ توّهوا إلى الانحراف والإدمان والانخراط في شبكات التسفير إلى بؤر التوتّر والإرهاب والانسراب داخل موجات الهجرة السريّة غير النّظامية).

إصلاح ناجي جلّول المقاربة التشاركيّة بال حوار2014-2016

إنّ مناخ الحريّات واحتدام جدل النّقاشات في السنوات اللاحقة لثورة 14 جانفي حول الملفات المجتمعيّة الكبرى كان يدفع الكلّ دون استثناء إلى معاودة طرح قضيّة الإصلاح التربويّ بنفس ثوريّ جديد بعد أن قرّ قرار مختلف القوى السياسية والاجتماعيّة والفكريّة على إنشاء دستور الجمهوريّة الثاني (جويلية 2014) وهو ما استدعي بداهة التّفكير إثره في منهجيّة عمل مغاير تؤدّي بنفس القيمة إلى إرساء "دستور المدرسة التونسيّة الجديد.

غير أنّ تفاقم حدّة الصّراعات والتجاذبات وارتفاع سقف المطالب الاجتماعيّة جعلا المشروع الإصلاحي التربويّ المرتقب يسير على نسق بطيء متقطّع امتدّ على فترات الحكومات الكثيرة المتعاقبة وبقي طيلة ثماني سنوات مترنّحا غير منجز ولا مكتمل.

ومع ذلك راكم هذا المشروع المؤجّل حدّ اللّحظة نصيبا من المخرجات مع مدوّنة من النّصوص نجد أنّها أدبيّات هذا المنشود وإرهاصات هذا المشروع المعلّق المؤجّل تنفيذه بعد الثورة12 وهو متن نظري جدير بالنّظر والتّدبّر لأنّه لم يعدم رؤى إصلاحيّة ذات نفس إستراتيجي واضح، وإن قيّض لها أن تبقى رهينة الرّفوف.

ودارس تطوّر المشهد التربويّ التونسيّ بعد الثّورة لا يستطيع تجاوز تجربة الوزير ناجي جلّول التي تستحقّ أن نتوقّف عندها رغم ما لحقها من لغط وما حفّ بها من شبهات وأحكام وآراء جعلت البعض يعتبر الوزير الرّابع في حكومات ما بعد الثورة سياسيّا مصلحا بدأ مشروعا إصلاحيا واعدا بالآمال

[11] عن مدير عام التخطيط ونظم المعلومات بوزارة التربية وليد النصيري (السبت 19 مارس 2016)

[12] أعمال للجان المشتركة 2011-2012/ التقرير العام للندوة الوطنية "منهجية إصلاح المنظومة التربوي" مارس 2012/ التقرير الوطني حول التربية للجميع في أفق 2015" 2014...

والآفاق، وقد كان هذا المشروع - مهما قيل عنه- إستراتيجيا في منطوقه ومحموله في منظور القارئ المتمعّن في تفاصيله وسيرورة مساراته ،إذ شكّل منذ انطلاقته حدثا سياسيّا فريدا حينما اختار نهجا حواريا تشاركيّا هادئا، ثم شهد تطوّرات جعلت البعض يرى فيه مشروعا حاملا لأسباب فشله وعوامل نسفه منذ البداية لأنّه اكتسى صبغة يصحّ نعتها بـ"العنيفة المباغتة الاقتحامية" كما كان استباقيا مستعجلا إلى أبعد الحدود ،فتجاوز حدود الزّمان والسياق (سنتان لا غير من تولي وزارة التربية في ظلّ سياق هائج يعجّ بالتوتّرات والصّراعات والتّجاذبات) وقفز قفزات في الهواء وإلى الأمام، في وقت لم تكن فيه الأرضيّة مهيّأة ممهدّة بالقدر الكافي لاستيعاب خلفيّات المشروع وهضم أبعاده الاستراتيجية وتمثّل آفاقه المستقبليّة، فكان فاقدا لميسّرات النّجاح الضّرورية وهي: الاتساق الدّاخلي والخارجي بين مكونات المشروع نفسه ومرونة تطويع الظّرف ومواءمة السياق، وخاصّة القدرة على تجاوز معضلات النّظام التربويّ بمجمل إشكالاته القائمة، أي وضع المؤسّسة التربوية المهترئة في بناها وتجهيزاتها، المفقّرة المستنزفة في مواردها وإنفاقاتها (تخفيض ميزانية وزارة التربية إلى 17 % ثم إلى حدود13%في سنة 2015) المتقادمة في منوالها التربويّ التعليميّ (برامج وهندسة تعلّمات ومقاربات تدريس وتكوين وأنظمة تقييم وامتحانات) ينضاف إلى ذلك تراجع المكتسبات التعليميّة المعرفيّة وتدنّي مستوى المخرجات وعدم نجاعة آليات اشتغال هيكلة الوزارة وعقم مناهج تسيير الإدارة وتفكّك نظم علائق النظام برمّته: تنظيميّا وبيداغوجيّا وقيميّا مع تفشي منطق الصّراع وتفاقم ظواهر العنف وتزايد نزعات الاستقالة وتفكّك أواصر المشاركة بين مختلف الفاعلين التربويين وابتعاد المدرسة عن الواقع ومتطلّبات الرّاهن وتطلّعات المستقبل المهني الاجتماعي الثّقافي التّنموي.

فهي تجربة تعدّ من أقصر التجارب الإصلاحية التي شهدها تاريخ الإصلاح التربويّ انطلقت سنة 2014 و توقّفت سنة 2016 وكان انطلاقها باعتماد "مقاربة حواريّة تشاركيّة" قطعت كما صرّحت بذلك خطاباته الرسميّة مع "التفرّد بالقرار واحتكار التّدبير السياسي"13 للشأن التربويّ، فعمدت إلى استجلاب أصداء المنابر الفكرية التربويّة الجادّة والعفويّة الشعبيّة على حدّ السواء ، وانتحت نحو الاستشارة الشعبية الموسّعة التي جمعت بين أسلوب المقابلة والاستبيان ليتداول المشاركون في خضمّها معظم مشاكل المدرسة ويجدوا من الأدوات ما ساعدهم في استشراف عدد من البدائل والحلول، هي إلى الآن متاحة لعدد غير متناه من القراءات التي لا يمكن تخطّيها في مطلق الأحوال.

ولقد استندت هذه المقاربة الحوارية التّشاركية الأولى من نوعها في تاريخ الإصلاحات التربويّة للبلدان العربيّة والبلدان النّامية عامّة 14إلى مرجعيّتين أساسيتين هما:

المرجعيّة الاجتماعيّة (وممثلها نقابات التّعليم المنتمية إلى الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل)

[13] الكتاب الأبيض،مشروع إصلاح المنظومة التّربويّة في تونس،ماي 2016،ص 35

[14] نفس المرجع،،ص 36

المرجعيّة الحقوقيّة (ممثّلة في شبكة عهد والمعهد العربيّ لحقوق الإنسان تحديدا).

فكان أن اجتمع الشّركاء الثلاثة (وزارة التربية والاتحاد العام التونسيّ للشغل والمعهد العربي لحقوق الإنسان) في سلسلة من الندوات والاجتماعات أفرزت عددا من اللجان الفنيّة المشتركة ومجموعة من الوثائق ،اعطت متنا نظريّا متنوّعا اعتصر داخله أهمّ مفردات هذا الإصلاح ومفاهيمه القاطبة وآليات عمله المستقبليّة لتصدر في وقت قياسي مجموعة من المصنّفات ،لم يكن من السّهل السّانح تأليفها في تجارب سبقت مع توفّر متّسع من الوقت ،بينما أفلحت هذه التجربة "العاصفة" على الأقلّ ضمن زمن قصير في ترك إرث يوثّق أعمالها للتاريخ، نذكر منها: " وثيقة الاستشارة الوطنية للحوار حول إصلاح المنظومة التربوية" و "التقرير التأليفيّ للجهات" و"التقرير التأليفي للحوار الوطنيّ حول إصلاح المنظومة" و"المخطّط التّنفيذي لإصلاح المنظومة التربويّة 2016-2020" و"الكتاب الأبيض" وأخيرا مشروع "القانون التّوجيهيّ الجديد للتربية والتعليم".

وعلى الضّفة الأخرى من التجربة كان للاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل مشروعه الإصلاحيّ الموازي الذي ترجمه خبراؤه إلى كتابين نشرا تباعا بعنوانين: "إصلاح المنظومة التربوية في تونس المبادئ والمداخل" (سبتمبر 2015)"الحوار حول إصلاح المنظومة التربوية من المخرجات إلى الأجرأة" (أفريل 2016) كما كان لشبكة عهد والمعهد العربي مشروع آخر ولشبكة من الجمعيات الأخرى مشاريع متفرقة، قد تتقاطع مع تجربة هذا الثالوث وقد تتباعد الصلات بينها. لكن الجميع اتّفق على أنّ المدرسة التونسيّة لا تنفكّ تطلب المزيد من الحوار والموافقات والمواضعات وأنّ إشكال الإصلاح التربويّ المنشود الكبير لا يزال قائما. "فالحوار هو البديل الموضوعيّ عن التّصادم والتّطاحن والسّبيل المثلى للبناء والتقدّم"15 أضحى شعارا من أنصع شعارات هذه المرحلة، بقي أن يطابق فيه القول الفعل ونجد الخلاص من أزمات خطابنا الموتورحول التّربية ونجد آليات معالجة قضايا وأزماتها برصانة وتؤدة وهدوء.

ومن أبرز محصّلات هذا المشروع المجهض قبل أوانه ما نصّ خاصّة في وثيقة "الكتاب الأبيض" من ضبط لـ"مخطّط إستراتيجيّ قطاعيّ 2016-2020" قام على تسعة أهداف إستراتيجية كبرى تمثّلت كالآتي:

15 الكتاب الأبيض نفسه، ص38

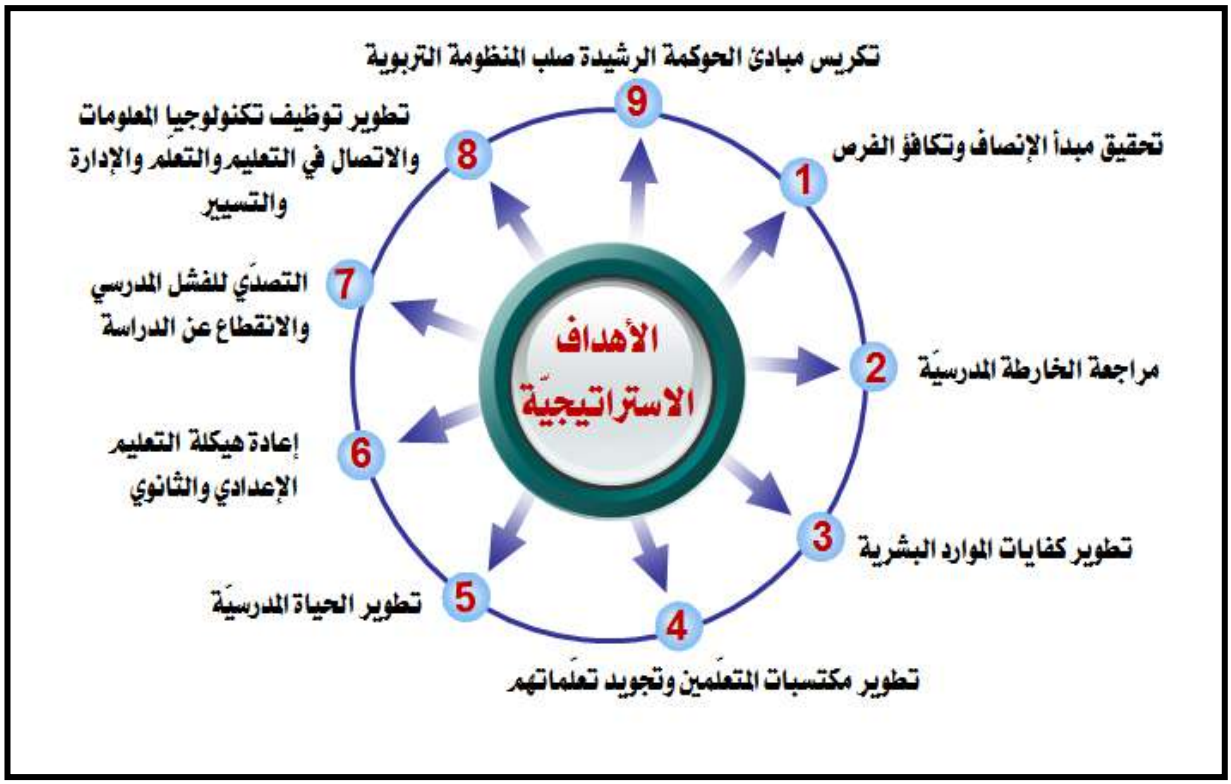

لتتفرّع بدورها إلى عدد من الأهداف الخصوصيّة نفّذت إلى مجموعة من الإجراءات التي قدّرت بآجال ضبطت وفق روزنامة برمجت على مدى سنوات أربع.

والمتأمّل في قيمة هذا المشروع هندسة وتخطيطا يلحظ إضافات تستحقّ الذّكر حيّنت في منطوقها المباشر على الأقلّ منظومة المبادئ التربويّة التّونسيّة وكّرست التوجّه الاجتماعيّ للتربية ("التربية أولويّة وطنيّة توكل مهمّة النّهوض بها إلى الدّولة التي عليها أن تضع كلّ الموارد والإمكانيات المستوجبة لتفعيلها وإنجاح مخطّطات إنفاذها"16) ذاك التوّجه الذي يتجسّد عبر شحن "مبدإ الإنصاف وتكافؤ الفرص بمبدإ "التعليم المنصف الجيّد" و"التربية الدّامجة" التي أظهرت المدرسة التونسيّة للمرّة الأولى بصفتها "مدرسة دامجة "(Une école inclusive)- وإن على مستوى التشريع والتنظير-، والدمج فلسفة إصلاحيّة جديدة تراعى فيها الاحتياجات الخصوصية لذوي الصعوبات والاضطرابات والإعاقات والموهوبين قوامها " تعليم موحّد ذو جودة عالية يراعي الخصوصيات والاحتياجات الفردية ويستثمر في أنواع الذّكاء ويضمن كرامة التّلميذ"17 ومنها إقرار مبدأين جديدين " حقّ الجميع في تعلّم جيّد" و"قابليّة جميع التّلاميذ للتعلّم"18

وهي أيضا مدرسة "مهارات الحياة" (Les compétence de vie)ليتخلّص مفهوم الكفايات من تعاليه على ضرورات التّعلّم و مقامات العيش ويعتبر مقتضيات المقاربات المهاريّة الإبداعيّة

16 الكتاب الأبيض، ص44
17 نفسه، ن.م. ص 45
18 نفسه، ن.م.ص 46

الموصولة بالحياة والتنشئة الاجتماعية والتربية على المواطنة والتنمية المستدامة ("المدرسة فضاء يحتضن تجربة المتعلّمين مع المعرفة والحياة/ "تجنّب الاحتفاظ القسريّ بالمتعلّمين ووضع آليات ومعابر ضرورية يتمّ بموجبها إدماج المتعلّمين الذين لم تعد لديهم الدّافعيّة اللازمة لمواصلة الدّراسة في مسارات تكوينيّة أخرى وفي الحياة النّشيطة"19

وكلّ ذلك وجّه التّفكير إلى بدائل يجب أن تترسّخ في شبكة أدوار المدرسة تدعيما لقيم "المرافقة" في محضن الحياة المدرسية وذلك من خلال توفير "آلياتها الأساسيّة: صحيّة، نفسيّة، اجتماعيّة، ثقافيّة" /"توفير مناخ تربويّ جاذب" /توفير خدمات الإسناد الضروريّة: نقل، مطاعم مبيت"....)20

تجربة المنهاج الدّراسي العامّ وآفاق إصلاح هندسة البرامج والتعلّمات بالمدرسة التونسيّة.

إنّ التجربة الإصلاحية الحواريّة التّشاركيّة رغم انقطاعها كانت قد خلّفت جملة من الامتدادات والارتدادات، التي وجب وصلها بالمراحل السّابقة، فقد تواصل المشروع الإصلاحيّ بعد وزارة جلّول لكن تحوّلت وجهته نحو بناء مشروع هندسة تعليمية بيداغوجيّة متكاملة تجنّد لها خبراء التفقّد البيداغوجي من الابتدائي والثانوي على مدى سنتين من العمل الدؤوب أفضى إلى ميلاد منجز إصلاحيّ يعدّ بشهادة من الخبراء الأجانب الدوليين نقلة نوعية في هندسة المنظومات التربوية العربية كان بموجبه التخلّي للمرّة الأولى منذ ما يزيد عن نصف قرن من التعليم بتونس عن "المقاربة بالبرمجة " (L'approche par programmes) ذات الخلفية التفكيكية التحليلية إلى "المقاربة بالمنهاج"(l'approche curriculaire)، المتحدّرة من "البراديغم المنظومي التكاملي. ثمّ صدرت وثيقة "المنهاج الدّراسي العامّ للبلاد التونسيّة (CGT) مرفقة بوثيقة منهاج المرحلة التحضيرية ووثيقة الإطار المرجعي لكفايات المدرّس، كما توّج مشروع تطوير منظومة التفقّد من جهة المرجعيات والأدوات والمهامّ بمجموعة وثائق ووسائل عمل جديدة منها تقرير التفقّد الجديد للابتدائي والإعدادي والثانوي.

وكانت كلّ تلك المنجزات في عهد الوزير حاتم بن سالم بتمويل من منظمة اليونيسيف وبمرافقة مكتب الدراسات البيداغوجية الدولي(CIEP) .

والمنهاج(le curriculum) المستقدم من المقاربات الأنجلوسكسونية في الإصلاح التربويّ ف " مخطّط عمل يضمن تكوين المتعلّمين عبر جميع مراحل تعلّمهم ،يعطي معنى محسوسا للفعل البيداغوجيّ في صلب النّظام التربويّ ومنه تنبثق بقيّة المناهج الخاصّة بالمواد"21 ومن خواصّه أنّه:

19 نفسه، ن.م.ص 49-92

20 نفسه، ن.م .ص99

21 المنهاج الدراسي العام التونسي اللجنة الوطنية لإعداد المنهاج،CIEP ، اليونسيف، وزارة التربية، ص7

" يضفي معنى على التعلّمات حين تنتظم المعارف انتظاما شبكيّا يحكمه منطق منظوميّ" ولقد تأكّد بموجب فلسفته وخلفياته الهندسية المنظومية العملية"وضع إشكاليّة المعنى على المدرسة التونسيّة في علاقة بالمحتويات والتّعليم والتعلّمات"22 (بما هي مدرسة فقد المعنى منذ حقب وكفّت عن الارتباط بالحياة واعتبار جميع الأبعاد الكامنة في شخصيّة الطّفل: الوجداني، العرفاني، السلوكي، المهاري، العملي، الذوقي...)

تتطلّع هذه المقاربة الهندسية المنظوميّة الجديدة إلى إيجاد الصلات الضروريّة بين مختلف مكونات المنظومة وشدّ أواصر العمليّة التعليميّة التعلّمية التقويمية في ذات الحين بـ"تحقيق الانسجام بين المداخل والمقاربات والممارسات في جميع المراحل"23

لتنهض المدرسة المنشودة بشبكة الأدوار المنصوصة كما يلي:

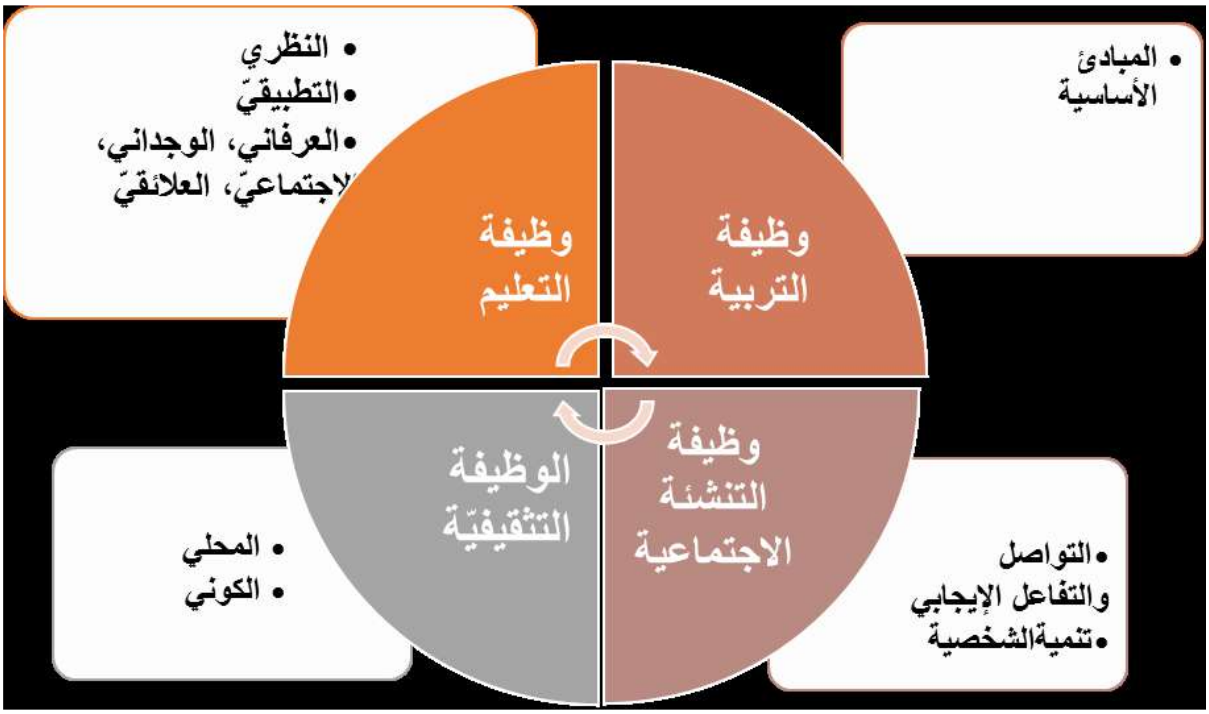

والرؤية المنهاجية في أوجه إضافتها وسعيها إلى إيجاد حلول لمشكل القيمة والمعنى من التعلّم تزمع مستقلا العمل بـ"المجالات"(les domaine des apprentissages) بديلا عن عائلات المواد، فتُهندس التعلّمات وفق منطق ترابطي منظومي يحكمه التّنافذ والتّعالق والتّعابر بين التخصصات،

22

23 المرجع السّابق، ص نفسها

مقابل مكانة التعلم المهاري المواطني الذي يقوم على مفهوم "مهارات الحياة" كفايات جامعة والتعويل على مفاهيم التربية الجامعة والتعلم الشمولي الذي يأتلف داخله مجموعة من " التّربيات على..." كما يوضح ذلك الرسم الآتي:

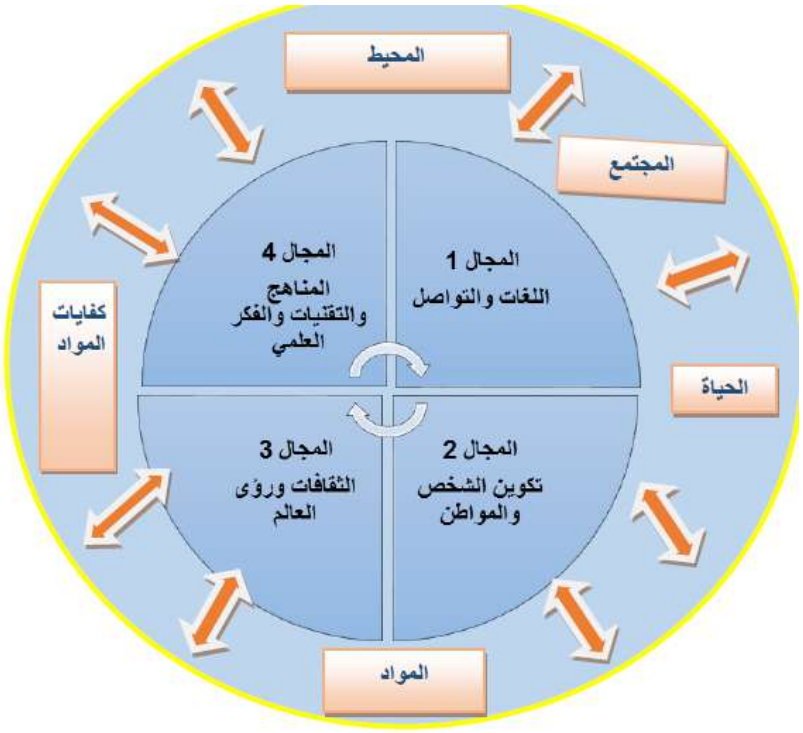

وخلاصة المشروع الإصلاحي المنهاجي مشروع هندسة جديدة للبرامج والتعلّمات يمكن أن يختزل في التّرسيمة التالية:

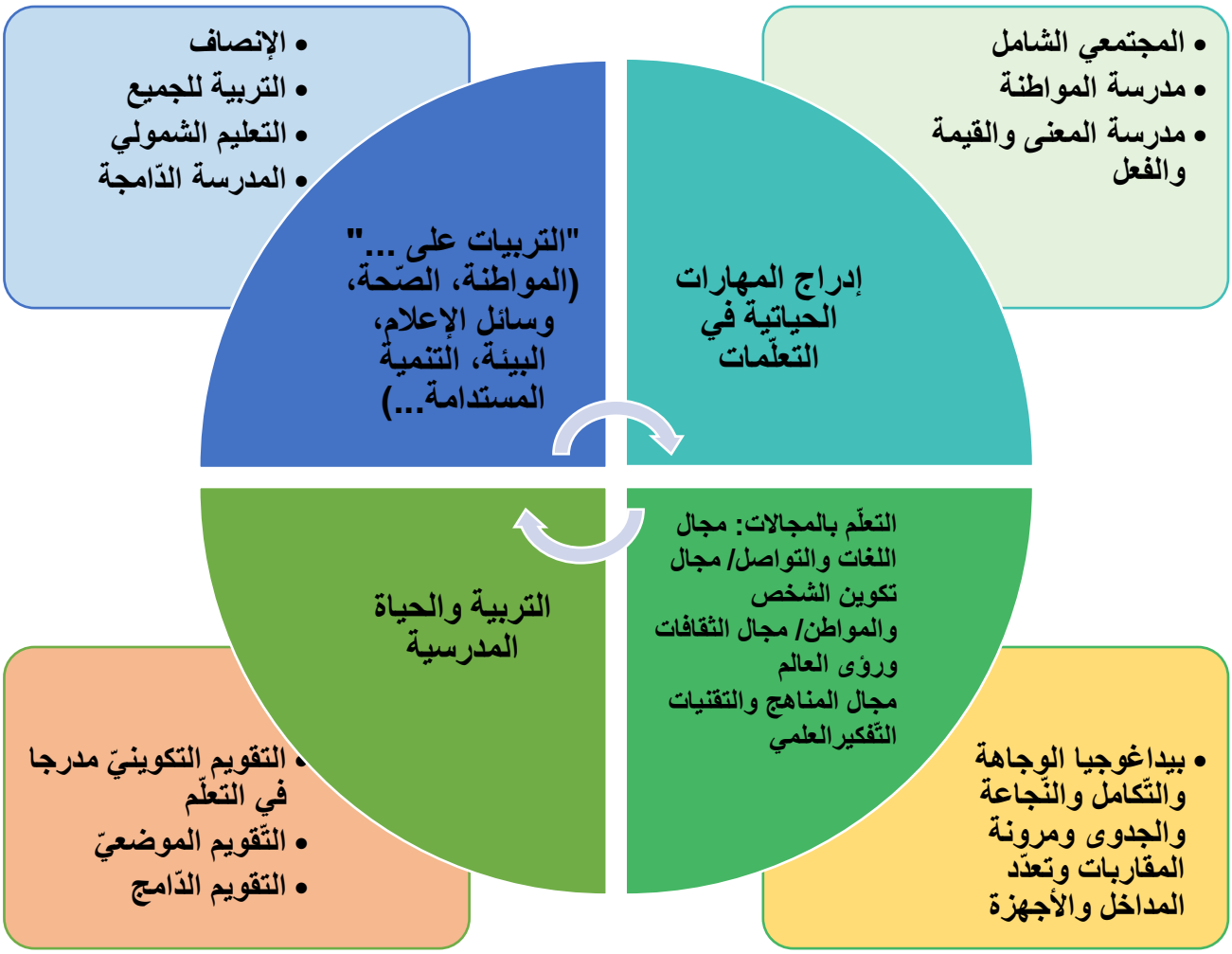

نخلص بكلّ ما سبق ذكره من مسرد تجارب إصلاحيّة تربويّة مرّت على البلاد التونسيّة منذ الاستقلال وتأسيس الدّولة الوطنيّة إلى حدود هذه اللحظة الرّاهنة إلى القسم الثّاني من هذه الدّراسة المتعلّق بالمنوال التربويّ الذي يمكن أن يشكّل إستراتيجيا الإصلاح القادم وهو المنوال "التّعاونيّ" بديلا عن الشكل الحالي للمنظومة العمومية بالاستفادة من مخرجات المراحل السّابقة ومن تراكمات تجارب الإصلاح وما تحقّق ثنيها من مكاسب ومنجزات لنطرح الأسئلة ذاتها التي تتعاود في مفرق كلّ المراحل التي عايشناها أو استعدنا أصداء مقارباتها ورؤاها:

أيّ إصلاح تربويّ يمكن أن يستقيم إستراتيجيا بالمفاهيم الملائمة للتسمية؟

ماهي شروط إمكان تحقّق الإصلاح التربويّ؟ في ظلّ السياق التربويّ الحالي وطبيعة السياسات المديرة للشأن التربويّ؟

ماهي ملامح المنوال التربويّ الذي ننشد بالاحتكام إلى المقاربة المجتمعية الشاملة والمرجعية الوطنيّة للإصلاح وإدارة قضايا المدرسة التونسية بمنطق إيجاد الحلول لا افتعال الأزمات؟

1- المنوال التربوي القادم وآليات تحقيق الإصلاح الإستراتيجي للمنظومة التعاونية ذات المرجعية المجتمعيّة الشاملة والمقاربة التشاركية من أجل إنقاذ المدرسة التونسيّة.

2- محدّدات المفهوم:

إنّ مصطلح الإستراتيجيا وكلّ ما يعدّ منسوبا إليه ملحقا بنعته الإستراتيجيّ لهو من الاستعارات البليغة، "الحيّة"، المتجدّدة تلقي بظلال دلالاتها ومعانيها المتضافية المتنوّعة على عديد المجالات والحقول لتنتقل من المجال وتكتسح السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة.

فالإستراتيجيا في الميدان العسكري هي "فنّ إدارة المعارك والتخطيط لها وتنفيذها" وهي بذلك تنطوي على جانب تخطيطيّ بنائيّ مرتبط بمفهوم "الخطّة" أو "التّكتيك".

وعندما ننطلق من المدلول اللّغويّ الاشتقاقي للكلمةّ نجد أنّ لفظ إستراتيجيا يتحدّر من أصلين دلاليين مشتركين نلحظ شيوعهما في عديد اللغات الأوروبية:

-يدلّ المشترك الدلاليّ الأوّل على معنى " فنّ قيادة الجيوش" أو "فنّ القيادة عموما 24 ويشير - المدلول الثانيّ المستقرّ في الصيغة الاشتقاقيّة للتسمية إلى "التقدّم في الميدان" 25

وفي الحقل التعليميّ التّربويّ ترسّخت مفاهيم التخطيط الواعي لما يجب القيام به لإنجاح أيّ فعل تعليميّ / تعلّميّ باستعادة نفس المدلول القائم على فكرة: " ما يُحذق من العمليات المترابطة المنظّمة وما يُحكم بناؤه وإنجازه من ضروب "المناورات" والترتيبات بغية بلوغ هدف مّا"26

وللتّسمية المتحوّلة إلى المجال الاقتصاد الموصول نتبيّن ما يصلها بمفهوم المشروع وفنّ قيادة المؤسسات وبذلك أضحى المصطلح حاضنا لكلّ المفردات الدّالة على" التصرّف الرّشيد في الموارد

---

[24] " في الألمانية نقول Strategie وفي الروسية نقول. strategija وفي الهنغاريةstrategija و عندما نقول Stratos agein فإنّ المصطلح ذاته مقسم إلى جزئين ويعني " الجيش الذي ندفع به إلى الأمام ومعنى " قاد أو أمر،وهو الفعل " strategô والجنرال حامل صفة strategikos و strategika هي الأعمال التي يقوم به هذا الجنرال قائد الجيش"

L.Wheeler, « stratagem and the vocabulary of military trickery », Leyde, Brill, Mnemosyne supplement 108, 1988, P. 3.

ذكره صلاح نيّوف، مدخل إلى الفكر الإستراتيجيّ، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، كليّة العلوم السّياسيّة، ص 9

[25] "gia تعني الأرض و agein تعني الدفع الى الأمام" المرجع السابق، الصفحة نفسها

[26] https://fr.wikipedia.org/wiki/Strat%C3%A9gie

وذكاء التّخطيط المنظّم والتحّكم في السّوق والتحسّب للطّوارئ والقدرة على رفع الإنتاجيّة وضمان التّوازن وتوفير أقصى حظوظ التسويق.27

مثلما أنّ الإستراتيجيا تمثّل أيضا منهجا في التّفكير المنظّم المتحسّب للطوارئ والمتغيّرات، القادر على" السنيرة" (بناء سيناريو العمل والفعل الاستراتيجيّ المدبّر) قدرته على ترتيب الأولويات وتبديل الخطط والتمشيّات وقطع المراحل بشكل تبصّريّ مدروس.

وفي المجال التربويّ التّعليمي البيداغوجيّ أصبحنا نتحدّث عن" تعليم استراتيجي" (un enseignement stratégique) يخصّ أدوار المدرّس وعن "تعلّم استراتيجيّ" (un apprentissage stratégique) يهمّ أداء المتعلّم وهو يتعلّم كيف يتعلّم ويبني معرفته بنفسه وبالتّفاعل مع مدرّسه وأترابه والمعرفة المدرّسة ووضعياتها التعليميّة المتغيّرة من سياق إلى سياق.

حينئذ يكون التّعليم إستراتيجيّا ، متى اعتمد على إستراتيجيات التعلّم المفكّر فيها الواعية المنظّمة خلافا لـ"أساليب التعلّم"(les styles de l'apprentissage) التي يؤدّي المتعلم من خلالها مهامّه بعفويّة تلقائية نابعة عن ضروب الذّكاء وآثار طرائق التّدريس .والتعلّم متى كان استراتيجيا فهذا دليل على أنّ المتعلّم صار قادرا على "أن يغيّر ميكانيزمات تفكيره باستمرار"28 وذلك بالتفاعل بين أبعاد ثلاثة: الوجدانيّ(l'affectif) "العرفانيّ le" (cognitifو "العمليّ (le conatif)"والعلاقة الوطيدة بين هذا الثّالوث تؤسس لركائز البيداغوجيا الاستراتيجية.

[27] André Beaufre (Général), *Introduction à la stratégie* (1963), Fayard/Pluriel, 2012

[28] Jacques Tardif, *Pour un enseignement stratégique,* 1992

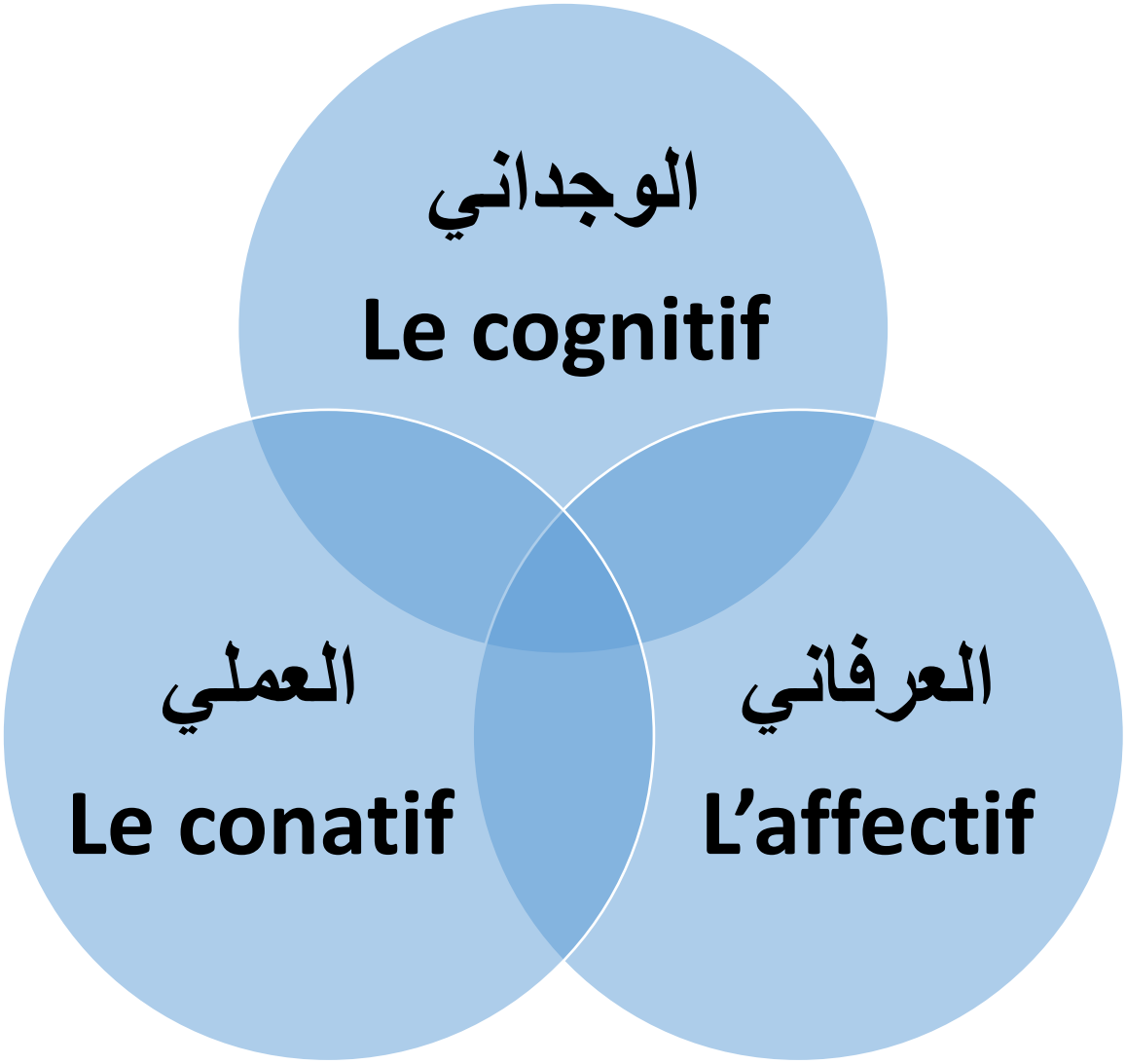

1- الإصلاح الإستراتيجي للأنظمة التربوية (مدى نجاعة الفكر التخطيطيّ العملي في المجال التربويّ)

كانت الإستراتيجيا ولا تزال من أبرز القرائن التي تبرز الفرق بين "إنسان المعرفة وإنسان القوّة" (إرنست جونجر Ernst Jünger) لتتفرّع إلى مجالين من مجالات توظيف هذا الضّرب من التّفكير أحدهما نظريّ يعتمد على البرهنة والتّفكير الشّموليّ في كلّ جوانب الموضوع ، أمّا الثّاني فـ"عمليّ يفكّر ويخطّط بصورة موضعيّة محليّة تراعي إكراهات السّياق ومتطلّبات الواقع والرّاهن فتضع منذ البدء مجموعة فرضيات ورهانات قد تخطئ وقد تصيب، لكنّه يبذل قصارى جهده من أجل أن يوافق ذلك الواقع الذي يتحرّك فيه ولا يصدم بخيباته.[29]

[29] المرجع السابق، ص8

2- شروط إمكان تحقّق الإصلاح الإستراتيجيّ للتربية

لا تعدّ المعرفة بمكونات العملية التربويّة التعليميّة وخصائص النّظام التربويّ القائم في ضوء علاقات المقارنة ببقيّة الأنظمة العنصر الأساسيّ والجوهريّ كافية لنجاح أيّة إستراتيجيّة إصلاحيّة تخطّط لبناء منوال تربوي مغاير يقطع مع فشل المناويل السّابقة ويوجد حلولا للأزمات القائمة في المؤسسة التربويّة والنّظام ويعالج مشاكلها في علاقة بالسيّاق، إذ لا بدّ من توفّر عدد من الشروط هي التي تثبت مدى نجاعة تلك الخيارات أو تنفيها، يقول "جوليان فروند"(Julien Freund): " إنّ النّظريّة أو المذهب الأفضل ليس ما يبنى بشكلّ أفضل نظريّا ومنهجيّا بل ما يؤدّي إلى إحراز النّصر"30 ، أي بلوغ الأهداف وتحقيق النّجاح.

فماهي شروط نجاعة أيّ إصلاح إستراتيجي يؤدّي إلى تغيير مناويل التربية وطرق اشتغال أنظمتها فيحسّن النتائج ويقضي أو يحدّ من مظاهر الفشل؟

من نافلة القول الإقرار بأنّ الإصلاح الإستراتيجي في التّربية ينقسم إلى مسارين بينهما من التقاطع والتكامل ما يجعل كلاّ منهما رهن الآخر وهما:

فنّ إدارة السياسة التربويّة (فنّ القيادة الاستراتيجية للإصلاح)31

ويعرّف حينئذ الإصلاح الإستراتيجيّ للتعليم عند التقاء المسارين بكونه:

"عمليّة إدارية تهدف إلى نظام العمل وتطويره داخل المؤسسات وهي نابعة من فلسفة إداريّة بعينها ومن طريقة في التّفكير في الإشكالات كما حلّ المشكلات، وهي نتاج خبرات تعليميّة وأنشطة التعليم وخبرات تطوير التنظيمات التربوية وقدرة على إدارة العلاقات وضروب المشاركة"32

ومن شروط تحقّق المسارين:

الوجاهة والمعقوليّة.

الاتساق الدّاخلي والخارجي أو "المنظوميّة) (عدم تضارب أيّ إصلاح لمكوّن من المنظومة كالزّمن المدرسي مثلا وفلسفة البرامج والمناهج مع بقيّة المكونات.

مواءمة السياق الاجتماعي واعتبار خصائصه وأنظمة علائقه وقيمه وطرق اشتغاله (الإصلاح التربويّ الإستراتيجيّ هو إصلاح "مستكنّ داخل سياقه"(Contextualisé) غير مجتثّ من جذوره الثقافية

[30] Julien FREUD, « Que veut dire : prendre une décision ? », Nouvelle école, 41, automne 1984, P.54.

[31] شارل دي ماكين، التّخطيط الإستراتيجيّ في التّعليم (دليل التربويين)، تعريب فهد بن إبراهيم الحبيب، مكتبة طريق العلم، 2008، ص11

[32] المرجع السابق، ص 25

الاجتماعية، غير مفارق أو متعال عن الواقع. (اعتبار مؤثرات السياق و"متغيراته الاقتصادية، الاجتماعية السكانية التنظيمية والقوى المحرّكة للمجتمع").[33]

الخبرة الهندسية والتضّلع في جميع المواضيع والمسائل التي تقتضي معرفة بالتربية تنظيميا وإداريا وبيداغوجيا.

المنوال التعاوني القائم على الخلفية المجتمعيّة الشاملة واللامركزية مع الحوكمة المواطنية التشاركية (التدخّل الشمولي لجميع الفاعلين التربويين عبر تفعيل قيم المشاركة وتوزيع الأدوار وتقاسم الأعباء بينهم وبين المجموعات الاجتماعيّة والدولة والمؤسسة/ انفتاح المؤسسة على المحيط واستثمار موارد البيئة المحلية والإسهام في تنميتها وتحريك عجلة اقتصادها من خلال مخرجات المؤسسة).

المقاربة الشمولية للإصلاح بالاحتكام إلى مفاهيم "التعلّم الشمولي"(l'apprentissage global) أي باعتبار جميع الأبعاد الكامنة في شخصية المتمدرس: الوجداني والعرفاني والعملي السلوكي الاجتماعيّ) وبالاحتكام إلى مبادئ الإنصاف والدّمج والجودة.

الإصلاح المستدام في خدمة التنمية المستدامة.

التراكم والتواصل تناغما مع مسرد تجارب الإصلاح واعتبارا لتاريخيّة النظام التربوي نظاما اجتماعيا ذا صيرورة وتغيرات، وعدم اتباع سياسة القطيعة أو العصف والتفجير والتقويض النّهائيّ لما أنجز على مدى حقب وسنوات.

3- آليات الإصلاح الإستراتجيّ للتربية أيّ منوال تربويّ نريد لإصلاح نظامنا التربويّ التونسي؟

إنّنا في القسم الثّاني من هذا العمل إنّما نسعى إلى استشراف إمكانية تأسيس منوال تربويّ جديد للمنظومة التعليميّة التونسيّة يؤدّي إلى نحت أنموذج "المدرسة التّعاونيّة" (L'école coopérative) استنادا إلى مبادئ "التربية التعاونية" (L'éducation coopérative) ليس بالمعنى الضيّق للتسمية الذي يقتصر على دلالات (التعليم/ التعلّم التعاونيين) كما تدعّمت في المدرسة السلوكيّة الجديدة أو البنيوية الاجتماعية و "بيداغوجيا التعاون".[34]

ولكنّ "التربية التعاونية" تزمع لنفسها قدرة على تجسيد مفهوم "التعاون" الذي يرمي إلى تأسيس:

[33] المرجع السابق، ص 11

[34] Célestin Baptistin Freine/- Roger Cousinet- Sylvain Connac- Jim Howden يراجع في ذلك
Guillaume Caron, Laurent Fillion, Céline Scy et Yasmine Vasseur, *Osez les pédagogies coopératives au collège et au lycée*, Collection Pédagogies, ESF éditeur, 2018.

" تنظيم مستقلّ من الأفراد المجتمعين بشكل تلقائي إراديّ من أجل تلبية مطالبهم وحاجاتهم وأهدافهم المشتركة الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، حتّى يكون منوال عملهم بمثابة مشروع يتقاسمون أعباءه تقاسمهم المسؤوليات فتكون نتائجه مشاعة فيما بينهم وطرق ممارسة السلطة فيه ديمقراطية"

ويعتبر المتفقّد البيداغوجي الفرنسي الأصول "بارثلمي بروفي"(Barthélemy Profit) مؤسس هذا الأنموذج التربويّ التعليميّ35 في بداية العشرينيات من القرن الماضي ومن أقواله المأثورة:

"المدرسة التعاونيّة هي تلك التي هجرتها الآلهة والبشر ليحبّها كلّ واحد فيها ويعمل الجميع على تدليلها"

"المدرسة التعاونية فضلا عن كونها ركيزة التّعاون الاقتصادي في ضوء الاكتساب المتدرّج لأدوات التعلّم الضرورية وتحسيناته الممكنة لا تبني مشروع تنافس تجاريّ محلّي بقدر ما تسعى إلى تحقيق هدف أساسي وهو الاضطلاع بوظيفة التربية"

" المدرسة التّعاونية هي المجموعة الاجتماعيّة الجديدة المتشكّلة من الأسرة والمدرسة حيث يجد طفل المستقبل موضعه الحقيقيّ"

"المدرسة التّعاونيّة ليس هدفها الأساسيّ هو التّعليم ، بل تيسير ضروب الممارسات التي تؤدّي إلى تكوين شخصيّة الذّات المفكّرة المصغية إلى صوت العقل، الذّات المتخلّقة المتحلّية بالقيم الواعية المسؤولة، الذّات الاجتماعية المنشدّة إلى إنجاز واجبتها واكتساب حقوقها كاملة"36

ونحن إن أردنا النّسج على هذا المنوال برؤية تونسية وطنية صميمة لا تعتمد الاستنساخ ولا الإسقاط ولا التّقليد الأعمى حريّ بنا أن نقرّ بكون "المدرسة التعاونية" المؤسسّة للمنشود المجتمعيّ الكبير للإصلاح التربويّ القادم التي ليست المدرسة العموميّة الحاليّة في منوالها المتقادم الذي كفّ عن أداء

[35] Profit, B. (1911). La Mutualité nouvelle (lois du 1er avril 1898 et du 5 avril 1910), guide pratique des mutualistes, manuel des administrateurs, Paris : V. Giard et E. Brière.
Profit, B. (1922). La Cooopération à l'école primaire. Contribution à l'idée de l'école d'après-guerre, préface de Paul Lapie, Paris : Librairie Delagrave.
Profit, B.(1932). La Coopération scolaire française, Paris : F. Nathan.
Profit, B. (1932). La coopération scolaire française, Pour l'ère nouvelle, 79, 184.
Profit, B. (1935). Après quinze années de coopération scolaire », op. cit., Pour l'ère nouvelle, 105, 55.

[36] M. Gouzil et M. Pigeon, p. 32 et 33, extrait de B. Profit, *La Coopération scolaire française,* Paris : F. Nathan, 1932

أدواره ومجابهة معضلاته ووضع حدّ لأزماته النّابعة في جانب كبير من طبيعة النّظام ذاته ،ولا هي أيضا المنظومة الخاصّة بمفاهيمها الليبرالية المتوحّشة المناقضة لمبدإ التعلّم للجميع التي تتمعّش من سقطات المدرسة العموميّة وتستثمر في إخفاقاتها وتستنزف مواردها وإمكاناتها، وإنّما هي مدرسة تكتنز داخلها المكاسب المتحقّقة لتعطف على السّابق دون نقض وتثوير، فتدعّم تلك المكتسبات ولا تحيد عن الخطّ الاجتماعيّ الوطنيّ الحداثيّ المتأصّل لـ"مدرسة بورقيبة" والجيل الأوّل من بناة هذا الوطن، إنّها باختصار شديد: "مدرسة الدّولة الوطنّية التونسيّة في ثوب جديد"

وأسسها الاستراتيجية هي:

المقاربة المجتمعية الشاملة للتّربية والتعليم التي تجعل الارتقاء بمخرجات التربية جزءا لا يتجزّأ من الرقيّ بالمجتمع فهي مدرسة "الإصلاح المستدام في خدمة التنمية المستدامة" وهي مجمع تظافر جهود جميع القطاعات والوزارات لا وزارة التربية منفردة.

المرجعية الحقوقية الوطنية التي تمتح من مناهل التعليم الجمهوري المنصف الدّامج والحقّ في التّعليم الجيّد للجميع دون ميز أو تفرقة مع تدعيم منظومة الحقوق الدستورية للمدرسة التونسية بدسترة:

الحقّ في الدّمج الكلي الشامل للفئات الضعيفة المهمّشة، لا في مسارات التمدرس وحدها، ولكن في المجتمع والتمتع بكافّة الحقوق الاقتصادية السياسية الثقافية التنموية.

الحقّ في الدّعم والعلاج وتجاوز مسببات الإخفاق والرسوب والفشل والانقطاع بالتمتع بمقاربات تدريس وتقويم تدمج التّكوين في التعلم تكون داخل المؤسسات التربوية لا خارجها. (ومنها تجريم الدّروس الخصوصيّة)

الحقّ في التّعليم والتّكوين مدى الحياة حتّى لمن غادر مقاعد الدّراسة (تطوير منظومة تعليم الكبار ومحو الأميّة)

مدرسة المعنى والقيمة والمواطنة والانتماء، لا مدرسة المعارف والتعلّمات مفصولة عن بعضها البعض وعن الحياة (إعادة الاعتبار لوظيفة التربية في مواجهة آفات انخرام القيم واستشراء الفساد والجريمة والإدمان والتهريب والهجرة غير النظامية والإرهاب)

مدرسة المهارات والتعلم الشمولي بجميع أبعاده الوجدانية القيمية السلوكية العرفانية العلائقية الذوقية، الرّوحيّة...

المقاربة المنظوميّة الشموليّة بالمنهاج وفق تراتب هندسي دقيق يتجلّى هرميا كالآتي:

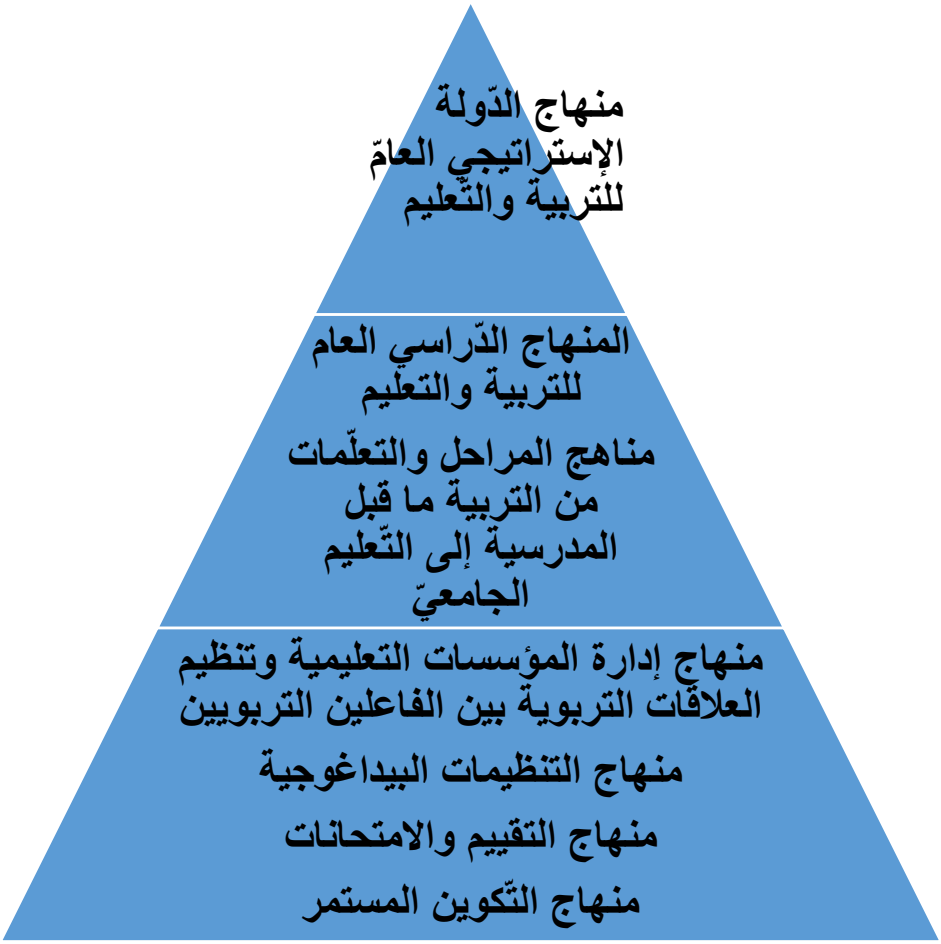

أمّا آليات التّنفيذ والأجرأة فتكون على هذه الشّاكلة:

- تغيير المنظومة التربوية الحالية من منظومة قائمة على المنوال العمومي الذي تتحمّل الدّولة وحدها أعباء إنفاقاته وإدارته وتسييره إلى "المنوال التّعاوني" القائم على تعاون الدّولة مع المجموعة الوطنية في دعم ميزانية التّعليم بموارد محليّة لا أجنبيّة، وإنماء تمويلاته وفق نظام جبائي منصف وقوانين حوكمة وتصرّف رشيدة شفافة، تضمن المشاركة مع المحاسبة والرقابة المالية والإدارية الصّارمة دون التخلي عن مجانية التعليم للفئات الفقيرة متدنّية الدّخل.

وحدة النّظام التعليميّ مقابل لا مركزيّة المؤسسة التربويّة بالانفتاح على المحيط وإسهام منظمات المجتمع المدني وجمعياته غير المشبوهة والمتحزّبة في تحسين مستوى أداء المؤسسة والحفاظ على تجهيزاتها وصيانتها وتطويرها وتوفير الخدمات الضرورية للإعاشة والتنّقل والعلاج الصحي البدني والنفسي والمبيت والمرافقة الخصوصية ومشاريع التعليم المفردن أو "الإفرادي".

إعادة بناء التربية الطفولية وما قبل التمدرس بالربط بينها وبين المرحلة التحضيرة والابتدائية (اعتماد طرائق تقوم على المدرسة الحاضنة وعلى التنشئة الاجتماعية المبكرة وتشخيص الإعاقات والاضطرابات ذات الأسباب الفيزيولوجية العصبية والمأسسة والإيقاظ الفكري وشحذ المهارات الأساسية لتعلّم التواصل السليم والقراءة والكتابة والحساب).

بعث أقطاب تربوية بدل النسيج المؤسسي الحالي القائم على الانفراط والتفكك والتشتّت، تحقيقا لـ"المفصلة" (l'articulation)بين المراحل التعليمية من ما قبل التمدرس إلى التعليم الثانوي وخلق مجالات منسجمة لما يوافق مفهوم "الحوض التعليمي البيداغوجي" بالتجاور والتنسيق في التنظيمات البيداغوجية وتوزيعية التلاميذ على الجهات والأقسام وتشخيص النتائج وتقويم الأداء وتفعيل برامج المرافقة والدعم والعلاج ومجابهة الانقطاع المدرسي والفشل والرسوب (العمل بآلية الفريق البيداغوجي المتنوّع).

تطوير أساليب إدارة المؤسسات وتكوين المديرين لاكتساب كفايات الإدارة العصرية والحوكمة التشاركية المواطنية الرشيدة.

تطوير منظومة التوجيه المدرسي بمراعاة أنواع الذّكاء والاستثمار في المواهب والمهارات والبراعات والربط مع الاقتصاد المحلي وفق مسار تكويني تشغيلي يعتمد مفاهيم "التّعليم المبيّأ"(l'apprentissage écologique) والتربية على المشروع والتنمية المستدامة والبيئة والصحة والعمران والمحافظة على التراث وإنمائه (الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الفلاحية الصناعية التجارية الثقافية ومجال الخدمات العمومية منها والخاصّة).

التركيز على تمهين الفاعلين التربويين بمختلف أصنافهم وخاصة التكوين الأساسي والمستمر للمدرّسين وفق الحاجات والمقاربة بالمشاريع والممارسات التحليلية التبصّرية.

انتداب المدّرسين المختّصين والعمل على ضمان تكوين مهني متين يقوم على اكتساب معارف الأساس والكفايات الصناعية الضرورية للتدريس والمرافقة والتقييم وتحسين ظروف عملهم ومستوى تأجيرهم مقارنة بأوضاع المدّرسين في الأنظمة التربوية المتقدّمة.

إصلاح مناهج التعليم برؤية منظومية مفصلية متكاملة لا تفصل بين التربية الطفولية والمرحلة التّحضيرية وبقية المراحل.

بناء مناهج الابتدائي على دعم معارف الأساس وركزة الكفايات (التواصل، القراءة، الكتابة، الحساب) بالتخلي عن الزوائد والمنحى الكمي وحشو الأدمغة بالمعلومات المتقطّعة سهلة التلاشي والنسيان.

إدراج التقييم التكويني في التّعلم بمقاربات بيداغوجية جديدة تعوّل على التشخيص والدعم والعلاج وعلى الفارقيّة والتّفريق.

إصلاح منظومة التقييم الجزائي والامتحانات بتأسيس مرجعية وطنية للتقييم تقوم على شبكة من المعايير وأدوات القيس وتقييم التقييم.

فتح الآفاق العلمية لمختلف الفاعلين التربويين والتشجيع على البحث البيداغوجي التربوي بتركيز خلايا عمل ميدانية تصل بين المستجدات النظرية وبين متغيرات الواقع التربوي ومشاكل الجهات والمؤسسات.

على سبيل الخاتمة:

لم يكن التّفكير في إصلاح المدرسة التونسيّة يوما منعزلا عن التّفكير في سبل إصلاح الواقع الاجتماعي التونسي قبل الثورة وبعدها، ولم ينقطع التونسيون عن الدّفاع عن هذا المرفق العموميّ الذي لا يزال لا يفتأ يتبوّأ المنزلة الفضلى في المخيال والوجدان على حدّ السواء، ولا ينفكّ يتصدّر لائحة المطالب المشروعة المرفوعة من مختلف قوى الضّغط والتغيير.

فالعمومية والمجانيّة والإجباريّة ليست مجرّد شعارات ترفع ولا تفعّل، وإنّما هي مطامح المجموعة الوطنية التي آمنت بالتّعليم ثروة الثروات وجعلت من المجتمع التونسي مجتمعا تربويّا بامتياز أفلح منذ تأسيس الدّولة الوطنّية ومدرستها الشّعبيّة في نحت أنموذج متحضّر مثقّف راهن على التمدرس رافعة للتنمية، فبقي يعدّ من الأمثلة المتوهّجة التي يعتدّ بها في البلدان العربية والإسلامية والعالم النّامي بعامّة.

لا غرو أنّ التمدرس في تونس لم يعد مجرّد تسجيل طفل بلغ سنّ السّادسة أو الخامسة بمدرسة، بل هو انخراط جماعيّ مسؤول في تدعيم منظومة حقوق متكاملة متنافذة مشاعة بين جميع أفراد المجتمع دون استثناء، بلا ميز ولا تفرقة، ولا أيّ ضرب من ضروب الحيف والجور، ولن يتخلّى التونسيون عن مدرستهم وإن تقطّعت بهم الأسباب وتعتّمت السّبل، ومهما تهتّكت هذه المؤسّسة واستنزفت وتدمّرت وتفقّرت، يبقى أمل الأجيال القادمة أنّ تظلّ عنوان وحدة هذا المجتمع المثقّف وبرهان أصالته وتجذره وحداثته وانفتاحه على الآخر والكون.

وهذا ما يبرّر بداهة وبصورة منطقيّة لا مراء فيها وجوب تحوّل قضية التعليم في ضمائر السّاسة قبل المواطنين إلى شغل شاغل فهي ملفّ الملفّات الذي يستحقّ أن يحظى بمطلق الأولويّة، لا أن تظلّ المدرسة وإصلاحها "محور صراع" و"مدار حراك" قد يؤدّي إلى إيجاد حلول، وقد يكون أيضا في قادم الأيّام مدعاة لنسف المكاسب ولمزيد التجاذب والتّطاحن و الانخرام والدّمار ،وكلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى التفويت المتدرّج المخزي في هذا المرفق العمومي يوم نقف جميعا على خراب المنظومة و تعطّل هذا المصعد الاجتماعيّ وانحباس وهج قدراته التلقائية والمنظّمة على الارتقاء والترقّي .

لابدّ من الانخراط الكليّ التلقائي التوافقي الحقيقيّ على ضرورة الشروع في مسار الإصلاح التربويّ القادم ومنها تحقيق ذلك المنشود المجتمعي الكبير بتظافر جهود الكلّ وبالاجتماع حول المدرسة، لا عليها.

سلوى العباسي

II- الدراسة الثانية

I. توطئة

يرتبط نمو المجتمعات في كلّ مجالات الحياة بجودة منظوماتها التعليميّة والتّربوية ويتفاعل تطورها في كلّ القطاعات مع درجة أداء مدارسها. وراهنت تونس منذ الاستقلال على التّربية والتّعليم وعلى العلم والمعرفة لإرساء ثوابت دولة عصريّة ومدنيّة متطورة في كل الميادين. وحرصت على التّدرّج بمنظومات التّعليم الابتدائي والثّانوي والعالي والتّكوين المهني إلى أفضل المستويات من ناحيتي الكيف والكم بهدف الاستجابة إلى حاجيات البلاد ومتطلبات التطوّر والتنمية والعدالة والاستقرار. وكانت النتائج في مستوى الآمال والرهانات والاستثمارات.

وعوض أن تواصل مدرستنا مسيرتها في اتجاه التميّز أخذت منذ إصلاح 1991 منحدر التدنّي من سنة إلى أخرى. وهو استنتاج أقرّ به كلّ المُختصّين والمعنيين بالشأن التربوي وطنيا ودوليا.

1- واقع المدرسة التونسية

أصبحت مدرستنا اليوم مصدرا لإهدار الموارد العامة والخاصة ولبعثرة المكاسب البشرية وحتى الإنسانية. وأصبحت تدفع بشبابنا إلى العجز المعرفي وببلادنا إلى الإقصاء التنموي وبعائلاتنا إلى الانحراف الثّقافي والاجتماعي وتهدد وحدة بلادنا واستقرار وطننا بسبب اختلال ثوابتها وقيمها وأدائها. ومن الضروري أن يشعر من يتوقف عند العديد من الأرقام والإحصائيات والظواهر بالانزعاج والحيرة. ويبلغ عدد تلاميذنا الذّين ليس لهم أي أمل في النّجاح المدرسي نسبة تفوق 75 بالمائة من المتعلمين. ويُغادر المدرسة سنويا أكثر من 100 ألف من أبنائنا دون أي محصول معرفي أو أي تكوين وذلك منذ أكثر من 20 سنة. وفقدت مدرستنا العمومية مبدأ المجانية وأصبح التّعلُّم والنّجاح يتفاعلان مع إمكانيات العائلة الماديّة والثّقافيّة.

وتدنّى المستوى المعرفي العام لتلاميذنا مقارنة بتلاميذ الدُّول الغربية والأسيوية لتصل الفوارق إلى نقص معرفي يتجاوز 6 سنوات في بعض الحالات. وتمّ تسجيل أكثر من 7000 صفر في مادة الفرنسية في امتحانات الباكالوريا جوان 2017 ويقابلها بالأكيد العددُ بعيْنه في المواد العلميّة.

وينضاف إلى ذلك ما تمّ الوقوف عليه منذ 14 جانفي 2011 من تدنّي العلاقة بين المربّي من جهة والأولياء والتّلاميذ من جهة ثانية مع تفاقمُ ظاهرة العُنف المدرسي والانحراف بمحيط المؤسّسات التّربوية وتواتر حالات عدم استقرار المنظومة بكل مكوّناتها التي تسببت في نفور التّلميذ من الدّراسة وفقدان ثقة الولي في المدرسة. وتجدر الإشارة أيضا إلى التّنامي الخطير لظاهرة دروس التّدارك واتّساع الهوّة المعرفيّة والثّقافية بين العائلات الميسورة والعائلات المعوزة والجهات المحظوظة والجهات المحرومة وهجرة المتميّزين من أبنائنا إلى الخارج.

ويجب علينا الاعتراف بأن مدرستنا العمومية اليوم في حالة إنعاش بكلّ ما تعنيه الكلمة. وضمانا لحقّ بناتنا وأبنائنا من الأجيال الحاضرة واللاّحقة في حياة كريمة، علينا الإدراك جميعا بأنّ إصلاح منظومتنا

للتّعليم والتّربية أصبح مسألة استعجاليه وذات أولوية قصوى ومسؤولية أخلاقية وهي شأنٌ وطنيٌّ يخصّ كل مكوّنات المجتمع التّونسي.

وكما يُقال " إذا عُرف الدّاء سهُل الدواء" وإذا عُرف السّبب بطُل العجب". أي إنّ صياغة الحل النّاجع والجذْري لمعالجة معضلة المدرسة التّونسية يمرّ بالضّرورة عبر القيام بتشخيص شامل وموضوعي لكلّ شوائب المنظومة الحاليّة ولنقائصها.

2- تشخيص حالة المنظومة التّربوية التونسية.

يجب الإقرار بأن العامل الأساسي الذي تسبّب في تدهور أداء المدرسة التّونسية هو **سوء الحوكمة** الّذي تميّز به القطاع وذلك على امتداد أكثر من 20 سنة.

وتتمثل أهمّ المظاهر السلبية لهذا الإختلال في مستوى الحوكمة في الآتي:

- ابتعاد القرارات عن الواقع الميداني للمدرسة:

اغلب المسئولين ليست لهم أي دراية بالحاجيات الفعلية للمدرسة وبالمشاغل الاجتماعية والمعرفية اليوميّة للعائلات والجهات التّونسيّة، يأخُذون قراراتهم بالأساس بهدف إرضاء رغبة الأنظمة القائمة وهي قرارات عادت ما تتميّز بالارتجال والتسرّع والشّخصنة.

- **سوء التصرف فيما هو متوفر من إمكانيات بمؤسسات التدريس:**

توظيف غير محكم في مستوى الموارد البشرية والبنية الأساسية والتّجهيزات وسوء تقدير للحاجيات. وهو ما تسبّب في تباين خطير في مستوى الإمكانيات المتوفرة والنّتائج المسجّلة بين الجهات ومؤسّسات التّدريس بنفس الجهة وبين المدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والمعاهد الثّانوية.

- **غياب الوليّ عن المشاركة في تنفيذ مشروع المدرسة**

أولياء مستقيلون أو مقالون أو غير واعون أو أنانيّون. وفي كلّ الحالات فأنهّم يرفضُون في أغلبيتهم المساهمة في رفع أداء مؤسّسات التّدريس العموميّة الّتي يزاول أبنائهم تعليمهم بها.

- **تنامي حالات توتّر العلاقات بين مختلف أعضاء الأسرة التربوية:**

انعدام ثقافة الحوار والاحترام والثقّة بين أعضاء الأسرة التّربوية.

- **غياب إجراءات جديّة لتقييم المنظومة ومتابعتها:**

تقصير غير مبرّر في مستوى تقييم أداء المنظومة التّربوية وفي مستوى مراقبة مختلف هياكلها ومكوّناتها، الشّيء الّذي تسبّب في الحدّ من مجالات التّدخل وفي فاعليته.

وقد أدى سوء التّحكم في القطاع إلى أخذ العديد من القرارات السّيئة والاختيارات غير الصّائبة خاصّة فيما يتعلّق بضبط السّياسات وتحديد الاستراتيجيات وإدخال الإصلاحات.

- **إخفاق في مستوى تصوُّر الإصلاحات وبلورتها وتجسيمها:**

إصلاحات عادة ما تجسّم رُؤى أحادية الجانب وغرورا فكريّا واعتبارات سياسية ومهنيّة دون أن تعتمد منهجية حرفية للدّراسة ودون أن تتقيّد بالقانون وتأخذ بعين الاعتبار المصلحة الوطنيّة ودون أن تُشْرك كلّ الأطراف والاختصاصات المعنيّة وهي عديدة ومُتنوعة. وتتمثّل أهم الاختيارات غير الصائبة في هذا المجال فيما يلي:

- إدراج مراجعة جذريّة في مستوى نظام الدراسة وتثبيت المقاربة بالكفايات:

الاستغناء عن القيام بدراسة ضرورية مُسْبقة لجدوى الاختيارات المعتمدة وعدم الإعداد الجيّد للتُّوجهات الجديدة خاصة فيما يتعلّق بالتّكوين وتوفير كلّ المتطلبات الضّرورية.

- ضبابية في وظائف المدرسة والمناهج البيداغوجية ومكوّنات البرامج وأنظمة التّقييم:

اهتمت المنظومة بالأساس بتبليغ المعارف وأرهقت التّلميذ بسبب كثافة المواد وساعات الدّراسة والمراجعة والدّعم وحرمته بالتّالي من زمن اجتماعي هو في أشدّ الحاجة إليه.

- تعريب تدريس جميع مواد التّعليم الأساسي بما في ذلك المواد العلميّة:

اعتماد تدريس المواد العلمية -الرياضيات والعلوم والفيزياء- باللّغة العربيّة في المرحلة الإعدادية ثمّ باللّغة الفرنسية في المعاهد الثّانوية. وتسبّب هذا الاختيار في العديد من الاضطرابات عند التّلميذ في مستوى الفهم والتأقلم مع استعمال اللّغة وفي هدر غير مبرر للزّمن المدرسي.

- اختلال في مستوى التّكوين القاعدي للمدرسين وفي تكوينهم المستمر:

لا تتوفر مسارات تكوين للمدرسين تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الفعلية للمدرسة من كفاءات عالية ومختصة بالإضافة إلى سوء التّصرف في الأفراد من حيث الانتداب والتوظيف والآفاق المهنية والاعتبارات الماديّة والمعنوية.

- تركيز جلّ مُكوّنات المجتمع التونسي خلال العشريتين الأخيرتين على النتائج:

انحسر شُغل جلّ أصحاب القرار والمهنيين وجلّ الأولياء والتّلاميذ في الحصول على الشّهادة المدرسية والبحث عن النجاح والتميز بغض النظر عن الكيفية والمستوى الفعلي للتّلميذ وعن النّتائج الدّراسية المسجلة في مستوى المدرسة والجهة.

- عدم ملاءمة النّصوص المعتمدة لمتطلبات التحولات التي عرفتها بلادنا:

تفتقر النصوص الحالية لأحكام تفرضها اليوم تطورات الحياة الاجتماعية والثّقافية والاقتصاديّة والسّياسيّة في مجالات التّعليم والتّربية والثّقافة والصحّة والحوكمة.

- عدم قدرة الدولة على أيجاد الحلول الكفيلة بإنقاذ الوضعية:

فشلت الدّولة فشلا ذريعا في إنقاذ المنظومة رغم تواتر الصّرخات المنادية بضرورة التعجيل بإصلاح مدرستنا العمومية والّتي هي في حالة احتضار منذ سنوات عدة.

الحلول الضرورية لإنقاذ المدرسة التونسية:

يتمثّل الحلّ الجذري في إصلاح المدرسة التّونسية على أساس احترام ثوابت الحوكمة الرّشيدة ومبادئها. فمن الضّروري أن يتمّ من خلال مشروع الإصلاح تلافي كلّ نقائص المنظومة الحاليّة التي تمّ الوقوف عليها وأخذ كلّ الإجراءات لكي لا تعيش بلادنا ما تعيش اليوم مدارسنا من إخفاق.

تاريخيا، تعني كلمة الحوكمة "gouvernance" في اللّغة اليونانية القديمة "koberňan" توجيه سفينة أو دبابة قبل أن يقوم "أفلاطون" بسحب مجال استعمالها بصفة مجازية لتشمل حوكمة العباد وتتحول إلى كلمة "gubernare" في اللّغة اليونانيّة.

وقد تمّ استعمال كلمة الحوكمة في القرون الوسطى من طرف الفرنسيين والانكليز على حدّ السواء على أساس معنى الحكومة "gouvernement"قبل أن تتم توسعة مجال استعمالها في النّصف الأوّل من القرن الماضي بإضافة مجال الحوكمة الاقتصادية"gouvernance économique".

ويُعرّف المنجد الفرنسي كلمة الحوكمة على كوْنها ممارسة للسّلطة السّياسيّة على الشّعب أو البلاد، وخاصّة السّلطة التنفيذية، وإدارة الشؤون الاجتماعية والحياة السّياسيّة للدّولة.

ويعرف الائتلاف* من أجل عالم مسؤول ومتعدّد ومتضامن الحوكمة على أنها " قدرة المجتمعات الإنسانية على إرساء منظومات تمثيليّة وهيئات وإجراءات وإمكانيات وتدابير ومنهجيات وأسلاك اجتماعية الهدف منها ضمان التّصرف السّلمي في الترابطات العلائقية. ويتجاوز معنى الحوكمة الرشيدة "la bonne gouvernance" مجال تحديد الاتّجاه ليكون آلية من آليات المساعدة على التّغيير. "

فمن الضروري أن تكون للحوكمة الرشيدة القُدرة على دفع إنتاج الخيرات أو الخدمات بالمؤسسات العمومية أو الخاصّة والاستجابة بصفة مسترسلة إلى متطلبات الأداء والفاعليّة والنّجاعة والجودة مع ضمان ما هو مستوجب تجاه الموارد البشرية من اعتبار وحقوق ورفاه.

وعندما يتعلّق الأمر بالمرفق العمومي مثل المدرسة، تأخذ الحوكمة الرشيدة مرجعيتها من التراتيب القانونية المعمول بها ليقع سحبها فيما بعد على كامل أنشطة المؤسّسة وفي مختلف مراحل تنفيذها والتي تتمثّل عموما في التّخطيط والتّنفيذ والمراقبة والتّقييم.

II. الإطار القانوني للتربية والتعليم.

تتمثل في المرجعية القانونية للمرفق العمومي والّتي تتكوّن من مجمل التراتيب وقواعد التّصرف والتّدابير والاستثناءات المتّصلة بأنشطة المصلحة العمومية. ويتضمن الإطار القانوني بالأساس **المهام** المناطة بعهدة المرفق **والتراتيب والمقاييس والشروط** الواجب احترامها **والهياكل والموارد البشرية** المعنية **والتوجهات** الواجب التقيّد بها **والأهداف** الواجب تحقيقها.

على أن يتميّز الإطار القانوني بجملة من المبادئ الأساسية أهمّها القُدرة على:

- احترام دولة القانون والمؤسسات.
- تجميع أكبر قاعدة توافق ممكنة حول ثوابت مشتركة.
- الاستجابة إلى التّطلعات المشروعة للمواطن وإلى التّحديات الوطنيّة في كلّ المجالات.
- التعبئة حول مشاريع مشتركة مع التّشجيع على استقلاليّة التصرف وتحميل المسؤولية خاصة فيما يتعلق بالهياكل والموارد البشرية المعنية.
- التغيير والتّجديد في مستوى المنهجيات والثقافات والإجراءات المعتمدة بالإدارة العمومية.
- تنظيم العلاقات والتفاعلات بين مختلف الأطراف المعنية، السّلطات العمومية والأطراف المشاركة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وبقية الأطراف الأخرى.

فبالرغم من أنّ جانبا كبيرا من مقتضيات القانون الحالي المنظّم للقطاع (القانون التّوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 والمتعلق بالتّربية والتّعليم المدرسي**) مازالت وجيهة وقابلة للتنفيذ روحا وتوجها،** فانّ اختيار الحلّ المتمثل في صياغة نصّ جديد لتنظيم القطاع ضروري ويمكن تبريره بسببين أساسين.

يتمثّل السّبب الأول في الكمّ المهمّ من المقتضيات والأحكام الّتي تستوجب الإضافة نتيجة مراجعة العديد من فصول النصّ الحالي من خلال مزيد توضيحها أو إعادة صياغتها أو إضافة فصول أخرى إليها. وقد تعلّقت هذه المراجعات بالأساس بضمانات الدّولة وبموقع اللّغات في منظومة التّعليم والتّربية وبدور أولياء التّلاميذ وجمعيات أولياء التّلاميذ في صياغة مشروع المدرسة وفي تنفيذه وبمرجعيّة المنظومة وبمساهمة القطاع الخاص في النهّوض بالقطاع.

ويتمثّل السبّب الثّاني في إضافة فصول جديدة لتنظيم مجالات متعددة تهمّ القطاع يمكن اعتبارها أساسيّة اليوم في حين أنّ التّشريع الحالي لا يتعرّض إليها في مستوى القانون. وتتعلّق هذه المقتضيات بتعهّد المدرسة بالجانب الصحي للتّلاميذ وبتوسعة الوظيفة التّربوية للمدرسة لتشمل جوانب مُهمّة وحسّاسة تتعلق بحياتنا المعاصرة واليوميّة والّتي من الضّروري أن تتمّ توعية أطفالنا وشبابنا بها أو تلك المتعلّقة بمتطلبات حوكمة القطاع بعد التغييرات السياسيّة والاجتماعية التي عرفتها تونس منذ 14 جانفي 2011.

وبالتّالي فأن صياغة نص قانوني جديد أصبح اليوم أمرا ضروريا ومستعجلا. والهدف منه إرساء مرجعية قانونية جديدة بأوسع قاعدة ممكنة من التّوافق تثّبت ركائز مدرسة الغد الّتي تحتاج إليها بلادنا وتُهيئ في الوقت ذاته للانطلاق الفوري في تنفيذ عملية الإصلاح وتوفير كل ما تتطلبه من تدابير تشريعيّة وتنظيمية وبشريّة وماديّة، بعيدا عن كل توظيف سياسي أو إيديولوجي أو ديني وعن كل استحقاق غير المصلحة الوطنيّة، دراسة وصياغة وتجسيما.

1- مهام المرفق العمومي للتربية والتّعليم:

تتمثّل في وصف دقيق ومركّز لمكوّن المصلحة والغاية الّتي بُعث من اجلها ووصف للتطّلعات والأهداف الّتي تُطالب بتحقيقها بصفة مسترسلة.

وبالتّالي فأنّ المهمة الأساسيّة للمنظومة التّربوية تتمثل في ضمان تعليم أطفال تونس وتربيتهم وتكوينهم وتدريبهم وذلك أين وجدوا ومتى وجدوا.

وتتمثل مهامها الثّانوية في تسيير في كل المجالات الضروريّة لأداء مهامّها الأساسيّة على الوجه المطلوب وخاصة التّصرف في الموارد البشرية والتّصرف الإداري والمالي والتّصرف في البنية الأساسيّة وفي التجهيزات وفي المعدّات الدّارجة وفي المواد الأولية إلخ.

وتقتضي الحوكمة الرّشيدة أن يكون التّلميذ محور العملية التربوية ومركز اهتمام المدرسة.

فالمدرسة مطالبة بضمان انشراح المتعلّم وتطوير مكتسباته ليصبح رجل المستقبل أو امرأته. فهي مطالبة على هذا الأساس بتكوين شخصيته وضمان حقوقه في السّلامة البدنية والمعنوية وفي العدالة

الاجتماعية ومطالبة بصقل إرادته وثقته بالنّفس وبغرس روح الطموح والتفوّق فيه وتطوير مهاراته ومواهبه وقُدراته وبدفع رغبته في التّعلم الذاتي وفي الانخراط في مجتمع المعرفة.

والمدرسة مطالبة من جهة ثانية بالاستجابة إلى حاجيات تطوّر البلاد في كلّ المجالات وبتجسيم معاني العدالة الفعلية بين المواطنين ومعاني الانصهار الاجتماعي ومطالبة أيضا بضمان وحدة الوطن واستقراره وأمنه ومطالبة بتأهيل تونس للاندماج من دون عُقد في فضاء العالم المتطوّر، عالم المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد والثّقافة والقيم الكونيّة.

كما أنّها مطالبة بالانفتاح على محيطاها الدّاخلي والخارجي وعلى المستحدثات والمستجدات في المجال التربوي البيداغوجي وعلى العلوم التّربوية والبحوث والتّجارب النّاجحة والّتي تهدف إلى الرفع في القدرة على التّعلم وإلى إرساء مدرسة ارفع أداء وأقلّ فوارق.

2- تنظيم المرفق العمومي للتعليم والتّربية.

يتمثل في وصف مختلف هياكل المرفق والمهام الموكولة لكلّ هيكل من هياكله والأنشطة المُطالب بتنفيذها وتدرّجها في الزّمان وتواصلها على الميدان.

والدّولة هي السّلطة المسؤولة الأولى على ضمان تواصل أداء المنظومة التربوية وذلك بواسطة مختلف هياكلها المركزية والجهوية والمحلية وخاصة مؤسساتها التربوية وبمساعدة مختلف سلطها الجهويّة والمحلية.

وتُمثل المدارس التّحضيرية والمدارس الابتدائية والمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية ومراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي المؤسسات الأساسية والقاعدية المكلفة بتنفيذ المهام المتمثلة في تعليم أطفالنا على الميدان وتربيتهم ونثقيفهم وتدريبهم وتكوينهم.

ومن الضروري أن يتم تحديد مهام كل هذه الهياكل بدقّة مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان توزيع محكم للمسؤوليات بين المستويات المركزيّة والجهويّة والمحليّة.

ومن الضروري أيضا أن يتمّ تمكين مؤسسات التّدريس من درجة عالية من الاستقلالية والمسؤولية واعتماد مبدأ الإدارة التشاركية فيما يتعلق بإعداد المناهج البيداغوجية ومشاريع المدارس وتنفيذها.

3- الأطراف المعنية بالتعليم والتّربية:

وهي الموارد البشرية التي ستسهر على تنفيذ مختلف الأنشطة التي تمّ تكليف المرفق بإنجازها.

على أن يتم للغرض تحديد المؤهلات المهنية لكل فرد من الأفراد المعنيّة مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤوليات والمهام التي سيتعهد بتنفيذها. كما يجب الحرص على ضمان حق الإطارات الموظفة في قطاع التربية بكلّ اختصاصاتها ودرجاتها في تكوين قاعدي صلب يتلاءم ومتطلبات المهمة التي ستعهد إليهم، ينضاف إليه تكوين مستمر طيلة ممارستهم لوظيفتهم باعتباره ضرورة تقتضيها التحولات المعرفية والاجتماعية ويحتّمها تطوّر المهنة.

وبالنسبة إلى للمنظومة التّربوية وبالإضافة إلى أصحاب القرار والموظّفين تتكوّن الموارد البشرية المعنية مباشرة بصياغة مشروع المدرسة وبتنفيذه من أعضاء مجلس المؤسسة وبقية أعضاء الأسرة التربوية.

ومن الضروري أن يتحمل كلّ فرد معني بالمنظومة التربوية، صاحب قرار كان أو موظف أو إطار تسيير أو تدريس مسؤولية قراراته وتصرفاته وأدائه.

على أن يتم سحب هذه المسؤولية والّتي هي معنوية بالأساس على كلّ أعضاء الأسرة التربوية بما فيهم الأولياء والتّلاميذ وبقية الأطراف الأخرى.

4- آليات المراقبة والتّقييم.

إخضاع كافة مكونات التّعليم المدرسي بمختلف مراحله لتقييم دوري وفجائي يهدف إلى القيام بقيس موضوعي ومنتظم لمردود منظومة التّدريس ولأداء مؤسّساتها ومختلف الأسلاك العاملة بها ولمكتسبات التّلاميذ، بغية إدخال الإصلاحات والتعديلات اللّازمة عند الاقتضاء لضمان تحقيق الأهداف المرسومة.

على أن يتمّ التأكد في هذا الإطار من احترام المدرسة للقيم الّتي بعثت على أساسها خاصة فيما يتعلق بالعدالة والأنصاف والجودة والتّضامن.

ومن المتّجه اعتماد إجراءات يتمّ على أساسها مجازاة اللإخلالات وتشجيع النتائج الإيجابية والمبادرات المجدّدة الّتي لها قيمة مضافة.

III. تخطيط الأنشطة المتصلة بالتّعليم والتربية:

تمُثّل عملية التّخطيط مرحلة أساسية من مراحل هيكلة أي مشروع يتمّ الإعداد لتنفيذه. وتهدف عملية التّخطيط الاستراتيجي إلى ضبط الأهداف العامّة أو الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها وإعداد مخطط عملي للغرض يحدّد المتطلبات الواجب توفيرها والجدولة الزمنية الواجب احترامها.

كما تتضمن عملية التّخطيط برمجة الاعتمادات السّنوية ليتسنى لمختلف الهياكل التّابعة للمرفق العمومي القيام بمهامها وتنفيذ أنشطتها على الوجه المطلوب.

ومن الضروري أن يكون للسياسات والإستراتيجيات التي تتمّ بلورتها رؤية طويلة المدى وان تستجيب في الوقت ذاته إلى ما هو مستعجل وحيني. على أن يتمّ الحرص على عدم الخلط بين الأهداف الاستراتيجية والأهداف العملية والبرامج السنوية وعدم الخلط أيضا بين الأهداف والمتطلّبات وبين الأسباب والنتائج.

ويجب الحرص على أن تأخذ السياسات والاستراتجيات التي يتمّ إقرارها بعين الاعتبار حاجيات الجيل الحالي والأجيال القادمة وحقوقهم وتفادي كلّ ما من شانه أن يتسبب لهم في أي ضرر بيئيا كان أو ماديا أو اقتصاديا أو ثقافيّا أو اجتماعيا.

وتقتضي الحوكمة الرشيدة أن يتمّ اعتماد القرارات السياسية في إطار منهجية تشاركيّة، أي من خلال إرساء منابر حوارات عامة بمشاركة كلّ الأطراف المعنية من القطاعين العمومي والخاص.

وعلى أنّ تتميز الحلول التي تتّم بلورتها بالتجديد والفاعلية وتعتمد نماذج ملائمة وتستأنس بالبرامج والتجارب الناجحة.

ونظرا للوضعيّة الحالية للمنظومة التّربوية التونسية، فانه من الضروري أن تتم عملية تخطيط مشروع الإصلاح بصفة مُحكمة خاصة فيما يتعلق بصياغة الإطار القانوني لمدرسة الغد وعند ضبط السياسات والاستراتيجيات وتحديد الأهداف وعند توفير المتطلبات الضرورية لتنفيذ كلّ مرحلة من مراحل المشروع.

فتحديات مدرسة الغد واضحة جدّا ولا تتطلب اختصاصات عالية لضبطها ولتحديد مؤشراتها قصد ضمان متابعتها. فهي تتمثّل في الرجوع بالنتائج والمعطيات والإحصائيات والظواهر الّتي تبعث اليوم الانزعاج والحيرة إلى مستويات مطمئنة ومريحة في آجال معقولة خاصة فيما يتعلق بـ:

- عدد التلاميذ الذّين ليس لهم أي أمل في النّجاح المدرسي والتّلاميذ الذين يغادرون مبكرا مقاعد الدراسة.
- الفارق في المستوى المعرفي العام لتلاميذنا مقارنة بتلاميذ الدّول الغربية والأسيوية.
- عدد حالات العنف المدرسي والانحراف المسجلة سنويا بمحيط المؤسسات التربوية.
- نوعية العلاقة بين المربي من جهة والأولياء والتلاميذ من جهة ثانية.
- عدد حالات عدم استقرار المنظومة بكل مكوناتها.
- الكلفة الدروس الخصوصية التي تخصصها العائلة سنويا.

ومن الضروري أيضا أن تتم إعادة المدرسة التّونسية إلى برنامج "PISA" والعمل على حصولها على مرتبة محترمة وفي آجال محترمة.

وتشترط الحوكمة الرشيدة أن يكون لقيم المدرسة المتمثلة في الجودة والعدالة والأنصاف والكونية والتّضامن تجسيما فعليا على الميدان وواقعا ملموسا في مستوى الممارسات والتّقاليد.

ويتطلّب بلوغ كلّ هذه الأهداف ورفع كلّ التّحديات:

- إعادة صياغة مهام الدولة ووظائف المدرسة ومراجعة كلّ برامج التعليم والمناهج البيداغوجية وأنظمة التقييم.
- ضمان تشريك كل الأطراف المعنية في تحديد السياسيات الوطنية المتعلقة بالتربية والتعليم وبرامج الإصلاح المتعلقة بها من خلال بعث مجلس وطني للتّعليم والتّربية والتّكوين المهني.
- ضمان شفافية الاختيارات والتوجهات والبرامج وأنظمة التقييم وجودتها ونجاعتها واستقلاليتها وحياديتها من خلال بعث مجلس وطني للبرامج.
- ضمان تواصل تميز أداء المنظومة في كلّ مستوياتها ومجالاتها ومكوناتها من خلال بعث مرصد وطني للتّربية.

ويتطلب أيضا:

- توفير كل ما تحتاجه عملية الإصلاح من مرجعيات قانونية وتدابير تشريعيّة وتنظيمية وموارد بشريّة ومادّيّة.
- ترسيخ مبدأ تقاسم المسؤوليات بين المستويات الوطنية والجهوية والمحلية والميدانية وبين الدولة والسلطات الجهوية والمحلية والمؤسسات التربوية.

- تمكين مؤسسات تدريس من إطار تربوي وإداري ذي كفاءة وتأهيل عاليين في كل الاختصاصات والمستويات من خلال ضمان حقهم في تكوين قاعدي صلب وفي تكوين مستمر طيلة ممارستهم لوظيفتهم وحقهم في الاعتبار المعنوي والمادي والبدني.
- ترسيخ مبدأ الإدارة التّشاركيّة وفي مستوى مجالس المؤسسات التربوية وبين أعضاء الأسرة التربوية وذلك من خلال تشريك الأولياء والتّلاميذ في صياغة مشاريع المدرسة وتنفيذها.
- التّوجه تدريجيا إلى اعتماد إشكال هندسيّة معمارية لمؤسسات تدريس تأخذ بعين الاعتبار الطابع المميز لمحيط المؤسسة ومتطلبات أداء وظيفتيها التربوية البيداغوجية وتنمّي في الوقت ذاته الحس الفني لدى النّاشئة وتقوّي شعورهم بالانتماء إلى المدرسة وبالاعتزاز بها.

ومن الضروري أن تتمّ خلال عملية التّخطيط برمجة الإعتمادات لضمان السير العادي للمرفق العمومي، وخاصة مؤسسات التدريس وأيضا لتغطية حاجياتهم الجديدة من انتدابات وبناءات واقتناء تجهيزات ومعدات ومواد أوليّة وصيانة إلخ.

فسياسات التقشف لا تتلاءم بتاتا مع قطاع التربية والتعليم. فعدم استثمار ما هو مطلوب في الوقت المطلوب يحُمّل صاحب القرار مسؤولية بعثرة الموارد الخاصة والعامّة ومسؤولية الإضرار بحاضر العائلات والمجتمع والبلاد وبمستقبل الأجيال اللاّحقة.

IV. تنفيذ مختلف أنشطة المرفق العمومي:

وهو ما تتعهد بتنفيذه مختلف هياكل المرفق العمومي من أنشطة ومهام وواجبات حسب البرمجة المحددة يومية كانت أو أسبوعية أو سنوية أو خماسية أو غيرها.

وبالتوازي مع تنفيذ مشروع الإصلاح والذي يتطلب أكثر من عشرية والذي يعود بالأساس إلى أنظار الدولة، تتمثل الأنشطة الأساسية للمدرسة في تعليم الناشئة وتربيتها بالإضافة إلى مهامها الثانوية المتمثل في المعالجات اليومية وفي تحديد حاجياتها المستقبلية.

وتقتضي الحوكمة الرشيدة في مستوى مؤسسات التدريس تشريك كلّ أعضاء الأسرة التّربوية في إعداد مشروع المدرسة وتنفيذه، أي مدير المدرسة ومدرسيها وإطارها الإداري والاجتماعي والأولياء والتلاميذ بالإضافة إلى جمعيات أولياء التّلاميذ والأطراف المعنية الأخرى وذلك في كلّ المجالات التي يسمح بها القانون والتي تهدف إلى تحسين محيط المدرسة وأدائها ونتائجها.

وبالتالي فإنّه من الضروري أن تعمل المدرسة على ضمان أرضية تشاركيّة أساسها الثقة والاحترام المتبادلين بين كلّ الأطراف المعنية وغايتها مصلحة التّلميذ دون سواها ومرجعيتها القيم التي بعثت على أساسها المدرسة أي العدالة والمساواة والإنصاف والتّطوع والتّضامن.

V. التّدقيق والمراقبة والتقييم:

تعتبر عمليات التدقيق والتقييم والمراقبة لكل مكونات المنظومة التّربوية ولكلّ هياكلها من ضمن الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة. وتهدف هذه العمليات دورية كانت أو فجائية إلى القيام بقيس

موضوعي لكلّ مؤشرات متابعة أداء المنظومة التّربوية ونتائجها وخاصة مؤسسات التّدريس والأفراد العاملين بها والمحصول المعرفي للتلاميذ.

ويتم الحرص خلال عمليات التّدقيق والتقييم والمراقبة على:

- التأكد من التوظيف السليم لكل الموارد الموضوعة على الذمة ومن احترام التراتيب الجاري بها العمل.
- التأكد من احترام الإجراءات والشروط والمقاييس المعتمدة ومن مطابقة النتائج للأهداف التي تمّ تحديدها خاصة من ناحية الأداء والنجاعة والفاعلية والنوعية.
- التدخل عند الاقتضاء لإدخال التعديلات الضرورية ولمعالجة النقائص التي يتمّ الوقوف عليها.

محمود مفتاح



التعليم العالي

I- التعليم العالي

1. الوضع الحالي :

ينظم التعليم العالي القانون عدد 89-70 المؤرخ في 28 جويلية 1989 كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 67 المؤرخ في 17 جويلية 2000.

ودعت الحاجة إلى إصلاح التعليم العالي إلى إصدار القانون عدد 19-2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 31 لسنة 2011 المؤرخ في 26 أفريل 2011. وقد أرسى هذا القانون منظومة "إمد" (إجازة، ماجستير، دكتوراه) وكذلك اعتماد المسالك التعليمية كما نص على تقييم المؤسسات الجامعية والتكوين والأداء العلمي والبيداغوجي للمكونين والعقود حسب الأهداف وقد تم تركيز منظومة "إمد" خلال 3 سنوات: 2006، 2007 و2008 ثم تم تعميمها سنة 2012 باستثناء تكوين المهندسين والأطباء والمهندسين المعماريين.

أما التعليم العالي الخاص فقد تم تنظيمه بموجب القانون عدد 73-2000 الصادر في 25 جويلية 2000 كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 59-2008 المؤرخ 4 أوت 2008 والأمر عدد 2124 المؤرخ في 25 سبتمبر 2000 الذي ضبط معايير وإجراءات الاعتراف بالشهادات.

وتمثل ميزانية قطاع التعليم العالي العمومي حالياً نسبة 4.1٪ من ميزانية الدولة بينما كانت تمثل 5.04٪ سنة 2015 و6.53٪ سنة 2014. وتم تسجيل الذروة خلال سنة 2008 حيث بلغت ميزانية التعليم العالي 6.53 ٪ من ميزانية الدولة وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ لعدد الطلبة المسجلين خلال تلك السنة.

ويتم اسداء التعليم العالي من قبل جامعات وشبكة معاهد عليا للدراسات التكنولوجية. خلال سنة 2019، بلغ عدد الجامعات 13 جامعة بما في ذلك الجامعة الافتراضية وبلغ عدد المؤسسات العمومية للتعليم العالي 203 مؤسسة منها 25 تحت إشراف الإدارة العامة للدراسات التكنولوجية و31 تحت إشراف مزدوج.

أما بالنسبة إلى التعليم العالي الخاص فقد شمل 72 مؤسسة خلال سنة 2017 و76 مؤسسة حاليًا. يوضح الشكل 1 توزيع المؤسسات العمومية حسب الجامعة بينما يوضح الشكل 2 توزيع المؤسسات الخاصة حسب المنطقة أما الشكل 3 فيوضح توزيع المؤسسات العمومية والخاصة حسب الاختصاص وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

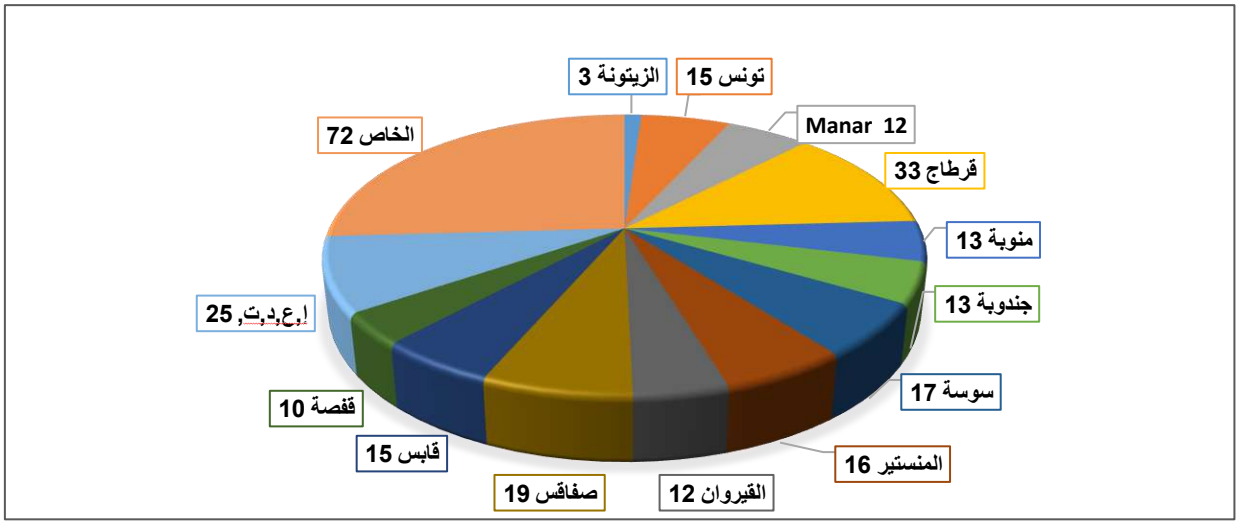

الشكل 1 :المؤسسات العمومية حسب الجامعة

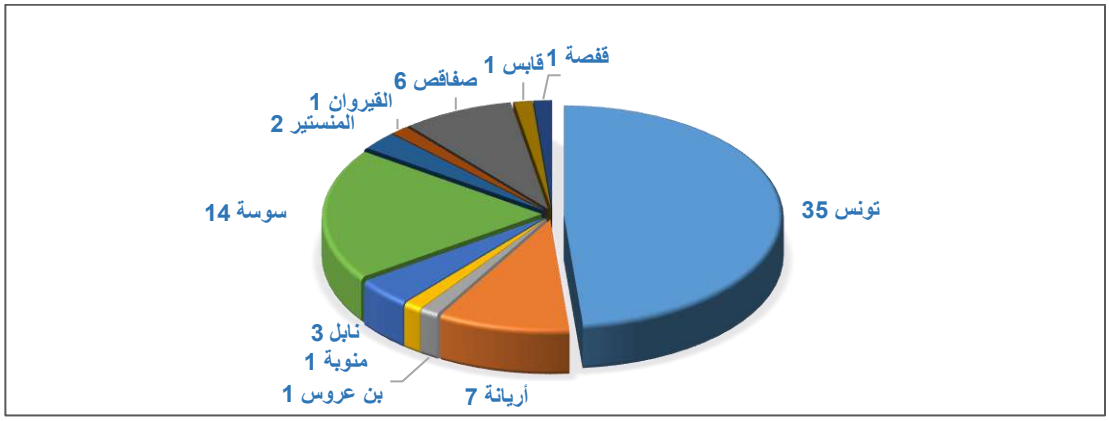

الشكل 2: توزيع المؤسسات الخاصة حسب المنطقة

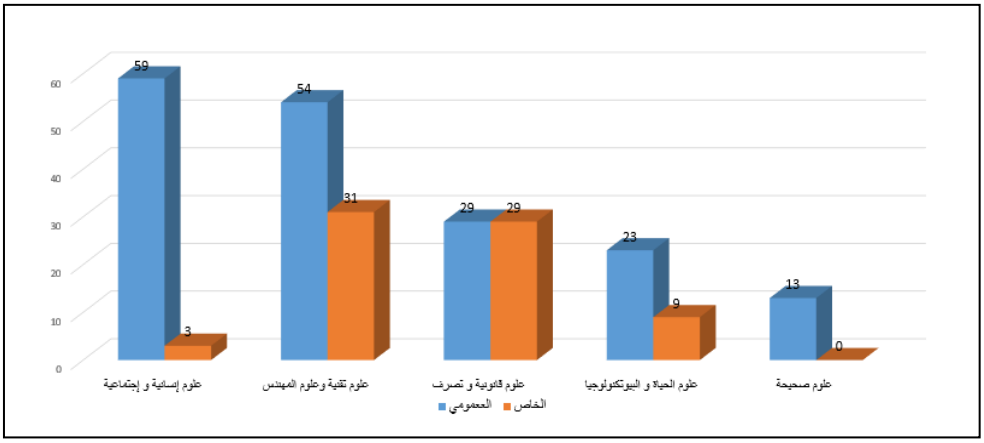

الشكل 3: توزيع المؤسسات العمومية والخاصة حسب الاختصاص

خلال سنة 2018/2017، بلغ عدد الطلبة في القطاع العمومي 241084 تمثل نسبة الإناث منهم 65.4٪ ونسبة الأجانب 8.5٪.

تحتوي منظومة "إمد" التونسية على 955 إجازة و232 ماجستير و177 شهادة هندسة في القطاعين العمومي والخاص

بالإضافة إلى شهادات الطب والصيدلة، وتوجد تفاصيل توزيع الشهادات حسب النوع والقطاع (العمومي والخاص) في الشكل 4 أما توزيع الطلبة حسب نوع الشهادة في كل من القطاعين العمومي والخاص يوجد بالشكل 5. أما الشكل 6 فهو يفصل توزيع الطلبة حسب الشهادة ومجال الدراسة في القطاعين العمومي والخاص.

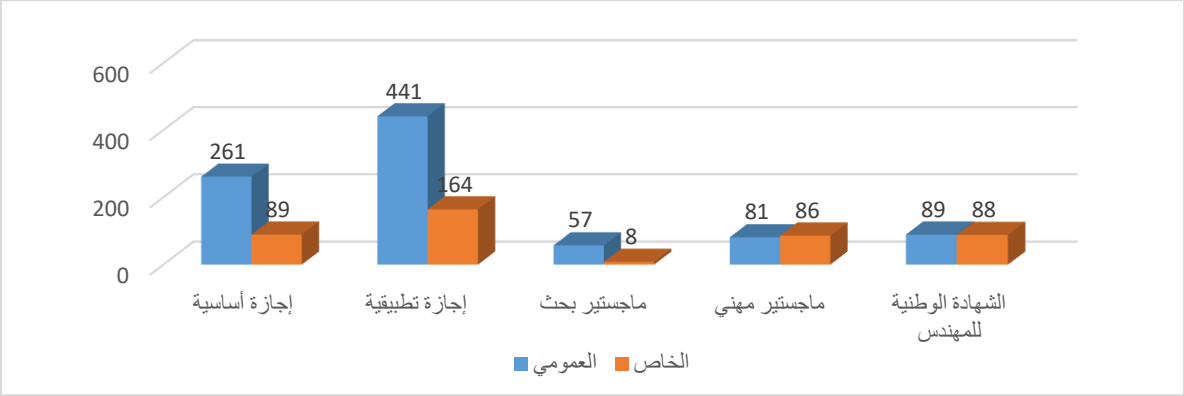

الشكل 4: توزيع الشهادات حسب النوع والقطاع

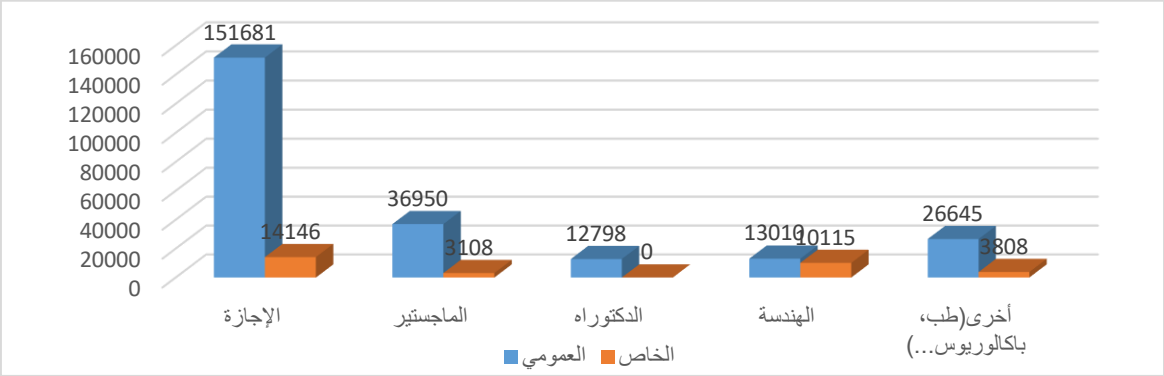

الشكل 5: توزيع الطلبة حسب نوع الشهادة والقطاع

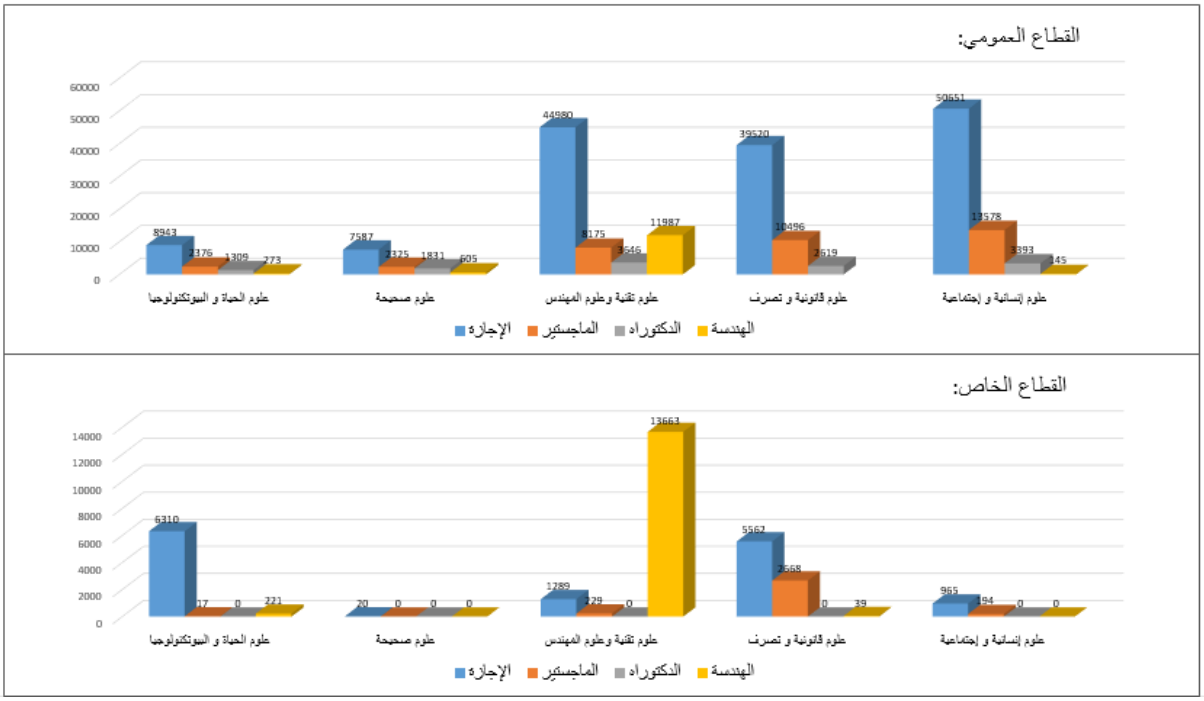

الشكل 6: توزيـع الطلبة حسب الشهادة ومجال الدراسة

هذا ويضم إطار التدريس 22343 مدرسا بما في ذلك المدرسين الاستشفائيين الجامعيين والمبرزين وغيرهم من الأسلاك في حين بلغ عدد المدرسين الباحثين القارين 12485 منهم 2573 من الصنف أ و9912 من الصنف "ب" مما يعطينا معدل تأطير حقيقي يقدر بـ 19 بينما معدل التأطير هو 11 إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع المدرسين بما في ذلك العرضيين وأساتذة التعليم الثانوي والمدرسين الاستشفائيين الجامعيين والمبرزين وغيرهم من الأسلاك...هذه المعدلات تختلف من جامعة إلى أخرى (انظر الشكل 7). وتجدر الملاحظة إلى أن عدد المدرسين القارين في القطاع الخاص غير متوفر ولكن يمكن لنا أن نجزم أنه يمثل نسبة تأطير منخفضة.

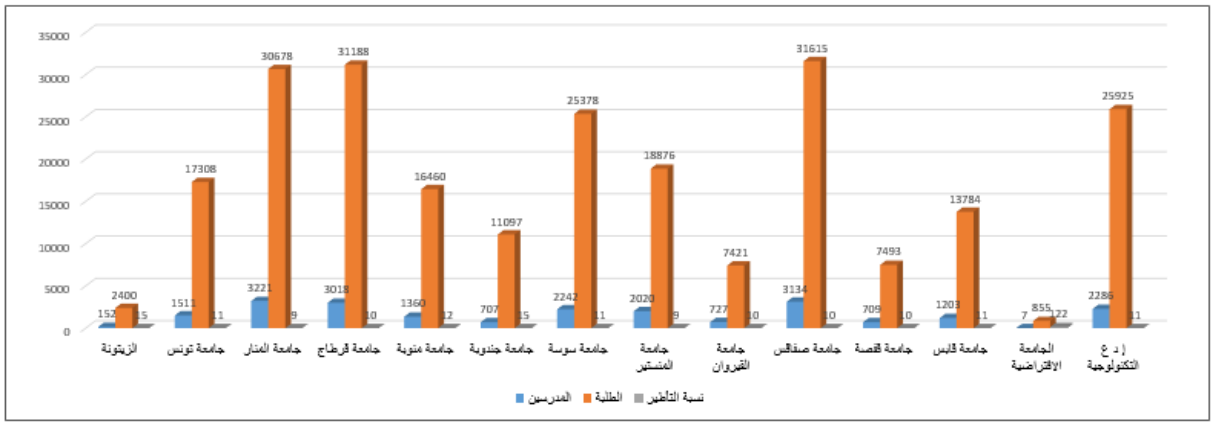

الشكل 7:توزيع نسب التأطير حسب الجامعة

ومن المهم أيضا أن نشير إلى أن عدد المدرسين من الصنف "ب" يفوق بكثير عدد المدرسين من الصف "أ" حيث أنه يقارب الأربعة أضعاف، وهذا التباين يختلف من جامعة إلى أخرى (انظر الشكل 8)

أما عدد الخريجين فقد بلغ سنة 2018\2017 في القطاع العمومي 279 56 (37597 إجازة، 9232 ماجيستير ،3068 دكتوراه، 4296 هندسة، 1537 طب وصيدلة، 549 اختصاصات أخرى) وفي القطاع الخاص 8522 (4468 إجازة، 1175 ماجيستير ،0 دكتوراه،2802 هندسة، 77 اختصاصات أخرى).

ويتوزع هذا العدد حسب المجال ونوع الشهادة على التوالي في الشكلين 9 و10 لكل من القطاعين العمومي والخاص.

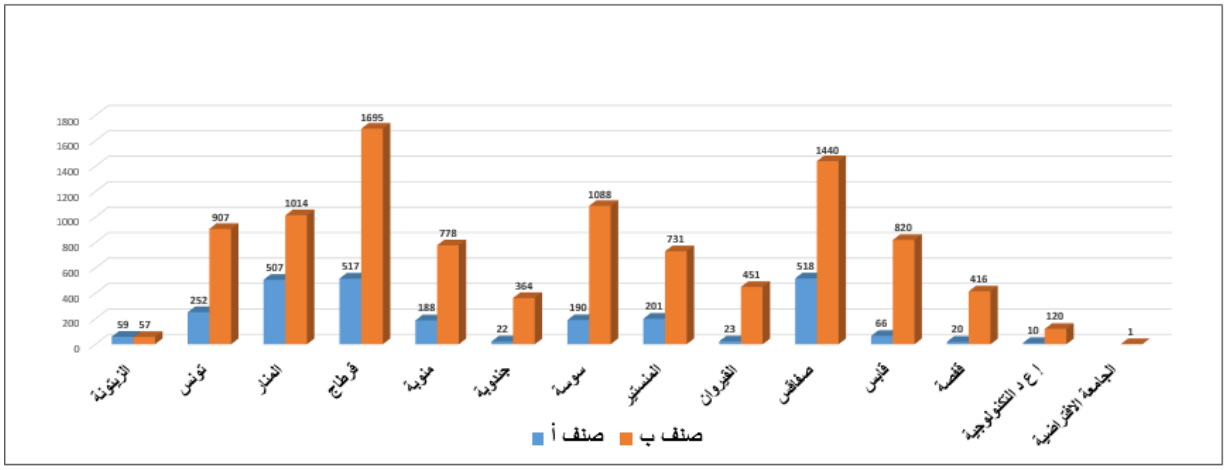

الشكل:8 توزيع المدرسين حسب الصنف والجامعة

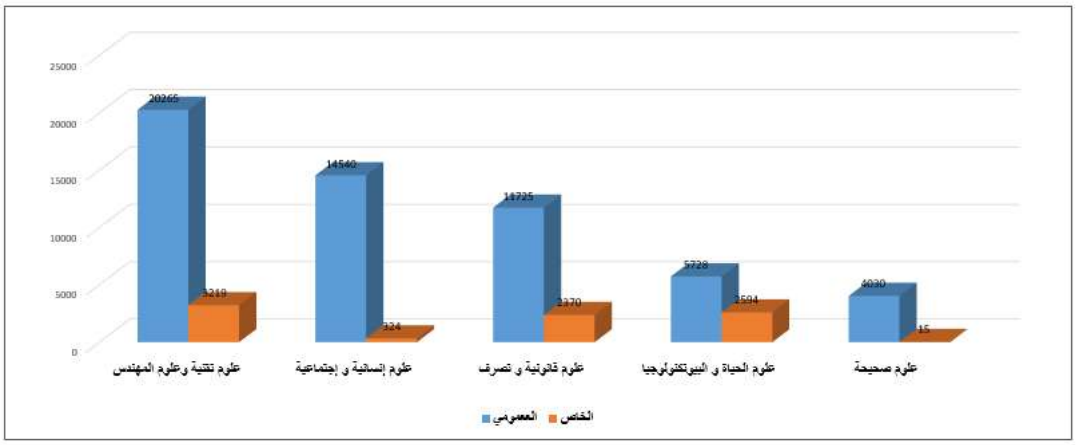

الشكل 9 توزيع الخريجين حسب المجال والقطاع

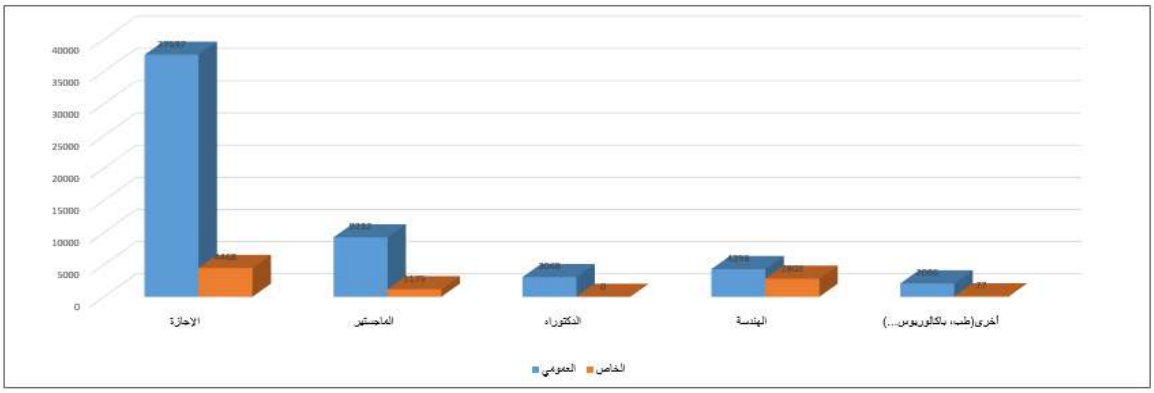

الشكل 10: توزيع الخريجين حسب نوع الشهادة والقطاع

هذا ونلاحظ في الشكل 9 أن العلوم والتقنيات والهندسة تحتل المرتبة الأولى في القطاع العمومي تليها العلوم الإنسانية والعلوم القانونية والتصرف. بينما في القطاع الخاص نجد أن المسالك المتعلقة بعلوم الحياة والبيو تكنولوجيا تحتل المرتبة الثانية.

أما الشكل 11 فهو يبين توزيع الخريجين حسب الشهادة والجامعة في القطاعين العمومي والخاص.

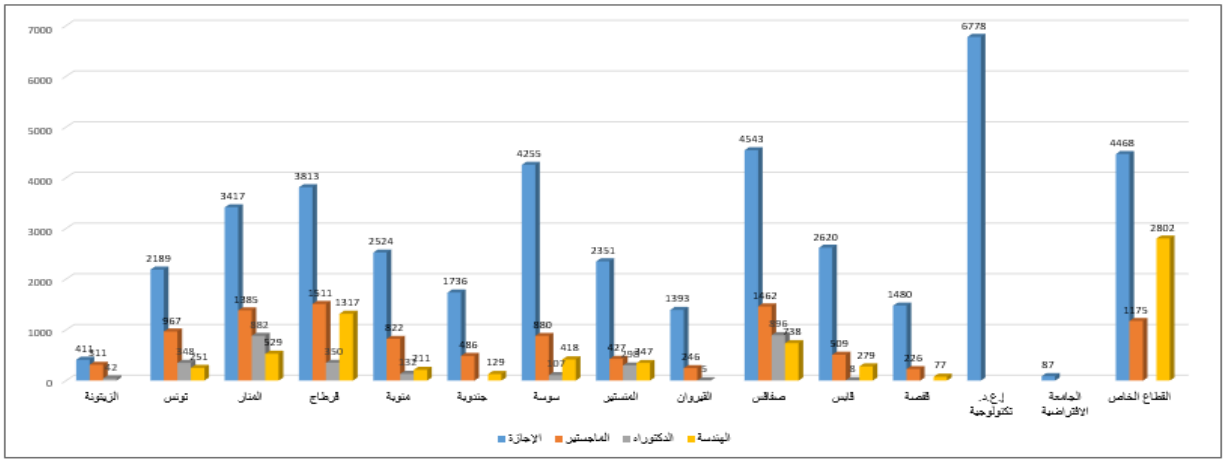

الشكل 11: توزيع الخريجين حسب الشهادة في الجامعة العمومية والقطاع الخاص

وختاما لهذا الجزء، يوضح الشكل 12 التطور الزمني لأعداد الطلبة والمدرسين القارين من السنة الجامعية 2013/2012 إلى السنة الجامعية 2018/2017. حيث نلاحظ تطورا في عدد المدرسين مقابل انخفاض في عدد الطلبة وذلك بدون احتساب المدرسين الملحقين لدى التعاون الفني.

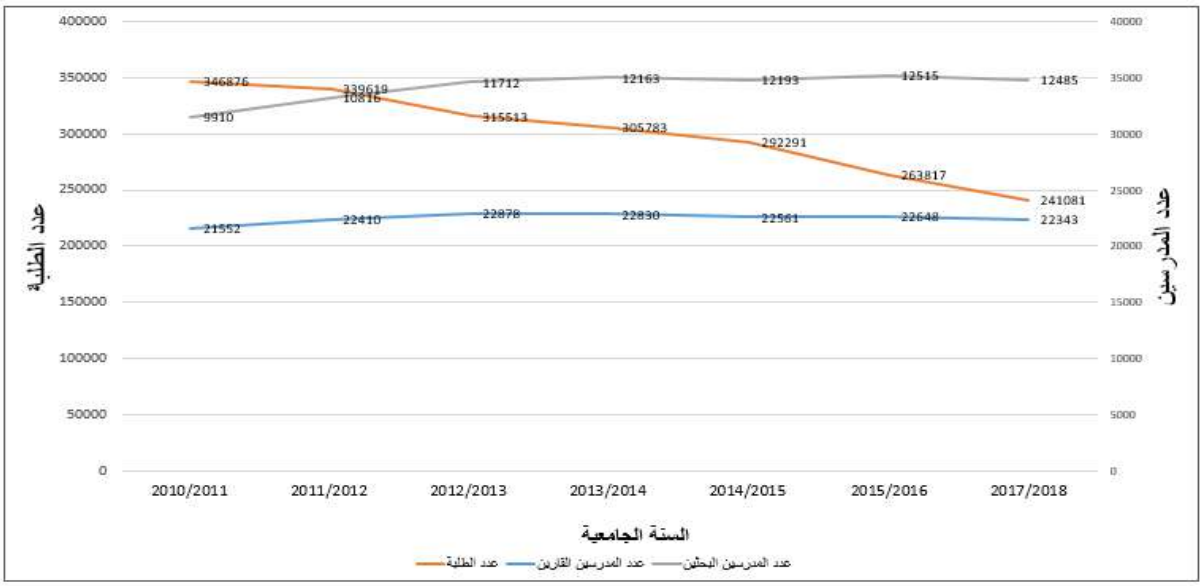

الشكل 12: تطور عدد الطلبة والمدرسين

هذا وتجدر الملاحظة أن عدد المدرسين شهد تراجعا في السنوات الأخيرة حيث أن قرابة الثمان مائة غادروا البلاد سنة 2017 في نطاق التعاون الفني حسب معطيات وزارة التعليم العالي وحسب نفس المصدر عدد المغادرين من ذوات الكفاءات في تزايد ملحوظ مما سيؤثر سلبا على مردودية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس.

2. التشخيص

أ. الخارطة الجامعية

الخارطة الجامعية موزعة جغرافياً بين 7 جامعات شمال البلاد (الزيتونة، تونس، المنار، قرطاج، منوبة، جندوبة والجامعة الافتراضية)، 3 في الوسط (سوسة، المنستير والقيروان) و3 في الجنوب (صفاقس، قابس وقفصة) أي أن 52٪ من المؤسسات متواجدة بالشمال و25٪ بالوسط و23٪ بالجنوب مع انتشار المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بجميع الولايات.

أما بالنسبة إلى التعليم العالي الخاص فتتوزع مؤسساته كالآتي: 65٪ منها في الشمال و23٪ في الوسط و12٪ في الجنوب.

هذا وقد شهدت السنة الجامعية 2013/2012 أكبر عدد من حيث إحداث المؤسسات الجامعية إذ بلغ 20 مؤسسة جديدة مما أجبر الوزارة على اللجوء إلى إيجار فضاءات غالبا ما تكون غير ملائمة. واعتمدت اللامركزية على اعتبارات أكثر منها اجتماعية وسياسية من اعتبارات اقتصادية وتنمية جهوية ذكية تأخذ بعين الاعتبار المعادلة: تكوين - شغل. كما يجب الإضافة إلى ذلك عدم التوازن الجهوي من حيث البنية التحتية والموارد البشرية (لا سيما المدرسين من الصنف "أ") والحياة الطلابية وغياب استراتيجية خاصة فيما يتعلق بمسالك التكوين.

ونتيجة لذلك وقع ازدحام للطلبة في المدن الكبرى وشبه الفراغ في المناطق الداخلية وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق.

ب. الحوكمة:

حظيت الجامعات والمؤسسات العمومية دائمًا بطابع: مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية(EPA) ، والمشكلة الرئيسية لهذا الطابع هي ضرورة المرور عبر مراقب المصاريف عند تنفيذ الميزانية الشيء الذي يثقل الإجراءات ويعرقل عمليات الشراء لا سيما تلك المتعلقة بالمواد وبالمعدات البيداغوجية والعلمية الضرورية للتدريس أو للبحث (مثلا في الكيمياء والفيزياء).

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها الوزارة لتحقيق لامركزية على مستوى بعض المهام مثل التصرف في الموارد البشرية وصرف المرتبات على مستوى الجامعات، إلا أن العديد من المهام الأخرى

لا زالت من مشمولات الإدارات المركزية على مستوى الوزارة نذكر منها بالخصوص مسألة انتداب المدرسين.

ووعيا بهذه الاشكالية دفعت الوزارة منذ سنة 2017 الجامعات إلى الحصول على استقلال إداري ومالي في إطار مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية (EPST). لكن للأسف لا تزال هذه الصبغة غامضة وغير مفهومة حيث استجابت 3 جامعات فقط لهذه الدعوة.

ج. التفتح على المحيط والتشغيلية:

لا يمكننا الحديث عن تفتح حقيقي على المحيط رغم محاولات بعض الجامعات وهذا يرجع أساسا للأسباب التالية:

- عدم وجود مرجعية المهن عند إحداث الشهادات.
- عدم مراعاة خصائص الجهات من حيث الموارد الطبيعية والمهارات والنسيج الصناعي وغيرها عند احداث الشهادات.
- غياب ممثلي المحيط المهني في المجالس العلمية،
- المراصد داخل الجامعة لا تقوم بمهمتها كما يجب: قلة المساعدة في إدماج الخريجين في سوق الشغل، البحث عن إمكانيات التشغيل، إلخ...

وهذا ما يفسر ارتفاع معدل البطالة لدى الخريجين الذي بلغ حاليا 17.2 ٪ للرجال و38.8 ٪ للنساء، وذلك خاصة في العلوم الصحيحة والتقنيين السامين والموارد البشرية.

د. الحياة الطلابية:

إن الظروف المعيشية للطلبة خاصة تلك المتعلقة بالسكن والإطعام والصحة والرعاية الطبية والنفسية ليست دائما بالنوعية المرجوة. ولإن كان السكن صعبا في الجامعات الكبرى فهو أقل حدة في الجامعات الداخلية بسبب عدد الطلبة الذي هو في انخفاض ملحوظ. نلاحظ أيضا أن عدد الممنوحين وقيمة المنحة الدراسية (120 د.ت. شهريًا) منخفضين مقارنة بتكلفة المعيشة. مع الجدير بالذكر أن صبغة المؤسسة العمومية ذات طابع إداري لدواوين الخدمات الجامعية تجعل التصرف الإداري والمالي في الحياة الطالبية صعبا. أضف إلى ذلك النقص في الإعلام والتأطير البيداغوجي للطلبة من طرف الدواوين.

هـ. المسار المهني للمكونين:

يشمل التعليم العالي عدة أسلاك من المدرسين نذكر منها بالخصوص: الأساتذة الباحثين والمتعاقدين والاستشفائيين الجامعيين والمدرسين التكنولوجيين وأساتذة التعليم الثانوي الملحقين. ويتم الالتحاق بسلك المدرسين الجامعيين إما على مستوى رتبة مساعد للتعليم العالي من خلال الحصول على شهادة ماجستير البحث أو على مستوى رتبة أستاذ مساعد بالحصول على شهادة الدكتوراه أو على مستوى رتبة أستاذ محاضر من خلال شهادة التأهيل الجامعي التي يختلف تقييمها من اختصاص إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى وهو ما يضر بجودة هذه الشهادة.

وتبقى معايير الدكتوراه أقل غموضًا لكنها تظل رغم ذلك غير موضوعية.

أما المسار المهني للمدرس فينتهي في أغلب الأحيان عند رتبة أستاذ مساعد ويعود ذلك إلى النقص في الامكانيات اللوجستية والمالية للبحث حيث أن المرور إلى رتبة أستاذ محاضر مرتبط أساسا بالبحوث العلمية. أما فيما يخص الصنف "أ" فلا وجولأي تدرج بعد رتبة أستاذ تعليم عال أين يمكن الركود حتى التقاعد.

وفي الختام، نشير إلى عدم وجود تكوين بيداغوجي للمدرس الجديد ولا رسكلة بالنسبة إلى المدرسين القدامى.

و. منظومة "إمد":

دخلت منظومة "أمد" حيز التنفيذ في تونس خلال سنة 2008 على مستوى الإجازة، وتم تركيزها على مدار ثلاث سنوات انطلاقا من سنة 2006 إلى سنة 2008 باستثناء مهن الهندسة والطب والصيدلة. وتم بعث شهادة الماجستير في سنة 2009 والدكتوراه في سنة 2012. وفي هذا الإطار نلاحظ:

- **على مستوى التكوين**

- مشكلة توجيه حاملي شهادة الباكالوريا: معيار طاقة استيعاب المؤسسات يطغى على رغبات الطلبة.
- غياب مرجعية المهن،
- اختيار المواد وفقًا لتخصصات المدرسين وليس لأهداف التكوين،
- الخلط بين الإجازة الأساسية والإجازة التطبيقية،
- ليس للطالب إمكانية اختيار حقيقي بين المواد الاختيارية التي بمحدوديتها تصبح إجبارية،

- يتم تدريس المواد الأفقية من قبل مدرسين غير متمرسين خاصة منها المواد المتعلقة ببعث المؤسسات والتنمية البشرية،
- لا يؤخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي في التكوين،
- الـ 14 أسبوعا تدريس ليست محترمة.

- **على مستوى التقييم**

- سوء فهم على مستوى الأرصدة والمعدلات،
- عدم إعطاء الأهمية الكافية لملحق الشهادات المتعلق بالمهارات الثانوية التي اكتسبها الطالب،
- قلة اهتمام الطلبة بالوحدات الأفقية والوحدات الاختيارية: عدم الحضور، لا وجود لأعداد إقصائية،...
- ارتفاع عدد الاختبارات والفروض يرهق المدرسين والطلبة والإدارة،
- سهولة الوصول إلى شهادة الماجستير الذي يكاد أن يكون آليا،
- تأطير غير كاف وغير مرضي للتربصات.

- **على مستوى الأساليب ومسالك التكوين**

- شبه غياب تنقلية الطلبة بين الشهادات والمؤسسات بسبب مشاكل لوجستية وغيرها،
- مشكلة استيعاب المعلومات وكسبها بسبب ضعف فادح في اللغات الحية،
- أساليب التدريس غير مكيفة مع منظومة "إمد": المدرس هو محور اهتمام التدريس، طريقة قديمة من نوع تدريس/تعلم، غياب شبه كلي لأدوات التدريس الرقمية المتقدمة،

- **على مستوى مراقبة الجودة**، تم بعث مؤسسة للغرض وهي: الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد (IEAQA) لكنها، ولأسباب نجهلها، لا تقوم بمهامها على أحسن وجه.

أما فيما يخص شهادة الدكتوراه فهي كانت تخضع للأمر عدد 1823 لسنة 1993 المؤرخ في 6 سبتمبر 1993 المتعلق بتحديد_شروط الحصول على الشهادة الوطنية لدراسات الدكتورا وللنصوص التي نقحته او تممته وخاصة الأمر عدد 1665 لسنة 2003 المؤرخ في 4 أوت 2003. وفي 4 جانفي 2013

جاء الأمر عدد 47 لسنة 2013 ليضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام "إمد".

وفي هذا الإطار قامت أكاديمية العلوم والآداب والفنون بدراسة (أنظر قائمة المراجع) بينت العديد من النقائص نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- 85% من الطلبة مرسمون بمجالات العلوم الصحيحة والتكنولوجيا وتتصدرهم البيولوجيا ثم الهندسة الكهربائية والكيميا. أما الآداب والحقوق والعلوم الإنسانية فهي تمثل جزءا لا يكاد يذكر
- العدد المهول لبعض الأطروحات المؤطرة من طرف أستاذ واحد (يفوق الـ 20- في بعض الأحيان)،
- طول الآجال بين تاريخ إيداع الأطروحة وتاريخ مناقشتها حيث تفوق المدة في بعض الحالات الستة أشهر،
- تنسيق غير كاف بين مدارس الدكتوراه ومخابر البحث والأساتذة الباحثين في كل ما يخص مجالات البحث والإحاطة ومتابعة المرسمين بشهادة الدكتوراه مما ينجر عنه انقطاع عدد هام من الطلبة: حوالي66% من المرسمين
- بوابة Theses.tn قيمة ولكن غير محينة بصفة آلية
- الأغلبية الساحقة من طلبة الدكتوراه يطمحون إلى مناصب في التعليم العالي: حوالي 90%.

هذا وتجدر الملاحظة أن عدد العاطلين عن العمل من ذوي حاملي شهادات الدكتوراه في اختصاص البيولوجيا بلغ سنة 2014 قرابة أربع مائة و هو حاليا في تزايد ملحوظ.

ز. التعليم العالي الخاص:

هذه الفقرة مستمدة أساسًا من تقرير دائرة المحاسبات عدد31 لسنة 2018 الذي يشير إلى انعدام وجود استراتيجية وطنية ولعدم احترام كراس الشروط (نظام الدراسات ، الفضاءات ، الضمان البنكي ...) ، مطالب التأهيل التي رفضتها اللجان الوطنية القطاعية ولكن رغم ذلك رخصت فيها الوزارة، الإشهار الكاذب، عدم احترام لوجستيات الامتحانات وضوابطها، تجاوز طاقة الاستيعاب، سوء متابعة التربصات، عدم كفاءة الموظفين، ضعف نسب التأطير، عدم احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل من حيث اللجوء إلى المدرسين الباحثين من القطاع العمومي، الزيادة في معاليم التسجيل بصفة غير قانونية وعدم وجود متابعة ومراقبة بيداغوجية وإدارية من قبل الوزارة جيدة... الخ.

كما أن خارطة المؤسسات الخاصة غير متوازنة: أكثر من 50٪ منها متواجدة في تونس الكبرى.

ثم هناك عوامل أخرى تؤثر حتما بطريقة سلبية على جودة التكوين نذكر منها على سبيل المثال: الالتحاق المتأخر بالدروس لبعض الطلبة (بداية شهر ديسمبر أحيانا)، التكوين غير الملائم للمدير أو التعيين الصوري في بعض الأحيان، غياب تكوين وعدم وجود مسار مهني واضح للمدرسين القارين، قدم النصوص المنظمة للتعليم العالي الخاص، الدخول إلى مراحل التكوين الهندسي بدون مناظرة.

3- خطة التنمية

أ. الخارطة الجامعية:

تتعلق الخارطة من ناحية بالتوزيع الجغرافي ومن ناحية أخرى بطبيعة التكوين. ومن أجل دعم ما هو موجود ومن أجل نجاعة أفضل وأكثر إشعاعا علميا وأكاديميا على الصعيدين الوطني والدولي، ينبغي تجميع الجامعات في شكل أقطاب جغرافية متوازنة كما يلي:

- مركز بحث واحد على الأقل لكل قطب،
- خاصية أو خاصيتين على الأكثر تنحدر من التخصص الذكي الذي يأخذ بعين الاعتبار القوى العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقطب وهذا بهدف التنمية المحلية والجهوية،
- يجب أن يصبح التعليم العالي الخاص أحد مكونات القطب،
- التدابير الضرورية لحياة طلابية مقبولة وخاصة جذابة بالنسبة إلى المناطق الداخلية: منحة، قرض جامعي، الصحة، الإطعام، الترفيه، النقل، الخ...

كما يجب:

- إرساء حوافز لجذب المدرسين خاصة من صنف "أ" للاستقرار بالمناطق الداخلية،
- تركيز برنامج حسب الهدف للقطب الذي يفضل أن تكون له صبغة مؤسسة عمومية ذات طابع غير إداري(EPNA) بدلاً من صبغة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي(EPST) ،
- تجنب تكرار الشهادات في نفس القطب،
- تعزيز الشراكة بين الأقطاب،
- دعم التكوين المستمر وكذلك التكوين عن بعد.

وحتى يكون التخطيط للخارطة الجامعية الجديدة ناجعا والمرافقة جيدة يجب التنسيق مع السلطات المحلية الراجعة بالنظر للوزارات المختلفة وكذلك مع المجتمع المدني والقطاعات المهنية كما يجب أن تؤخذ المعطيات حول عدد ونوعية حاملي شهادة الباكالوريا الجدد بعين الاعتبار.

ب. التفتح على المحيط والتشغيلية:

يقارب معدل بطالة حاملي الشهادات العليا 16.5 % للرجال و 38,3% للنساء خاصة في العلوم الإنسانية والعلوم الصحيحة والتقنيين السامين حسب المعهد الوطني للإحصاء (المسح الوطني حول السكان والتشغيل:(**ثلاثي 1-2019**).

وبالتالي أصبح التفتح على متطلبات المحيط الاقتصادي والصناعي أمرًا ضروريًا سواء لتحديد برامج التكوين أو لإيجاد التربصات الملائمة والتشغيلية وذلك عبر:

- تكييف التكوين مع احتياجات السوق: مزيد من التقارب بين الجامعة ومنظمات الأعراف،
- تعزيز القدرات على مباشرة الأعمال الحرة والابتكار (Université entrepreneuriale et innovatrice)،
- تحديث مرجعية المهن والكفاءات،
- السماح بالتكوين حسب طلب المؤسسات،
- تشريك المهنيين في المجالس العلمية،
- تشجيع التكوين بالتداول،
- فرض إشهادات لبعض المسالك التكوينية بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية،
- تعميم الحاضنات،
- ضمان متابعة صارمة للتربصات،
- تمكين المراصد من المزيد من الموارد للقيام بالمهام الموكلة لها.

ج. الحياة الطلابية:

إن حجم ساعات التدريس والعدد الكبير للامتحانات والفروض أغرقت الطالب لدرجة أنه لا يستطيع أن يجد وقتًا لتعاطي أنشطة شبه جامعية كالرياضة والنوادي العلمية والعمل الجمعياتي وهذا يؤثر على مردوده على جميع المستويات. وللتغلب على هذه النقائص والإخلالات وعلى تلك التي تم ذكرها سابقا في فقرة التشخيص، من الضروري:

- تخصيص مساء أيام الأربعاء للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية،
- تمكين القطب من مركز طبي وشباك موحد للوثائق الإدارية ومركز رياضي،
- مراجعة خارطة المبيتات الجامعية والمطاعم والبنية التحتية الخاصة بها،
- تشجيع بعث جمعيات القدماء لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي ومساعدتها على العمل بشكل جيد.

ولتسهيل العمليات الروتينية وخاصةً منها صيانة المعدات والمباني والشراءات وغيرها نقترح أن تصبح دواوين الخدمات الجامعية مؤسسات عمومية ذات طابع غير إداري (EPNA).

د. المسار المهني للمدرسين:

في ضوء التشخيص المقدم في هذا التقرير، يتضح أن مهنة مدرسي التعليم العالي تعاني بشكل رئيسي من خطط المسار المهني والتكوين البيداغوجي.

حاليا، الالتحاق بالتعليم العالي بالنسبة إلى المدرسين الباحثين يكون ابتداء من الدكتوراه للحصول على رتبة أستاذ مساعد وبالتأهيل الجامعي لرتبة أستاذ محاضر مع التذكير بأن معايير وجودة هاتين الشهادتين تختلف من حالة إلى أخرى. ولضمان تقييم عادل، دون المساس بلامركزية الجامعات، فإنه من الضروري إنشاء لجنة تأهيل وطنية يكون دورها المصادقة وتأهيل (qualification) هذه الشهادات. بعد ذلك، ولتعزيز لامركزية الجامعات، يمكن إجراء الانتداب على مستوى كل جامعة. هذا وقد أصبح كذلك الارتقاء من رتبة إلى أخرى متقادما نظرا للعدد المتزايد للمدرسين الشبان من كلا الصنفين "أ" و"ب".

وبالتالي، ومن أجل التوافق مع المعايير الدولية، نقترح في الشكل 13 خطة تطوير جديدة للمدرسين الباحثين الذين يشكلون أغلبية مكوني التعليم العالي.

وعلاوة على ذلك ولحسن تطبيق هذه الخطة، نعتقد أنه من الضروري ليس فقط تحسين التكوين عن طريق البحث ولكن أيضًا من خلال طرق ومنهجيات التدريس الجديدة والتنمية البشرية والتوجيه

النفسي حتى نضمن نتائج أفضل على جميع المستويات. كما يجب كذلك تشجيع التداول بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والصناعية.

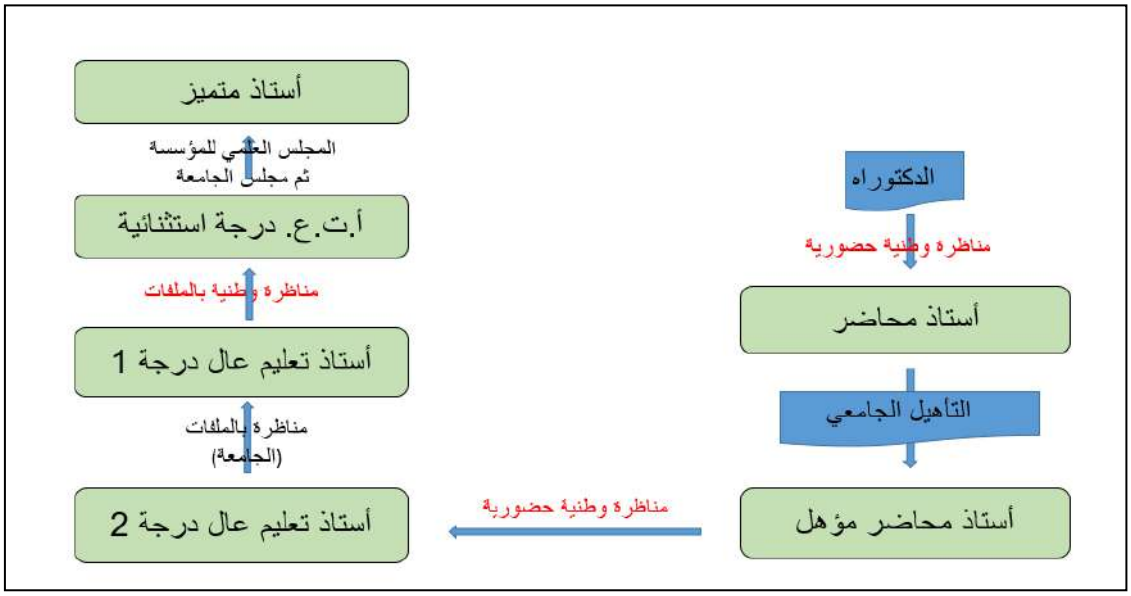

الشكل 13: خطة تطوير المسار المهني للمدرسين الباحثين

هـ. منظومة "إمد":

تهدف منظومة "إمد" أساسا إلى تسهيل التنقلية بين المسالك والمؤسسات وتشجيع عمل الطالب ومبادراته الشخصية. ويشكل الاكتساب النهائي للأرصدة وملحق الشهادة إحدى نقاط قوة هذه المنظومة.

لكن، وكما تم توضيحه في الفقرة «التشخيص" في هذا التقرير، فإن منظومة "إمد" التونسية لا تخلو من العيوب والنقائص ولا تستفيد من هذه المزايا خاصة من وجهات النظر الثلاثة التالية (التكوين والتقييم والبيداغوجيا). وفي هذا الصدد، نقترح الإجراءات التالية:

- **التكوين:**

  - الزيادة في وزن اللغات ضمن دليل التوجيه الجامعي لحاملي شهادة الباكالوريا،
  - إعادة التفكير في الوحدات الأفقية وفقًا لطبيعة الشهادات وليس بطريقة عامة،
  - زيادة عدد الوحدات الاختيارية لتمكين الطالب من مزيد من الخيارات،
  - تعزيز التكوين في المهارات الشخصية،

- إدخال الإشهادات،
- تشجيع التكوين في إطار البناء المشترك.

- **التقييم:**

- العودة إلى الأعداد الاقصائية في المواد الرئيسية،
- تعزيز التقييم عبر الأشغال التطبيقية ودراسة الحالات والمشاريع،
- التقليص من عدد الامتحانات وفروض المراقبة،
- تطبيق الاكتساب النهائي للأرصدة للنجاح،
- مطالبة المؤسسات بتوفير ملاحق الشهادات وذلك بصفة آلية،
- وضع استراتيجية لجعل التربصات أكثر فائدة ونقطة انطلاق نحو التشغيل.

- **طرق التكوين:**

- تطبيق طرق بيداغوجية جديدة مثل الطرق المقلوبة والبيداغوجيا النشطة (Pédagogie inversée, pédagogie active)،
- تشجيع التكوين بالتداول،
- دعوة المهنيين وتشريكهم في التكوين،
- مضاعفة الزيارات الميدانية،
- استعمال الأدوات الرقمية المتطورة،
- تعويد الطلبة على التعلم عن بعد.

فيما يخص شهادة الدكتوراه، قامت أكاديمية العلوم والآداب والفنون بدراسة في هذا الصدد (أنظر قائمة المراجع). ومن بين التوصيات التي جاءت فيها نذكر ضرورة قيام كل طالب بتقييم نصفي (عند منتصف الفترة) وهذا من شأنه أن يحد من ظاهرة الانقطاع. كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة العمل على أن تكون المواثيق ومعايير التقييم متجانسة.

و. التعليم العالي الخاص:

تعود النصوص المنظمة للتعليم العالي الخاص إلى سنة 2000 (القانون عدد 73-2000) ثم تم تنقيحها وإتمامها في مناسبتين: 2006 (القانون عدد 50-2006) و2008 (القانون عدد 59-2008).

وتقادم هذه النصوص جعل التعليم العالي الخاص يعاني من عدد من أوجه القصور التي نقترح لها حلولا وفقًا لوجهات النظر الثلاث التالية:

- **بعث المؤسسة الخاصة:**

- وضع استراتيجية وطنية ذات أهداف واضحة ودقيقة في إطار تكامل وثيق مع التعليم العالي العموم،
- إعداد كراس شروط بالتعاون مع منظمات الأعراف.

- **الحوكمة:**

- التثبت في البيانات الواردة من طرف المؤسسات الخاصة في دليل التوجيه الجامعي،
- لا يجب ان يتأخر انطلاق الدروس في بداية كل سنة جامعية بأكثر من 15 يوما على العودة الجامعية بالمؤسسات العمومية،
- قدر الامكان، اختيار مدير من نفس تخصص المؤسسة المعنية،
- احترام قرارات اللجان الوطنية القطاعية لتأهيل الشهادات وذلك في كل ما يخص: الرفض، تكملة الملف والتوصيات،
- التثبت في مخططات الدراسة وشروط الحصول على اعتراف الوزارة بمعادلة الشهادات،
- بالنسبة إلى الاختصاصات شبه الطبية، ضرورة متابعة دقيقة للتربصات ولطاقة الاستيعاب،
- متابعة أفضل من قبل الوزارة لكل ما يتعلق بـ: الضمان البنكي، الزيادة في معاليم الدراسة، التغطية الاجتماعية للطلبة، المراقبة البيداغوجية، متابعة الامتحانات وإطار التدريس.

- **الموارد:**

- ضرورة توفير الفضاءات والتجهيزات العلمية والبيداغوجية والمدرسين المناسبين لضمان التكوين البيداغوجي الجيد للطالب،
- تكوين ورسكلة إطار التدريس حول الطرق البيداغوجية الجديدة،

- تكوين الإطار الإداري في مختلف المهن المتعلقة بالتكوين الجامعي،
- السماح لمدرسي الصنف "أ" بالمؤسسات الخاصة بمواصلة البحث والإشراف على الرسائل العلمية والمشاركة في مشاريع البحث،
- تمكين تفاعل أفضل بين القطاعين العمومي والخاص من خلال الحوافز المالية في إطار الإشهاد المزدوج والتكوين عن طريق البحث،
- التفكير في مسار مهني للمدرس القار يضمن مستقبله،
- تمكين مدرسي القطاعين من تكملة عدد الساعات المطالبين بها في كلا القطاعين.

وعلاوة على هذا نجد نفس النقائص التي وقع ذكرها آنفا فيما يخص منظومة إمد وعليه فإننا نقترح نفس الحلول التي وقع اقتراحها في الفقرة السابقة.

II .البحث العلمي

1. الوضع الحالي

تبلغ ميزانية البحث بتونس 0.66٪ من الناتج المحلي الخام بينما تبلغ 4.24٪ في كوريا الجنوبية و0.99٪ في الإمارات العربية المتحدة و0.71٪ في مصر. وتحتل تونس على التوالي المرتبة 126/66 من حيث المؤشر العام للابتكار و126/111 من حيث تطور السوق و126/109 من حيث تطور الأعمال.

ورغم أن تونس هي أول بلد عربي وأفريقي من حيث عدد المنشورات لكل ساكن إلا أن الاستثمار في البحث لا يزال منخفضًا مقارنة بمعدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) رغم أن عدد خريجي العلوم والهندسة ببلادنا هو أعلى.

حسب المنظومة الوطنية للبحث والابتكار مبينة في الشكل 14، نلاحظ أن الجهات الفاعلة في البحث على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي:

- المجلس الاستشاري الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا الذي يساعد الوزير في تحديد استراتيجية الوزارة للبحث العلمي،

- الإدارة العامة للبحث العلمي (DGRS) التي تهتم، من بين مسائل أخرى، بوضع البرامج ومتابعة المشاريع وهياكل البحث وكذلك تمويلها. هذا وتتدخل أيضًا على الصعيد الدولي بالتعاون مع الإدارة العامة للتعاون الدولي ووحدة التصرف المسؤولة على البرنامج الأوروبي في كل مشاريع التعاون الدولي،

- الإدارة العامة لتثمين البحث العلمي (DGVR)التي من بين اهتماماتها تثمين نتائج البحث مثلما يشير إليه اسمها وذلك من خلال تمويل براءات الاختراع والبحوث المطبقة،

- الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي (CNEAR) التي تعنى بتقييم برامج إحداث هياكل البحث ومشاريع البحث،

- الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي (ANPR) التي تعنى، من بين أمور أخرى، بالتصرف المالي للمشاريع الممولة من الخارج وكذلك بالتكوين لمهن جديدة في مجال البحث والابتكار.

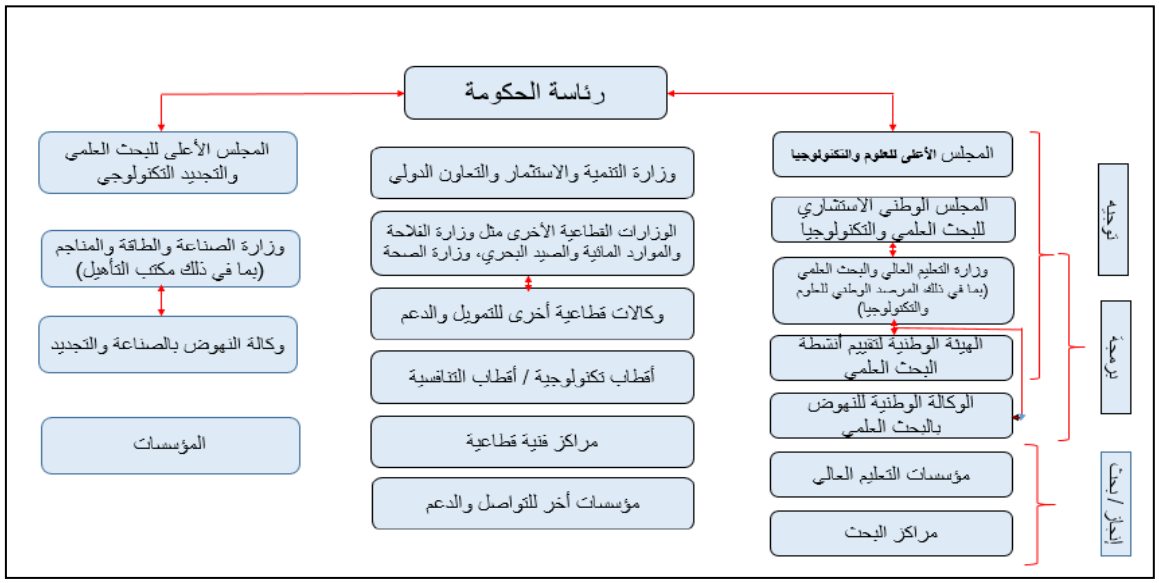

الشكل 14: المنظومة الوطنية للبحث والابتكار

وتدير الإدارة العامة للبحث العلمي (DGRS) 329مخبرًا و301 وحدة بحث و39 مركز بحث (منها ما هو في إطار الإشراف المشترك) و37 مدرسة دكتوراه. ويوضح الشكل 15 توزيع هياكل البحث حسب المؤسسات منها من يشتغل، حسب خصوصياته، بالتعاون الوثيق مع مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي أو إدارة البحوث الطبية لوزارة الصحة أو إدارة التكوين والبحث في وزارة الشباب والرياضة.

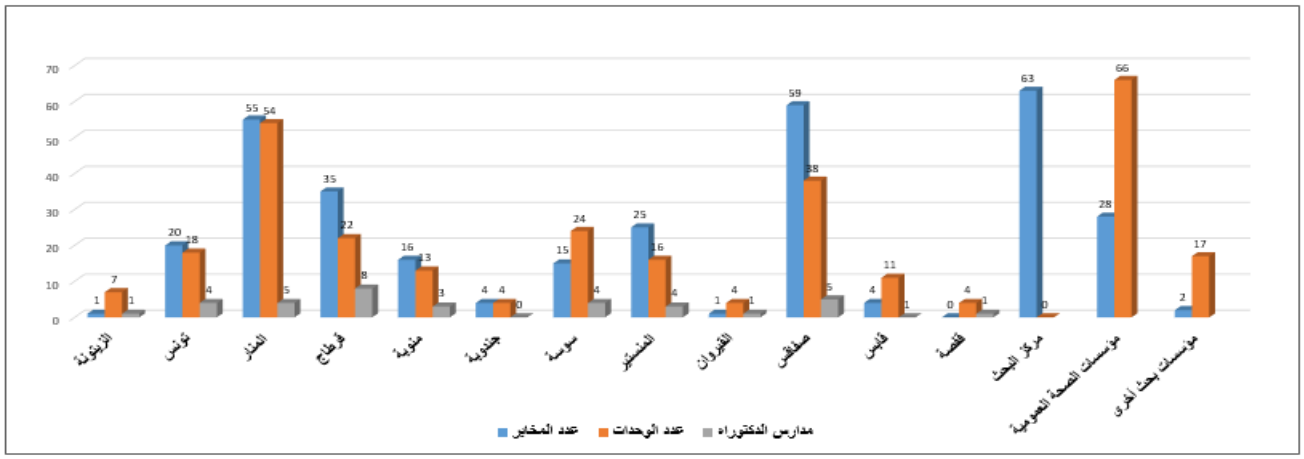

الشكل 15: توزيع هياكل البحث حسب المؤسسات

ويتوزع الباحثون على أربعة أسلاك: الصنف "أ" (3898)والصنف "ب" (7730) وطلبة الدكتوراه (11097) وطلبة الماجستير (2645). ويوضح الشكل 16 توزيع جميع فاعلي البحث حسب المجالات. أما الشكل 17 فهو يبين توزيع مشاريع البحث حسب الجامعة ومركز البحث.

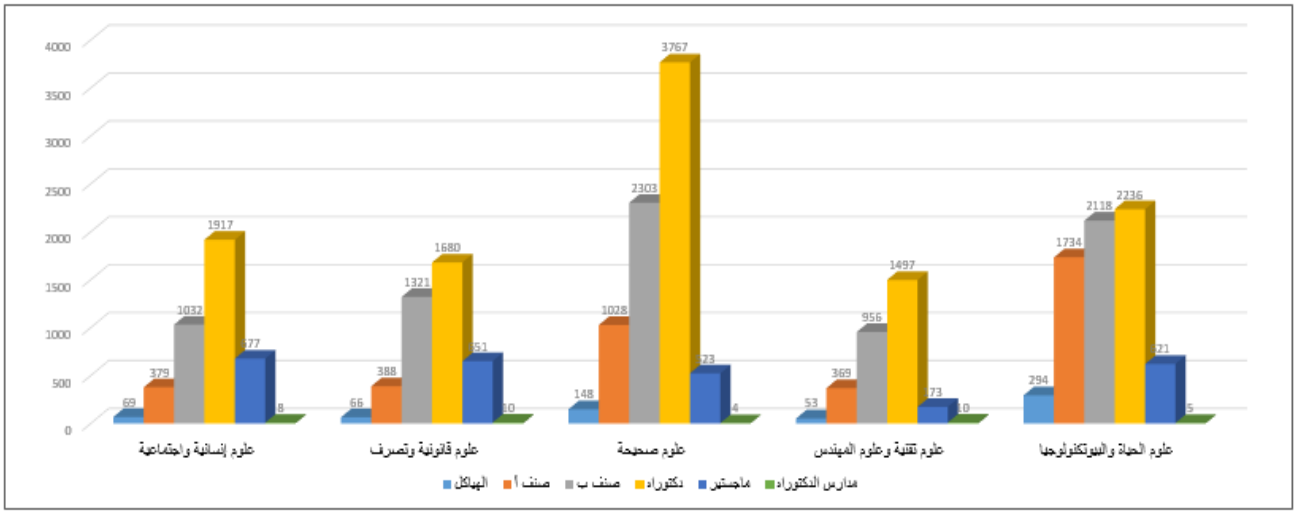

الشكل 16: توزيع فاعلي البحث حسب المجالات

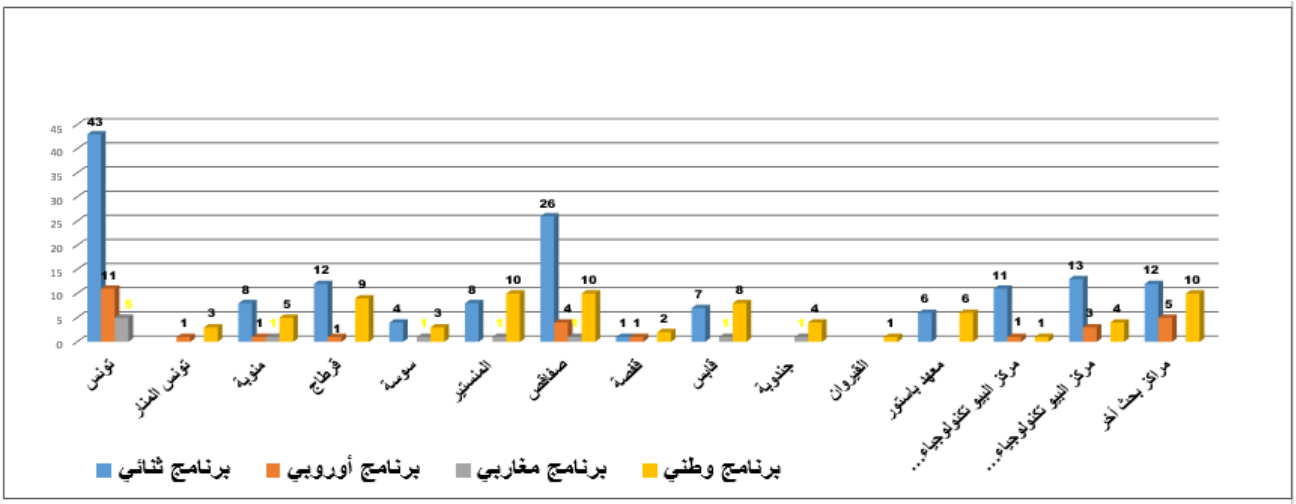

الشكل 17: توزيع مشاريع البحث حسب الجامعة ومركز البحث

ويجدر الذكر بأن تونس تحظى بميزة خاصة وذلك بكونها الدولة العربية والإفريقية الوحيدة التي تتمتع بوضع "البلد-الشريك" في أكبر برنامج بحث أوروبي أفق 2020: أكثر من 80 مليار يورو. وبوضعنا هذا لدينا نفس الحقوق والواجبات مثل أي بلد أوروبي.

2. التشخيص:

أ. الحوكمة:

البحث العلمي ليس خاصا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بل يغطي فعليا جميع المجالات المرتبطة بعدة وزارات: الصحة، الصناعة، الفلاحة، التجهيز، إلخ.

لسوء الحظ، لا يوجد هيكل مسؤول عن وضع وضبط استراتيجية وطنية لتحديد الأولويات والموارد البشرية والمادية والتنسيق بين مكونات المنظومة الوطنية للبحث والابتكار (أنظر الشكل 14). لقد قامت مثلا الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي(ANPR) بدراسة لتحديد أولويات البحث ولكن لم تؤخذ بعين الاعتبار.

ومن جانب آخر فإن المجلسين المرتبطين برئاسة الحكومة (المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والمجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي) موجودان بدون انتظام وهما شرفيان لا أكثر ولا أقل.

كما أن المهام الراجعة بالنظر إلى الأقطاب التكنولوجية ليست واضحة ويعود ذلك إلى أنها ترجع بالنظر إلى وزارتين مختلفتين وهما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصناعة.

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تتداخل وتتضارب مهام الإدارة العامة لتثمين نتائج البحث العلمي (DGVR) والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي (ANPR) مما يكون في بعض الأحيان مصدر لمشاكل على مستوى التنسيق. ومن ناحية أخرى مهمة مدارس الدكتوراه في حاجة إلى التوضيح بالنسبة إلى المخابر. كما نلاحظ أيضًا نوعا من التهميش للبحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (أنظر الفقرة 2.و).

ومن ناحية أخرى تشكو خارطة البحث من عدم توازن كبير كما هو مبين في الشكل 15 حيث تتركز هياكل البحث أساسا على مستوى الجامعات الكبرى مثل المنار وصفاقس وتونس وقرطاج. وينطبق نفس الشيء على المدرسين من صنف "أ" ومشاريع البحث. وعلى مستوى مجالات البحث تحظى العلوم الصحيحة وعلوم الحياة والبيو تكنولوجيا بالنصيب الأوفر وذلك على حساب المجالات الأخرى.

ب. التشريعات:

هناك نقص كبير في النصوص الترتيبية والقانونية ذات الصلة:

- بوضع مهنة الباحث،
- الهيكلة التنظيمية لمراكز البحث، الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث (ANPR) والهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث (CNEAR) ،
- بدفع أجور الباحثين المشاركين في مشاريع البحث الممولة من طرف صناديق أجنبية رصدت بميزانياتها كلفة الموظفين (staff cost).

ج. الخدمات اللوجستية والتمويل:

من بين الصعوبات المتعلقة بالخدمات اللوجستية وتمويل البحث نلاحظ:

- بطأ وثقل إجراءات التصرف المالي بسبب الرقابة القبلية التي تمر عبر مراقبة المصاريف والتي تضر بتجارب ونتائج البحث وبشكل خاص عند اقتناء بعض المواد الكيميائية وغيرها،
- عدم مرئية أدوات التمويل (البرنامج الوطني للبحث والتجديد(PNRI)، برنامج تأهيل الصناعة (PIRD)...) والتي يتجاوز عددها الثلاثين موزعة على عدة وزارات مما يؤدي إلى الارتباك والخلط وعدم معرفة إجراءاتها من طرف فاعلي البحث،
- سوء التصرف في المعدات الثقيلة (التي تتجاوز أسعارها 100 ألف دينار) خاصة من حيث الصيانة والاستغلال المشترك بين هياكل البحث داخل المؤسسة ذاتها في بعض الأحيان،

- عدم وجود أو عدم كفاية فضاءات البحث: المخابر، المكاتب، إلخ.

د. تثمين البحث والتفتح على المحيط:

حقق مشروع دعم منظومة البحث والابتكار(PASRI) الممول من الاتحاد الأوروبي بمبلغ قيمته 12 مليون يورو من سنة 2012 إلى سنة 2016 تقاربًا بين المحيط الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي بخلق بعض الآليات مثل MOBIDOC الذي يموّل طلبة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه الذين يقومون بالبحث التطبيقي بالتعاون مع مؤسسات صناعية. وعلى الرغم من نتائجها الجيدة، فقد تختفي هذه الآليات بسبب إمكانية انعدام الموارد المالية في المستقبل.

هذا ويفتقر طلبة الدكتوراه إلى ثقافة بعث المشاريع وهو ما يفسر تمسكهم بالوظيفة العمومية عبر منصب مدرس باحث بالجامعات.

ومن جانب آخر فإن حرمان مدرسي القطاع الخاص المنتمين إلى صنف "أ" من الإشراف على الرسائل العلمية يحرم البحث الوطني من بعض الكفاءات.

هـ. التعاون والمرئية الدولية:

إن ترتيب الجامعات التونسية وبالتالي مريئتها على الصعيد الدولي يعتمد بالأساس على المنشورات التي تشتمل على أسماء الباحثين والمخابر والجامعات التي ينتمون إليها. فإذا ما كانت أخطاء في هذه الأسماء فإن هذه المنشورات لا تحتسب. ونلاحظ في هذا الإطار مع الأسف أن العديد من الباحثين لا يولون الاهتمام الكافي لهذه العملية. على سبيل الذكر، بذلت جامعة تونس المنار جهداً كبيراً في هذا الاتجاه مما سمح لها بأن تكون ضمن أفضل 1000 جامعة في ترتيب شنغهاي.

أما عن شبكة التعاون الدولي فينقصها التنويع: فهي تتجه أساسًا نحو فرنسا.

ونلاحظ أخيرا ضعف المشاركة في المشاريع الكبرى وخاصة مشاريع أفق2020 .

3. خطة التنمية:

أ. الحوكمة:

كما ذكرنا في فقرة "التشخيص"، فإن البحث موجود في جميع الوزارات تقريبًا، فمن الضروري إذن بعث هيئة مركزية لوضع استراتيجية وطنية لتحديد الأولويات والميزانيات وكذلك للمتابعة والتنسيق بين مختلف الوزارات. وتكون هذه الهيئة تحت إشراف رئاسة الحكومة وذات صبغة مؤسسة عمومية ذات طابع غير إداري (EPNA). وستشمل تحت إشرافها:

- المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا (ONST)،
- المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني (CNUDST)،
- الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي (ANPR)،
- الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي (CNEAR).

ويجب ان يضم مجلس إدارتها ممثلين عن الوزارات الفنية والعملية ومنظمات الأعراف والأقطاب التكنولوجية. وسيتم تسمية هذه الهيئة: الهيئة الوطنية العليا لحوكمة البحث والتجديد.

وفي انتظار بعث هذه الهيئة يجب دمج الإدارة العامة لتثمين البحث العلمي(DGVR) والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي (ANPR) صلب هيكل واحد يعنى بالأساس بـ: التكوين للمهن الجديدة في مجال البحث والابتكار، وتمويل مشاريع البحث الوطنية، والتصرف المالي للمشاريع، والتصرف في المعدات الثقيلة واستغلال نتائج البحث.

كما يجب أيضًا بعث إدارة للبحث العامي والابتكار داخل كل جامعة لدعم مدارس الدكتوراه وهياكل البحث والتنسيق مع الإدارات المركزية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وحتى نضمن جودة معتبرة في التصرف وإنتاج البحث، يجب تحقيق نظام إدارة الجودة.

وفضلا على ذلك، ينبغي هيكلة وتشجيع البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تشكل الحلقة الضعيفة للبحث في تونس.

أما فيما يتعلق بحوكمة المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الغير مركزية كمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية (CERES) ومدينة العلوم (Cité des Sciences) والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي (ANPR)، فمن الأفضل إرساء نظام الدعوة لتقديم الترشحات والاختيار عن طريق لجان الانتداب.

ب. التشريعات:

يجب تحيين صياغة القوانين المتعلقة بوضع الجهات الفاعلة في البحث: باحث، مهندس بحث، باحث ما بعد الدكتوراه (Post- Doc)وما إلى ذلك.

يجب أيضًا إصلاح نظام تقييم البحث: من البعث إلى التقييمات المختلفة لكل من هياكل البحث والمشاريع.

ومن ناحية أخرى ومع انفتاح تونس على البحث في العالم وخاصة مع برنامج أفق 2020، فإنه أصبح من الضروري وضع إطار تنظيمي لتحفيز الفاعلين المشاركين في هذه المشاريع.

ج. تثمين البحث:

إذا كانت تونس متموقعة بصفة جيدة نسبياً على المستوى الدولي من حيث المنشورات والابتكارات، فإن التثمين ولا سيما تسجيل براءات الاختراع يظل دون توقعاتنا. ولتفادي هذه النقائص، نقترح التدابير التالية:

- تشريك وتحفيز القطاع الاقتصادي الخاص من خلال حوافز ضريبية مثل الائتمان للبحوث الضريبية (Crédit impôt recherche) ...

- تشجيع البحث التطبيقي على مستوى التمويل لتعزيز إيداع براءات الاختراع وبعث شركات ناشئة 'Start Up'،

- استدامة MOBIDOC بتمويل قار،

- تكوين الباحثين والمسجلين بشهادات الدكتوراه فيكل ما يخص المهن الجديدة للابتكار: الملكية الفكرية، بعث وإدارة المشاريع، استكشاف الأسواق، إلخ،

- تجميع آليات التمويل (البرنامج الوطني للبحث الابتكار'PNRI '، برنامج تأهيل الصناعة 'PIRD'، برنامج تمويل مشاريع البحث الإلافي...) المشتتة بين عدة وزارات وذلك داخل هيكل وحيد.

III. الحوصلة

يمكن لنا أن نحوصل هذه الدراسة بالقول إن جامعة المستقبل يجب أن تكون مجددة وريادية حيث لا يجب الاكتفاء بتطبيق أساليب بيداغوجية مجددة فحسب بل يجب أيضًا تكييف التعليم والبحث مع واقع التنمية الاقتصادية الجهوية والوطنية (université entrepreneuriale). ولتحقيق هذا الهدف، يجب علينا القيام بما يلي:

1. على مستوى التعليم العالي

- من حيث الحوكمة، من مصلحة الجامعات الانتقال إلى صبغة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي(EPST)، ولكن بصفة تدريجية لا سيما فيما يتعلق بالجانب المالي.

- من حيث الخارطة، من الضروري إعادة تجميع الجامعات في أقطاب والترفيع في عدد المؤسسات ذات الإشراف المزدوج (cotutelle) . كما أنه من الضروري إيجاد حوافز لتشجيع المدرسين من صنف "أ " نحو الاستقرار بالمناطق الداخلية.

- من حيث المسار المهني للمدرسين، يتعلق الأمر برسكلة المدرسين بالإضافة إلى تحيين تقدمهم في الرتب. وبالنسبة إلى هذه النقطة الأخيرة، نرى أنه من الضروري إما توحيد معايير الحصول على شهادة الدكتوراه والتأهيل الجامعي أو إرساء منظومة وطنية لتأهيل هاتين الشهادتين مع تبني الترقية من درجة إلى أخرى المقترحة ضمن هذا التقرير.

- من حيث التكوين:
  - تقديم محتويات موجهة لمتطلبات سوق الشغل،
  - القيام بدراسة دقيقة لمراجعة والتقليص من عدد الشهادات،
  - تقليص عدد الامتحانات،
  - زيادة عدد المواد التطبيقية والمشاريع ودراسات الحالة،
  - تمكين الطالب من الاختيار وذلك بالترفيع في عدد الوحدات الاختيارية،
  - جعل الاشهادات إلزامية،
  - التأكيد على اللغات والمهارات اللينة.
- من حيث التعليم العالي الخاص،

من الضروري تحديد استراتيجية واضحة لمنح التراخيص لبعث المؤسسات الخاصة للتعليم العالي ومراقبتها: يجب تحيين كراس الشروط وفرض تطبيقه واحترامه. كما ينبغي تشجيع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص من حيث منح الشهادات والبحث والموارد البشرية.

2. على مستوى البحث العلمي:

- بعث هيئة مركزية لوضع استراتيجية وطنية لتحديد الأولويات والميزانيات وكذلك للمتابعة والتنسيق بين مختلف الوزارات. وتكون هذه الهيئة تحت إشراف رئاسة الحكومة وذات صبغة مؤسسة عمومية ذات طابع غير إداري،
- إجراءات تحفيزية للباحثين في إطار مشاريع التعاون الدولي،
- حوافز جبائية للشركات لدفعها إلى المشاركة الفعلية في البحوث التطبيقية والتشاركية،
- التكوين للوظائف الجديدة في مجال البحث والابتكار،
- نصوص قانونية متعلقة بالهياكل التنظيمية للجهات الفاعلة في مجال البحوث،
- العمل على استدامة وتحسين مرئية الأدوات المستخدمة لتثمين البحث.

3. آليات التنمية والجهات الفاعلة

يوضح الشكل 18 المراحل المختلفة لتطوير التكوين الجامعي. في مرحلة أولى، تبين المروحة الثلاثية أن الطالب هو محور لثلاثة أقطاب: الجامعة والبحث والصناعة.

أما المروحة الرباعية فقد أضافت المجتمع المدني ومنظمة الأعراف والمنظمة الشغيلة. ثم تم إثراء هذا المروحة بالجوانب المتعلقة بالمحيط وهي التنمية المستدامة والبيئة. وهذا يؤدي إلى المروحة الخماسية.

ومن خلال هاته المراوح يمكننا أن نستنتج من هم القادة الذين سيديرون خطط التنمية المقترحة في هذه التقرير وذلك كما يلي:

- من حيث الخارطة والتكوين والمسار المهني، ستكون من مشمولات الإدارة العامة للتعليم العالي بالاشتراك مع الوزارات الأخرى كالفلاحة والصناعة والطب إلخ،
- من حيث مراقبة الجودة، فهي موكلة إلى الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد (IEAQA) التي يجب أن تكون مستقلة،

- من حيث البحث، سيوكل إلى الهيئة العليا لحوكمة البحث و الابتكار التي يجب أن تكون تابعة لرئاسة الحكومة،

- من حيث التراتيب التنظيمية، ستوكل إلى الإدارة العامة للشؤون القانونية بالتعاون مع رئاسة الحكومة والمحكمة الإدارية.

مع عدم نسيان المجتمع المدني، منظمة الأعراف، المنظمات النقابية والطلابية وكذلك ممثلي الهيآت المحلية كما يبينه الشكل 18.

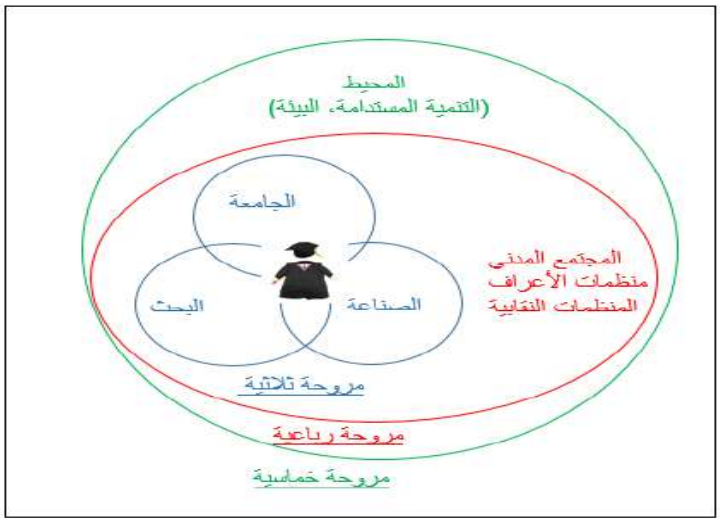

الشكل 18

خالد غديرة



الإدارة

I. توطئة:

يتم الحكم على المنظومة الإدارية بهياكلها المتدخلة وإجراءاتها وأعوانها من العموم حسب درجة الرضا على الخدمة المقدمة أخذا في الاعتبار وضوح مسالك إسدائها وسرعة الحصول عليها وكلفة ذلك. ويكون الحكم على الخدمة الإدارية من مختصين بناء على تحليلها واكتشاف درجات تعقدها ومواطن ارتفاع الكلفة غير المُبررة فيها وبمُقارنة منظومة إسدائها بنظيراتها في دول أُخرى.

ومن هنا، يكون لعوامل المراجعة والتجديد واستغلال الفرص الكامنة التي تُتيحها الطرق التنظيمية المختلفة وكذلك التطور التكنولوجي في مجال تخزين واسترجاع وتبادل المعلومة الأثر الكبير في نجاح الإصلاحات التي يعتزم أي بلد إدخالها على منظومته القائمة. ويتوقف نجاح الإصلاحات طبعا على حسن تشخيص الوضع وواقعية الأهداف المأمولة مما يجعل تحقيقها على المدى القصير والمدى المتوسط ممكنا بحيث تتحول الإنجازات إلى رافد للأهداف البعيدة المدى والتي تتضمن تجاوزا لمحدودية الإمكانيات الذاتية في وضعها الحالي. ويُساهم في كل ذلك قرب ونجاح النماذج المختارة للاقتداء.

الباب الأول: التشخيص

إنّ التشخيص المعمّق لواقع الوظيفة العمومية يحيلنا الى استخلاص عدّة ملاحظات واستنتاجات تمكننا من وصف دقيق لجملة الإشكاليات التي تعاني منها الوظيفة العمومية في تونس والتي يمكن أن ندرج أهمها ضمن هذه الدراسة خاصة وانّ لها تأثيرا مباشرا على مردودية الإدارة من جهة ورضاء منظوريها على الخدمات المقدّمة إليهم من جهة أخرى.

وتتمثل هذه الإشكاليات فيما يلي:

1- إشكاليات تتعلق بالمسار المهني للعون العمومي.
2- تهرّم الإدارة التونسية وعدم القدرة على استقطاب الكفاءات.
3- إشكاليات تتعلق بمنظومة التأجير.
4- إشكاليات تتعلق بالقيادة والتكليف بالخطط الوظيفية.
5- إشكاليات تتعلّق بتجميع البيانات والمعطيات الخاصة بالوظيفة العمومية.
6- الفساد وضعف الإمكانيات.

II. المبحث الأول: إشكاليات تتعلق بالمسار المهني للعون العمومي

يعتبر المسار المهني للعون العمومي في الوظيفة العمومية التونسية أهم عنصر انبنت عليه التوجهات العامة للإدارة منذ فجر الاستقلال، حيث كانت تتجه نحو تكريس وظيفة عمومية تقوم على المسار المهني للعون العمومي وذلك على غرار بقية الدول التي أخذت هذا الأسلوب من النظام الإداري الفرونكوفوني.

غير انّه، وبالتدقيق في تشخيص هذا العنصر يمكن أن نستخلص عدّة إشكاليات تتعلّق أساسا بـ:

- التضخم العددي لأعوان الوظيفة العمومية.
- ارتفاع عدد الأنظمة الأساسية الخاصة.
- غياب نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية.
- تركيبة غير متوازنة للأعوان العموميين.
- إهتراء المنظومة القانونية والترتيبية التي تحكم المسار المهني للعون العمومي.
- الفساد الإداري وضغوطات العمل وضعف الوسائل.

1- الفقرة الاولى: التضخم العددي لأعوان الوظيفة العمومية

بلغ عدد العاملين في الوظيفة العمومية سنة 2017 ما يقارب 690.091 [37] مقابل 630.000 سنة 2015 [38]و 435.000 سنة2010، أي بزيادة قدرها 8.7 % (60.091) مقارنة بسنة 2015 و 58.64 % (255.091) مقارنة بسنة 2010 ومتوسط زيادة سنوية تقدّر بحوالي 7.33 % في غضون 8 سنوات .

ويوزّع العدد الجملي للأعوان العموميين سنة 2017 بين 454.389 موظفا وعاملا مدنيا، و 235.702 عسكريا وحاملا للسلاح وأصناف أخرى[39] و بالتالي يبلغ عدد الموظفين المدنيين 348.166 وفي المقابل يقدّر عدد العملة بـ 106.223 ، تنفرد الوزارات والهياكل المركزية بـ 408.692 عونا أي ما يعادل 90 % من مجموع الأعوان المدنيين موزعين بين 327.361 موظفا و 81.331 عاملا .

وبناء على الأرقام الواردة من المعهد الوطني للإحصاء، شهدت سنة 2012 انتداب أكثر من 90.000 عون أي بزيادة تقدّر بـ 20.68 %مقارنة بالعدد الجملي للأعوان العموميين سنة 2010.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنّ عدد أعوان الوظيفة العمومية قد تطور منذ الاستقلال إلى حدود جويلية 2017 بحوالي 16 مرّة.

الفقرة الثانية: ارتفاع عدد الأنظمة الأساسية الخاصة

تتميّز الوظيفة العمومية في تونس بارتفاع عدد الأنظمة الأساسية العامة والخاصّة، حيث يبلغ عدد تلك التي توصف بكونها عامة الـ 8 في حين يبلغ عدد الأنظمة الأساسية الخاصّة حوالي 148 نظام أساسي قابل للزيادة نظرا للمطالب النقابية القطاعية.

وما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص أنّ ارتفاع عدد الأنظمة الأساسية الخاصة لا ينبني على أسس موضوعية أو معطيات علمية تأخذ في الاعتبار طبيعة وخصوصية المهام الموكولة للأعوان العموميين

[37] "الوظيفة العمومية بين الواقع المتعثّر والمستقبل المجهول " ،دراسة صادرة عم المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ،04-06-2018 .

[38] "خصائص أعوان الوظيفة العمومية وأجورهم لسنوات 2012 -2016 " تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصاء ، صادر سنة 2018 .

[39]مستخرجات منظومة "أنصاف" بالمركز الوطني للإعلامية.

المستهدفين بها أو تكريس مبدأ الشفافية والنجاعة عند أداء الخدمة ،وهو ما أدى بدوره إلى المساهمة في تشتيت مختلف أعوان الوظيفة العمومية وخاصّة أولائك الذين يقومون بمهام مشتركة بالإدارات العمومية على عدّة أنظمة أساسية خاصّة، مما أثّر سلبا على المسار المهني لمختلف الأعوان القائمين بنفس المهام والموزعين على عدّة هياكل إدارية ووزارية ،حيث أن الغاية من إصدار بعض الأسلاك تتمثل أساسا في تحقيق ترقية استثنائية أو الانتفاع بمنحة خاصّة .

1- الفقرة الثالثة: غياب نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية

ما يميّز التصرف في الموارد البشرية بالإدارة التونسية غياب النظرة الإستشرافية والتقديرية عند الانتداب والترقية والتصرف في المسار المهني للأعوان مع اعتماد أسلوب تقليدي للتصرف في الأعوان بطريقة غير مدروسة.

وقد استفحلت هذه الظاهرة بعد 14 جانفي 2011 حيث تميزت تلك الفترة بارتفاع نسق الانتدابات من خلال استحداث برامج استثنائية للانتداب على غرار برنامج العفو التشريعي العام وتسوية وضعية عملة الحظائر وتسوية وضعية العاملين على حساب آليات التشغيل والتي لا تهدف إلى تسديد شغورات طبقا لمعيار الكفاءة والجدارة بالإدارة بقدر ما تمثّل مطالب اجتماعية بحتة تعتمد معياري الأقدميّة في الشهادة العلمية والسن دون سواهما.

كما يمكن أن نلاحظ، ارتفاع نسق الترقيات ذات الطابع الاجتماعي منذ سنة 2011 والذي تميّز بكونه غير مدروس ولا يهدف إلى تسديد الشغورات بالإدارة مع عدم اللجوء إلى أسلوب اختيار الأنجع والأجدر من بين المترشحين.

تسببت هذه الوضعية في ارتفاع مضطرد لعدد الأعوان واختلال التوازن بين الأصناف والأصناف الفرعية مما أثّر سلبا على نوعية الخدمة الإدارية من جهة والى صعوبة توظيف الأعوان العموميين وتقييمهم من جهة أخرى.

وتأسيسا على ذلك فان ما يميّز الإدارة التونسية هو غياب لنظام التصرف التقديري في الموارد البشرية يمكن الإدارة من برمجة حاجياتها الكميّة والنوعية على المدى القريب والمتوسط بطرق علمية دقيقة.

الفقرة الرابعة: تركيبة غير متوازنة للأعوان العموميين

تتميز تركيبة الأعوان العموميين بالإدارة التونسية بعدم التوازن، حيث أن عدد الأعوان المنتمين للصنف الفرعي "أ2"40 مرتفع مقارنة ببقية الأصناف والأصناف الفرعية الأخرى كما تقدّر نسبة الأعوان المنتمين للصنف "أ" بحوالي 74,02 % .[41] أفرزت هذه الوضعية هرما مشوّها لتركيبة الأعوان العموميين، ويبرز ذلك من خلال بيانات الجدول التالي:

[40] مستخرجات منظومة "أنصاف" بالمركز الوطني للإعلامية

[41] مستخرجات منظومة "إنصاف".

توزيع الموظفين حسب الصنف والصنف الفرعي

الصنف	النسبة
الصنف الفرعي «أ1»	27,69 %
الصنف الفرعي «أ2»	30,92%
الصنف الفرعي «أ3»	15,41%
الصنف ب	11,15 %
الصنف ج	9,89%
الصنف د	4,32%
مجموع الموظفين	100%

هيكلة الموظفين العموميين حسب الصنف والصنف الفرعي

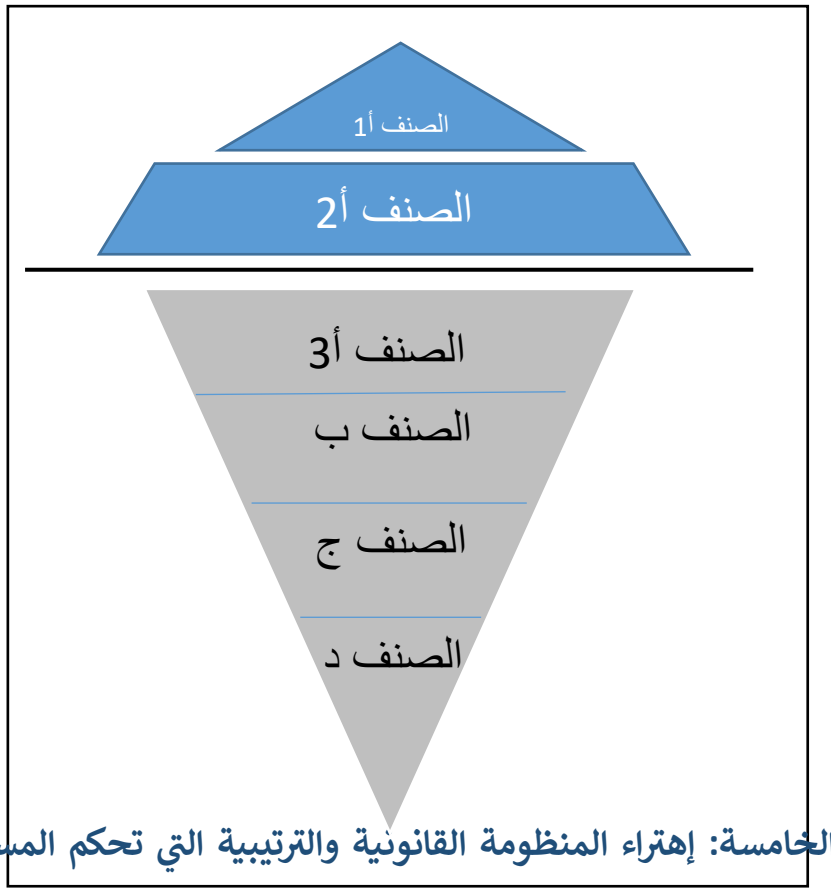

2- الفقرة الخامسة: إهتراء المنظومة القانونية والترتيبية التي تحكم المسار المهني للعون العمومي

من أهم الإشكاليات التي تعيشها الوظيفة العمومية في تونس، هي إهتراء المنظومة القانونية التي تحكم المسار المهني للعون العمومي، حيث أنّ أغلب الأنظمة الأساسية العامة التي تمت الإشارة إليها بالفقرة الثانية أعلاه قد صدرت خلال ثمانينيات القرن الماضي، بما يعني عدم مواكبتها لمبادئ وأساليب التصرف الحديثة التي تقوم على معايير الكفاءة والاستحقاق والجدارة والاحتكام إلى مدونة وطنية للوظائف والكفاءات.

كما أنّها تتميز بغياب نظام فعّال لتقييم أداء الموظفين وتقدير مردوديتهم الحقيقية، بالإضافة إلى غياب نظام ترقية يأخذ في الاعتبار نتائج تقييم الأداء بناء على معايير الكفاءة والاستحقاق والجدارة والمردودية، دون الاقتصار على شرط الأقدمية الذي أثبتت الممارسة قصوره في الارتقاء بالأداء والمردودية وتطوير المسار المهني والوظيفي للعون العمومي.

III. المبحث الثاني: تهرّم الإدارة التونسية وعدم القدرة على استقطاب الكفاءات

تتميز الإدارة التونسية في السنوات الأخيرة بتهرّمها من جهة وعدم قدرتها على استقطاب الكفاءات وهو ما يفسّر انحدار مردوديتها من جهة وعدم قدرتها على تنمية الاستثمارات ودفع عجلة التنمية.

1- الفقرة الأولى: تهرّم الإدارة التونسية

يبرز توزيع أعوان الوظيفة العمومية حسب الفئة العمرية ،أن نسبة الأعوان الذين لا تتجاوز أعمارهم 40 سنة قد انخفضت من % 42,6 سنة 2015 إلى % 41,9 سنة 2016 ، في حين ارتفعت نسبة الفئة العمرية أقلّ من 25 سنة بحوالي 0,3 نقطة مقارنة بسنة42 2015 لتستقرّ في حدود % 4,1 سنة 2016 ، هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن متوسط العمر في الوظيفة العمومية يبلغ حوالي 43.4 سنة خلال سنة 2016 بعد أن كان 40.2 سنة 2007 [43].

ومن جهة أخرى فقد سجلت نسبة الأعوان الذين لا يتجاوز أعمارهم 35 سنة انخفاضا متواصلا لتبلغ 25.96 %في ديسمبر 2016 بعد أن كانت 28.3 % سنة 2007 و35.9 %سنة 1998، وفي المقابل سجلت نسبة الأعوان من الشريحة العمرية 45 سنة فما فوق ارتفاعا متواصلا لتبلغ 41.6 %في ديسمبر 2016 بعد ان كانت 35.3 %سنة 2007 و27.4 % سنة 1998.

أما في خصوص الأعوان الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة فقد سجلت نسبتهم ارتفاعا ملحوظا من % 21,9سنة 2015 إلى % 22,8 سنة 2016 وهو ما يفسر ارتفاع نسبة المغادرين عن طريق التقاعد ما بين سنوات 2021 – 2027 ،حيث أن أكثر من 55 % من المغادرين سيكون من الصنفين الفرعين «أ1» و «أ2» أي من أعلى الهرم الإداري في حين انه لن تتجاوز نسبة المغادرين من الأصناف «ج» و «د» و «ب» الـ 10 %[44].

[42] مستخرجات منظومة "إنصاف" بالمركز الوطني للإعلامية.

[43] مستخرجات منظومة "إنصاف"

[44] مستخرجات منظومة "إنصاف" بالمركز الوطني للإعلامية.

الفقرة الثانية: هجرة الإطارات العليا للإدارة العمومية وعدم قدرة هذه الأخيرة على استقطاب الكفاءات

تعتبر ظاهرة هجرة الإطارات العليا للإدارة من أهم الإشكاليات التي تعاني منها الإدارة التونسية حيث تجد بعض الاختصاصات رواجا في الخارج على غرار الهندسة والطبّ والبحث العلمي والتعليم الجامعي والقضاء.

وقد شهدت هجرة الإطارات العليا، تطوّرا كبيرا في السنوات الأخيرة بلغت حسب الإحصائيات الرسمية 8000 إطار من بينهم 1464 أستاذا جامعيا منهم 136 أستاذا من صنف "أ"، حيث تستقطب فرنسا 31 % من الإطارات الجامعية تليها كندا بـ 30 % ثم الولايات المتحدة بـ 11 % ثمّ ألمانيا بـ 10.% .

إنّ تواصل نزيف الهجرة سيجعل تونس بلا كفاءات في جل الاختصاصات، وهذا له انعكاس سلبي على الاقتصاد والتعليم والصحة والمجتمع بصفة عامة، الذي سيفقد خبراته الاستراتيجية، وهو أمر في غاية الخطورة وعلى الدولة أن تنتبه لهذه المعضلة وتسعى بشتى الطرق إلى إيجاد حلول عملية للحفاظ على ثروتها البشرية خاصّة وان حوالي 80 %قد عبروا عن نيتهم في الهجرة لعدة أسباب، مالية واجتماعية وسياسية.

IV. المبحث الثالث: إشكاليات تتعلق بمنظومة التأجير

إن ما يميز منظومة التأجير في تونس تشعبها وعدم مواكبتها للطرق الحديثة في التصرف الإداري والمالي من خلال عدم ربطها بعنصر التحفيز والنجاعة، هذا إلى جانب غياب سياسة واضحة ومستقرة في خصوص الزيادات في الأجور خلال العشرية الأخيرة مما إثر سلبا على كتلة الأجور نظرا لعدم إتباع منهجية موحدة بين الوزارات في هذا المجال إضافة إلى تنامي المطالب النقابية القطاعية.

1- الفقرة الأولى: منظومة تأجير معقّدة ومتشعبة وعدم الربط بين منظومة التأجير وعنصر التحفيز

لقد مرت منظومة التأجير منذ تونسة الإدارة التونسية بعدة مراحل، غير أنّ أهمها كان سنة 1997 حين تم اعتماد أسلوب الدرجات ومستوى التأجير عوضا عن الأرقام القياسية في محاولة لتبسيط نظام التأجير ودمج عدة منح خصوصية صلب المرتب الأساسي وذلك بهدف الرفع من قيمته.

وتجدر الإشارة في نفس السياق إلى عدم وحدة منظومة التأجير حيث تختصّ الوظيفة العمومية بنظام تأجير منفرد عن المنشات العمومية، يستمد أسسه من الأنظمة الأساسية العامة والخاصة في حين تضبط الأنظمة الأساسية والاتفاقيات المشتركة أسس نظام التأجير في المنشات العمومية.

كما يمكن أن نلاحظ أيضا، تشعب تركيبة منظومة التأجير في الوظيفة العمومية، حيث تتكون من المرتب الأساسي، والمنح على مختلف أنواعها (قارة، عرضية، مشتركة، خصوصية، نقدية، عينية) وهو ما يبرر ارتفاع عددها وبالتالي تشعّب أوامر إحداثها مع اختلاف مجالات تطبيقها ومقاديرها.

2- الفقرة الثانية: غياب سياسة واضحة للزيادات في الأجور وعدم وجود منهجية موحدة بين الوزارات في ظل تنامي المطالب النقابية القطاعية

نظرا لغياب سياسة واضحة للزيادات في الأجور خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتنامي المطالب الاجتماعية وغياب منهجية موجدة بين الوزارات ، سجّل التطوّر السنوي لكتلة الأجور بين سنوات 2010 - 2017 ما يقدّر 10.89 % وهو ما سيساهم في ارتفاع كلفة الزيادات العامة والخاصة بين سنوات 2011 و 2021 حوالي 7.3 مليار دينار[45] .

و لابد في هذا الإطار التذكير بأن معدّل الأجر الخام لسنة 1989 كان يقدّر بـ269.4 د في حين انه يقدر بـ 1583 د سنة 2016 أي بتطوّر متوسط الأجر الخام في الوظيفة العمومية بما يقارب 6 مرات [46]، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إثقال كاهل الميزانية وتعثّر المسار التنموي خاصّة وان التأجير يندرج ضمن باب مصاريف التصرف.

3- الفقرة الثالثة: ارتفاع كتلة الأجور

تقدر كتلة الأجور سنة 2018 بـ 16.574[47] مليار دينار أي ما يقارب 70 % من الموارد الجملية للدولة و 15.8 % من الناتج الداخلي الخام و75.4% من الموارد الجبائية للدولة .

[45] دراسة صادرة عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ، جوان 2018 .

[46] دراسة صادرة عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (مرجع سابق) .

[47] دراسة صادرة عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ، جوان 2018 .

V. المبحث الرابع: إشكاليات تتعلق بالقيادة والتكليف بالخطط الوظيفية

أفرز الوضع الإداري في السنوات الأخيرة، عدم قدرة الدولة على استقطاب الكفاءات وغياب إستراتيجية واضحة لها في خلق جيل إداري قادر على تقلّد المناصب الإدارية العليا هذا إلى جانب اعتبار الخطط الوظيفية مكمّل للأجر وعدم النظر إليها كمسؤولية ينجر عنها عدّة أثار قانونية.

1- الفقرة الأولى: عجز الإطار الترتيبي للخطط الوظيفية على مواكبة المستجدات

يخضع التكليف بالخطط الوظيفية أساسا إلى إطار ترتيبي يتسم بعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في مجال التصرف الإداري والمالي الحديث، الذي يُفترض أن يرتكز على النجاعة والقدرة على قيادة فريق عمل، والخروج من منطق الرئيس والمرؤوس إلى أسلوب العمل التشاركي القائم على المردودية. ولقد أدى غياب الضمانات القانونية والترتيبية لكبار الموظفين خاصة عند الإعفاء من الخطط الوظيفية إلى جانب عدم خضوع التكليف بالوظائف المدنية العليا إلى مقاييس موضوعية والاقتصار في جانب كبير منها على عنصري تطور المسار المهني و الأقدمية، بالإضافة إلى عدم تلاؤم المنح المرتبطة بالخطط الوظيفية مع حجم المسؤولية، إلى التسابق نحو بعض خطط المسؤولية واستعمال كل الوسائل في نيل رضا رئيس الإدارة الذي له السلطة التقديرية للتسمية في تلك الخطط أو الرئيس المباشر الذي يحتكر سلطة الاقتراح مقابل العزوف على الترشح لشغل خطط أخرى نظرا لجسامة مسؤولياتها وتعدد ضغوطاتها مقابل ضعف مردودها المالي والتحفيزي.

2- الفقرة الثانية: غياب قيادة إدارية قادرة على الاستشراف وتقييم السياسات العمومية في مجال الوظيفة العمومية

إن اعتماد معياري الأقدمية والتخصص وإن كان من الأهمية بمكان يظل قاصرا على بروز جيل من القيادات الإدارية القادرة على التجديد النوعي وتقديم الإضافة التي تُمكن الإدارة التونسية من تحقيق السبق. كما أن عدم إيلاء التكليف بالخطط الوظيفية الأهمية التي تستحق باعتباره نقلة نوعية بين المهام التي كان يتعاطاها العون أو الإطار في معالجة الملفات في الاختصاص وطبيعة المهام الفرعية والمساندة التي أصبح يحتاجها للتصور والتشخيص وإيجاد الحلول واستباق المشاكل وتوجيه الفريق، أسهم في افتقار الإدارة التونسية لكفاءات متمكنة من تطبيق آليات الاستشراف وتقييم السياسات العمومية في مجال الوظيفة العمومية. وظلّت كل المحاولات المستندة إلى تجارب وخبرات وافدة مجرد بدايات معزولة لم تنجح أو لم تنل حظها من الاستكمال والتعميم حتى تجعل من النخبة التي تقود الإدارة قادرة على إحداث الأثر المنشود.

VI. المبحث الخامس: إشكاليات تتعلّق بتجميع البيانات والمعطيات الخاصة بالوظيفة العمومية

تعتبر عملية تجميع المعطيات والبيانات أهم مرحلة من مراحل اتخاذ القرارات وبناء الاستراتيجيات واستقراء المستقبل في شتى المجالات وخاصة في مجال الوظيفة العمومية، غير أنّ ما يميّز الإدارة التونسية، رغم عديد المحاولات والبرامج التي تم اعتمادها في الغرض، تشتت المعطيات المتعلقة بالوظيفة العمومية إضافة إلى غياب نظام مركزي وموحد حول الموارد البشرية بالوظيفة العمومية مما أدى إلى غياب نظرة استشرافية تبني لرؤية إستراتيجية واضحة في الوظيفة العمومية.

1- الفقرة الأولى: تشتت المعطيات والبيانات المتعلّقة بالوظيفة العمومية وغياب نظام مركزي وموحد حول الموارد البشرية بالوظيفة العمومية

أن أهم ما يميّز الوظيفة العمومية في تونس هو افتقارها إلى منظومة إعلامية موحّدة ومركزية يتم صلبها تجميع مختلف المعطيات والبيانات التي تخصّ العون العمومي بصفة عامة وتتخذ بالتالي شكل "منظومة إعلامية مركزية موحّدة " حيث أن منظومة "إنصاف" لم تعد تفي بالغرض ضرورة أنها لم تواكب تطور الإدارة وأساليب التصرف فيها وفق منهاج علمي يعتمد الرقمنة كآلية لبناء الاستراتيجيات الخاصة بالوظيفة العمومية، وجمع المعطيات الآلية دون اللجوء إلى الوسائل التقليدية التي تتميز بالتشتت وعدم الدقة عند تحليل البيانات والمعطيات التي تم جمعها من منظومة "إنصاف" وتقارير المعهد الوطني للإحصاء" و "القانون الأساسي للميزانية " و تقارير الوزارات.

وبالتالي تحتاج الوظيفة العمومية إلى الدقة والصرامة في مجال أنظمة المعطيات حول الموارد البشرية على غرار الإحالة الاختيارية على التقاعد وترشيد الانتدابات والتحكم في نسق الترقيات والتصرف في المسار المهني للأعوان وفق مبادئ وأساليب تصرف تقديري في الموارد البشرية والخروج من خانة التصرف الترتيبي والاعتيادي للأعوان.

2- الفقرة الثانية: غياب نظرة استشرافية تبني لرؤية إستراتيجية واضحة في مجال الوظيفة العمومية

في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي بالبلاد التونسية تتالت البرامج المتعلّقة بالإصلاح الإداري والوظيفة العمومية ورغبات الحكومات المتتالية، هذا بالإضافة إلى تعدد المحاولات وتشتتها حسب القطاعات والمجالات دون التنسيق فيما بينها إضافة إلى تغليب الجانب الاجتماعي والمطالب النقابية داخل الإدارة. وقد أثّرت هذه الوضعية سلبا على مسار الإصلاح منذ 2011 مما أدى إلى

غياب رؤية إستراتيجية واستشرافية تجعل من الإدارة قاطرة للاقتصاد الوطني ومواكبة للتطورات الإقليمية والدولية حتى تنخرط تونس ضمن المنظومة الدولية والاقتصادية التي تتصف بالانفتاح ومواكبة جميع المتغيرات.

الباب الثاني: الحلول

إن التشخيص الدقيق لنقاط الضعف التي تقف وراء تدني جودة الخدمة الإدارية أحينا ونقاط القوة التي تُساهم في الرفع من جودتها أحيانا أخرى لا يجب أن يُقابلها تقديم حلول تقنية لكل مشكل على حدة، ضرورة أن هذا التمشي لن يُعالج أساس المشكل.

يجب أن تنصبّ حزمة الحلول المُقترحة على رأس المال البشري الذي يُمثل محرك وأداة الإصلاح وعلى الوسائل المُساعدة لهذا المحرك والمُحفّزة له حتى يكون أكثر قدرة على الإنتاج وحتى يكون إنتاجه أكثر جودة وحتى يكون مدى إتقان الخدمة أكثر قابلية للتقييم الموضوعي وفقا لمعايير متفق عليها.

هذا التقييم يجب أن يتحول إلى دوري وألا يتأثر بتدخل الأفراد وبقناعاتهم بحيث يتحول إلى ثقافة ومُمارسة أكثر مما هو مجموعة نصوص يخضع تفعيلها أو توظيف جزء منها إلى الظروف والملابسات. وعليه، يجب أن يتحول تقييم القدرة على تحقيق الأهداف وفق مؤشرات سابقة الوضع إلى ثقافة وممارسة لا إلى شعار أو حتى إلى نص مُهمل لأن غاية الإصلاح الإداري هي التطوير الإداري فالتنمية الإدارية فالتنمية الشاملة.

I. المبحث الأول: إعادة النظر في المسار المهني

خلافا للنظام التعاقدي، تطرح الوظيفة العمومية ذات المسار، جملة من الإشكاليات تتعلق بمعاملة مختلف الأعوان على درجة كبيرة من المساواة مهما اختلف أداؤهم، وصعوبة التقليص في عددهم عند الحاجة، أو صعوبة إدخال حراك على مهامهم أو مراكز عملهم، الأمر الذي يتطلب اعتماد المزيد من المرونة على هذا الشكل من الوظيفة ذات المسار، ومعاضدة هذا التمشي الاستراتيجي عبر اعتماد مقاربة للعائلات المهنية تُمكّن من تجميع مختلف الأسلاك والحد من تشتتها.

1- الفقرة الأولى: إدخال المزيد من المرونة على الوظيفة ذات المسار

إن التطمينات التي تمنحها الوظيفة العمومية ذات المسار تجعل التراجع عن اعتمادها وتعويضها بوظيفة عمومية تعاقدية على غرار القطاع الخاص، إجراء من الصعوبة بمكان، وهو ما يقتضي أخذ

هذا المعطى في الاعتبار عند التعامل مع مختلف المشاكل المتولدة عن هذا النظام من تأثير على كتلة الأجور وعلى التكليف بالخطط الوظيفية وعلى انخفاض نسب التأطير وعلى مجابهة الحاجة إلى المهن المتجددة.

في نفس الوقت يُعد الاستمرار في نفس الوضع من السيناريوهات غير المحبذة لأنه سيُعسّر مختلف عمليات الإصلاح.

رغم ما تفرضه الوظيفة العمومية ذات المسار من محافظة العون العمومي على صفته تلك منذ انتدابه وحتى بلوغه السن القانونية للتقاعد فإن ذلك لا يمنع من:

- تقنين التعاقد لفترة أو على أساس برامج وأهداف
- إتاحة الإمكانية لرؤساء الإدارات لاستلزام بعض المرافق التي يكون استغلالها المباشر مُكلفا من حيث الموارد البشرية وتمكينهم من إبرام عقود شراكة مع القطاعين لمجابهة احتياجات ظرفية من الموارد البشرية
- فرض دورية الحراك في الفترة الأولى للانتداب والحراك عند الحاجة للأعوان المنضوين تحت هذا النظام مقابل ضمانات إضافية
- تشجيع الانتداب للعمل نصف الوقت
- إدراج "المغادرة الطوعية" كآلية دائمة للتصرف في الموارد البشرية عبر إتاحتها بصفة دورية وتأمين مرافقة جدية لمن اختار التمتع بهذه الآلية من أجل الانتصاب للحساب الخاص
- تقنين انفتاح الموارد البشرية بالوظيفة العمومية على العمل لفترة بالقطاع الخاص دون تضارب المصالح.

2- الفقرة الثانية: مقاربة العائلات المهنية واستشراف مهن المستقبل

بالنظر إلى ارتفاع عدد الأنظمة الأساسية الخاصة في الوظيفة العمومية والتي يبلغ عددها تقريبا 148 سلكا إضافة إلى تقارب عدة أسلاك من حيث المهام وشروط الانتداب والترقية بالنسبة للأعوان المنتمين إليها يتجه تجميع هذه الأسلاك ضمن عائلات مهنية متقاربة فيما بينها وذلك على النحو التالي:

العائلات المهنية
الإدارية والرقابة الإدارية والمالية
الهندسية والفنية
الطبية والموازية لها وشبه الطبية
التعليم والتربية والموازية لها
الاختصاصات الاجتماعية
القضاء
الدبلوماسية
الأعوان غير القارين

وبناء على ما ورد بالجدول أعلاه فانه يمكن أن ينجر عن هذا التقسيم عدّة أثار ايجابية أهمها توحيد شبكة الأجور والمنح المسندة لكل عائلة من العائلات المهنية إضافة إلى تسهيل عملية ضبط المهام وصياغة بطاقات الوصف الوظيفي وبطاقات وصف المهام لكل عائلة مهنية مما يمكن المتصرف في الموارد البشرية من ضبط حاجياته الحقيقية المراد تسديدها سواء عن طريق الانتداب أو الترقية والتكوين المستمر. كما يُسهل التصرف في الكفاءات ضمن عائلات مهنية المراوحة بين عدة معايير موضوعية لاختيار المكلفين بالخطط الوظيفية صلب الإدارات إضافة إلى سهولة ضبط إستراتيجية الوظيفة العمومية على المستوى العام وحتى الخاص للإدارة.

إن تجميع الموظفين ضمن عائلات مهنية يُسهل الاستثمار في بعث مراكز لتبادل الخبرات تُتيح تثمين التجارب ونقلها للشبان مقابل إطلاع هؤلاء لقدامى الموظفين على ما اكتسبوه من معلومات ومهارات جديدة في تكوينهم الحديث.

II. المبحث الثاني: إخضاع جانب من التأجير لمكافأة التميز

كنتيجة لاعتماد الوظيفة العمومية ذات المسار ونتيجة لموروث التعاطي مع نظام الأجور أصبحت المساواة في التأجير إلى جانب تعقد مكوناته وطريقة احتسابه أهم ما يُميز منظومة التأجير في الوظيفة

العمومية التونسية وهو ما من شأنه أن يُمثل عائقا أمام محاولات توظيف مكون الأجر في إصلاح التصرف في الموارد البشرية وتحفيزها. لهذا من الضروري تبسيط منظومة التأجير والعناية بالجانب التحفيزي لهذا الحق.

1- الفقرة الأولى: تبسيط منظومة التأجير

إن تعدد مكونات الأجر مقابل ضعف مردوديتها وتشابه قيمتها بين مختلف الأسلاك يجعل التركيز منصبا بالأساس على قيمة المنح الخصوصية أو على استحداث منح تتعلق بمكان المباشرة ليتم صرف القيمة الجديدة لجميع المعنيين بها بالتساوي. كما أن إدماج ثلثي منحة الإنتاج في الأجر والتعامل مع هذا المكون كمُكمّل لمستحقات العون أفقده قيمته التحفيزية.

إن الفوارق التي تم تعميقها بين عدة منح خصوصية كان لها الأثر السلبي على رغبة الأعوان في الحراك، كذلك على قدرة الإدارات، التي تشهد نقصا في الأعوان، في استقطاب الكفاءات لإمكانية انعكاس ذلك سلبيا على تأجيرهم.

إنّ تجميع الأسلاك ضمن عائلات مهنية، هو إجراء من شأنه التقريب بين المنح والتقليص من الفوارق بين الأسلاك.
انه من المتجه إعداد دراسة حول جميع المنح المشتركة في الوظيفة العمومية وتجميعها في مستخرجات الأجور تحت ذلك العنوان، لإبراز قيمة الأجر الأساسي والمنحة الخصوصية في مجمل الأجر، ضرورة أن هذه الدراية التي تحصل للأعوان تُقلص من المطالب المجحفة وغير المبررة.

إن المنح العينية المرصودة للخطط الوظيفية أصبحت تُشكل عبئا في التصرف ومصدرا للمقارنة بين إطارات يشغلون خططا متشابهة بامتيازات متفاوتة نسبيا. ويتطلب هذا الوضع إعادة التفكير في إيجاد حلول بديلة يتم تطبيقها في المستقبل يرتضيها المعنيون بالأمر وتُوفر على الإدارة أعباء لا يتم تقديرها في احتساب التأجير.

وعليه من المتجه أن تُعطي تركيبة التأجير بعد تبسيطها، الانعكاس الحقيقي لواقع التفرقة في الأجور بين الأسلاك، حتى تكون أسباب هذه التفرقة مُقنعة أو قابلة للشرح، لأن اقتناع المعنيين بهذه المسألة يُسهل تجاوبهم مع أهداف الإدارة بعيدا عن الانشغال بهذه التفرقة.

2- الفقرة الثانية: إحداث نسبة متغيرة بعنوان التحفيز

مثلما تمت الإشارة إليه ضمن باب التشخيص تتميز الإدارة التونسية بافتقارها إلى منظومة تقييم علمية تمكن الرئيس الإداري من تقييم الأعوان الراجعين إليه بالنظر ضرورة أن هذا الإجراء ينبني على نصوص قديمة تعتمد أسلوبا تقليديا في التقييم يرتكز بالأساس على السلطة التقديرية إلى جانب القناعة السائدة بأنه لا وجود لعناصر متغيرة في الأجر فكل العناصر حق مكتسب.

ولئن تم استحداث بعض المنح لفائدة أعوان وزارة المالية أو وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية مثلا والمرتبطة بمدى المساهمة في موارد الإدارة، فإن عدم تعميم الطرق العلمية في احتساب الإنتاجية على مختلف الإدارات يجعل من الضروري ربط منظومة التقييم بالتحفيز حتى يتسنى الرفع من مردوديّة ونجاعة الأعوان.

وعلى صعيد آخر، يجب ربط التكليف بالخطط الوظيفية على أساس الكفاءة والنجاعة بالقدرة على تحقيق أهداف البرنامج الذي يتم ضبطه مسبقا، مع العمل على تحفيز بعض الخطط التي تتطلب مجهودا أكبر والتي يشهد الإقبال عليها عزوفا بسبب تشعب المسؤوليات المنجرّة عنها وكثرة أعبائها بجعل الامتيازات الممنوحة تعاقدية. وهذا الإجراء يقتضي ضبط إطار قانوني للتكليف بخطط وظيفية في إطار عقود برامج.

III. المبحث الثالث: الرقمنة في خدمة التقييم والتصرف التقديري

إن مصطلح التأهيل (mise à niveau) الذي ميز محاولات الإصلاح القطاعي في الدول النامية في تسعينات القرن الماضي هدف بالأساس إلى إكساب مختلف الإدارات إمكانيات متشابهة وجعلها تعمل وفق نمط واحد للتنظيم والإجراءات طلبا لسهولة التخاطب وتبادل المعلومة تحقيقا للسرعة في الإنجاز. ولكن هذه العملية لا تحمل بداخلها آليات تطويرها باستمرار بحيث يقتضي التطوير في كل مرة انتظار التوجيهات الرسمية وتوفير الإمكانيات لكل الأطراف المتدخلة مع ما يقتضيه ذلك من وقت وجهد بشري وإمكانيات مادية. ولا بد من التذكير في هذا الصدد بما تتيحه الوسائل الرقمية الحديثة والتطبيقات الإعلامية من ربح للكلفة والوقت والفضاء. وبالنسبة للموارد البشرية على وجه الخصوص، يُمكن أن تتيح التطبيقات والوسائل الرقمية تقييما موضوعيا للأعوان وتسهيلا لمهمة التصرف التقديري في الكفاءات.

1- الفقرة الأولى: الرقمنة أداة موضوعية لتقييم الأداء

إن ضمان احترام الأعوان للقوانين والتراتيب مقترن بمفهوم شفافية المعاملات. وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل، لا يُمكن أن تبقى الشفافية شعارا وإنما وجب تجسيمها حتى تكون المعاملات واضحة تجاه المسؤول الإداري والعموم مما يبعث على الطمأنينة لدى المواطن أنه يتلقى معاملة يتساوى فيها مع الجميع ويُشعر العون بأنه مراقب. ولقد حققت تونس بعض الخطوات في هذا المجال من خلال رقمنة معاملات إدارة الملكية العقارية مثلا (وهي إجراءات يُمكن للمحاكم النسج على منوالها لقياس معدل البت في القضايا لحث الهياكل القضائية على مزيد البذل من الجهد والدولة على تلافي مواطن النقص كما تُمكن من ربح الوقت والفضاء والتقليص من التكاليف الفرعية للتقاضي) أو من خلال رقمنة جزء من إجراءات التناظر أو الترسيم المدرسي والجامعي أو المعاملات المالية. ولكن كل ذلك تم طلبا لربح الوقت وتسهيل المعاملات على الأطراف البعيدة جغرافيا عن موطن إسداء الخدمة أكثر مما كان طلبا للشفافية. وعلى هذا النحو، ظل الإجراء الحضوري ضروريا في المرحلة الأخيرة من إسداء الخدمة مع ما يتبعه من احتكاك مباشر بين طالب الخدمة والعون الإداري في فضاء مغلق (باعتبار أن جل المباني المدنية في تونس تقوم على عزل المكاتب عن بعضها) قد يكون مثيرا للشكوك، إن لم يكن مُحفزا على الرشوة، والحال أنه يُمكن إتاحة الوثائق على الخط كما يُمكن تبادل الوثائق بين الإدارات بنفس الطريقة دون حاجة لإحضارها من طالب الخدمة الذي قد يعمد لتزوير بياناتها.

في العديد من دول العالم، يتم تنظيم حركة المرور ورصد التجاوزات واستخلاص خطايا المخالفات أو توقيع العقوبات دون تململ من المعنيين وبأقل تدخل ممكن من الأعوان الذين تقتصر مهمتهم على المعاينة والتسجيل واسترجاع المعلومة ولا يتم التدخل إلا في حالات قصوى.

وفي الإدارة العمومية التونسية، يشهد حجم المراسلات الورقية مع كثرة الإحالات تضخما يزيد تعرضه للضياع في إحدى مراحل العملية والحال أن الوسائل المتاحة للرقمنة ولتبادل المعلومة متوفرة ولا ينقصها إلا توضيح العلاقات، أي الأطراف المعنية بمراحل الخدمة والسماح لها **بالتبادل الإلكتروني للمعلومة** إلى أن تصل الخدمة في الحالات التي تتطلب إمضاء أو تأشيرة (والتي يُمكن اعتمادها إلكترونيا) إلى آخر مراحلها ليعقبها فيما بعد تخزين الوثيقة النهائية.

ولا يتطلب التحول نحو هذا الصنف من الإجراءات سوى **أدلة إجراءات عامة** (أي متاحة لعموم المتدخلين وليست مجرد وثيقة داخلية) ومُحيّنة (يُعهد لكل مسؤول معني بالتحيين ولرؤسائه واجب التحيين الفوري).

سيُمكن هذا الإجراء من التقييم على أساس حجم الأعمال كما يُمكن من التحفيز عبر التكليف بمشروع أو بخدمة ومن المحاسبة على أساس احترام الآجال.

إن ثبوتية التعاملات الالكترونية وقدرتها على إبراز نشاط العون تفوق قدرة الوسائل التقليدية وتُقلص من هامش السلطة التقديرية لرئيس الإدارة. فلقد مكنت الوسائل الحديثة لمتابعة حضور

أعوان التنفيذ وربطها بأنظمة التأجير على سبيل المثال من حمل هذه الفئة على قضاء الوقت المطالبين به في الإدارة.

2- الفقرة الثانية: تطبيقة إعلامية شاملة في خدمة التصرف التقديري في الأعوان

نظرا لتشتت المعطيات وعدم قدرة التطبيقات الحالية على تمكين الإدارة من جمع البيانات وتحليلها بهدف اتخاذ القرارات الصائبة ورسم استراتيجياتها وفق أساليب علمية، فانه من الضروري العمل على تركيز منظومة إعلامية لتجميع المعطيات والمعلومات الخاصّة بالوظيفة العمومية تتضمن كل الإحصائيات والأرقام ذات العلاقة وتمكن من متابعة المسار المهني للعون العمومي وتكون رافدا لرسم الاستراتيجيات الوطنية في الوظيفة العمومية.

إن التطبيقات الحالية التي يحتكم عليها المركز الوطني للإعلامية (إنصاف وإنصاف +) هي بالأساس تطبيقات عمليّاتيّة تُمكن من خلاص أجور الأعوان ومن استرجاع جملة من الإحصائيات حسب الطلب ولكنها تحتاج إلى ضبط طرق تحيين مستمر وإلى مزيد التطوير لتُؤدي وظائف جديدة مساعدة على رسم استراتيجيات القطاع وتنفيذها.

IV. المبحث الرابع: إصلاح منظومة التكوين والتكوين على مهن المستقبل

مازالت منظومة التكوين المستمر في تونس تفتقر للنجاعة المطلوبة بسبب عدم شمول التكوين المُفضي إلى ترقية لكل المهن والوظائف فضلا عن تفاوت فرص التكوين حسب الجهات وتقادم محتوى البرامج وعدم عنايته باستحقاقات التكليف بالمسؤوليات وعدم استهدافه إعادة تأهيل الأعوان للتقليص من كتلة الأجور.

1- الفقرة الأولى: التكوين في معاضدة التكليف بالمسؤوليات

ما زال التكليف بالخطط الوظيفية يستند أساسا إلى معياري شغور الخطة في تنظيم هيكلي مضى على تصوره أمد، وإلى أقدميّة العنصر البشري، هذا بغض النظر عن بعض المعايير الذاتية الأخرى كالولاء.

مثل هذه الطريقة بعيدة عن الاعتراف للعنصر البشري بصفة رأس المال الذي يجعل الخطاب ومناهج التكوين ترتقي به من عامل الإنتاج أو التنفيذ الواجب استغلاله إلى عامل رئيسي وجب تطويره والحفاظ عليه وحسن توظيفه. ثم إن ما يُميز العامل البشري إيجابيا عن المال والآلة هو قدرته على الإبداع، وهو الجانب الذي ظل مُهملا في مقاربات الإصلاح التي لم تُعول إلا على مدخل التشريعات الكلاسيكية خشية الاعتراف للموهوبين بهامش من الحُرية في بلوغ الأهداف أو تغييرها يُفقد الإدارة لاحقا حقها في المُراقبة السابقة والمتزامنة وحتى في المحاسبة الصارمة.

ولكن، لا يجب أن ننسى تميز هذا العامل سلبيا أيضا بمقاومته للتغيير وجنوحه عادة إلى الوضعيات التي تتماشى ومصالحه الشخصية وظروفه الاجتماعية خوفا من الضغوطات المحتملة في بداية التغيير أو حفاظا على نفوذ أو مكاسب مُحققة في ظل الوضعية القديمة ويُخشى أن تُفقد.

إن جملة هذه الميزات تجعل من التعامل مع رأس المال البشري أمر مُعقدا، فالاستثمار فيه ليس مؤقتا إذ يتطلب التكوين المستمر الذي يتجاوز إكساب المهارات والمعارف ليستهدف إحداث أثر سلوكي عبر الإعداد النفسي. كما يتطلب تغيير سلوك رأس المال البشري مبادرة المستفيد (أي الأجهزة الإدارية) إلى تغيير منظومات اتخاذ القرار من خلال تشريك العنصر البشري في إعداده وفي تصور الآليات الناجعة لتنفيذه بحيث يتحول تدخل رأس المال البشري في مرحلة الإعداد إلى أداة للتقليل من المخاطر الناجمة عن مقاومة التغيير والإعداد النفسي له وفي مرحلة تصور طرق التطبيق إلى وسيلة لإقرار السبل الأقل إزعاجا للعامل البشري.

وحتى لا يتحول التكليف بالخطط الوظيفية والحفاظ عليها إلى هاجس يؤدي إلى رفض التغيير، يجب إدخال نوع جديد من الخطط الوظيفية التعاقدية القائمة على عقود برامج والخاضعة إلى تقييم دوري للقدرة على الأداء على أن تُسبق المحاسبة بتعزيز قدرات المُكلف بالخطة بتكوين في مجالات الاستشراف ومتابعة السياسات العمومية والقيادة، وعموما في المجالات التي من شأنها أن تُعينه على إنجاح مهمته وقيادة فريقه نحو تحقيق الأهداف المنشودة.

2- الفقرة الثانية: التكوين للتقليص من نفقات التأجير

تفترض عملية تصميم برامج تطوير المهارات استخدام التكوين كآلية للرفع من مستوى الكفاءات لسد النقص الحاصل في بعض الوظائف، حيث تفرض التوجهات المستقبلية واقعاً جديداً مليئاً بالفرص والتحديات والمهارات الجديدة، فمن جهة، ستوفر فئات جديدة من الوظائف لم تكن موجودة في السابق، وفي الوقت نفسه ستقلص من الحاجة إلى العديد من الوظائف التقليدية، ما يتطلب التوجه نحو اكتساب مهارات جديدة تقتضيها رهانات المستقبل، والتطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم.

وفي نفس السياق يتجه التذكير بأنه يوجد خمسة محاور تقود مستقبل الوظائف والمهارات في العالم، من بينها التقدم التكنولوجي الذي سيفتح آفاقًا جديدة لفرص غير موجودة، وبشكل خاص في مجالات الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتصنيع المتقدم، والواقع الافتراضي، والواقع المعزز، والبيانات الضخمة وتحليل البيانات.

وبالتالي فانه يتعيّن تأهيل قدرات الموارد البشرية، وبناء إدارة ذات مردودية عالية من خلال عدة جوانب تشمل:

- تعزيز برامج التعلم مدى الحياة الموجّه للأعوان العموميين
- التدريب على مهارات المستقبل
- تعزيز مشاركة إطارات الوطنية في الوظائف التحليلية

إن ضمان حسن سير الإدارة العمومية يقتضي اعتمادها على أعوان أكفاء ومختصين ومواكبين لاستحقاقات المرحلة. ويتطلب ذلك تطعيم تكوين هؤلاء بمعلومات ومهارات جديدة تُكسبهم معارف وقدرات تُمكنهم من التعاطي مع كل تطور وتُمكن الإدارة أيضا من التعويل عليهم في سد

الشغورات العارضة أو الدائمة عبر الإعداد الجيد لجيل من الأعوان المتعددي الكفاءات والاختصاصات بحيث تكون نسبة من أعوان الإدارة قادرة عند الحاجة على تغطية جميع احتياجاتها من قوة العمل.

مع وجود أعوان أكفاء ومؤهلين سيتحول العدد الجملي للأعوان من تخوف من ارتفاع كتلة الأجور إلى فرصة لتطوير أداء الإدارة عبر خلق وظائف جديدة وإلى الاطمئنان على قدرة الإدارات على الأداء بفضل إمكانية تسديد احتياجاتها من الأعوان دون الحاجة إلى انتدابات جديدة. على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب إقرار آليات للحراك على نحو ما سلف ذكره مع تأمين التكوين الضروري للعون المعني بهذا الإجراء.

وحتى يكون التكوين رافدا بالفعل للإدارة التونسية مهما كان موقعها الجغرافي، لا بد من الحد من مركزية التكوين عبر إتاحة إمكانية تأمينه بمختلف الجهات خاصة في سياق يتميّز بتعميم اللامركزية واحتكام كل جهة على فضاء للتعليم العالي أو للتكوين المستمر والتي يجب أن تتزامن مع تحيين محتويات التكوين والحد من مدة التكوين الحضوري المفضي إلى ترقية حتى لا تحصل لفترة طويلة القطيعة بين العمل ومؤسسة التكوين. كما يجب العمل على استغلال فرص التكوين على الخط في تعميم هذا النشاط على كل الأسلاك والقطاعات وفي تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

يجب أن يكون التكوين المُفضي لترقية رافدا لحراك الأعوان داخل الإدارة وبين الإدارات على نحو لا يُمكن معه للموظف الاعتراض على تغيير الملفات المنوطة بعهدته أو مكان مباشرته للعمل طالما لم يمس هذا التغيير بمُكتسباته ولم يُؤثر على وضعه. وقد يكون من المُفيد معاضدة هذا المقترح بآلية أخرى تشريعية تُقر وجوبية الحراك خلال السنوات الأولى للمباشرة أو خلال التعيينين الأولين وفق معايير على غرار ما هو معمول به بالنسبة إلى أسلاك التعليم. وفي هذا الإطار، ولضمان شفافية معايير حركة الموظفين المعنيين في مختلف الإدارات وللأخذ في الاعتبار رغبة هؤلاء أيضا عند الإمكان، لا بد من إحداث بورصة حراك على الخط يُعهد التصرف فيها إلى الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية.

٧. المبحث الخامس: تركيز أسس منظومة الخطط الوظيفية الاستراتيجية

تشكل الخطط الوظيفية الاستراتيجية الركائز التي تعتمد عليها السلطات العمومية لإيصال توجيهاتها وأوامرها لمختلف المستويات الإدارية، و لتنشيط عمل الهياكل و حسن سيرها و مطابقة قراراتها للقوانين و التراتيب الجاري بها العمل حيث أنها تخضع لنظام قانوني يختلف باختلاف موقعها من السلطات السياسية 48.

بقطع النظر عن الخطط الوظيفية المدنية التي يتم إسنادها إلى الموظفين المدنيين، فانه يمكن إنشاء خطط وظيفية إستراتيجية.

[48]Taïb ESSAID, op.cit, p 55

ويقصد بالخطط الوظيفية الاستراتيجية تلك الخطط النوعيّة ذات الطابع الهيكلي أو الوظيفي التي تسمح بضمان تأطير النشاطات الإدارية والتقنية في المؤسسات والإدارات العمومية قصد المساهمة مباشرة في تصور وإعداد وتنفيذ السياسات العمومية.

وبالتالي فإننا نسعى إلى إدخال عنصر المرونة ضمن التنظيم الهيكلي للإدارة، ونترك هامش حرية معتبر للسلطات العمومية قصد تكييف المستويات القيادية مع مقتضيات التسيير دون أن تكون مبادراتها في هذا الشأن مصدر مساس بوضعية الموظفين.

إن إشكالية الخطط الوظيفية الاستراتيجية في الدولة تثير عدة مسائل يتمحور بعضها حول علاقة الوظيفة العمومية بالنظام السياسي، والبعض الآخر بمدى تأثير المستوى القيادي الذي يحتله أصحاب هذه الوظائف في فاعليّة إستراتيجية الدولة وتحكمها في المتغيرات.

وعلى ضوء هذه المعطيات التي تتقاسمها في الحقيقة كل الأنظمة السياسية، تطرح عدة تساؤلات تتعلق بالنظام القانوني للخطط الوظيفية الاستراتيجية:

- تحديد الوظائف التي تستحق هذا التصنيف على صعيد الإدارة المركزية والإدارة المحلية والمؤسسات العمومية الأخرى
- طرق التعيين التي تمكّن من التوفيق بين الطبيعة السياسية لهذه الوظائف والطبيعة التقنية.
- طبيعة الواجبات التي تميز ممارسي هذه الوظائف عن غيرهم من الموظفين وكذلك الحقوق التي قد تتناسب مع مستوى التمثيل الذي ترقى إليه.
- نظام التسيير الذي يضمن الحفاظ على طبيعة هذه الوظائف وضرورة تكييفها المستمر مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

وبناءا على ما سبق فانّه يتعين العمل على:

- خلق قيادة إدارية قادرة على الاستشراف ورسم الاستراتيجيات في مجال الوظيفة العمومية
- تشبيب الإدارة التونسية والسعي إلى استقطاب الكفاءات
- تفعيل سياسة إعادة التوزيع بين القطاع العام والقطاع الخاص، وآلية الحراك الوظيفي بين القطاعين
- تركيز على استقطاب الكفاءات وأصحاب المهارات المتميزة من خلال تعزيز نسبة المعرفة والتنوع الثقافي
- التعاقد على مشاريع أو برامج أو مؤسسات كبرى مع كفاءات من القطاعين
- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية (أكثر مرونة) وملاءمتها مع منطق التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتصرف التقديري في الأعوان.

الباب الثالث: آليات تنفيذ الحلول

الحل المقترح	المدخل لتطبيقه	الأطراف المتدخلة
إعادة النظر في المسار المهني	**إدخال المزيد من المرونة على الوظيفة ذات المسار:** تنقيح قانون الوظيفة العمومية لتقنين التعاقد وإقرار الحراك الوجوبي خلال الفترة الأولى للانتداب وإدخال مفهوم "معادل الوقت الكامل" والمغادرة الطوعية كآلية دائمة للتصرف في الموارد البشرية ... وضع إطار للتعاون بين الإدارات في الموارد البشرية **اعتماد مقاربة العائلات المهنية واستشراف مهن المستقبل:** تجميع الأسلاك ضمن عائلات مهنية وفق معايير مضبوطة (طبيعة النشاط والتكوين والمخاطر ...) وتفصيل الأجور وإيجاد منافذ للحراك ...	مجلس نواب الشعب بناء على مبادرة وزارة الوظيفة العمومية الهيئة العامة للوظيفة العمومية وهيئة التأجير العمومي مكاتب دراسات
إخضاع جانب من التأجير لمكافأة التميّز	**تبسيط تركيبة الأجور** **إحداث نسبة متغيرة بعنوان التحفيز** سواء الخاصة ببعض الخطط الوظيفية أو التي تُكافئ جهدا قابلا للقياس وفق معايير سابقة الوضع	الهيأة العامة للوظيفة العمومية وهيئة التأجير العمومي بوزارة المالية
تركيز أسس منظومة الخطط الوظيفية الاستراتيجية	وضع إطار يسمح بالتعاقد مع أصحاب الخبرات والكفاءات من القطاعين يُوضح الحالات المعنية بالتعاقد والامتيازات التي يُمكن منحها والمدة القصوى لعقد البرنامج وسبل مراقبة تطبيقه إصدار أمر تطبيقي لعقد البرنامج النموذجي تحديد البرامج المساعدة على تقلد الخطط الوظيفية الاستراتيجية وصياغة محتواها	فريق موسع من الموظفين وممثلي النقابات والهيئات المهنية + مجلس نواب الشعب الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ومكاتب

		الدراسات وهياكل التكوين لفائدة الإدارة
رقمنة المعاملات داخل الإدارة وبين الإدارات ورقمنة التصرف في الموارد البشرية	**بين الإدارات:** تأهيل جميع مكاتب الضبط بشريا وماديا لاستيعاب النقلة مع توحيد منظومات التخزين والاسترجاع والتراسل فيما بينها وبين كل مكتب ضبط ومكاتب باقي الأعوان بالإدارة. بعد ذلك، إصدار منشور من رئيس الحكومة في الغرض التخفيض بنسبة 80 بالمائة في الميزانية المرصودة لشراء الورق بكل إدارة **داخل الإدارة:** وضع تطبيقة لمتابعة مآل الملفات والمدة المستوجبة لمعالجتها التصرف في الموارد البشرية: تطوير تطبيقتي "إنصاف" و"إنصاف +" أو استحداث تطبيقات جديدة	وزارة تكنولوجيات الاتصال ووحدة الإدارة الإلكترونية الاستعانة بمكاتب دراسات وبالمركز الوطني للإعلامية بعد تحيين كل إدارة لأدلة إجراءاتها وفريق موسع من مديري الموارد البشرية
إرساء الشفافية	وضع أدلة إجراءات محينة يطلع عليها العموم توظيف الوسائل الحديثة في مراقبة أداء المهام وتعميمها على كل الإدارات.	كل الإدارات
إصلاح منظومة التكوين والتكوين على مهن المستقبل	تفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري وتوسيع تركيبته وصلاحياته ودورية انعقاده تكليف لجان بتحديد الاحتياجات التدريبية بالتعاون مع الإدارات لتتولى من خلالها تطوير برامج التكوين المستمر المفضي إلى ترقية مع العمل على جعله لا مركزيا والتقليص من مدته الحضورية وتطوير محتواه وتوسيع قاعدة التكوين الافتراضي	المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري + الهيئات المهنية + الجامعات + مراكزالتكوين المهني

VI. الخلاصة:

يتضح من خلال ما تقدم أنه لكسب رهان الإصلاح، يتّجه الابتعاد عن الحلول الترقيعية التي إنما تتوجه إلى إخماد التململ الناجم عن نتائج مُشكل معين عبر التأثير اصطناعيا على تلك النتائج أو التكيّف معها على نحو يجعلها تظهر للعيان أقل حدّة، بدلا من التصدي للمشكل في جوانبه المختلفة وفي ارتباطه بمُحيطه العام وفي قدرته على استيعاب تداعيات المستقبل. ويتطلب كل ذلك بالتأكيد إرادة سياسية حقيقية للإصلاح وشيئا من استقرار القيادات.

أحمد زروق

غازي عبودة

قيس عكارة



الثقافة

تمثل الثقافة بمفهومها الواسع جميع الخصائص الروحيّة والمادية والفكرية الوجدانية التي تميّز مجتمعا أو فئة اجتماعية وهي تهمّ إلى الجانب الفنون والآداب والإبداع الفكري العلمي أنماط الحياة والحقوق أساسية للكائن البشري وأنظمة القيم والعادات والمعتقدات.

بهذا تلعب الثقافة دورا أساسيا بوصفها محرّكا من محركات التنمية المستدامة وإرساء قيم التسامح واحترام الاختلاف والتنوّع وإذكاء روح الخلق والإبداع والتطوّر والانصهار في قيم الحداثة دون انبتات أو تنكر لجذور المجتمع موروثه الحضاري.

لكل هذه الأسباب أصبحت الثقافة اليوم تحتل حيّزا غير مسبوق في مجالات التخطيط الاستراتيجي الدولي وعنصرا أساسيا في إشكالية الأمن الثقافي. ولذلك تعدّ الثقافة حضن الأمة المنبع أمام كل أنواع الاختراق الثقافي الذي قد يؤدّي إلى ذوبان الهويّة والاتجاه نحو التبعية.

إنّ هشاشة التكوين الثقافي للشباب يجعلهم اليوم يقفون عاجزين أمام فكر يدعو إلى حلول للمشكلات الانية بالعنف دون تأمّل واع ونظر متزن ودون دراية كافية بمجريات الحياة السياسية والاقتصادية في هذا العصر أو النظرة العميقة للدين الإسلامي الحنيف.

إنّ الأخطار التي تواجه مجتمعنا متعدّدة منها الأخطار الداخلية المتمثلة في الانغلاق والتطرّف والسقوط في ثقافة العنف أو التقليد للغرب وسلبيات العولمة كأسلوب اللامبالاة والثقافة الاستهلاكية التي تهدّد مجتمعنا بتحويله إلى مجتمع منفعل لا فاعل وتهميش دور الأمة في المجال الحضاري وإضعاف قدرتها على التكيّف مع المتغيرات العالميّة وما ويشهده العالم من تحولات وأحداث كبرى تؤثّر في حاضره ومستقبله.

ولما كان الأمر يدور على معنى تحديات الحاضر وافاق المستقبل لسياستنا الثقافية كان لزاما علينا أن نحترس من الوقوع تحت ضغط سلبيات أوضاعنا الراهنة إمّا بتجاهلها أو بجعلنا نيأس من قدرتنا على مواجهتها.

إن أول تحديات حاضرنا أن تكون لنا الشجاعة الكافية للوقوف على رداءة أوضاعنا وإنّ أخطر ما يتهدّد كيان وطننا في الظرف الراهن الذي نعيشه منذ ثماني سنوات هو ألا نعترف بسلبيات أوضاعنا جهلا أو مكابرة. فالمكابرة بما تقتضي من مزايدات سهلة ساذجة وعنتريات واهمة من ناحية أولى واليأس من إصلاح الذات وتجاوز المصاعب من ناحية ثانية وما ينتج عنه من كسل فكري وخمول إرادة مفضيين إلى مواقف الانحلال والتسيّب.

وبين المكابرة والتسيّب تقع فضيلة النقد الذّاتي وتعرية الحقائق بإرادة في التغيير والتجاوز لما هو كائن.

التحديات الكبرى: إنّ خطابنا الثقافي في ظل ما تشهده المجتمعات المعاصرة من تحديات وتحولات هو خطاب الأزمة: فمن جهة هناك الانهيارات السياسية والإيديولوجية التي أصابت العديد من الأفكار والمسلمات ومن جهة ثانية هناك الظفرات المعرفية التي شهدتها الفلسفة وعلوم الإنسان والتي أسفرت عن انشقاق قراءات عديدة للحداثة وشعاراتها حول العقل والحرية والتقدّم... ومن جهة ثالثة هناك الثورات العلمية التقنية والمعلوماتية التي تحمل معها طورا حضاريا جديدا لقد بات من الضروري محاولة التعرّف على عناصر ومكونات ثقافة العولمة وأدواتها وكذلك ما تنطوي عليه من قضايا متعدّدة ومتنوعة (الثقافية الوطنية والهوية الحضارية والخصوصية الوطنية).

فصدمة المستقبل التي نعيشها تزداد حدّة بسبب ما نعانيه من عوامل الضعف المتمثلة في بقاء الأمية على نسب مرتفعة في عديد جهات البلاد وتخلّف برامج التربية والتعليم خلال العشرية الأخيرة ونقص الحريات وضعف شمولية السياسات الثقافية كما وكيفا وبقاء مناطق عديدة من البلاد على هامش الحياة الثقافية والعصرية وكذلك سيادة الإعلام السطحي. إعلام الإثارة الذي غالبا ما يضع قيودا متعدّدة على حريّة التعبير والتفكير.

إنّ أزمتنا الثقافية ناتجة عن اختلال العلاقة بين الوعي والفعل، بين الوعي المنقوص والفعل العاجز، بين التوفيقية وافتقاد القدرة على الحسم (حسب تعبير المفكر عبد الله العروي).

إنّ نظامنا الثقافي ساهم إلى حدّ بعيد في إبعادنا عن دائرة المشاركة الفعلية في النظام الثقافي الكوني وجعلنا أسرى الثقافة الاستهلاكية وفي المقابل حول قافتنا التراثية إلى قلاع مغلقة تحاول تجنّب رياح التغيير وتحتمي وراء التقليد وترديد مقولات السلف الصالح كما يراد لها من قبل بعض الأطراف السياسية الرجعيّة الفاعلة في مجتمعنا اليوم. فهذا النظام المتناقض مع نفسه يسعى إلى إشاعة ثقافة الامتثال والخضوع والعاطفة الجوفاء مهملا ثقافة الوعي بحقائق الأشياء وواقع العصر الذي نعيش فيه.

وقد أدّى كل هذا إلى تصاعد نزاعات التعصّب، والتطرّف والعنف وتزايد عمليات الإرهاب الداعية إلى إقامة الدولة الدينية او ذات الاتجاهات التقليدية الجامدة التي تصف التحديث بالبدعة.

النتيجة هي قياس كل شيء على الماضي والعودة بكل جديد إلى اجل يبرّره من القديم، والنظر إلى التغيير في ريبة وإلى التجدّد بعين الاتهام. في حن ان الثقافة التراثية ثقافة متنوعة تتطلب منا فهمها برؤية عقلانية متنوعة يصبح بها التراث قيمة متحركة تخرج عن إطار لجمود أو أن يكون مجرّد ماض.

من الشواهد البارزة على وجود الأزمة على المستوى الثقافي أننا لم نصبح بعد من منتجي العلوم النظرية والمعارف التطبيقية ولم نتمكن بعد من ردم الهوّة الرقمية التي تفصلنا عن العالم المنظور وإيجاد الصيغ الكفيلة التي تجعلنا نؤسس مجتمع المعرفة والإبداع الفني والفكري والانصهار في

المشترك الإنساني وثقافة العصر بتجديد حياتنا الوطنية وتحديثها ودمقرطتها وتحريرها بالفعل والمشاركة الفاعلة في معارك الحضارة في عصرنا الراهن من غير تبعية أو تقليد وإننا أمام هذه العولمات الكثيرة لم نهتد بعد إلى إرساء أسس حياة سياسية متطوّرة كفيلة بمساعدتنا على مجابهة هذه التحديات المتعددة المتراكمة وفي بعض الأحيان المتناقضة .إنّ اختراق مجتمعنا من قبل تيارات تبتغي تحطيم الدولة الوطنية وتقويض أسسها الفكرية والمجتمعية يشكل أكبر خطر داخلي يعتمد التوظيف المكثّف الخاطئ للدّين في السياسة في مقاربة متطرّفة منمّطة للآخر تستعمل كل وسائل التدمير والتخريب لإقصاء الثقافة الوطنية عن كل التيارات الحداثية الكونية. وتشكل هذه الأصولية أخطر النظريات وأشد أنواع التحريف لديننا الإسلامي الحنيف. لقد اعتمدت هذه النظرية الأصولية الشعبوية خطابا يرفض الاخر ويحيي نزاعات تعصبية تاريخية ضد الاخر ويؤجّج هذه الظاهرة بتقديم قراءة للأحداث في ضوء النصوص الدينية أو ممارسات تاريخية مرّت عليها قرون كالصراعات والحروب الدينية.

كما لجأ دعاة هذه الأصوليات القاتلة إلى وسائل الإعلام بهدف صناعة خطاب منتج للصدام والكراهية وإحداث عنف وتصريحات رافضة لثقافة التسامح ولحوار الثقافات والأديان مؤجّجة للصراعات والحروب التي شهدتها القرون الوسطى.

أبرزت ثقافة الإرهاب والتطرف "إسلماوي" أنّ الحل تربوي وثقافي بالأساس وزاد في تدعيم هذه المقاربة تواتر تنفيذ العمليات الانتحارية من قبل نشؤوا وتربّوا في المجتمعات العربية وتثقفوا بثقافتها وحملوا جنسياتها. فهم مواطنون عرب سياسيا وإرهابيون حضاريا ودينيا. كذلك الشأن بالنسبة إلى المتطرفين داخل مجتمعنا التونسي الذين تلقوا تكوينا عصريا علميا راقيا قبل أن يدخلوا مجال العمل الإرهابي بتونس أو خارجها. وهذا يدل على أن علاج انفصام الشخصية والهوية ثقافي تربوي بالأساس.

المخاطر المحدقة بثقافتنا في زمن العولمة: أمام هذه الإشكاليات الكبرى نرى بكل وضوح ضعف تدخل كل الأطراف المعنية في عملية الإنقاذ هذه التي تهمّ وزارات وهياكل عديدة كالتربية والشؤون الدينية ووزارات المرأة والشباب والطفولة والبحث العلمي والإعلام، إلى جانب وزارة الثقافة.

وإن هذا التنسيق والانسجام في إطار سياسة وطنية واضحة المعالم غير متوفّر في الوقت الحاضر.

وفيما تتحوّل الأسواق والمعلومات والأفكار والعلاقات والهويات تتفجّر أمامنا إمكانيات لا سابق لها للمعرفة والعمل وهي إمكانات يمكن مضاعفتها من أجل ترجمتها إلى إنجازات على النحو الذي يتيح لنا ممارسة علاقتنا بالعالم المعاصر واليوم فإنّ طبيعة المخاطر المهدّدة لثقافتنا لا تتعلق بعمليات العولمة وتداعياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية بقدر ما تتعلق بمدى قدرة هذه الهوية على تجاوز أزمتها خاصة في ما تتعلق منها بالتنمية البشرية الشاملة وتوسيع إطار الديمقراطية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني بتفعيل قيم الحوار والتعددية وقبول الاخر والرأي الاخر وإنشاء منظومة تربوية تقوم

على تأهيل وإعداد الطاقات الشابة في كل المجالات الرامية إلى مواصلة تحديث منظومتنا المجتمعية والفكرية في إطار رؤية سياسية واضحة ومسيرة إنسانية مفتوحة.

الدور المركزي للدولة في وضع سياسة ثقافية شاملة متكاملة: لقد حققت تونس منذ بداية الستينات من القرن الماضي عديد المكاسب في سبيل إرساء الدعائم الأساسية لسياسة إرادية في المجال الثقافي إذ تولت وزارة الثقافة آنذاك المبادرة ببعث شبكة من دور الثقافة ودور الشباب والمكتسبات العمومية وإنشاء عديد المؤسسات المرجعية في مختلف مجالات العمل الثقافي وحتى الشركات والمؤسسات المنتجة للثقافة كدور النشر ومراكز الإبداع الفني في جميع المجالات. وتولت الدولة لوحدها في هذا الإطار تحمل تكاليف استراتيجية التنمية الثقافية وذلك حتى مجال الإبداع وأصبحت منتجا للثقافة ومشجعا للمبدعين ومدعما لكل مجالات تأسيس ثقافة وطنية متجذرة ومنفتحة تجمع النخب وتوحدها.

وقد نجحت هذه المقاربة الإرادية إلى حدّ كبير في إرساء تقاليد ثابتة في مجالات العمل الثقافي المتنوعة. إلاّ أن تحوّل وزارة الثقافة إلى منتج للإبداع وصانع للفعل الثقافي ومنظم للمهرجانات والتظاهرات أعاق اضطلاعها بدورها كجهاز تخطيط ومتابعة وتعديل يوفر الظروف المساعدة على تطوير العمل الثقافي. كما أن تدخل الدولة المباشر في الفعل الثقافي حال في عديد الحالات دون انطلاق حريّة الإبداع على النحو المأمول وجعل السلطة السياسية توظفه للدعاية والحدّ من العمل التشاركي في هذا الميدان الحيوي.

ونرى اليوم بكل وضوح محدودية دور الدولة في إعطاء انطلاقة جديدة مجدّدة للعمل الثقافي من ذلك:

- ضعف التمويل وانعدام مساهمة القطاع الخاص في تطويره.

- بروز مناطق تصحّر ثقافي كبرى داخل البلاد وعدم تمكن الدولة من السيطرة على مظاهر الجفاف الثقافي هذه مما فسح المجال أمام ضعف الدولة وعجزها المتزايد إلى ظهور عديد الجمعيات ذات المرجعية الإسلامية المتطرفة داخل المناطق المهمشة ودعوتها لزرع ثقافة تراثية محنّطة.

- وأمام تراجع الإنتاج الثقافي الوطني لجأت فئات شبابية كثيرة إلى الثقافة الاستهلاكية الإلكترونية التي تبثها المواقع الرقمية او القنوات التلفزية الأجنبية وبذلك فقد المثقف شيئا فشيئا دوره في تنشئة الأجيال الجديدة على حب الوطن وإذكاء روح الانتماء والتشبّث بثوابت ثقافتنا الوطنية والانخراط في عديد الجمعيات التي تعدّ محاضن للإرهاب والتطرّف بتشجيع من عديد الأطراف الرسمية في الدولة.

وفي كلمة واحدة يمكن أن نقول بأن تهميش الثقافة أدى إلى تطوّر ثقافة التهميش وانتشار عديد الثقافات الهابطة في أوساط الشباب بالتزامن مع التحطيم الممنهج لمقومات الدولة الوطنية ومكاسبها العديدة لخلق الفراغ الضروري لتطوّر الفكر الرجعي الإرهابي والأصوليات العقائدية.

متطلبات المرحلة الجديدة

إنّ مجابهة أخطار وتحديات العولمة لا يتأتى من التنديد بها واعتبارها خطرا خارجيا داهما بل بالبحث عن أسباب الضعف ومعالجته جديّا للنهوض بالقدرات الوطنية إلى مستوى التطورات الجديدة والتعامل معها على أساس من التكافؤ والاقدار.

إن حضور سؤال المستقبل في ثقافتنا هو دليل حيويتها. فالوعي المستقبلي يقاس على الحاضر في حركته إلى المستقبل ولا ينشغل بالماضي إلاّ بوصفه عنصرا من عناصر الحاضر الذي يقبل التحول والتطور والمساءلة. وسؤال المستقبل عنصر تكويني في هذا الوعي وعلامة بارزة سواء في حرصه على الارتقاء بالإنسان من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية أو الانتقال بالمجتمع من التأخر إلى التقدم.

فثقافتنا الراهنة تمرّ في مرحلة انحطاط وتقهقر واضحين فهناك تراجع عن الفكر العلمي لفائدة الفكر الخرافي وهناك استفحال ظاهرة الخطاب الماضوي الذي يجهد في محاولة إرجاعنا إلى العصور المظلمة ويحفّزنا على التشبّث بمرجعية ماضويّة وكأن الماضي ينبغي أن يحكم الحاضر والمستقبل.

إنّ الفكر المستقبلي لا يمكن إلا أن يكون تعدّديا بمعنى أنّه يتغذّى من جميع فروع المعرفة بدر ما ينفتح على جميع وجوه الحياة كما تتجلى في العلوم الاجتماعية أو في ميدان التاريخ والحضارة أو في مجال الفلسفة والأخلاق أو ميادين الفن والأدب أو في علوم الاقتصاد والتصرّف أو في الدراسات الاستراتيجية أو في العلوم الطبيعية والبيئية أو علوم الوسائط الإعلامية والاتصال.

- إن من أحوج ما نحتاجه اليوم هو المساهمة في تنمية المجال التداولي وتوسيعه وإتقان لغته خاصة ما يتعلّق منه بالمجتمع المدني العالمي ومنظماته غير الحكومية لأنه الفاعل الجديد في العلاقات الدولية.

وانطلاقا من هذه المعطيات ثمة أهمية كبرى لصياغة استراتيجية للحوار والشراكة مع الثقافات الأخرى مما يستدعي القيام بدور نقدي مزدوج.

- الاستيعاب النقدي لفكر الاخر بمعنى المتابعة الدقيقة للحوار الفكري العميق الذي يدور في مراكز التفكير العالمية وفي العواصم الثقافية الكبرى.

- النقد الذاتي للانا بما يعنيه ذلك من ضرورة أن نمارس النقد الذاتي كممارستنا السياسية والعلوم الاجتماعية والثقافية في عقود مرحلة استقلالنا الوطني على الأقل.

- ومن هنا تبرز مهمة المثقفين بالتوجه إلى الحداثة كهدف وككل متكامل بما ينطوي عليه كل ذلك من تبني سلطان العقل على النقل والفصل بين الخطابين الديني والسياسي والتخلي عن الشعارات والأوهام وفهم اتجاه الحقبة التاريخية المعاصرة والدعوة إلى مزيد التحديث السياسي بإعتباره المدخل الحقيقي لأي تحديث اخر والدفاع عن المواطنة التي قوامها المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات والتمسك باحترام الحق في الاختلاف انطلاقا من نسبية المعتقدات والقناعات.

وللخروج من الحالة الضعيفة لوضعنا الثقافي خاصة في ظل ثقافة العولمة لابد من التأكيد على مجموعة جوانب مترابطة للتغيير الثقافي الذي يمكننا من القطيعة مع التأخر والانغلاق إلى مسارات النموّ والتنمية الذاتية.

- احياء فكرة تجاوز القول بالفعل وكذلك الماضي الذي عكفنا على تجميده دون الإضافة إليه.

- دعم ثقافة الامتياز والإنجاز إذ أن الفائزين في المنافسة الحضارية هم من يسعون لتحقيق أعلى معدلات وأرقى مستويات الأداء في مجالات الحضارة المختلفة.

- الانفتاح والمبادرة الإيجابية حيث أن الانكماش واتخاذ موقف الدفاع حيال ما يسميه البعض بالغزو الثقافي هو استراتيجية بائسة وفاشلة تماما. فلم تعد الاستراتيجيات الدفاعية قادرة على إنقاذ الذات الحضارية من الهزيمة والتبعثر.

- لقد صار الأمل الحقيقي في الصمود رهنا بالتعلم واستيعاب واتقان ما لدى الاخرين من رصيد المعارف وفنون الإنتاج ثم في الثقة بالذات وإصلاح شؤوننا الداخلية بعدما تدهورت وفسدت بدءا من أنظمة الحكم ومرورا بنظام الجامعات ومواقع الإنتاج والخدمات.

- تحتاج ثقافتنا احتياجا أساسيا وعميقا لامتصاص واستيعاب أهم منجزات الحداثة وهي المؤسسة أي الفاصل بين الشخصي والعام وهي الضامنة للديمومة في الاتصال والتراكم في أداء الوظائف.

- وهكذا لم يعد مستقبل ثقافتنا محصورا في التعليم رغم أهميته أو مقصورا على مشكلة الكتاب رغم تصاعد دوره وتنوّع وسائل تيسيره وإشعاعه وإنما أصبح المستقبل أفقا من الإمكانات المختلفة التي تتعدد منها وسائل التثقيف التي وصلت إلى درجة هائلة من الانتشار الإعلامي الجماهيري بواسطة التلفاز والشبكات العنكبوتية على وجه الخصوص وظهر الدور المتصاعد للمواقع الثقافية الإلكترونية. وكان من نتيجة التعقد اللافت في علاقات العمل الثقافي ان اتسع معنى التثقيف العام ليشمل جهود وزارات عدّة: التعليم والثقافة والإعلام والشباب والمرأة والعمل والاتصالات والشؤون الدينية وغيرها وتتناغم في هذه الجهود أدوار المؤسسات الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني

بالقدر الذي تتشابك وتتقاطع فيه مصالح متعددة من الداخل والخارج تستعين بأحدث منجزات الثورة المعلوماتية.

مواصلة وتطوير دور الدولة في دعم القطاع الثقافي: يبقى دور الدولة أساسيا في دعم الثقافة عبر تطوير التشريعات والسهر على حسن سير مختلف مجالات الإبداع وذلك برعاية المبدعين ماديا ومعنويا وتوفير التمويلات الضرورية للنهوض بكل القطاعات بمساعدتها على الإنتاج ومزيد دعم سياسة الاقتناءات والشرايات لتنويع محتويات المتاحف الفنية، الوطنية ورعاية المبدعين ماديا ومعنويا والوقوف إلى جانب المعوزين منهم.

لقد بات من الضروري انطلاقا من تطوّر الحياة الجمعياتية مزيد مساعدة جمعيات المجتمع المدني باعتبار اشعاعها وتأثيرها.

كما ينبغي في باب تمويل العمل الثقافي:

- إعادة إحياء مشروع مجلة تشجيع المشاريع الثقافية في إطار مزيد إشراك القطاع الخاص في تطوير الحياة الثقافية وتنمية الصناعات الثقافية وتسهيل اندماجها في النسيج الاقتصادي والانخراط في مجتمع المعلومات والنهوض بالثقافة الرقمية في بلادنا. كما يجدر تشجيع الشباب على بعث مؤسسات صغرى بتحفيز الجهاز البنكي وتطوير اليات ضمان القروض من قبل الدولة وتقديم المساعدات الضرورية لكل محاضن المشاريع الإبداعية المختلفة في جميع المجالات.

- كما يجدر بنا إيلاء العناية الضرورية للمواقع الأثرية والتاريخية التي تزخر بها بلادنا وتمكين القطاع الخاص من تنشيطها ببعث المتاحف أو تنظيم تظاهرات فنية وزيارات تستقطب اهتمام الزائر أو السائح الأجنبي دعما لسياحة ثقافية هادفة ومربحة إذ يتطلب منتوجنا السياحي تحديدا في مادته حتى يتمركز بقوة في السوق السياحية العالمية.

- ضرورة الانخراط في الكونية فكرا وقيما:

إنّ هويتنا كما أسلفنا لا تنحصر في الذاكرة المرجعية والتراث بل هي حركية تاريخية وحضارية. بهذا التصحيح لعلاقتنا بالموروث أصبح من الضروري لتحصين بلدنا ثقافيا وتحقيق الأمن الثقافي الوطني إثراء هويتنا من خلال الاتصال بثقافات الشعوب الأخرى وفتح ثقافتنا على الكونية وجميع وجوه المشترك الإنساني ومقاومة كل أوجه التطرف والانغلاق الفكري.

أصبح اليوم لزاما علينا صياغة خطاب ثقافي جديد يفتح على الكونية أي خطاب نتوجه به إلى الاخر ويمكننا من التعايش مع الثقافات الأخرى وذلك من خلال ثلاثة مجالات على الأقل:

- حوار الثقافات

- نسج شبكة تعاون مع الاخر وشراكة دولية

- المساهمة في تحقيق مجتمع المعرفة

يمثل مجتمع المعرفة أولوية لصيقة بنوعية المجتمع الذي نريده وبقدرة العنصر البشري على استيعاب منجزات التكنولوجية والعلمية والتقنية. فالمساهمة في اثراء المعرفة عن طريق تعظيم دور العلم في منظومتنا الثقافية داخل مجتمعنا عن طريق تشجيع الابداع والابتكار وتوظيف الاكتشافات والاختراعات لتحقيق ديمقراطية سليمة أي تكوين جيل جديد يؤمن بأن المعرفة هي مكسب وحق وهي ملك للإنسانية قاطبة وذلك عبر انشاء تبادل المعارف والخيرات والمهارات والكفاءات.

إن الغاية الأولى من نشر الثقافة العلمية والثقافية وضع العلم والمعرفة في قلب الثقافة أي في قلب المجتمع. يمكن هنا التفكير في بعث موقع الكتروني للثقافة العلمية واقحام برامج علمية ضمن برامج القنوات الإذاعية والتلفزية الوطنية كما بات من الضروري إيلاء العناية الفائقة والدعم المادي والمعنوي المزيد بتوفير المادة العلمية والتقنية في أدب الأطفال إذ ما يعلم الان أن طفولتنا مهددة بالزحف اللامتناهي للعقليات الخرافية والمفاهيم الدينية الخاطئة والتصحر الفكري والعقائدي الذي يكرسه مربّون غير مكتملي التكوين التربوي الصحيح.

لقد بات من الضروري إكساب شبابنا وطفولتنا ومجتمعنا بصفة عامة:

- طرق اكتساب المعرفة والتعلّم وكسب القدرة على تحليل الوضعيات المعقدة وكذلك على التحليل النقدي وتصور البدائل للمسائل والمشكلات المطروح أمامه.

- تطوير الكفاءات والمواهب والمهارات التي تمكن الفرد من أن يكون فاعلا وقادرا على التكيّف مع كل المعطيات الجديدة حتى يساهم باقتدار في رفع تحديات التقدم المادي والمعنوي الجماعي.

- اكتساب سلوكيات تمكن الفرد من التعلم كيف يعيش مع الاخرين وكيف يكتسب الدقة الفكرية وتطوّر القيم المشتركة بين كل الثقافات والتفتح على الاخر.

- تطوير القدرات على التكيّف والتفاعل إيجابيا مع التغيرات المتسارعة من أجل مزيد الانخراط في التاريخ كفاعل ومبدع والاستجابة الخلاقة والتكيّف مع الثورات العلمية والثقافية والمعرفية القادمة.

إن تحقيق كل هذه الأهداف يحتم بالطبع الاعتماد على تطوير التعاون مع الدول الأخرى وكذلك اعتماد الترجمة كأداة مثلى للتواصل ودعم التأخّر عن ركب التقدم الحضاري والمعرفي.

من المعروف أن التربية والتعليم يعدّان وسيلة لتدعيم المنجز الثقافي وقد بات واضحا أن تغيير القيم وترسيخها يمكن تحقيقهما بشكل جماعي بل يتم ذلك أوّلا بشكل فردي من خلال التربية والتعليم ثمّ يتم استيعابها وممارستها بشكل متدرّج خلال فترات طويلة من الزّمن وهنا يأتي دور التعليم في بناء الشخصيّة المتوازنة ولا يمكن للحديث عن المدنية والتسامح أن ينفصل عن التأكيد ووجوب التخطيط التربوي المحكم لأن المجتمعات الحديثة لا تصنعها المعجزات وإنّما الرؤية البعيدة المدى أمام الظلامية الدّاهمة والكليانية المهيمنة: على شبابنا أن يتعلّق بمبادئ سياسية ثلاثة في علاقته بالعالم:

1- الاعتراف بالآخر ككيان كامل غير منقوص بسبب اختلافه عنّي.

2- الاعتراف بشرعية اختلافه عنّي.

3- الإقرار بأن الحوار مع الاخر نوع من المغامرة أقبل فيها سلفا بأنني قد أتأثر بالآخر ولا أسعى فقط للتأثير عليه وهكذا يمكن أن نؤكد بأن الحوار شكل من أشكال الصراع فبينما الصراع هو صراع مع الاخر فإنما الحوار هو صراع حوار الحضارات: لقد برزت في السنوات الأخيرة الحاجة إلى تكريس الحوارات بين الثقافات وبين الحضارات ووضع مرتكزاته وتصوّر اليات لقيامه بسبب ما اعترى العالم من نزاعات جديدة وانتشار ظواهر تؤجّج صدام الحضارات والنزاع بين الدّيانات.

وإذا ما رمنا التلخيص نقول إن الحوار يستدعي النظر بمنظور كوني لواقع العالم لا الانزواء داخل ذاتية متضخّمة تحجب التعرّف على خارطة العالم البشريّة وتعيق فهم الذات على حقيقتها فلقد أصبح للعالم اليوم أطر مرجعية كونية لا يكاد يخرج عليها كيان سياسي أو ثقافي أبرزها وثائق الإعلان عن حقوق الإنسان والنظام المؤسسي الدولي والأطر التشريعية المتعددة المناحي من إتفاقات وقوانين دولية ملزمة.

كما ينبغي بادئ ذي بدء تحديد مبادئ الحوار وهي كالاتي:

- تكريس المساواة ورفض وجود سلم هرمي للحضارة.

- الالتزام بروح الحقيقة والصدق في أحكامنا وتقييماتنا للأوضاع.

- البحث عن القواسم المشتركة القائمة داخل الحضارات التي كثيرا ما يهيمن العداء على العلاقة بينها.

أما فيما يتعلّق بمجالات الحوار فهي متعدّدة ومتنوعة ويضل أهمها المجالان الثقافي والإعلامي ويمرّ المجال الثقافي عبر الأدب والترجمة والتربية والتعليم والحوارين الديني واللغوي.

حوار الحضارات:

لقد برزت في السنوات الأخيرة الحاجة لتكريس الحوارات بين الثقافات وبين الحضارات ووضع مرتكزاته وتصور آليات لقيامه بسبب ما اعترى العالم من نزاعات جديدة وانتشر فيه من ظواهر العنف والإرهاب فضلا عن ظهور نظريات ومقولات ترجح صدام الحضارات والنزاع بين الديانات.

إذا ما رمنا التلخيص نقول إن الحوار يستدعي النظر بمنظور كوني لواقع العالم لا الانزواء داخل الانا المتضخّمة التي تحجب التعرف على خارطة العالم البشرية وتعيق فهم الذات على حقيقتها فلقد أصبح العالم اليوم ذا مرجعية كونية لا يكاد يخرج عليها كيان سياسي أو ثقافي أبرزها وثائق الإعلان عن حقوق الانسان والنظام المؤسسي الدولي والأطر التشريعية المتعددة النواحي من اتفاقات وقوانين دولية ملزمة.

تعليم حقوق الانسان: إذا كانت التربية على حقوق الانسان الهدف إلى الاسهام في بناء المجتمع المدني فلا بدّ أن تتم وفق عملية شاملة تعتمد النوعية العامة والاحاطة بالمجموعة الوطنية كلها. وهذا لا يتم إلا إذا ما حظيت بعمل وفق محورين أساسيين متلازمين أحدهما يخص تعلم مبادئ حقوق الانسان في المؤسسات التعليمية كرياض أطفال والمدارس والمعاهد والجامعات بإدراج حقوق الانسان في برامج التعليم، مادة مستقلة أو ناطقة بها المواد الأخرى وذلك حسب المستوى وثانيهما نشر ثقافة حقوق الانسان خارج الفضاء المدرسي بالإعلام والتوعية والإرشاد بدءا بدور الثقافة ودور الشباب والحياة الجمعياتية ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة قصد الإحاطة بالمجموعة كلها وفئاتها المختلفة وذلك حتى لا يقع تضارب وتقابل بين ما تعلّمه المدرسة وما يمارسه الناس خارجها.

وبهذا يكون هناك دور أساسي في هذا المجال للتربية الإسلامية الداعية للتسامح والحوار أساس على حرية الرأي والمعتقد.

كما يضطلع تدريس مادة التاريخ بمسؤولية كبيرة في تكوين الشباب تكوينا صحيحا لا يجعله فقط يتغنى بانتصاراته السابقة على العدوّ المستعمر بل كذلك بالتعامل معه كما تفرضه ضرورات المرحلة التاريخية الجديدة مع عدوّ الأمس بصفته ربّما شريك اليوم في مجالات التنمية والمساعدات المالية وتحويل التكنولوجيات الحديثة.

الإعلام: يمثل الإعلام وسيطا من جملة الوسائط الأخرى التي تحدّد الحوار الثقافي وتعاظم دوره في عملية إنتاج التمثلات والتصورات الثقافية حول الاخر كما أدّت التطوّرات الحديثة إلى ظهور ممارسات إعلامية جديدة كالتدوين وتطور الشبكات الاجتماعية وبروز أنواع جديدة من تأثيرات الوسائط الإلكترونية وخاصة الإنترانت.

إن مجتمع المعلومات أدّى ما من شك إلى شيوع واسع للثقافة أو ما أطلق عليه " دمقرطة الثقافة".

وقد أصبح المتلقي يجد نفسه أمام هذا المنتج الثقافي والإبداعي سواء أكان يستفيد منه أو لا يستفيد يستمتع به أو لا يستمتع، دون أن يحصل المؤلفون والمبدعون على حقوق ملكيتهم الفكرية ومعرفة حجم ونسب القرائية أو المشاهدة بل حتّى أصحاب القرار الإداري السياسي لم يعد باستطاعتهم فرض أيّ رقابة أو توجيه إذا أضفنا إلى كل هذا ظاهرة القرصنة الإلكترونية، التي أصبحت متفشية في السنوات الأخيرة.

من الأكيد أن إنتاج واستهلاك الثقافة والفنون على نطاق جماهيري إلكتروني سيؤثّر على مفهوم "النخبة الثقافية" التي كانت لها سلطة تلعب بها دورا في المسار السياسي وتوازن المجتمع وبهذا أصبح التفكير عالميّا يسبق التفكير محليّا أو وطنيا بعد انهيار الحدود وانتشرت المواطنة العالمية في هذه المجالات الثقافية.

وبهذا أصبح الفرد يصنع ثقافته بكل حرية دون أن تملي عليه أيّة جهة معايير أو قيما ونماذج تنميط مهما كانت جاذبية الوصلات الدعائية أو الإشهارية.

إن مكاسب من هذا القبيل تجرّ إلى تغيير في الأذواق الأدبية والفنية وتبرز ما أطلق على تسميته بالجماليات الإلكترونية التي يفترض التعامل معها بمعايير مستجدّة وأساليب جديدة في التقييم والنقد.

بات من الضروري لحماية شبابنا وطفولتنا من هذا التدفّق الإبداعي غير المراقب إيجاد طرق جديد كفيلة بتحصين مجتمعنا من الجوانب السلبية لهذا الطوفان الإلكتروني وذلك بمزيد نشر صقل الاذواق بطرق جديدة بالاعتماد أكثر فأكثر على المثقفين وأهل الذّكر في جميع مجالات الإبداع.

الخاتمة:

تمر تونس اليوم بمرحلة جديدة من تاريخها تحتم عليها صياغة منظومة ثقافية جديدة.

1- فهي تواجه تحديات وتحولات داخليا وخارجيا منها تحولات العولمة أو بالأحرى العولمات الكثيرة الفكرية والعلمية والتكنولوجية مرورا بضرورة مواكبة العصر في تطوير واقعها السياسي والاقتصادي.

2- ومما لابد من الإقرار به أمام هذه الأوضاع الجديدة هو حتمية مواصلة الدولة الاضطلاع بمسؤولية دور لمحرك الرئيسي للديناميكية الجديدة التي وجب علينا الانصهار فيها من تمويل وتشريع ومتابعة ومراقبة الحياة الثقافية الجديدة التي نروم بناءها.

3- ومما يعقد هذا الدور وجود دولتنا الوطنية التي يريد البعض تفكيكها أمام مخاطر جمّة تتمثّل أساسا في التهديدات التي تشكلها الكليانيات والعصبيّات الجديدة دينية كانت أو مدنية وكذلك النزاعات الشعبوية وتفاقم ظاهرة العنف والتطرّف والاستبداد بالرأي التي تروم تقويض أسس الدولة المدنية.

4- لقد أصبحت المسألة الثقافية اليوم تهمّ وزارات لمؤسسات كثيرة تساهم كلها في بناء أجيال الغد وأننا أصبحنا بفكر كونيا ونطبق فقط محليا. وتخطيط افاق المستقبل في جميع المجالات (وزارات التربية والإعلام والاتصال والطفولة والشؤون الدينية إلخ... إلى جانب وزارة الثقافة التي شهدت من جرّاء هذه الظاهرة الجديدة دورها المركزي في الحياة الثقافية الوطنية.)

5- لذا وجب التنسيق بين كل هؤلاء المتدخلين في الشأن الثقافي لوضع خطط متكاملة في جميع مجالات عملها واختصاصها.

لقد بات في هذه الظروف من الحتمي إعادة إحياء وتوسيع مجالات عمل المجلس الوطني الأعلى للثقافة لجعله الأداة الفاعلة في هذا الاتجاه.

6- ولمّا كانت الثقافة تشمل اليوم مجالات عديدة ومتنوعة من الحياة الوطنية وأصبح يجمعها البحث عن تنسيق برامجها وأهدافها وبناء عملها على جملة من القيم الكونية والمبادئ السامية إلى جانب تشجيع الإبداع الأدبي والفني الذي لم يعد إلاّ بابا من أبواب النشاط الثقافي تطور مفهوم الثقافة إلى ما اسماه أحد المفكرين الرواد الحضارة وبذلك يحق لنا اليوم تغيير تسمية وزارة الثقافة بوزارة الحضارة.

المنجي بوسنينة



الصحة

مقدمة

يمثّل نظام التغطية الصحية أحد أهم مكاسب تونس في الستين سنة الماضية وهو نتاج السياسات الصحية الوطنية التي اعتمدت مخططات متتالية مكّنت من تحقيق عديد الإنجازات بفضل تطوير البنية الأساسية وتوفير الموارد البشرية ضمن استراتيجيات مركّزة على ما واجه القطاع في مختلف الفترات.

ففي العقدين الأولين بعد الاستقلال، توجهت الاولويات الى تعزيز البنية التحتية بالخطوط الأمامية للقطاع العام ومكافحة الأمراض المعدية عبر حملات وطنية للتوعية الصحية والوقاية. وفي نفس الفترة تم تنفيذ البرنامج الوطني للحد من النمو السكاني (التنظيم العائلي) وفتحت أولى كلية طب بتونس أبوابها في أكتوبر 1964 تلتها ثلاث (3) كليات طب أخرى، وكلية طب الأسنان وكلية الصيدلة و14 مدرسة لتكوين الممرضين.

وكُرِّست عشرية الثمانينات في جزء كبير منها لتطوير الرعاية الصحية الأساسية بهدف توفير تغطية أوسع للحاجيات الصحية الأساسية للسكان. وفي الفترة نفسها تم انجاز عديدا لأشغال لترميم وتجديد وانجاز مستشفيات جامعية وجهوية. واتسم النصف الثاني من هذه الفترة ببرامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي أثّرت سلبا على تمويل القطاع العمومي للصحة وساهمت في زيادة نمو القطاع الخاص.

وتميز العقد 1990-2000 بمراجعة جذرية للتنظيم الصحي بإرساء الإصلاح الاستشفائي ومراجعة تنظيم القطاع الخاص. وعلى هذا الأساس تم تنفيذ مشروع لدعم الإصلاح الاستشفائي مستهدفا توفير المعلومات المتعلقة بالتكاليف بغاية احتوائها، وبغاية مراجعة تقاسم العبء المالي لنفقات الصحة بين الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي.

واتّسم العقد 2000-2010 بإصلاح نظام التأمين على المرض الذي تم توحيده في نظام قاعدي يديره صندوق واحد تربطه علاقات تعاقدية مع مقدمي الرعاية الصحية في القطاعين العمومي والخاص.

وأفرزت مختلف تطورات القطاع الصحي نظام الرعاية الصحية الحالي وهو نظام تعددي مع قطاع عمومي بارز وقطاع خاص نشيط النمو. وقد ساهم القطاع الصحي، مع غيره من السياسات العامة للتنمية وتأثيرها الإيجابي على محددات الصحة، في التحسن الكبير الذي شهدته المؤشرات الصحية.

ولكن انعدام الرؤية والإرادة السياسية الصريحة وتراجع دور الدولة في تعديل القطاع منذ سنوات جعلت علامات الضعف والتصدع تظهر شيئا فشيئا حتى أصبحت بيّنة للعيان لكل الأطراف المتدخلة وأهمّها المواطن. ويدعو الوضع الحالي للقطاع إلى الوقوف عنده لتحديد مظاهر قوته وضعفه وكذلك وجوه المخاطر التي تحدق به وفرص تنميته قصد ضبط سبل إصلاحه.

I. موجز حول أوضاع المنظومة الصحية

تحققت عديد النتائج الإيجابية على غرار المستوى الذي بلغته المؤشرات الصحية التي أصبحت تحتلّ مرتبة جيدة على النّطاق الإقليمي والدّولي بما في ذلك التحكم بشكل ملموس في الأمراض المنقولة، وتحسين متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والخفض في معدلات الوفيات وإنجاز عديد مشاريع الطب المتطور والبحوث في الصحة. وقد نالت تونس بفضل النتائج المشرفة في مجال الصحة، الميدالية الذهبية "الصحة للجميع" التي أسندتها لها منظمة الصحة العالمية سنة 1996.

- انخفض معدل وفيات الرضع من 162 لكل ألف ولادة حية في الفترة 1968-1972 إلى 35.3 لكل ألف ولادة حية في عام 1992 وإلى 14.2 في الألف عام 2016 (المعهد الوطني للإحصاء)
- انخفض معدل وفيات الأمهات من 74.8 لكل مائة ألف ولادة حية سنة 1990 إلى 44.8 سنة 2008، متجها نحو مزيد الانخفاض.
- يواصل متوقع مؤمل الحياة عند الولادة زيادة بطيئة ومنتظمة حيث بلغ هذا المؤشّر 75.4 عاما سنة 2016 مقابل 71.1 عاما سنة 1992 و47 عاما سنة 1956.

غير أن مجمل التطور الإيجابي لهذه المؤشرات وغيرها على مستوى المعدلات الوطنية لا يجب أن يخفي التفاوت والتباين بين شرق البلاد وغربها وبين الريف والمدينة. فمعدل وفيات الرضع مثلا يساوي في المناطق الريفية ضعف المعدل في المناطق الحضرية (المعهد الوطني للإحصاء، 2012). كما أن توفّر الهياكل الصحية يمثل أحد أوجه التفاوت في الحصول على الرعاية الضرورية. فبينما يبلغ عدد الأسرّة الاستشفائية العمومية حوالي 4 أسرّة لكل ألف ساكن بولاية تونس فهو لا يتجاوز 1.5 سرير في ولايات الغرب والجنوب. ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار أن أغلب الأسرّة المتوفرة بالولايات الساحلية هي أسرة مستشفيات جامعية بينما أغلب الاسرة في الولايات الأخرى هي أسرة مستشفيات محلية وجهوية.

كما لا تزال نسبة من السكان خارج نطاق الحماية الاجتماعية بمفهومها الشامل[49]. فرغم تقليص الفوارق الجهوية في مستويات وفيات الرضع ومعدلات التمدرس[50]، فهي ما زالت قائمة في مستويات التشغيل[51] وظروف المعيشة والدخل[52] والحصول على خدمات عامة ذات جودة.

[49] يقدر المعهد الوطني للإحصاء أن 16.7 بالمائة من السكان ليس لهم أي حماية اجتماعية ضد المرض (المجلد 3 من المسح حول الميزانية والاستهلاك ومستوى معيشة الأسر 2015)

[50] ارتفع معدل تمدرس الأطفال بين 6 و14 سنة من 86.2 بالمائة في 1992 الى 95.8 بالمائة في عام 2014 (المعهد الوطني للإحصاء) بينما يبقى الانقطاع عن الدراسة مصدر قلق كبير (4.4 بالمائة من الأطفال بين 6 و11 سنة في عام 2014 وفق نفس المصدر)

[51] كانت نسبة البطالة 16.8 بالمائة في عام 1992 و15.5 بالمائة في الثلاثي الثالث لسنة 2018

[52] كانت نسبة الفقر 15.2 بالمائة ونسبة الفقر المدقع 2.9 بالمائة في عام 2015 (المعهد الوطني للإحصاء)

لكن المنظومة الصحية وعلى الرغم من انجازاتها المتميزة لم تتأقلم بعد مع التحديات والرهانات الجديدة التي فرضتها التحوّلات الديمغرافية والوبائية والاجتماعية إضافة إلى التغيّرات السريعة في طرق تقديم الخدمات الصحية والتكنولوجيات التي تعتمدها. وساهم ارتفاع كلفة العلاج وتجزئة طرق تمويلها تزامنا مع شحّ الموارد في ظهور علامات الوهن على المنظومة الصحية.

كما شهدت تونس تغييرا سياسيا كبيرا في أوائل 2011 رفع شعارات الحرية والكرامة ودعا الى تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتوّج بدستور جانفي 2014 الذي رسّخ حق المواطن في الصحة والحماية الاجتماعية. وفي الأثناء التزمت تونس بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما التغطية الصحية الشاملة بحلول 2030 وهو ما يفرض إصلاحات عميقة للنظام الصحي.



II. تحديات القطاع الصحي

- الشيخوخة: ستتغيّر التركيبة السكانية اذ من المتوقع أن تناهز نسبة السكان الذين يبلغ سنهم 60 سنة فما فوق حوالي 20 بالمائة من العدد الاجمالي للسكان سنة 2036. وتجدر الإشارة إلى أن كبار السن معرضون لخطر المرض والعجز وفقدان استقلاليتهم البدنية وخاصة للعزلة.

- ارتفاع نسب الإصابة بأمراض مزمنة[53] بحكم تواصل (ازدياد) السلوك غير السليم على المستويين الفردي والجماعي (الركود البدني والتلوث والنظم الغذائية غير السليمة والتدخين

[53] حوالي 15.5 بالمائة من الكهول مصابون بمرض السكري و28.7 بالمائة بارتفاع ضغط الدم وفقا للمعهد الوطني للصحة العمومية (2016)

الخ)[54]. ويتسبب ذلك في عديد المضاعفات التي قد تؤدي الى فقدان الاستقلالية البدنية حتى العجز، على المستوى الفردي، وفي تفاقم النفقات الصحية الاجمالية، على مستوى المجموعة الوطنية.

- ظهور أمراض معدية جديدة ومستجدة حيث أن أنماط العدوى بالأمراض المنقولة ستتغير بحكم التغيّرات المناخية.

- تُنْبِؤُ التغيّرات المناخية بتأثيرات صحية سلبية وجب التأهب للاستجابة لها إذ يؤثر تغير المناخ على المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة (الهواء النظيف والمياه الصالحة للشرب والغذاء الكافي والمأوى الآمن) مع ما يحمله ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد وعلى الحياة اليومية للسكان. وستتجلى هذه التغيّرات في الحر الشديد وكوارث طبيعية وتغيّر أنماط سقوط المطر بتناوب فترات من الجفاف وهطول الأمطار الفيضانية.

- ارتفاع المساهمة المباشرة للأسر في النفقات الصحية الجارية (38 بالمائة سنة 2014) بينما توصي منظمة الصحة العالمية بعدم تجاوز نسبة 20 بالمائة لتفادي النفقات الكارثية[55] والنزول تحت عتبة الفقر بسبب هذه النفقات من ناحية أو عدم التداوي لضيق ذات اليد من ناحية أخرى. وتمس هذه الظواهر بشكل خاص الفئات الاقتصادية الضعيفة من السكان. وفي سنة 2014تمّ تقدير عدد التونسيين الذين يتعرضون الى نفقات كارثية بحوالي 200 ألف شخص ينزل نصفهم تحت عتبة الفقر.

- منظومة علاجية عمومية منهكة على جميع مستوياتها وخطوطها فقدت ميزاتها وتمرّ بأزمة أداء غير مسبوقة قد تسبب تراجعا هاما في كل إنجازاتها منذ الاستقلال. ومن أهم ملامح الأزمة الحالية انعدام الرؤية الشاملة لتأطير نمو قطاع الصحة والمركزية المفرطة في تسييره ونقص الموارد لا سيما من الأطباء المتخصصين التونسيين بالمناطق الداخلية إضافة إلى الحوكمة الضعيفة على جميع المستويات.

- قطاع خاص ينمو بسرعة فائقة حسب المصالح الآنية للمستثمرين فيه وبدون تأطير، متمركزا في المناطق الساحلية ومستغلّا ثغرات القطاع العمومي وفرص تصدير الخدمات الصحية إلى البلدان المجاورة وبعض البلدان الإفريقية والأوروبية.

[54]من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-17 سنة، 60 بالمائة يعانون من زيادة الوزن و30 بالمائة يعانون من السمنة. التدخين منتشر لدى أكثر من 30 بالمائة من الشباب

7 تسمى النفقات الصحية كارثية عندما يدفع المرضى أو أسرهم نسبة عالية من دخلهم من أجل العلاج. وهذا أمر مهم للغاية بحيث يتعين عليهم خفض إنفاقهم على الضروريات الأساسية مثل الطعام والملابس والسكن. تقترح منظمة الصحة العالمية أن النفقات الصحية تعتبر كارثية عندما تصل أو تتجاوز 40٪ من الدخل الذي لا يعد ضروريًا لإعالة الأسرة، أي الميزانية المتبقية بمجرد تلبية الاحتياجات الأساسية.

- يواجه النظام الصحي في السنوات الأخيرة هجرة الإطارات الطبية وشبه الطبية إلى الخارج وهي ظاهرة تتطور بوتيرة متسارعة وكثيراً ما يتم تفسيرها بالبحث عن مرتبات أفضل وتدهور ظروف الممارسة، لا سيما في القطاع العام. وتعرّض هذه الهجرة الى اختلال المنظومة العلاجية والتكوينية نظرا إلى أنها تتعلق بهجرة كفاءات عالية تمّ تكوينها وتدريبها في تونس أين اكتسبت مهاراتها.

- منظومة صحية ثنائية السرعة تقودها الإمكانيات المادية لكل فرد ومدى تغطية تكاليف علاجه من قبل منظومة التأمين ومدى استجابة القطاعين العمومي والخاص لانتظاراته وتطلعاته وحاجياته.

- تَفشّي السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، لا سيما بين الشباب، وهو ما يمثل مصدرا للمشاكل الصحية والمشاكل الاجتماعية توازيا مع تنامي ظاهرة العنف بجميع أشكاله وهو ما يؤثر سلبا على الصحة البدنية والنفسية للسكان.

- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع ارتفاع المديونية العمومية وتدنّي النمو يضعف القدرة على تعبئة موارد إضافية للتنمية ولتسيير الخدمات العامة. كما أن الأزمة الاجتماعية التي تتجلى في البطالة وتزايد المطلبية قد تخلق مناخا غير ملائم لتنفيذ مشاريع قادرة على إحداث فرص عمل جديدة.

- ضعف الدولة وفقدان هيبتها ومصداقيتها سيجعلها تواجه صعوبات جمّة في تحقيق مهامّها على الوجه الأكمل نظراً لثقل التقاليد المكتسبة ومقاومة التغيير. فهي مطالبة بتأكيد التزامها بتنمية المرفق العام والمحافظة عليه مع تغيير طرق وأشكال تدخلها المباشر في تقديم الرعاية وإدارتها كلما تمّ التقدم في اللامركزية وتفعيل مسؤولية الجهات في إدارة المرافق الصحية. كما ستستمر الدولة في تحمل المسؤوليات المناطة بعهدتها بالدستور فيما يتعلق بالحق في الصحة، لا سيما في مجال العلاج والوقاية وتعزيز نظام التأمين على المرض ودعمه فضلا عن تحمل تكاليف الرعاية الصحية للفئات "الضعيفة اقتصاديًا". لكن صعوبات تنفيذية ستظهر أمام السبل التي ستضعها الدولة لتمكين المواطن من خلالها من الممارسة الفعلية لحقّة في الصحة والحماية الاجتماعية.

III. الحلول: من أجل إصلاح المنظومة الصحية

على الرغم من أنّه من المسلّم به أن الإصلاح يكون أكثر صعوبة في فترات الأزمات فان إصلاح النظام الصحي بصفة حازمة أصبح عاجلا كي لا يفقد ما تبقى من مكاسبه. وبالتالي، يجب أن تستبطن وزارة الصحة هذا الإصلاح وتتملّكه وتتولى قيادته. وفي هذا الصدد عليها أن تتوقع وتدير مقاومة التغيير وتستثمر في التواصل والتسويق الاجتماعي.

النظام الصحي في حاجة إلى رؤية متفائلة طويلة المدى ترسخ في سياسة صحية واضحة المعالم يخطط لتنفيذها على مراحل متتالية على أساس قيم احترام كرامة الإنسان والإنصاف والجودة

والتضامن، مرجعها في ذلك التغطية الصحية الشاملة وأفضل البيّنات العلمية المتاحة حول محددات الصحة.

وعلى هذه الأسس وتطبيقاً لمبادئ الشفافية والمساءلة والإنصاف والواقعية والفعالية تلتزم السياسة الوطنية للصحة بفسح الفرص للجميع لتمتين صحتهم ورفاهيتهم من ناحية وبالتخفيف من عبء الأمراض ومضاعفاتها المرتبطة بالسلوكيات والبيئة من ناحية أخرى. كما أنه على هذه السياسة أن تصحّح الاتجاهات غير المرغوب فيها وأوجه الخلل التي تشوب النظام الصحي وأن تشرك قطاعا عاما ذا جودة مع القطاع الخاص في نطاق شراكة مقننة وأن تشجع المهنيين وتحفزهم على حسن الأداء والتميز. وبذلك يمكن تنمية قدرات القطاع على تجاوز التحديات التي تواجهه ومن أهمها المطالب المتزايدة للمواطن وارتفاع تكاليف العلاج والنفاذ إلى تغطية صحية واجتماعية شاملة وضمان جودتها. كما ينبغي أن تشرك هذه السياسة طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة بمختلف القطاعات، بما فيها المجتمع المدني.

كما تلتزم السياسة الصحية بالتمييز الإيجابي للجهات والفئات المحرومة في إطار الإنصاف وتدارك التفاوت لجعلها تبلغ معدلات المؤشرات الوطنية في الصحة. وبالاستناد إلى المراجع العالمية والوطنية التي تعلن أن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، تكتسي المساواة أهمية حاسمة في التغطية الشاملة.

1. التغطية الصحية الشاملة

تمثّل التغطية الصحية الشاملة الطموح الأسمى المستهدف للسياسة الصحية في إطار التنمية المستدامة. "**وتعني التغطية الصحية الشاملة أن يحصل كل الناس على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها دون أن يتعرضوا لضائقة مالية عند سداد مقابلها. وينبغي تغطية المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية الضرورية والجيدة، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية والعلاج والتأهيل والرعاية الملطفة.**"(منظمة الصحة العالمية).

وتقتضي التغطية الصحية الشاملة العمل على تغطية جميع السكان بمجموعة من الخدمات الصحية الأساسية والقيام بالتدخلات الرئيسية التي تتصدى لأهم أسباب المرض والوفاة على أن تكون هذه التدخلات جيدة بالقدر الكافي لتحسين صحة من يحصلون على الخدمات. وتقتضي كذلك السعي الى الحماية من المخاطر المالية لإتاحة الخدمات اللازمة عبر الضرائب وسائر موارد الدولة ومساهمات الأنظمة العمومية للتأمين على المرض حيث تُوزَّع تكلفة المخاطر المالية للمراضة على جميع السكان، وتتيح الدعم غير المباشر من الأغنياء للفقراء ومن الأصحاء للمرضى.

ولمزيد التأكيد يجدر التنبيه الى النقاط التالية:

- لا تعني التغطية الصحية الشاملة مجانية كل التدخلات الصحية الممكنة

- لا تقتصر التغطية الصحية الشاملة على التمويل فقط، بل ينبغي أن تشمل كل عناصر النظام الصحي كي يكون ناجحاً: نظم تقديم الخدمات الصحية، والموارد البشرية الصحية، والمرافق الصحية أو شبكات الاتصال، والتكنولوجيات الصحية، والمعلومات الصحية، وآليات ضمان الجودة والسلامة، والتسيير والتصرف، والتشريع.
- ولا تقتصر التغطية الصحية الشاملة على الصحة حصريا بل تعني كذلك اتخاذ خطوات أخرى من أجل تحقيق الإنصاف وأولويات التنمية والإدماج والتماسك الاجتماعي.

تحافظ التغطية الصحية الشاملة على صحة الفرد وتُحَسِّنُها إذ تمكّنه الخدمات الصحية من زيادة إنتاجيته وإسهامه بنشاط في تحقيق رفاه أسرته ومجتمعه. وتمكّن الصحة الجيدة الأطفال من التعلّم وتمكن الشباب والكهول من كسب رزقهم وهو ما يُوفّر الأساس اللازم للتنمية الاقتصادية الطويلة الأمد. وفي الآن ذاته تقي الحماية من المخاطر المالية في مجال الصحة من الوقوع تحت عتبة الفقر، لأن المرض المفاجئ للبعض يضطرهم إلى استنفاذ مدّخراتهم أو بيع الأصول التي يملكونها أو الاقتراض، وهو ما يرتهن مستقبلهم ومستقبل أطفالهم في كثير من الأحيان. لذا فإن التغطية الصحية الشاملة عنصر حاسم من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر ومكوّن أساسي من مكونات الجهود الرامية إلى تقليل أوجه الحيف في المجتمع. فالصحة هي استثمار أساسي في رأس المال البشري وفي النمو الاقتصادي، وبدونها يصبح الأطفال غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة والكبار غير قادرين على الذهاب إلى العمل.

2. محددات الصحة

يمكن تقسيم محددات الصحة إلى أربعة أركان رئيسية وتقدير تأثيرها على الحالة الصحية للإنسان كما يبينه الرسم أدناه[56].

- المحددات المرتبطة بالسلوك: الاستهلاك، المهنة، الأنشطة الترفيهية.
- المحددات البيولوجية: الوراثة، علم وظائف الأعضاء، الشيخوخة.
- المحيط: المادي، النفسي والاجتماعي.
- منظومة الرعاية الصحية: الوقاية، العلاج وإعادة التأهيل.

[56] ميشال رولان – الجامعة الحرة بروكسل

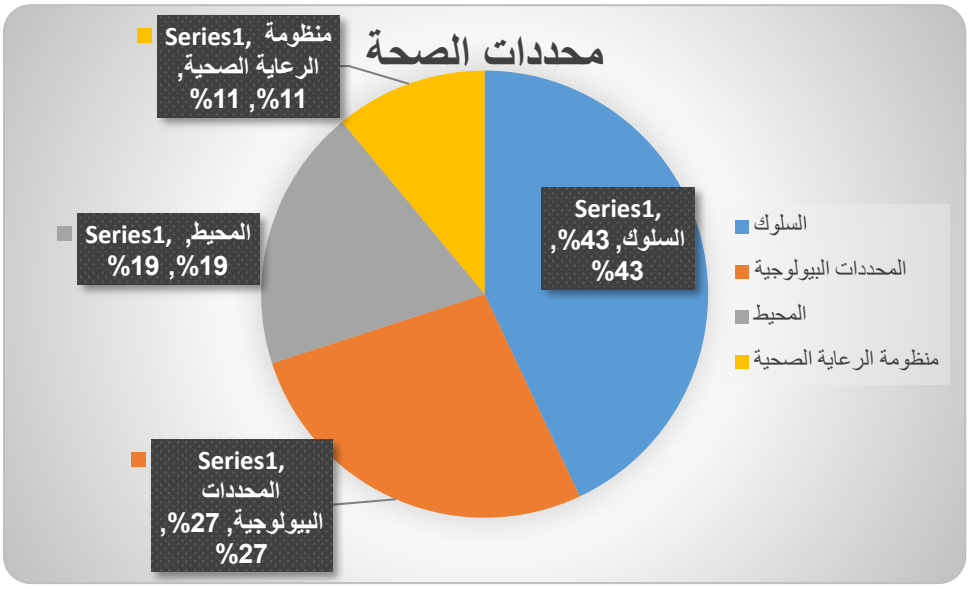

3. عناصر سياسة وطنية للصحَة في أفق 2030:

يبدو أن ثلاثة مجالات مترابطة للإصلاح ضرورية في الحالة الراهنة للنظام الصحي وهي إصلاحات جوهرية تتم صياغتها بناء على رؤية مستقبلية طويلة المدى ولا تعالج المشاكل الحينية الحالية لمنظومة الرعاية الصحية.

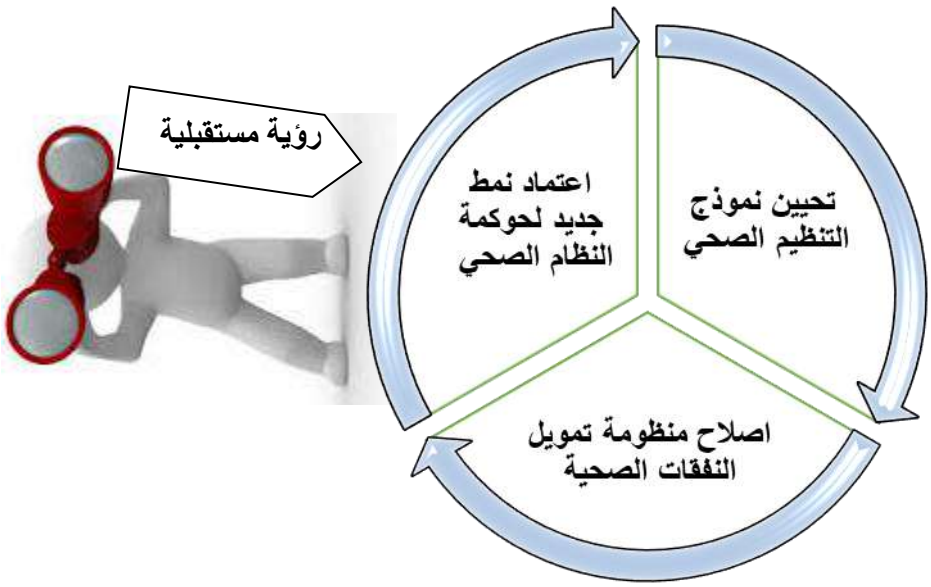

1.3 –الرؤية المستقبلية

تبنى عملية الإصلاح على رؤية واضحة ودقيقة، تتم صياغتها بصفة تشاركية وتتَبَنّاها جميع الأطراف الفاعلة كي تشكّل مرجعاً رئيسيا لتقييم التقدم المحرز. ويجب أن تكون الرؤية طموحة بقدر ما هي واقعية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعات الناس والإمكانيات الحالية والمتوقعة للبلاد. وتترجم الرؤية الالتزام السياسي لتفعيل الحق في الصحة والحماية الاجتماعية للحد من عدم المساواة ولتعزيز التضامن في الصحة.

ومن أهمّ عناصر هذه الرؤية المستقبلية نقترح ما يلي:

- **إدراج الصحة والتنمية المستدامة في جميع السياسات العامة**

- دور جميع القطاعات في ضمان صحة الإنسان، بما يشمل كل السياسات العامة في مقاومة الفقر والإسكان والتخطيط الحضري والتعليم والنقل.
- دور قطاع الصحة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وبالخصوص في مقاومة الفقر والعنف.

- **توفير بيئة سليمة ومُحَفِّزَة**

- بيئة سليمة ومساحات عامة داعمة للممارسات والسلوكيات الصحية الإيجابية.
- إطار قانوني وتنظيمي ملائم حول المخاطر الصحية.
- سلوكيات فردية وجماعية إيجابية ناتجة عن اكتساب المهارات اللازمة لتعزيز الصحة.

- **منظومة رعاية تتمركز حول الشخص**

- تعتمد خريطة صحية تشمل قطاعات الرعاية الصحية العمومية والخاصة وتضمن استمرارية الرعاية باعتماد معرف وحيد وملف طبي رقمي.
- تستند على خط أوّل لصحة الأسرة والمجتمع، يلعب دور بوابة نظام الرعاية الصحية ومدخل شبكة تقرّب الخدمات من طالبيها عبر الخط الثاني وأقطاب صحية إقليمية والمستشفيات الجامعية الكبرى.
- تمكّن من الرعاية في المنزل، ومن خدمات إقامة استشفائية متوسطة وطويلة عبر شبكة المستشفيات المحلية.
- تعتمد شراكة قطاع عمومي ذا جودة مع قطاع خاص مُقَنَّن.

- **منظومة حماية مالية تغطي كامل السكان بنظام أساسي موحد**

- يتمّ تمويله بصفة مزدوجة عبر الضرائب والمساهمات في أنظمة الضمان الاجتماعي.
- يفتح امكانية التأمين التكميلي على أن يمسّ بالنظام الأساسي.

- **اعتماد نمط جديد في حوكمة النظام الصحي**

- تفعيل اللامركزية بصفة تمكّن من إدارة الهياكل الصحية العمومية (مراكز صحة أساسية ومستشفيات) بقدر أكبر من الاستقلالية حسب آليات شفافة ومعتمدة ومشرف عليها.
- يشرك السكان في الخيارات ومراقبة الخدمات وتقييمها.
- يشجّع المهنيين ويحفّزهم على حسن الأداء والابتكار.

2.3 - تحيين نموذج التنظيم الصحي

- تطوير الرعاية الصحية الأساسية واعتماد طب الأسرة والمجتمع كدعامة ومحور لها.
- تعزيز الصحة والوقاية، طوال فترات الحياة وعبر جميع السياسات العامة.
- خدمات صحية قريبة ومتاحة تَحُدّ من التفاوتات الجهوية في ممارسة الحق في الصحة.
- تعزيز دور القطاع العمومي للصحة كمرجع متميز في الخدمات والتكوين والبحوث الصحية ولتحقيق الإنصاف.

3.3 - إصلاح منظومة تغطية النفقات الصحية وتمويلها

اعتماد نظام قاعدي موحّد للجميع يجعل نظام الحماية الاجتماعية أكثر عدلاً وشمولًا والتمويل الصحي أكثر إنصافًا وتلبية لمتطلبات التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويتم هذا عبر نظام أساسي موحد لكل التونسيين بتمويل مزدوج عبر الضرائب والمساهمات مع إمكانية التأمين التكميلي الاختياري.

4-3 - اعتماد نمط جديد لحوكمة النظام الصحي

يفعّل اللامركزية ويجعل المواطن فاعلا وشريكا في الصحة وينمي قدرات القيادة للمشرفين عليه.

IV. آليات التنفيذ

ويجب على كل منظومة ناجعة أن تسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأن تأخذ في حسبانها عدة عوامل، منها ما يلي:

1. إقامة نظام صحي فعال يخضع لإدارة جيدة ويلبي الاحتياجات الصحية ذات الأولوية من خلال تقديم خدمات رعاية صحية متكاملة محورها الفرد، وذلك بوسائل منها ما يلي:
   - إعلام الفرد وتشجيعه على أن يحافظ على صحته ويتقي المرض،

- الكشف المبكّر عن الأمراض والأزمات الصحية،
- التمتع بالقدرة على معالجة المرض،
- مساعدة المرضى بخدمات إعادة التأهيل.

2. القدرة على تحمل تكاليف الخدمات عبر نظام عمومي لتمويل الخدمات الصحية كي لا يكابد الفرد ضائقة مالية من جراء الحصول على تلك الخدمات.
3. إتاحة الأدوية والتكنولوجيات الأساسية اللازمة لتشخيص المشاكل الصحية وعلاجها.
4. تهيئة الموارد البشرية من العاملين المدربين جيداً والمتمتعين بما يكفي من القدرات على تزويد المرضى بالخدمات تلبية لاحتياجاتهم على أساس أفضل البيّنات المتاحة.

ويستدعي الأمر أيضاً الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه جميع القطاعات في ضمان صحة الإنسان، بما يشمل كل السياسات العامة في مقاومة الفقر والإسكان والتخطيط الحضري والتعليم والنقل.

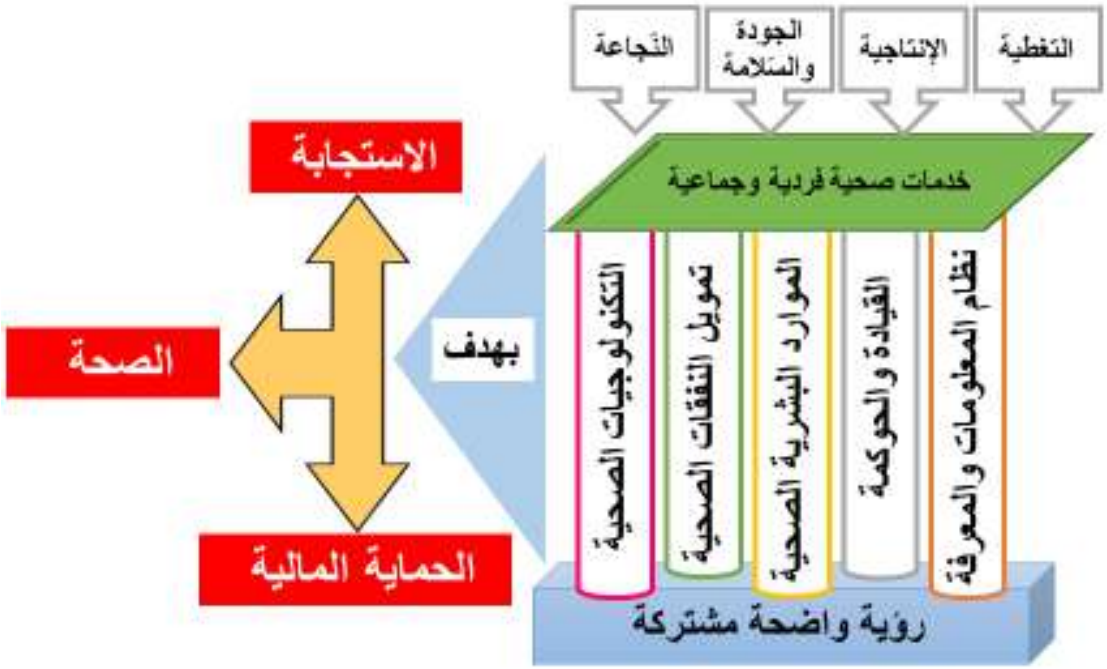

1. موارد بشرية ذات كفاءة، متاحة ومتجاوبة ومنتجة

للموارد البشرية الصحية دور أساسي في تحقيق الأهداف الصحية فبدون وجود مهنيين أكفّاء بالعدد الكافي وموزعين بصفة عادلة لا يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وهذا يتطلب تهيئة الموارد البشرية جيداً لجعلهم متمتعين بما يكفي من القدرات على تزويد المرضى بالخدمات تلبية لاحتياجاتهم الصحية ذات الأولوية على أساس أفضل البيّنات المتاحة ويكون هذا عبر:

- تحسين قدرات التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية الصحية (تنمية القدرات القيادية).
- تجديد عملية إدارة الموارد البشرية الصحية.
- ملاءمة التكوين الأساسي للموارد البشرية الصحية.
- النهوض بالمهارات طوال الحياة المهنية (التكوين المستمر).
- تحسين ظروف العمل والسلامة في أماكن العمل، وتحفيز الموارد البشرية الصحية.
- تحليل هجرة الموارد البشرية الصحية.

2. القيادة والحوكمة: نحو نمط جديد من حوكمة النظام الصحي

إقامة نظام صحي فعال يخضع لإدارة جيدة ويلبي الاحتياجات الصحية ذات الأولوية من خلال تقديم خدمات رعاية صحية متكاملة محورها الفرد، وذلك بوسائل منها ما يلي:

- إعلام الفرد وتشجيعه على أن يحافظ على صحته ويتقي المرض،
- الكشف المبكّر عن الأمراض والأزمات الصحية،
- التمتع بالقدرة على معالجة المرض،
- مساعدة المرضى بخدمات إعادة التأهيل.

ويستدعي الأمر أيضاً الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه جميع القطاعات في ضمان صحة المواطن، بما يشمل كل السياسات العامة في مقاومة الفقر والإسكان والتخطيط الحضري والتعليم والنقل.

ومن الضروري إحداث تحول في تقديم الخدمات الصحية كي يتسنى تحسين الخدمات بما يناسب الأفراد الذين يستفيدون منها. وينبغي تنظيم النظام الصحي على نحو يتمحور حول احتياجات الناس وتوقعاتهم من حيث شمولية الصحة في الأمد الطويل لمساعدة المواطنين على أن يفهموا احتياجاتهم من الرعاية الصحية بصورة أفضل.

- مراجعة التنظيم الصحي: التغطية، الجوار، الخارطة الصحية.
- الخط الأول وطب الأسرة والمجتمع.
- الأقطاب الإقليمية للصحة وانفتاح كليات الطب على محيطها في إطار مسؤولياتها المجتمعية.

- حلول بديلة للاستشفاء التقليدي: العلاج بالمنزل، الاستشفاء النهاري، الاستشفاء طويل المدى.

- اللامركزية لمزيد الكفاءة والملاءمة.
- تعزيز الوظائف المعيارية والتعديلية في إطار اللامركزية.
- التكامل بين القطاعين العمومي والخاص.
- تعزيز المكاسب وتحديث السياسة الصيدلانية الوطنية.
- احترام الأخلاقيات المهنية.
- مكافحة الفساد بتعزيز آليات الشفافية والمساءلة.
- التشريك لتحقيق التوجهات التوافقية من أجل المصلحة العامة.

3. خدمات صحية جماعية وفردية

من بين الأركان الرئيسية للتغطية الصحية الشاملة "ينبغي تغطية المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية الضرورية والجيدة، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية والعلاج والتأهيل والرعاية الملطفة". وفي هذا السياق يجب العمل على تغطية جميع السكان وبالخصوص ذوي الاحتياجات الخصوصية منهم بخدمات تتّسم بالنّجاعة والجودة وتضمن سلامة المستفيدين منها وتحافظ على الإنتاجية.

ونظرا لما لتعزيز الصحة والوقاية من أهمية قصوى في التأثير الإيجابي على محدِّدات الصحة تجدر إعادة توجيه جميع الخدمات الصحية نحوها لتكون جزءا من أنشطة الهياكل الصحية ومن جميع الاستراتيجيات التي تستهدف أولوية صحية. وينجر عن هذا ضرورة توفير مراجع للممارسات الجيدة للوقاية وتعزيز الصحة تتلاءم مع كل صنف من أصناف الهياكل الصحية.

1.3. –تعزيز الصحة خلال مختلف فترات الحياة، في جميع البيئات وجميع السياسات العامة

تبني الاستراتيجيات المختلفة التي اقترحتها المؤتمرات الدولية لتعزيز الصحة، من أوتاوا (1986) إلى شنغهاي (2016)، حول خمسة أسس من بينها وضع سياسة عامة سليمة تشمل كل القطاعات ذات العلاقة، وتوفير بيئة ملائمة، وتطوير المهارات الشخصية لاكتساب صحة جيدة والحصول على أنماط حياة سليمة وللحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، وتعزيز العمل المجتمعي.

- **تحديد الأهداف لمزيد فعالية التدخلات ذات الأولوية**

بقطع النظر عمّا تقوم به وزارة الصحة في الصدد فإن التدخلات الاستراتيجية التالية تعتبر ذات أولوية تتطلب كل منها تدخلات متعددة الأبعاد، منسقة ومترابطة.

- التغذية السليمة ومكافحة البدانة والسمنة منذ الطفولة.
- رعاية المسننين.
- تعزيز وحماية الصحة النفسية ومعالجة ظاهرة الانتحار.
- السيطرة على استهلاك المخدرات.
- دعم حماية البيئة والمشاركة في مكافحة التغيرات المناخية[57].
- تشجيع النشاط البدني.

وتتم صياغة التدخلات وتنفيذها وفق مختلف فترات الحياة: الحمل والطفولة المبكرة، الطفولة والمراهقة، الشباب، الكهوليين 25 و60 سنة، وما بعد الستين. وإذ يستهدف تعزيز الصحة جميع السكان بمختلف أعمارهم فإنّ المدرسة والجامعة من جهة وأوساط العمل من جهة أخرى يمثّلان تجمّعات مناسبة للاستثمار الناجع في تعزيز الصحة والوقاية لما لذلك من تأثير إيجابي على المعنيين مباشرة وعلى ما يمكن أن يستنسخوه ويروّجوا له في محيطهم.

- تعزيز الصحة المدرسية والجامعية ونوادي الصحة بالهياكل التربوية مع توفير الأدوات والإسناد البيداغوجي المناسبين للتدخلات حول تعزيز الصحة والوقاية.
- تعزيز الصحة المهنية في مكان العمل بدمج تعزيز الصحة لتنمية القدرات الفردية والجماعية بهدف تغيير الممارسات والسلوك.

- **تحديث الإطار القانوني والمعايير المعتمدة للنهوض بالصحة والسّهر على تطبيقها الفعلي في المجالات التالية:**
  - صناعة الأغذية والإنتاج الفلاحي.
  - الماء الصالح للشرب.
  - البيئة: التلوث، التطهير والصرف الصحي، المساحات الخضراء...
  - الوقاية من الحوادث وخاصة حوادث المرور.
  - مكافحة الإدمان وحماية غير المدخنين.
  - توفير شروط ممارسة الرياضة والمشي والتشجيع على ذلك في مختلف الأعمار.
- **تعزيز التعاون وتحسين التنسيق بين القطاعات لوضع الصحة في جميع السياسات**

[57] تنفيذ استراتيجيات وبرامج مكافحة تغير المناخ الواردة في اتفاق باريس (أكتوبر 2017) الذي صادقت عليه بلادنا، بالتنسيق بين مختلف القطاعات ذات الصلة.

الصحة في جميع السياسات هي نهج شامل للسياسات العامة التي تدرس بشكل منهجي ومشترك بين القطاعات النتائج الصحية للقرارات، وتسعى إلى تحقيق التآزر وتظافر الجهود وتتجنب العواقب الصحية الضارة لتحسين صحة السكان وإنصافهم. وفي إطار أهداف التنمية المستدامة يسعى العمل المشترك بين جميع القطاعات الى توفير بيئة سليمة ومُحَفِّزَة ومساحات عامة داعمة للممارسات والسلوكيات الصحية الإيجابية ومنظومة تربوية تغرس القيم والمهارات الضرورية لتعزيز الصحة وتفادي أسباب المرض.

- إعداد برامج موحّدة تتلاقى حولها جهود كل القطاعات والسلطات المحلية والمجتمع المدني لتطوير اكتساب المهارات الفردية لتعزيز الصحة والوقاية والإسعافات الأولية في المحيط المدرسي والجامعة وفي أماكن العمل.

- إيجاد هيكل تنسيق يجمع كل القطاعات ذات الصلة بتعزيز الصحة ويشرك المجتمع المدني بهدف دمج الصحة في جميع السياسات العامة وتنفيذ خطط العمل المتعددة القطاعات لتعزيزها. وتتفرّع عن هذا الهيكل الوطني هيئات جهوية ومحلية تمكّن من توفير مساحات للمشاركة والتعاون من أجل تعزيز الصحة على المستوى المحلي والمجتمعي وتنفيذ آليات مبتكرة للتنسيق بين القطاعات.

2.3. -خدمات صحية فردية وقائية علاجية وتأهيلية

يجب الحرص على تقديم أجود وأسلم الخدمات الصحية مستندة إلى بروتوكولات ومراجع علمية مع اتخاذ الإشهاد والاعتماد كوسيلة لضمانها بالاستعانة بكفاءات الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في مجال الصحة.

مع الحرص على أن تشمل هذه الخدمات إضافة إلى الجانب العلاجي، وجوبا، الجانب الوقائي لتجنب الأمراض وتقليص المراضة خاصة منها التي تهم الأمراض المزمنة والتي أصبحت أمراض العصر وبذلك يتم التخفيض في عدد المرضى وفي التكلفة العلاجية. كما يجب تطوير الخدمات التأهيلية لتقليص نسب الإعاقة وتحسين الرفاه لدى بعض المرضى وإعادتهم إلى الدورة الإنتاجية الاقتصادية وذلك عبر توفير مراكز وأقسام مجهزة ومهيأة للغرض.

4. تمويل النفقات الصحية

يُعدّ تمويل النفقات الصحية من العناصر الهامة لضمات التغطية الصحية الشاملة، حيث يلزم إيلاء الاهتمام لجمع موارد مالية كافية، والحدّ من النفقات المباشرة للمرضى إلى أدنى مستوى ممكن عن طريق أنظمة التغطية الاجتماعية، والسهر على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية.

وفي حين يبدو أن تعبئة موارد إضافية لتمويل الصحة أمر حتمي، فإنه لن يؤدي وحده إلى نتائج أفضل في مؤشرات الصحة والإنصاف ما لم يقترن بتدابير تستهدف تحسين الكفاءة من حيث تجميع الأموال

وتخصيص الموارد. وفي الآن نفسه لا بدّ من تناول تنظيم تقديم الخدمات الصحية وطريقة حوكمتها لما لذلك من تأثير مباشر على نجاعة النظام الصحي وكفاءته.

5-1-. - ضمان تغطية جميع السكان

- التوجه التدريجي نحو تغطية جميع السكان بنظام قاعدي موحد يديره الصندوق الوطني للتأمين على المرضي تمّ تمويله من خلال الضرائب ومساهمة المنخرطين في أنظمة الضمان الاجتماعي. ولبلوغ ذلك يمكن اقتراح المراحل التالية:

- إدماج المواطنين الذين لا يتمتعون بتغطية اجتماعية للمرض (حوالي مليونين من الأشخاص بعد التثبت في إمكانيات انخراطهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)،
- دمج العلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة في المنظومة التي يديرها الصندوق الوطني للتأمين على المرض،
- توحيد المنظومات الثلاث للصندوق الوطني للتأمين على المرض في اتجاه تفضيل منظومة طبيب العائلة.

- تطوير وتفعيل التأمين التكميلي الاختياري المنصوص عليه في القانون عدد 71 لسنة 2004 لتغطية النفقات التي لا يشملها النظام القاعدي.

- يتم تنفيذ هذا التوجه بصفة متناغمة مع المبادئ التوجيهية المحددة في القاعدة الوطنية للحماية الاجتماعية وعلى أساس يضمن حصول الجميع على مجموعة من الخدمات الأساسية الجيدة يتم تحديد محتواها وتكاليفها من خلال تقديرات تستند إلى الأدلة والبينات العلمية.

2.5. -تحسين أداء النظام الصحي وكفاءته

- تخصيص موارد كافية لتعزيز الصحة والوقاية كجزء من السياسات العامة ذات الصلة وفي النظام الصحي (العمومي والخاص).
- إرساء طرق وترتيبات تمويل جديدة لدعم إنشاء وتنظيم طب الأسرة والمسارات العلاجية:

- إزالة أسقف فوترة خدمات الهياكل الصحية العمومية لفائدة الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

- إرساء مساهمة مباشرة للصندوق الوطني للتأمين على المرض في ميزانية تسيير الخط الأول بدلاً عن المبلغ الإجمالي الذي يدفعه حاليا للخزينة العامة،

- التأسيس لطرق جديدة للتمويل والشروع فيها مثل الخلاص وفق الأداء أو وفقاً لاستراتيجيات رعاية الأمراض الأكثر شيوعا أو الباهظة الكلفة.

- تعزيز الإجراءات التنظيمية وتوفير المقاييس والأدلة والبينات لدعم الممارسات الجيدة في أداء النظام الصحي وكفاءته.

3.5. - موارد إضافية لضمان التضامن

- توسيع قاعدة المساهمين في أنظمة الضمان الاجتماعي مع زيادة طفيفة في نسب المساهمات وتفعيل التأمين التكميلي.

- الرّفع في مساهمة ميزانية الدولة لضمان التكفل الجيد بالمتمتعين بمجانية العلاج والتعريفة المنخفضة ولتحمل التكاليف الإضافية لوظائف التكوين والبحث علاوة على دور الدولة في توفير عدالة تقديم الخدمات.

- تفعيل صندوق دعم الصحة العمومية والارتقاء به إلى صندوق لتمويل نفقات المستفيدين من مجانية العلاج والتعريفة المنخفضة في الهياكل الصحية العمومية.

- تعبئة موارد أخرى من خلال:
  - الرفع في تعريفات العلاج بمقابل في الهياكل الصحية العمومية،
  - مراجعة إجراءات التكفل المالي بحوادث المرور بهدف ضمان الدفع المباشر من قبل شركات التأمين لفائدة الهياكل الصحية العمومية.

4.5. - إدارة نظام التمويل

تُعتبر حوكمة نظام التمويل الصحي وإدارته وتنظيمه من المهام السيادية للدولة الضّامنة للحق في الصحة والحماية الاجتماعية وتشرك فيه جميع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة، بطريقة متماسكة ومنظّمة. وترتكز حوكمة تمويل الصحة على نظام معلوماتي عمل بشكل جيد يسمح بالتبادل الحيني للمعلومات بين المتدخلين ويسمح للدولة بمراقبة الإنصاف والجودة والكفاءة.

- مراجعة الآليات والإجراءات المعتمدة للتمكين من مجانية العلاج والتعريفة المنخفضة في الهياكل الصحية العمومية.

- تعميم المعرف الوحيد الصحي بانتظار المعرف الوحيد الوطني.

- إنشاء الملف الطبي الشخصي الرقمي.

- تزويد الصندوق الوطني للتأمين على المرض بالترسانة القانونية والتنظيمية لضمان الامتثال للاتفاقيات المبرمة مع مقدمي الخدمات.

- تعزيز المراقبة الطبية وتعزيز قدراتها ومؤهلاتها.

- إعادة تنشيط المجلس الوطني للتأمين على المرض، وهو الهيئة المسؤولة عن المتابعة الدورية لنظام التأمين على المرض وتقييم حالته المالية، من أجل القيام بالأدوار المسندة إليه، وعلى وجه الخصوص، اقتراح التغييرات التي يمكن أن تضمن الأداء الأفضل، لاسيما من حيث جودة الخدمات وترشيد استهلاك الخدمات الصحية والمساءلة والاستجابة.

5. التكنولوجيات الصحية والصحة الرقمية

- تشجيع وتطوير ونشر أعمال تقييم التكنولوجيات والتدخلات الصحية وإدماجها في عمليات صنع القرار على جميع المستويات (الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في الصحة).

- إرساء خارطة صحية استشرافية للتجهيزات الثقيلة والمُكلفة تشمل القطاعين العمومي والخاص وكذلك أصناف الهياكل الصحية العمومية مع السهر على توفير شروط استغلالها الأمثل من موارد بشرية ومادية.

- إرساء تمييز إيجابي للقطاع العام في اقتناء واستغلال التقنيات الطبية الثقيلة والحديثة.

- رصد استغلال التجهيزات الطبية للرفع من مردوديتها وترشيد استعمالاتها موازاة بتحسين تخطيط الموارد، وترشيد التكنولوجيا الصحية.

- تعزيز الحصول على الأجهزة الطبية الجيدة حسب نظم شراء سليمة، مراقبة ومحيّنة.

- بعث مركزية لشراء المستلزمات الطبية

- تخطيط تغطية حاجيات الهياكل الصحية العمومية من الأجهزة الطبية بما يتناسب مع مهامها وخدماتها.

- تأمين صيانة التجهيزات بصفة دورية ويقظة بحيث تكون جاهزيتها مرتفعة لتلبية الحاجيات.

- تعزيز الصحة الرقمية لإدارة المواعيد ورعاية المرضى، ومراقبة ومعالجة الأشخاص في المنزل أو بالقرب من المنزل، مما يضمن القرب والسلامة للمرضى وعائلاتهم، ويعزز الكفاءة الكلية للنظام .

- استخدام السجلات الفردية والأسرية في الخط الأول للتشغيل والحوسبة ولتيسير تدفق المعلومات الطبية بين مختلف مستويات الإدارة (دعم تكنولوجيات الاتصال).

- تطويرا لتطبيب عن بعد وجعله من بين آليات تقريب الخدمات الصحية وخاصة طب الاختصاص.

- التصرف في المواعيد عن بعد.

6. نظام المعلومات

يعتمد نظام المعلومات على مبدأين: الشفافية والتعقب ويستند إلى التدفق الحر للمعلومات حتى يمكن للمعنيين الوصول إلى المعلومات بشكل مباشر وتوفير المعلومات الكافية لفهم ومراقبة القضايا الصحية والمساعدة في أخذ القرار. كما تعتبر الشفافية والتعقب أيضًا من وسائل مكافحة أشكال الفساد.

- تطوير أنظمة المعلومات والاتصال بصفة متكاملة تسمح بجودة الحوكمة وسلامة المعلومات الشخصية.

- تحسين نظم المعلومات الصحية الوطنية بإعادة تصميم نظام جمع وتحليل البيانات الإحصائية والوبائية والمالية، وتكنولوجيا المعلومات والصحة الرقمية، وتوليد الأدلة للمساعدة في اتخاذ القرارات، ورصد وتقييم البرامج وتحليل وصياغة السياسات والاستراتيجيات الصحية.

- تعصير نظام المعلومات الاستشفائي والتسريع في وضع الملف الطبي الرقمي وتعميمه على جميع المؤسسات الصحية لربطها بعضها بالبعض وببقية المتدخلين.

7. الأدوية - اللقاحات - المستلزمات طبية

- ضبط منظومة خاصة بالمستلزمات الطبية تمكّن من ضمان التزوّد بها عبر مركزية تبعث للغرض ومن ضمان توزيعها السليم.

- تعميم التوزيع الآلي والمؤمن للدواء.

- زيادة تغطية الحاجيات الوطنية من الأدوية إلى 70 في المائة عبر الصناعة الوطنية.

- تطوير اللقاحات والأدوية وضمان الحصول عليها بأسعار معقولة وفقا لإعلان الدوحة بشأن مواطن المرونة في الاتفاقات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (تريبس)، وعلى وجه الخصوص، السماح بالحصول على الأدوية، وتعزيز استخدام العقاقير الجنسية وترشيد استهلاكها.

- تعزيز الحصول على الأدوية الجيدة والمأمونة والفعالة والميسورة التكلفة.

- تعميم قائمة الأدوية الأساسية والسهر على توفيرها.

- وضع وتطبيق الممارسات الجيدة والبروتوكولات -الحجية ونافذة تجاه الأطراف بمساهمة لجان مختصة والجمعيات العلمية.

- تفعيل برنامج تدريبي في الاقتصاد الدوائي.

8. المعرفة والبحوث الصحية

من المعترف به من قبل الجميع أن البحث والابتكار هما من العناصر اللازمة لإيجاد حلول جديدة لاحتياجات المواطن ولتحسين كفاءة نظامنا الصحي، من خلال البحوث التنفيذية والبحوث العملياتية.

- تطوير الانشطة البحثية ونشر نتائجها وتثمينها واستغلالها لضمان التغطية الصحية الشاملة بأنجع الطرق على مقدمي خدمات الرعاية والخدمات وكذلك على مستوي وكالات التامين الصحي.
- تدعيم الاستراتيجية الوطنية لتقييم نتائج البحوث التي تشمل الجهات الفاعلة المؤسسية والمجتمع المدني، ومزيد التنسيق بين هياكل البحث والابتكار والنسيج الاقتصادي الوطني.

٧. الخاتمة

على الرغم من التسليم بأنه من الصعب الإصلاح في أوقات الأزمات، فان الوضع الحالي يحثنا على أن نلتزم بإصلاحات حازمة لقطاع الصحة، وفي خلاف هذا سنفقد العديد من مكتسبات النظام الصحي.

إذ يتعين أن تكون السياسة الصحية الوطنية التزاما من جميع الأطراف، مبنية على مشاركة مجتمعية وسياسية، لتقرر المصلحة العليا للمجموعة، من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. كما يجب اتخاذ إجراءات ذات الأثر الفوري تكون متوافقة مع الاستراتيجيات الوطنية للصحة وإصدار نص تنظيمي يحدد الاستراتيجية الوطنية للصحة. ويجب أيضاً أن تتوفر قوى عاملة صحية قادرة على دعم النظام الصحي الميسور التكلفة والكفء والذي يدار بشكل جيد ويلبي الاحتياجات الصحية ذات الأولوية من خلال الرعاية الجيدة التي تركز على المواطن.

الهادي عاشور

نور الدين بوزوي



الرياضة

بعد أن كانت تعرّف على أنها مجرد "نشاط للتسلية والترفيه"، أصبحت الرياضة مع نهاية القرن العشرين تعتبر كأحد العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية وهي اليوم نشاط معولم بامتياز، اذ تمارس الرياضة بنفس القواعد، في الزوايا الأربع في العالم .

وقد تمكنت الرياضة العالمية بفعل التغطية الاعلامية المكثفة والاهتمام الاعلامي المفرط، من التحول في أيامنا هذه، إلى عالم في حد ذاته ودولة داخل الدولة، لها اقتصادها ومنظومتها القانونية ومؤسساتها القائمة والأقوى حتى من الدولة .

إن الرياضة التي أصبحت موضوعا لدراسات وبحوث أكاديمية، لم تعد تعالج بالتركيز فقط على بعدها التنافسي وإنما بالتركيز أيضا على الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والسوسيو-ثقافية .

وقد أصبحت النجاحات الرياضية التي تعتبر "مفخرة الأمة"، تستخدم كمقياس دال على عظمة الدول وهي تستغل كذلك في "رفع" معنويات الشعوب. وقد أصبح للرياضة قدرة على التأثير إلى درجة أن الدول أصبحت تدرجها ضمن خدمة الصالح العام وتحدد بنفسها السياسات الرياضية وتحرص على أن تكون ضمن صلاحياتها. أما السياسيون فهم ببساطة لا يترددون في استغلال ابطال البلد ونجاحاتهم في الدعاية السياسية لصالحهم .

وماذا عن الرياضة التونسية؟ أين موقعها في خضم التحولات الهائلة التي تشهدها الرياضة العالمية.؟ هل هي تواكب التطورات أم هي على الهامش؟ وهل تملك الرياضة التونسية الأساسيات والأدوات الضرورية التي تمكنها من تحقيق نتائج باهرة أم أنها تسير بعقلية بالية؟

وكي نجيب عن هذه الاستفسارات، لا بد أولا من تشخيص الوضع. وللوهلة الأولى نجد أنفسنا أمام مفارقة عجيبة. فالأدوات الضرورية والأساسية التي من الطبيعي أن تكون متوفرة، غائبة تماما ومع ذلك، فإن نتائج الرياضة التونسية، وإن كانت غير منتظمة فإنها عموما تعتبر مشرّفة .

الجزء الأول

تشخيص الوضع وطعم العمل المنقوص

ملاحظات تمهيدية

منذ الاستقلال، اولت تونس أهمية للأنشطة الرياضية وعملت على النهوض بها وتطويرها. وقد سخرت السلطات الموارد المالية اللازمة، رغم امكانيات البلاد الضعيفة، للتربية البدنية والرياضة المدرسية وتكوين الإطارات وللبنية الأساسية ورعاية الجامعات والفرق الوطنية وأبطال الرياضة .

وكانت نتائج هذه الجهود نسبيا جيدة مقارنة بدول أخرى (خاصة عربية وافريقية ومتوسطية) تعتبر أهم منا من الناحية الديمغرافية .

ويؤكد هطا الأمر، الترتيب المشرف لعدد من الاختصاصات (الرياضات الجماعية والمصارعة والجيدو والكرة الحديدية ورفع الأثقال...) وذلك رغم أن الراي العام ولأسباب غير مفهومة كثيرا ما يكون صارما وظالما للرياضيين وينتظر منهم دائما عملا خارقا في حين يبدو متسامحا مع قطاعات أخرى (التربية، الصحة والنقل..) رغم أنها في أسفل الترتيب العالمي .

فكل هزيمة للمنتخب الوطني في كرة، إلا وتكون مشفوعة بالبكائيات وتكون فرصة للتعبير عن الحسرة ولتفريغ شحنات الغضب .

ومع ذلك، فإن الإحصائيات تؤكد أن الرياضة التونسية قد حققت فعلا تقدما منذ الستينات رغم الإمكانيات الضئيلة الموضوعة على ذمتها. مقابل ذلك مازالت الرياضة التونسية تشكو من نقائص تجعلها هشة وغير منتظمة في نتائجها .

ويعود ذلك بالخصوص إلى ضعف في الركائز التي تقوم عليها الرياضة في تونس وهي السياسة الرياضية والعمل القاعدي والتمويل والبنية الأساسية والأخلاق وأيضا نوعية التسيير .

ونعرض فيما يلي هذه النقاط بأكثر تفاصيل مع الإقرار بأن هذا العمل يبقى في حاجة إلى التدعيم برؤية علمية نستأنس فيها بعلم الاجتماع والبيداغوجيا والطب..

I. المحور الأول

السياسة الرياضية: التناقضات والسباحة بدون وجهة محددة..

إن السياسة الرياضية هي بالتأكيد قطاعية لكنها في نفس الوقت ينبغي ان تكون شاملة ويمكن أن تتقاطع مع عدة سياسات أخرى من بينها السياسة التربوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحة العمومية. وهي تتطلب تحديد إطارا عاما للعمل وتحديد الأهداف وخاصة اتخاذ تدابير على مستويات متعددة منها ما يهم توفير الإمكانيات ووضع قوانين اللعبة والمتابعة والتقييم .

لكن قليلا ما يتم العمل على هذا الاساس. فبلادنا تكتفي بإعلان المبادئ العامة التي تضفي على الرياضة تلك السمة التي تجعلها تتحمل بموجبها مسؤولية وطنية ومواطنيه بدون أن يكون ذلك مرفوقا برؤية شاملة متناغمة وواقعية .

إن السياسة الرياضية المتبعة التي تفتقر إلى اجراءات عملية واضحة وضرورية لتحقيق الاهداف قد اضاعت رويدا رويدا "راس مالها" (استثمارات، اختيارات وأهداف) وهي اليوم تعتمد اسلوبا يقوم على التجريب (متردد أو حذر) وهو في أغلب لا يتأقلم مع طبيعة العمل الرياضي .

ويمكن القول إن قانون 6 أوت 1984 الذي زكى طابع الهواية البحت، قد تجاوزه الزمن منذ تاريخ نشره. فهذا القانون بقدر ما امتدح مزايا التربية البدنية والرياضة المدرسية التي ما فتئت تتدهور، بقدر ما أهمل التنصيص على ضرورة اعداد استراتيجية مناسبة وتوفير الامكانيات التي ينبغي أن توضع على

ذمة قطاع هو من المفروض أن يكون في قلب مشروع تطوير الرياضة، فهو المتنفس الطبيعي للنخبة وهو الإطار الملائم الذي تتفتح فيه المواهب وتفتح فيه الآفاق.

ولم يحصل أن شرعت بلادنا في عملية اصلاح جدية للرياضة منذ المدارس التي تعتبر ضرورية لاكتشاف المواهب الشابة. أما فكرة الرياضة للجميع وهي فكرة نبيلة، وكذلك العمل من اجل تحويلنا إلى أمة رياضية، فلم يعد من الممكن حتى اعتباره مجرد شعار (897 مجاز بجامعة الرياضة للجميع سنة 2018) .

ولم تستطع الدولة بسبب التناقض الواضح في سياستها رغم تدخلها المبالغ فيه في القطاع من فرض " نظامها" على عدد من الجامعات والجمعيات القوية وهي تنتهي باتباع سياستهم التي تركز على النتائج الفورية مع الأمل في تحقيق بعض المكاسب السياسية مما يسمى بالرياضة "الموجهة". فهي مثلا لا تخصص للتكوين وللرياضة النسائية وللعديد من الرياضات " غير الموجهة" إلا الفتات .

وإذ حركت بعض النجاحات (قمودي، ملولي، غريبي، كرة اليد، كرة القدم..) في التونسيين نخوة الانتماء الوطني، إلا أنه لا شيء تحقق من أجل ضمان تواصل تألق الرياضيين في غياب الوسائل الضرورية التي تضمن ديمومة النتائج. وهكذا فإن الرياضة التونسية في مجملها تظل تدفع ثمن هذه السياسات .

ومن العلامات الاخرى الدالة على سياسة الدولة غير المتناغمة، نذكر التجاهل التام لمسألة نص عليها القانون المذكور وهي ارساء شراكة بين الوزارة والبلديات والجهات بهدف "تطوير ودمقرطة" الأنشطة الرياضية. فقلّما ما تنخرط السلطات العمومية في هذا التوجه وإذا ما حدث ذلك، فإنه يكون ضمن برامج لا أهمية لها. وهكذا فإنها تحرم البلاد من محطة ضرورية للتنمية المتوازنة والمتمثلة في الرياضة في الجهات .

إثر ذلك لاحظنا، وجود إرادة للخروج من حالة التردد، إذ وضعت الدولة على عاتقها اصلاح القطاع من خلال قانون 3 أوت 1994 والتي نص فيها الفصل 24 بالخصوص على وضع حد لمبدأ الهواية غير المشجع ل"يسمح بممارسة النشاط الرياضي في إطار اللاهواية ". ثم جاء القانون المؤرخ في 6 فيفري 1995 الذي منح الجمعية الرياضية خصوصيات تجعلها مختلفة عن بقية الجمعيات وحث الجامعات على تحديد إطار عمل للاهواية (كانت هذه التسمية القانونية المعتمدة من "الفيفا" حينها). لكن هذه الإصلاحات الجيدة لم ترافقها أوامر تطبيقية وبإجراءات تمكن من المرور بسلاسة من الهواية إلى الاحتراف الذي بدونه لا يمكن لرياضتنا أن تحقق القفزة المرجوة.

وقد أدت سياسة الدولة المتذبذبة والمتناقضة إلى ظهور نوعية من الاحتراف، وحشية وغير صحية على طريقة ما نراه اليوم من ممارسة للرياضة التونسية. وقد زادت الوضعية سوء منذ سنة 2011 .

فقد حلت الدولة المترددة مكان الدولة المهيمنة وحلت الفوضى في القطاع. فوزارة الرياضة غير قادرة على فرض هيبتها على الجميع والجامعات والنوادي تتصرف وفق أهوائها وهناك يوميا خلافات واتهامات خطيرة وعنيفة .

ومهما تسلحت الشخصيات الأكثر تحمسا بالشعارات واللغة الخشبية، فإنها لن تكون قادرة على تحديد الخطوط العريضة للسياسة الرياضية للبلاد والاستراتيجيات والبرامج في المجال. وبالتالي فإن الرياضة في تونس، هي بدون مرجعيات وبدون بوصلة، تراها تسبح بدون وجهة وتتقاذفها الأمواج وهي مهددة من كل الجهات .

II. المحور الثاني

أدوات التميز

لا يولد الرياضي متميزا أو متألقا، بل يصبح كذلك عندما يكون منتميا لمنظومة تشتغل وفق استراتيجية واضحة وبنظام مدروس وبإمكانيات ملائمة .

ولا شك أن الرياضة المدرسية وتكوين الإطارات واللاعبين الشبان والبينة الأساسية الرياضية الضرورية، كلها تعتبر ابجديات للعمل من أجل مستقبل الرياضة في تونس .

التربية البدينة والرياضة المدرسية

لم تمنع الإمكانيات المحدودة وضرورة تركيز الاهتمام على القطاعات ذات الأولوية (التربية الصحة والبنية الأساسية...) دولة الاستقلال من الاستثمار في التربية البدينة والرياضة المدرسية في المدارس والمعاهد وبعدها بالجامعات . وكان سلاحها في ذلك، الإرادة القوية والتفاني في العمل.

ورغم أن البنية الأساسية كانت ضعيفة وكثيرا ما يقع الاقتصار على ملعب وحيد بالمدينة، فقد اكتشف الآلاف من تلاميذ المدارس والمعاهد اختصاصات رياضية جديدة (كرة اليد، الجمباز، الرياضات...) وقدموا مقابلات بطولية في المسابقات بين الاقسام وفي المسابقات الجهوية والوطنية .

ومازالت الأجيال التي عاشت هذه المرحلة تحتفظ في ذاكرتها بحنين كبير بذكريات خالدة حول مقابلات في المبارزة بالسيف التي جمعت بين معهد سوسة والمعهد العلوي ومعهد خزندار. وقد دار اللقاء الوطني النهائي في قصر المعارض بتونس أمام مدارج مليئة بالجمهور وحظيت بتغطية اعلامية هامة. ففي مثل هذه الظروف تنشأ المواهب التي تقع دعوتها للنوادي الشهيرة وتكون أمامها فرصة لبناء مسيرة لامعة وحافلة .

لكن للأسف، فإن تعميم التعليم الذي كان يقابله فقر في الامكانيات، واستقالة السلطات أمام الكم الكبير من المشاكل، جعلت القطاع يفرغ رويدا رويدا من جوهره ويفقد دوره في النهاية، دوره المتمثل بالخصوص في التكوين .

صحيح، نواصل في تونس تقديم دروس في التربية البدينة في المدارس والمعاهد (من 1 إلى 3 ساعات في الاسبوع) لكن هذه الدروس تقدم في ظروف بائسة: أوقات غير ملائمة، بينة اساسية فقيرة، إطار تعليمي، نصفه غير متخصص. وتختلف نسبة التغطية (الرياضة البدنية) من جهة إلى أخرى حسب طبيعة المؤسسة التربوية .

ففي سنة 2017- 2018، تراوحت هذه النسبة بين 35 بالمائة و60 بالمائة في قبلي وبين 50 بالمائة و150 بالمائة بسوسة: 55 بالمائة في الابتدائي و95 بالمائة في المعاهد الإعدادية و70 بالمائة بالمعاهد .

وفي الجامعة، قليلة جدا الكليات التي تنظم دروسا منتظمة في الرياضة البدينة وهي اختيارية ويقتصر دور الاساتذة على تنشيط الجمعية الرياضية.

إن الرياضة المدرسية اليوم تكافح من اجل البقاء وقد فقدت مجدها السابق. وهكذا، فقد فقدت الرياضة التونسية عنصرا حاسما وهمها في عملية الكشف عن المواهب الشابة وتكوينها.

وهكذا وبسبب غياب اليقظة والمثابرة، ضاعت الاختيارات الناجعة وكذلك المكاسب التي تحققت على امتداد سنوات بفضل الجهود الكبيرة التي بذلت والتضحيات الهائلة من أجل ذلك .

التكوين

بعثت الدولة أربعة معاهد عليا متخصصة (المعهد الأعلى للرياضة والتربية البدينة (ISSEP)بكل من قصر السعيد (تونس) وصفاقس وقفصة والكاف وذلك بهدف توفير تعليم متخصص في التربية البدنية وتأطير الجمعيات الرياضية. وقد تخرجت منها آلاف الإطارات المتوسطة والعليا ووفرت للطلبة فرصة الحصول على ديبلوم مع ضمان مستوى تعليمي جيد.

وقد وقع احداث شعب جديدة في اختصاص ادارة الرياضة والاعداد البدني والتدريب الرياضي مما جعل الرياضة التونسية تحظى بالتأطير الملائم المنفتح على أحدث الطرق لإعداد الأبطال .

ومنذ 15 سنة وبسبب غياب الصيانة وعدم توفر ميزانيات كافية، تدهورت حالة البنية الأساسية والتجهيزات أما معهد قصر السعيد الذي كان لمدة طويلة مفخرة الجامعة الرياضية، فهو في حالة يرثى لها .

وقد شهد التعليم الجامعي الرياضي تراجعا واضحا لعدم قدرة المعاهد الرياضية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة مقابل العدد القليل من الأساتذة الجامعيين من صنف أ: أساتذة وأساتذة محاضرون والالتجاء إلى أساتذة التعليم الثانوي (حوالي نصف الإطار التعليمي). ولا يدرس الطلبة في إطار منظومة الا سنة واحدة تخصص وسنة واحدة لا تكفي لتكوين الأجيال الجديدة من الأساتذة

والمدربين. أما الشعب الخاصة بالإعداد البدني (عامان) فهي قصيرة جدا. أما البحث العلمي فهو شبه غائب رغم أن الوزارة لديها مرصد خاص بالرياضة.

ولم تتمكن وزارة الرياضة من انتداب خريجي الجامعة (خريجو 2010 مازالوا في حالة بطالة) أما من درسوا في شعبة التصرف في الرياضة فهم أيضا لم يجدوا حظهم في سوق الشغل. وأخيرا وتحت ضغط النقابات، يرجح أن تقبل الدولة بضم أساتذة التربية البدنية إلى صفوف التربية الوطنية. هذا القرار، لو تم تأكيده، فإنه سيزيد في تعقيد الوضع، وسيحرم وزارة الرياضة من ورقة مهمة في علاقة بسياستها التكوينية..

البحث عن المواهب وتكوينهم

إن البحث عن المواهب وتكوين الشباب الرياضي- خزان طبيعي للنوادي – هي حاجة ملحة وضرورة من أجل التجديد والتشبيب ولكنها تعتبر أيضا ضرورة تمليها أسباب اقتصادية نظرا لما تدره عملية بيع اللاعبين من مداخيل.

كانت عملية اكتشاف المواهب من قبل، تتم في ملاعب الأحياء أو في المسابقات المدرسية أما اليوم فقد أتى العمران على ملاعب الأحياء أما الرياضة المدرسية فهي في حالة بائسة. ولم تبق إلا المدرسة ومراكز التكوين. الدول المعروفة بمنحها قيمة كبيرة للرياضة، تعول عادة على هذين الفضائين من اجل خلق علاقة وثيقة بينهما ومن أجل الحفاظ على نسق الرياضة المدرسية والرفع من عدد الساعات المخصصة للرياضة (15 كم يوميا بالنسبة للسباحين الأمريكيين بالجامعة).

وتونس لا تعتبر نموذجا يحتذى به في هذا المجال الصعب الذي يتطلب خطة محكمة ومثابرة واستثمارات مع ضرورة التحلي بالصبر والتعامل بحكمة مع الأخطاء التي تصادفنا ونحن بصدد تمهيد الطريق للمستقبل والإعداد لرفع الرهانات القادمة.

ومع إن النوادي تعتبر معنية أكثر من غيرها، إلا انها لا تهتم إلا بالنتائج الحينيّة وتنتدب اللاعبين الجاهزين. أما مراكز التكوين التابعة لهذه النوادي فهي خاصة فقط بكرة القدم وهي تسير دائما بعقلية قديمة وتعهد إلى "مكونين مرتجلين ."

في أواسط التسعينات، قامت الدولة ببعث مشروع مهم لم تنخرط فيه النوادي إلا باحتشام وذلك رغم أهدافه الواعدة: بعث مراكز تكوين بالابتدائي وفروع "رياضة- تعليم" في المدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية .

وقد وقع إمضاء اتفاق مع وزارة التربية يتم بمقتضاه تحديد أوقات الدراسة وتم توزيع عدد من المختصين على نفقة الدولة على هذه المؤسسات لتأطير الشباب. لكن النوادي لم يلاحظ أنها تحمست كثيرا للمشروع رغم حاجتها لتأطير هذه الفروع ورغم مزايا هذا المشروع وهكذا فإن التجربة فشلت بسبب غياب المتابعة وضعف الإرادة. عديد الهياكل اغلقت أبوابها، أما تلك التي مازالت قائمة

(نعد في الموسم 2017 – 2018 حوالي 700 في كامل الشبكة المدرسية) فإنها تشتغل في ظروف بائسة.

في مستوى الرياضة المدنية، وإلى جانب بعض مراكز التكوين التابعة لبعض النوادي، توجد مراكز بعثتها بعض الجامعات (كرة السلة وكرة اليد بالمهدية) وأيضا بعض "الأكاديميات" الخاصة التي تسعى لتحقيق الربح المادي. وقلة قليلة منها تضمن تكوينا ناجعا يستجيب للمواصفات العالمية ويمكن أن نطمئن لها بالنسبة للمستقبل.

البنية الأساسية

إن البنية الأساسية والتجهيزات تعتبر العمود الفقري في مجال الرياضة وفي كل سياسة خاصة بالرياضة.

وبفضل الجهود المحمودة التي بذلت في المجال، فإن بلادنا تمكنت من تنظيم الألعاب المتوسطية في 1967 و2001 وكأس افريقيا للأمم سنة 1965 و1994 و2004 وكذلك العديد من التظاهرات الرياضية العالمية.

والأكيد أن هذه الانجازات الثمينة تزداد قيمة وأهمية عندما نعلم حجم الإمكانيات المخصصة لها وحجم الاهتمام بالمقارنة مع مجالات أخرى وحتى مع بلدان أخرى .

وفي نهاية سنة 2009، كانت لتونس 116 قاعة متعددة الاختصاصات، 161 ملعب معشب و14 مسبح و13 مركز للتربصات وذلك وفق أرقام التقرير السابع عشر لدائرة المحاسبات.

هناك في المقابل ملاحظتان تتعلقان بضعف بعض الاختيارات وخاصة بالصيانة. وقد أكد التقرير المذكور الخاص بتصرف وزارة الرياضة على ذلك الضعف الفادح إلى درجة غير مقبولة.

وعديدة هي الأمثلة التي تدل على أن بعث المنشآت الرياضية وتوزيعها بين المناطق التونسية تتم بطريقة اعتباطية .

فعدد من القاعات الرياضية بينت بدون دراسة مسبقة موجودة في مدن ليس لديها نوادي للرياضات الجماعية. ولم تنجح عمليات تعشيب الملاعب بطريقة طبيعية (عوامل مناخية، غياب التقنيين المختصين واستغلال مبالغ فيه للأرضية المعشبة...) أما التجهيزات بالمدارس فهي غير كافية وفقيرة .

والمشكل الأخطر هو غياب الصيانة الناتج عن اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية. وهو ما جعل التجهيزات معرضة دائما للتلف. الدولة من جهتها وكذلك البلديات تخصص الفتات لصيانة التجهيزات التي تعتبر تراثا وطنيا حقيقيا. ولا يمكن التعلل بقلة الإمكانيات لتبرير ذلك ولا بد من وقفة حازمة وجمع الاعتمادات اللازمة لبعث الهياكل المكلفة بتوفير الصيانة الناجعة والمنتظمة .

III. المحور الثالث

الحركة الرياضية

إن الحركة الرياضية تعني مجموع الهياكل الساهرة على تنظيم قطاع الرياضة وتطويره. ويتعلق الأمر بالخصوص بالجامعات والنوادي وهم شركاء اساسيون للسلطات العمومية المشرفة على الرياضة. وتخصهم النصوص التشريعية المنظمة للقطاع بمكانة هامة من بين مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين وتفوض للجامعات مهمة وطنية تتمثل في تطبيق السياسة الرياضية.

الجامعات الرياضية

إن تنظيم قطاع الرياضة مرتبط إلى حد كبير بالحركة الجمعياتية. والجامعة هي "جمعية تجمع عدة جمعيات متخصصة في نوع أو عدة أنواع رياضية" (الفصل 10 من القانون المؤرخ في 6 فيفري 1995 والمتعلق بالهياكل الرياضية). ويتمثل دور الجامعات الرياضية التي توضع تحت اشراف الوزارة في "السهر على تنفيذ خدمة وطنية في إطار الصلاحيات الممنوحة لها". وينص نفس القانون في فصله الاول على أن " الجامعات تتمتع بكامل الصلاحيات في إطار الاختيارات الوطنية". ومن المفروض أن القانون وضع قاعدة للتصرف المشترك العملي والضروري والمثمر غير أن هذه المنظومة لم تحقق نتائج كبيرة بسبب غموضها وبسبب الإمكانيات الضعيفة الموضوعة على ذمة الجامعات.

إن غموض النصوص (سلطة اشراف وهياكل مستقلة) مكنت الدولة – السلطوية بطبيعتها - من التدخل السافر في شؤون الجامعات وفي قراراتهم بما في ذلك التقنية جدا إلى درجة أن القرارات التي يصوت عليها في الجلسات العامة لا يمكن تطبيقها إلا بعد الحصول على تأشيرة الوزارة. وفي أقل مشكل يحدث، يقع حل الهياكل التنفيذية.

وتتعلل الدولة بالمال العمومي الممنوح للجامعات للتدخل في التصرف اليومي للجامعات وتجبرها على اتخاذ قرارات معينة.

من جهتها، تضطر الجامعات التي تبقى مرتبطة بالمساعدات العمومية لقبول هذا التدخل من الوزارة.

وتخضع أغلب الجامعات لهذه الممارسات إلا بعض الجامعات التي نجحت في توفير أرصدة مالية، فقد تمكنت من تحقيق بعض الاستقلالية إزاء الوزارة.

ولا تستطيع الجامعات التي تعاني من قلة الإمكانيات وتظهر الكثير من الولاء، الانخراط في أي برنامج إصلاحي يهدف إلى تطوير هياكلها وطريقة التصرف أو النهوض بالرياضة ويبقى دورها مقتصرا على تنظيم المنافسات الوطنية والقيام بدور المضيف للفرق الوطنية. على كل، لم تكن توجد في نهاية 2017 أكثر من 48 جامعة معلنة رسميا (بعضها مسجل على الورق فقط) و1360 ناد و145000 مجاز.

وهذا قليل جدا بالنسبة لبلد شاب وغير كاف لتحقيق دمقرطة الرياضة. وهو عائق كبير أمام الرياضة التونسية ومكبّل لها.

الجمعيات الرياضية

تعتبر الجمعيات الرياضية هياكل قاعدية في الرياضة. ويعتبر قلبها النابض مؤشرا هاما عن صحتها. وبفضلها وبفضل إرادة مسيريها ونضالهم وتطوعهم، تمكن الآلاف من الشباب من ممارسة نشاط رياضي في مختلف جهات البلاد ومن الحصول على التأطير الاجتماعي .

لكن لا يعني ذلك أن النسيج الجمعياتي الرياضي لا يواجه مشاكل. فالجمعيات التي تبقى أغلبها تقليدية وتعاني من قلة الإمكانيات لم تنجح أبدا في تهيئة نفسها للتأقلم مع موجات التغيير المثيرة في عالم الرياضة. وقد انتهت عدة جمعيات مشهورة أو اقل شهرة بالتوقف عن العمل وبقيت جمعيات أخرى خارج دائرة الضوء أما أغلبيتها فتكافح من اجل البقاء. وحتى النوادي الكبرى، فإنها لم تكن لتجد طرق الخلاص لو لم تحظ بدعم الرعاة الذين" ينزلون " أحيانا بعالم لا يعرفون عنه الشيء الكثير.

وتضاف إلى المشاكل المالية الدائمة والموجعة، مشاكل ناجمة عن الضعف الصارخ في الهيكلة. فالمداخيل التقليدية للجمعيات الرياضية تتأتى من الدعم العمومي ومن الهبات ومن المساهمات ومداخيل الملاعب. وقد أضيفت إليها في الأعوام الأخيرة حقوق البث التلفزيوني والإشهار ومداخيل متأتية من بيع اللاعبين ومن تجارة بعض المواد المشتقة من اسم الجمعية. ولكنها تبقى مداخيل غير كافية لمواجهة نفقات، ما فتئت تكبر وذلك بسبب المنح الضخمة وغير المبررة أخلاقيا للاعبين وللإطار الفني .

وهكذا، فإن أغلب الجمعيات نجدها تعاني من ميزانية منهكة ومن ديون ضخمة وليس أمامها من حل في عملية الهروب إلى الأمام الانتحارية.

أما الدولة وجامعاتها، السلبية والشريكة، فهي تلاحظ من بعيد ولا تتدخل ولا تتخذ الإجراءات اللازمة لإيقاف النزيف. ومع ذلك فإنها تملك إمكانية التصرف (فرض أخلاقيات معينة على القطاع من خلال الرقابة المالية والعقوبات الرياضية...).

إن الضعف في الهيكلية المتعددة وسواء كانت له علاقة بالنوادي أم لا، يعود باختزال للحوكمة غير الرشيدة (الفوضى سيدة الموقف) ولغياب مشروع للنادي وكذلك لعدم نجاعة المنظومة القانونية للجمعيات الرياضية.

فطرق التصرف اغلبها قد تجاوزها الزمن وكثيرون يعتمدون على خدمات متطوعين اغلبهم ليست لديهم فكرة عن المقاربات الاقتصادية والمالية والرياضية الحديثة التي أصبح أخذها يعين الاعتبار ضروريا. أما غياب الهياكل الدائمة، المنظمة والمهنية، فنتائجه ببساطة أكثر من واضحة..

إن قيادة النوادي الرياضية يتطلب أكثر فأكثر خصالا ومعرفة بالإدارة وقدرة على تسطير البرامج ووضع خطة عمل لتحقيق الأهداف وحشد الإمكانيات اللازمة لذلك. ومن الصعب اليوم أن نجد ناديا رياضيا له برنامج عمل على مستوى متوسط أو بعيد المدى. وكل الاهتمام منصب على اللحظة الحالية التي تحولت إلى سياسة وهي سياسة عادة ما تكون في خدمة رئيس النادي، "الراعي " للرياضة الذي يحدد كل ما يحيط بالنادي وعينه على الأرباح المتوقعة من الاستثمارات.

ويعتبر الإطار القانوني الذي ينظم عمل الجمعيات الرياضية عائقا يحول دون اعتماد سياسة عصرية تستجيب لمتطلبات العمل الناجع والسليم فهو يبقى متخلفا ولا ينسجم مع السياسات الحديثة.

وينبغي إن أردنا اعتماد طرق حديثة وعقلانية في التصرف، إعادة النظر في أسرع وقت ممكن في طرق التصرف في النوادي ومطلوب من النوادي أن تقوم بنقدها الذاتي وأن تفهم أن هذا العمل النقدي هو أهم من البحث عن الفوائد الفورية التي يمكن أن تجنيها من تغيير المنظومة القانونية المتعلقة برياضة النخبة.

تمويل الرياضة

إن تمويل الرياضة في تونس هي معاناة حقيقية. فالبنية الأساسية والتجهيزات باهضة الثمن بالنسبة للدولة كما تعتبر تكاليف التصرف في القطاع مجحفة أما الموارد فهي تبقى قليلة وغير قادرة على تغطية العجز الدائم في التصرف وطريقة التصرف في حد ذاتها تعتبر كارثية.

ومن الصعب حصر مجموع المساعدات للرياضية التونسية وذلك بسبب الغموض الذي يحيط بحسابات النوادي. ويمكن مقابل ذلك تقديرها ب 300 مليون دينار هذا العام ويمكن أن نفسر ذلك بالارتفاع المطرد لميزانية النوادي منذ التسعينات. وهكذا فنحن ابعد ما يكون عن ذلك العهد، في السبعينات، الذي كانت فيه ميزانيات النوادي متواضعة فعلا .

وبفضل الاحتراف، ظهرت موارد تمويلية جديدة (مداخيل المقابلات، الاشهار. حقوق البث التلفزيوني، الاتجار في مواد تابعة للنادي والخطوط الهاتفية...) وجاءت هذه الموارد الجديدة لتضاف إلى المساهمات العمومية (الوزارة، البلديات، الهياكل العمومية والبروموسبور...). لكن النوادي " الفقيرة والثرية" تستمر جميعها في مطالبها بالمزيد للتغطية على إهمالها وإسرافها في النفقات وتصرفها اللامسؤول أحيانا.

وتجدر الإشارة إلى أن كرة القدم التونسية هي الأكثر تعرضا للعقوبات من "الفيفا" (مقارنة ببقية البلدان) بسبب عدم خلاص أجور اللاعبين والمدربين وهو ما نتج عنه تشويه صورة الرياضة التونسية مع اتاحة الفرصة للهياكل الدولية للتدخل في شؤوننا.

وبدل من التصرف بصرامة لأن الامر يتعلق بالمال العمومي، فإن السلطة (الوزارة والجامعة) تتدخل لفائدة النوادي المدانة لتحصل لها على إمهال.

إن الرياضة تحتاج حتما لإمكانيات مادية كي تتطور لكنها تستمد قوتها من التصرف الحكيم (موازنة، عقلنة واخلاق) في الموارد التي تملكها.

وإن كنا نحتاج اليوم إلى تشريعات جديدة، فإنها ينبغي دون شك أن تكون متعلقة بهذا الباب. وستكون الفرصة دائما متاحة لتنمية الموارد المالية وتنويعها.

ف"ميزانية الحرب " التي تكون عاجزة دائما تمثل خطرا حقيقيا. وهي سبب في أزمات النوادي، أما النتائج السيئة فهي تتسبب في غضب الأحباء وفي العنف في الملاعب.

العنف

لقد مضى ذلك العهد الذي كان يذهب فيه المشجعون إلى الملاعب في بدلات أنيقة كي يعيشوا ويتمتعوا بلحظات احتفالية حقا. فإلى حدود 1970 لم تكن ترفع في المدارج شعارات مضمخّة بالكراهية والنعرات الجهوية والقذارة وها هي اليوم تصبح الشعارات المفضلة لدى المشجعين. والعنف لم يعد لفظيا فقط. إنه في كل مكان. في المدارج وفي أرضية الملعب وعلى بنك المسؤولين وفي مواقع التواصل الاجتماعي، إلخ.. ويترجم عنه بالخصوص بحركات "وندالية" من تحطيم للتجهيزات، ومن اعتداءات على اعوان الأمن.

إن المباريات خاصة في كرة القدم لها كثيرا ما تؤول إلى حلبة للنزاع وأصبحت التعليقات الرياضية بعناوينها العدوانية عبارة عن "بيانات حربية".

وقد تفشى العنف في كل مكان، وهو اليوم يرمز للجانب البشع في الرياضة التونسية .

وحسب دراسة للمعهد التونسي للدراسات الإتسراتيجية (ITES) فإن عدد الأحداث العنيفة والخطيرة (243 حالة) ارتفعت بنسبة مائة بالمائة فيما بين 2003 و2017 واغلب الحالات سجلت في ميادين كرة القدم.

وقد زاد المعطى الجديد (الجماعات المشجعة المتطرفة) في خطورة الوضع. واليوم هناك جماعات منظمة تتقاسم فضاءات الملاعب وهي تحمل صفات مميزة وتستجيب إلى قانون خاص وتسود في الملاعب وتنشر الرعب. هذه الجماعات عدوها الأكبر هو رجل الأمن وسعادتها القصوى تمر عبر "ابادة" الشرطة.

وقد اهتمت العديد من الدراسات بظاهرة العنف وحاولت تفسير اسبابها الأصلية ومظاهرها (مشاكل اجتماعية، شباب ضائع. ظاهرة مجتمعية..) واقترحت حلولا من وقائية إلى ردعية.

وتبدو السلطة مترددة إزاء تفشي العنف ولا تستطيع وهي حبيسة منطق الردع وضع استراتيجيا للعمل تقوم على جملة من الاجراءات للقضاء على هذه الظاهرة من جذورها. ولا تعتبر النوادي في هذا الباب سلبية فقط وإنما هي تدافع عن اشباه المشجعين وتتدخل لتحرير الموقوفين منهم. ومن جهته، يدين

الإعلام توسع رقعة العنف بدون حماسة حقيقية، وبدون أن يجسر على مواجهة الظاهرة مواجهة صريحة وجريئة.

ويواصل العنف في "راحة تامة " تقويض اركان الرياضة التونسية وتشويه صورتها والإساءة لقيمها وتهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي.

وفي غياب الأخلاق، تفرغ الرياضة، بطبيعة الحال من جوهرها ويتشوه وجهها وتضيع هويتها.

خلاصة

يمكن التساؤل، إن أردنا أن نختزل، حول المعايير التي يمكن أن تستند إليها الرياضة التونسية؟ هل تستند إلى الاسس التي بنيت عليها رغم مواطن الضعف الواضحة؟ أم تعتمد على النتائج التي حققتها التي تبقى مشرفة رغم أنها غير منتظمة؟

على كل هناك معطى ثابت وهو أن الرياضة التونسية قادرة على تحقيق أفضل النتائج رغم كل النقائص فلا علاقة للأمر بالمعجزات وكذلك لا علاقة له بفكرة أن لا شيء ثابت في الرياضة. وإنما كل ما في الأمر أن هذه النجاحات هي ثمرة للجهود المشتركة بين السلط العمومية والفاعلين في الساحة الرياضية وهي لطبيعة المشهد الرياضي وهو مشهد حيوي.

ماذا نفعل إذن كي نحيي الشعلة باستمرار ونجعل رياضتنا قادرة أكثر فأكثر على المنافسة وعلى تحقيق النجاحات والانتصارات الباهرة؟

إن اتخاذ الاجراءات التي تتماشى مع واقع الرياضة التونسية ومع متطلباتها هي اليوم دون شك من بين الحلول القادرة على محو أو الحد من مواطن الضعف التي تقيد الرياضة أو الأمراض التي تنخرها.

الجزء الثاني

نموذج آخر للتنمية الرياضية

إن الانتماء للعصر يفرض على الرياضة التونسية أن تتأقلم مع التطورات التي تشهدها الرياضة العصرية وإن لزم الأمر إعادة توجيه الاهتمامات وتوزيع الإمكانيات ومراجعة الأهداف وفق متطلبات هذه التطورات.

لا يتعلق الأمر بثورة أو بمراجعة مفزعة تقلب الأمور رأسا على عقب وتشكك في كل شيء وإنما العمل على تطوير الرياضة الوطنية وجعلها تعمل وفق رؤية شاملة متوازنة ومتأقلمة مع العصر. وينبغي بالخصوص مراجعة دور الدولة في المجال الرياضي وجعل هذا الدور يقتصر على التنظيم والهيكلة، وكذلك تحرير الطاقات في الرياضة التونسية وتوجيهها حتى لا يقع انحراف، وأيضا اصلاح الأسس لضمان الاستمرارية .

إن الأمر يتعلق بتعديلات التي لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير هائل وإنما تمكن الرياضة التونسية من ان تنتعش وان تسترد عافيتها وتماسكها ومناعتها.

I. المحور الأول

الدولة: دور تنظيمي وهيكلي

إن تطور الرياضة العالمية نحو الاحتراف جعل الدول في مواجهة تغييرات جذرية وضعت مقدرتها على الانفراد بوضع السياسات الرياضية موضع شك. وبناء على ذلك، فإن الدول ملزمة اليوم بأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات وبأن تهيئ الأرضية القانونية التي تمكنها من أعادة توجيه عملهم على ضوء هذه التطورات.

وسيكون من المفيد بالنسبة للدولة التونسية أن تسير على خطى هذه الدول وأن تخفف من حدة الغموض في النصوص القانونية التي تنظم إلى اليوم القطاع الرياضي وذلك رغم ظهور الاحتراف الذي اقره قانون 3 أوت 1994.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي بدرجة أولى تعصير علاقتها مع الجامعات (ومن ثمة علاقتها مع النوادي) من أجل تهيئة الظروف لطرق أفضل للتصرف ومن اجل حوكمة فعالة، كل ذلك بالتوازي مع العمل على خلق روح التضامن بين مختلف الرياضات المحترفة والرياضات الهاوية واساسا من خلال الالتزام بدفع نصيب الهواة من حقوق اعادة البث التلفزيوني والأنترنيت.

وهكذا فإن تنظيم القطاع الرياضي يعتمد على التعاون بين الدولة التي تواصل الاضطلاع بمهامها السيادية والحركة الرياضية التي تضطلع بمهمة ذات طابع وطني .

وتكون الدولة وفق ذلك مسؤولة على السياسات الرياضية وتفوض للجامعات وللنوادي مهمة تنظيم ممارسة اختصاصاتهم الرياضية والنهوض بها.

وتحدد الدولة الإطار القانوني العام للممارسة الرياضية مع منح القطاع مساحة هامة من الاستقلالية التي تساعد على تحرير الطاقات وتشجع روح المبادرة مع ضرورة أن تعقد الدولة مع شركائها اتفاقيات ذات أهداف تحدد الأعمال التي تلتزم الجامعات بالقيام بها. مع العلم هذه الاتفاقيات التي هي أحد أبرز أعمدة السياسات بالدول التي تحتل الرياضة فيها مكانة بارزة تتم مراجعتها وتحيينها مرة كل أربع سنوات وذلك باتباع نسق الألعاب الأولمبية.

إن الرياضة الوطنية لا ينبغي أن تظل تحت وصاية الدولة بتعلة أنها تتصرف في الأموال العمومية وتضمن هيبة الدولة.

ويجب في هذا الإطار أن يتم تغيير دور وزارة الرياضة وأن تقع اعادة النظر في موقع الجامعات الرياضية وجعلها في قلب هذا القطاع مع إعادة صياغة النظام المتحكم في القطاع في اتجاه جعله يتأسس على

فكرة الحوكمة المشتركة بين الفاعلين العموميين والخواص. وهكذا يمكن الحديث عن شراكة حقيقية، منظمة وخلاقة. وهذا لا يعني بالمرة اقصاء الدولة من التصرف في قطاع الرياضة وإنما بعث نموذج جديد للتنمية الرياضية، نموذجا يكون مثالا يحتذى في المجال.

وإذ لا تكون الدولة بالضرورة ظاهرة في الصورة، فإنها تواصل وظائفها الأساسية وتساهم في حل الخلافات التي تعود إليها بالنظر، لكنها لا تتدخل في شؤون الجامعات وفي الخلافات بين النوادي وتحرص هكذا على عدم ضياع هيبتها وعلى ضمان حيادها.

ورغم عملية اعادة توزيع الأدوار، فإنه يبقى للدولة الكثير من الصلاحيات وهي عديدة ومتنوعة.

فإعادة النظر في السياسة الرياضية، الرياضة الهاوية، الرياضات الجماعية والرياضة بالمؤسسات والرياضة المدرسية والتربية البدنية، تكوين الإطارات والبنية الأساسية والرقابة المالية تبقى من صلاحيات الدولة ورياضة النخبة كذلك من صلاحيات الدولة وتحديدا في الجانب الذي يجعل من الدولة الضامن لوجود آليات للإحاطة بالأبطال وبالفرق الوطنية (التأطير والإعداد).

وهي، إن أردنا أن نلخص مهام نبيلة واساسية وهي تمثل روح الرياضة وتنسجم مع دور الدولة الأساسي ومهامها السامية (الإدماج، الوقاية، نكهة التضحية والرغبة في تجاوز الذات) .

إنه التوقيت المناسب لنمر إلى التطبيق في هذه الفترة التي تتسع فيها رقعة الاعتراض على الوصاية التي تفرضها الدولة على العديد من القطاعات وذلك تحت ضغط المجتمع المدني الصاعد وفي هذا الظرف الذي تبدي فيه المنظمات الرياضية الدولية حرصا أكبر فأكبر، على استقلالية منخرطيها ازاء السلط العمومية.

II. المحور الثاني:

اضفاء الطابع الاحترافي على الهياكل

إن مراجعة دور الدولة ينبغي أن يتم بالتوازي مع اعادة تأهيل الهياكل الرياضية وخاصة شركاء الدولة الاساسيين (الجامعات والنوادي) بمراجعة وضعيتهم (الإطار القانوني، التنظيم، التمويل..) وذلك كي تتمكن من أن تنفذ المهام الموكولة إليها على أكمل وجه.

ويجب أن تتم العملية في إطار قانوني واضح ومحدد لأن الإطار الحالي غاض ومتناقض وهو ما يحول دون بلوغ الرياضة التونسية لمرتبة أهم.

إن الإطار الجديد المنشود لن يعيد ما سبق ولن يفرض على الهياكل الرياضية أن تبقى تحت الوصاية الكاملة للدولة، وإنما سيساعد على تقوية استقلالية هذه الهياكل استقلالية مفيدة. ويتطلب ذلك اضفاء الطابع الاحترافي على هذه الهياكل وجعلها تتمتع بإمكانيات أكبر بكثير مما لديها اليوم.

- **الجامعات: متطلبات الاستقلالية**

تستمد الجامعات شرعيتها من مصدرين: التفويض من الدولة وانتخابات النوادي. وإذ تتطلب المهمة الوطنية التي تتحملها الجامعات بتفويض من الدولة نوعا من الامتثال لسلطة الاشراف، فإن الانتخابات (انتخابات النوادي) تجعلها تتمتع باستقلالية واسعة ومسؤولة.

ويجعل هذا الإطار الذي يمكن أن نطلق عليه ب"لا تبعية ولا استقلالية" الجامعة تخضع للمساءلة حول المهام الموكولة إليها.

وهي مهام عديدة، صعبة وأحيانا تقابل بالجحود ولم يعد من الممكن التعهد بها في إطار التطوع السائد اليم وإنما لا بد من عقلية جديدة في الإدارة تتولى في الآن نفسه التنظيم الداخلي والاهتمام بحقل الأنشطة.

وينبغي للدولة أن تشترط مسبقا على الجامعات اللجوء إلى مختصين في عملية إعادة الهيكلة لأجهزتها وذلك قبل توقيع اتفاقيات الأهداف التي تعتبر بدورها اداة ضرورية للشراكة المستقبلية وترجمة عملية لسياسة الشراكة في قطاع الرياضة. وتساعد الدولة، الجامعات في عملية إعادة هيكلة بتوفير الأطر التقنية والإدارية والمالية التي تحتاجها.

وتعتبر عملية اصلاح الهياكل الداخلية عاملا قويا ومحددا لإنجاح مختلف الأنشطة التي تدخل ضمن صلاحيات الجامعات على غرار تكوين النخبة والإحاطة بها وكذلك تكوين الكوادر (مدربون وحكام) وأيضا تكوين اللاعبين الشبان.

حاليا، لا شيء يمكن أن نضمن نجاحه مسبقا ما عدا تنظيم المنافسات واعداد النخبة. مقابل ذلك فإن التنمية الرياضية عبر دمقرطة الرياضة وكذلك التكوين فهي لا تحظى بالاهتمام الكامل. وهي ثغرة خطيرة يجب سدها بوضع استراتيجيا ملائمة وتسخير الإمكانيات اللازمة لضمان تكوين جيد يستوعب عددا كبيرا من الرياضيين.

هناك قصور آخر نعتبره خطيرا وهو يتمثل في غياب الرقابة على تمويلات النوادي وهو خطر على الرياضة التي تعاني أصلا من العديد من التجاوزات الغير مقبولة والغير مسؤولة التي تتسم بها سياسة التصرف في الفرق.

لقد حان الوقت للتسلح بجملة من الاجراءات (معايير، مقاييس، شفافية، وعقوبات) لا يقاف الانحرافات واعتماد طرق تصرف متوازنة و"نظيفة".

إن إعادة التأهيل تمر أيضا بضرورة العمل على ضمان نزاهة المنافسات وعدالة القرارات الفيديرالية وذلك كي ننهي مع المناخ السلبي السائد (شعور بالظلم، اعتراضات، خصومات وشكوك) في الساحة الرياضية الوطنية. ولا بد من صياغة قانونية جديدة تشدد على وضوح النصوص وتقلل من امكانية التدخل الذاتية، وغير الموضوعية وذلك من أجل تهدئة العلاقات التي كثيرا ما تكون مضطربة بين الجامعات والنوادي..

ثم، إن المقاومة القوية للعنف في الرياضة تتطلب اعتماد منظومة قانونية جديدة تكون متشددة ضد كل المتدخلين وتقطع مع موقف التساهل و"الشعبوي" للجامعات تجاه النوادي.

وأخيرا، وبما أن زيادة الاستقلالية تبقى مرتبطة جدا بتحسين التمويلات، فإنه يجب بذل جهود مكثفة (تسويق، تنظيم تظاهرات..) من أجل توفير موارد اخرى هامة..

وكي نلخص، نقول انه لا بد من القيام بعملية اعادة التأهيل التي تعتبر ضرورية لإضفاء الطابع الاحترافي على الهياكل الرياضية من أجل تحقيق الارتقاء المنشود.

- **النوادي، القطع مع اللامسؤولية الفاترة**

باعتبارها هياكل قاعدية و"منتجة " وأطراف فاعلة في القطاع الرياضي، فإن النوادي الرياضية تحتاج رعاية أكبر بهدف تخليصها من الضعف الهيكلي والمزمن الذي تعاني منه.

ووجب التذكير بأن هذه النقائص تعود بالأساس لأسلوب التسيير الذي عفا عنه الزمن ولافتقاد النادي لمشروع واضح واعتماده لإطار قانوني متخلف وغير مناسب.

وتمر عملية أعادة تأهيل النوادي الضرورية والحتمية عبر توضيح الإطار القانوني للجمعيات الرياضية وعبر تطويره وبالخصوص باضفاء طابع الاحتراف على طرق التسيير بهذه النوادي.

إن "اللا هواية " في الممارسة الرياضية مسموح بها قانونيا منذ ربع قرن لكن بدون وجود نصوص تشريعية تحدد بدقة الطرق والخصوصيات وذلك إذا ما تركنا جانبا التدابير التي اتخذتها الجامعات وهي عادة تدابير سريعة وفي قطيعة مع الواقع اليومي.

وقد أدى الامر إلى وضعية سخيفة تنصّ على مواصلة تطبيق نفس القواعد وفرض نفس القيود على جميع الجمعيات المنخرطة في هذه الجامعات.

وهكذا، فإن النوادي التي تتجاوز ميزانيتها 2 مليون دينار تطبق عليها نفس القوانين التي تطبق على الجمعيات ذات الإمكانيات الزهيدة رغم أنها تنتمي لعالمين مختلفين تماما ورغم أن الاختلافات بينها هامة ومن الصعب تجاوزها.

هذه الوضعية يجب أن تقف من خلال وضع إطارين مختلفين للممارسة الرياضية- الهواية والاحتراف- ويكون لكل مجال منهما قواعده الخاصة .

وبما أن فكرة أن تشمل عملية اعادة التأهيل، كل النوادي، هي فكرة طوباوية ولا يمكن تحقيقها، فإنه وجب الاهتمام بدرجة أولى بالنوادي التي تتوفر فيها شروط الاحتراف. وهو اجراء معمول به في الدول المعروفة رياضيا في العالم. وهو لا يعني اهمال عالم الهواية، بل يجب مزيد العناية به وبرسالته النبيلة التي تتمثل في دمقرطة ممارسة الرياضة بالمجتمع.

أما الاحتراف الذي يتطلب حزما وتمكنا فهو في حاجة إلى إطار تشريعي صارم وواسع النطاق الذي نفتقد إليه (فصلين يتيمين فقط) والذي ينبغي على الجامعات أن تعده وأن تجعل أولى الأهداف من ذلك، تصحيح وتعصير طرق تسيير النوادي.

ولا نحتاج للتوقف طويلا عند العشوائية والأساليب التقليدية في تسيير نوادينا الرياضية. ولا يمكن للشعارات الرنانة لبعضهم أن تخفي هشاشتهم التي تتجلى في صورة التضارب في المصالح وفي الصعوبات المالية.

ولا تعني الإمكانيات المادية الكبيرة شيئا إذا نظرنا إلى الوضعية عن قرب حيث مراكز التكوين العقيمة وهياكل للتصرف بدائية وغياب كامل لبرنامج رياضي ولتطوير النادي بشكل عام.

وقد تراكمت المشاكل والنقائص في النوادي مما يتطلب عمليات اصلاح جبارة. ويجب اجبار النوادي على الاصلاح بسن قوانين شديدة (عقوبات، بما في ذلك الإقصاء من منظومة الاحتراف) مع منحهم فترة اختبار (من 5 إلى 7 سنوات) لكي يضعوا الهياكل المؤهلة ولضمان التوازن في الحسابات المالية. فلا يمكن أن نكون متسامحين عندما يتعلق الأمر بمستقبل الرياضة الوطنية.

إن التكوين ينبغي أن يكون في قلب كل عملية اعادة تأهيل ويجب على النوادي أن تخصص لها جانبا من ميزانياتها وكذلك كامل مبالغ المساعدات العمومية.

ولحث النوادي على الالتزام بذلك، لا بد من اجبارها على تشريك ثلاثة لاعبين، على الاقل، من خريجي مراكزها للتكوين، في المباراة الواحدة.

ان دخول النوادي في منظومة الاحتراف سينتهي بتغيير "البناية" - حاليا جنينية- لقانون الرياضة في تونس وبدعوة المشرع للتدخل لتقنين العملية بمختلف أوجهها. وفي انتظار ذلك، هناك سؤال يخامر الأذهان ويستحق وقفة عاجلة. هل أن الاحتراف سيؤدي إلى تحويل النوادي (الجمعيات) إلى شركات؟

كثير من المختصين يعتبرون أن الجمعيات غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الاحتراف وأنه لن يحدث ذلك إلا إذا تحولت النوادي إلى شركات فهو الإطار الوحيد الذي يخول لها أن تمارس أنشطة تجارية ودعم مواردها المالية التي لا يمكن لأي عملية تطوير للنادي أن تتحقق بدونها.

فهل الشركات هي الحل المنقذ، إذن؟ ليست الامور بديهية كما يمكن أن نتصور :

- إن الاحتراف يتماشى مع الإطار القانوني للجمعيات. وكان في أوروبا جزء لا يتجزأ من النسيج الجمعياتي لمدة أكثر من خمسين سنة. وهو كذلك إلى اليوم في عدد من الدول شريطة " أن تكون الحسابات السنوية معتمدة و ألا تتضمن خسائر في سنتين ماليتين متتاليين ."
- إن بعث الشركات ذات الصبغة الرياضية (sos) في ايطاليا سنة 1981 وفي فرنسا سنة 1984 وفي اسبانيا سنة 1990 لم يحل دون عقد " الصفقات" ولم يحفظ كرة القدم من الانحرافات المرتبطة بالمال.
- إن مزايا الشركة لا يمكن أن تحجب العديد من المساوئ المتولدة عنها (وجود كيانين قانونيين في حالة تضارب وهناك خطر تركيز رأس المال بيد أحد الشركاء...).
- اخيرا، إن الروابط الحميمية والإحساس بالانتماء التي تنسج بين النادي ومشجعيه يمكن أن تتأثر سلبيا أو أن تضطرب.

ورغم أنه لا يمكن أن ننفي أن الإمكانيات التي يوفرها تحول الجمعيات الرياضية إلى شركات تجارية يمكن أن تكون واعدة، فإنه من الحكمة أن نؤجل هذا الأمر حتى تقع تهيئة النوادي رويدا رويدا بالتوازي مع تدشين عملية اعادة التأهيل فورا لأنها تمكن النوادي من التأقلم مع القوانين الصارمة والحازمة التي تسود في عالم الشركات.

على كل، إن الإطار القانوني هام ولكن الاهم هو التصرف المثالي المطلوب من المسؤولين على كل الهياكل الرياضية. ومن المفروض أن تحقق عملية اعادة التأهيل هذا المطلب وأن تضع حدا لذلك الشعور الفاتر باللامسؤولية المسيطر في المجال.

III. المحور الثالث

تقوية العناصر الثلاثة للركيزة الأساسية

إن اعادة تأهيل الرياضة الوطنية قد لا تعطي النتائج المأمولة إذا لم تهتم السلط العمومية بالركيزة الأساسية التي تستند عليها البناية بالكامل.

وتمثل التربية البدينة والرياضية (الرياضة المدرسية كذلك) والتكوين والبنية الأساسية ثلاثة عناصر تأسيسية لهذه البناية ولا يمكن لأي عملية اصلاح أن تنجح بدون اهتمام بهذا الثلاثي. صحيح، إن أي مجهود في هذا الاتجاه سيكلف الدولة، الترفيع في المساهمات، لكن الفوائد المنتظرة منه لا تقدر بثمن.

هل يجب أن نذكّر في هذا السياق بأن الرياضة تعتبر اليوم من بين الأعمدة الثلاثة للتنمية الدائمة. الاثنان الآخران هما المدرسة والثقافة .

ولا تعتبر فترة عشرة أعوام كثيرة لتنفيذ مشروع بهذه الاهمية ويجب أن يقع اقرار الاستراتيجيات والأهداف والإجراءات والمحطات في إطار لجنة تتكون للغرض بعد استشارة وطنية .

مقابل ذلك، هناك عدة افكار يمكن أخذها بعين الاعتبار وهي الآتي :

- إلى جانب تحسين ظروف التعليم في اختصاص مادة الرياضة (اساتذة، بنية أساسية، تجهيزات...)، إن اصلاح التربية البدينة والرياضية والرياضة المدرسية يجب أن يقوي الروابط بين المدرسة والرياضة .
- رغم الصعوبات، فإنه من المهم التوصل إلى ضبط روزنامة تضمن توفير الوقت للمواهب الرياضية الشابة لممارسة النشاط الرياضي دون أن يكون ذلك على حساب دراستهم. فالمساحات المتوفرة لهؤلاء الشباب تمكن من كان منهم يملك المؤهلات اللازمة من الالتحاق بمراكز التكوين للنوادي لتطوير مهاراتهم. ومن شأن التعاون (المفروض بالقانون) بين المدرسة من خلال فروع الرياضة والدراسة، ومراكز التكوين بالنوادي أن يمثل حافزا من أجل البحث والكشف والتوجيه في علاقة بتكوين نخبة المستقبل. ويتمثل الهدف في وضع "نظام" يتكون من محطات غير منفصلة ومتكاملة يتمثل دورها في تهيئة الطريق وجعلها سالكة أمام ابطال المستقبل. ولا يجب ان تقتصر مراكز التكوين على كرة القدم وإنما يجب أن تشمل كل الاختصاصات ويجب أن تكون محل متابعة ومراقبة للتأكد من جودة العمل وكفاءة المكونين والإمكانيات الموضوعة على ذمتهم. أما مراكز التكوين الخاصة فلا ينبغي أن تكون معتمدة بل تبقى محطة تابعة ل"النظام ."
- إن مسألة تكوين الاطارات (وكذلك المكونين) ينبغي أن تستحوذ على كامل الاهتمام وأن تحظى برعاية خاصة في علاقة بالتعليم العالي وبرسكلة الأساتذة والاندماج في شبكة دولية وبالبنية

الاساسية والتجهيزات وذلك بهدف تزويد الرياضة التونسية بالإطارات متعددة الاختصاصات وذات الكفاءة العالية.

وفيما بتعلق بالبنية الاساسية الرياضية، نلفت الانتباه لأمرين اثنين نعتبر أنهما لا يتحملان التأجيل وهما :

- فتح "ورشة" الصيانة (بعث دواوين جهوية، اعتمادات، أشغال...) من اجل الحفاظ على الارث الوطني الرياضي وأيضا اعتماد استراتيجيا وطنية تقطع نهائيا مع الانجازات "الشعبوية" والغير منطقية على غرار بعث قاعات رياضية متعددة الاختصاصات ومسابح في مناطق ليس فيها اقبال على الرياضات الجماعية وعلى السباحة.
- إن التجهيزات الرياضية ولا سيما القاعات والمسابح (ضمانا للمردودية) ينبغي أن تكون متعددة الاستعمالات أي أن تستغل رياضيا وان تستعمل لاحتضان تظاهرات مختلفة توفر مداخيل توظف في الصيانة.

IV. المحور الرابع

الرياضة في الاقتصاد الوطني

إن الاقتصاد الرياضي الدولي في ازدهار كبير. وتعتبر نسبة نموه السنوية أعلى مرتين من حجم الناتج العالمي الخام. ويقدر حجم المبادلات في السوق الرياضية العالمية ب 800 مليار أورو.

وقد اندمج قطاع الرياضة بعمق في الاقتصاد إلى درجة نتحدث فيها عن تحوله إلى سلعة تستجيب لمنطق السوق.

ونحن في تونس نتجاهل هذا الاندماج رغم انه للرياضة قيمة اعلى من عدة قطاعات أخرى معترف بها. ولا تعير الأرقام الوطنية هذا الأمر اهتماما رغم الأموال التي يدرها القطاع والوظائف القارة التي يوفرها ومساهمته ف التصدير (بيع اللاعبين للخارج).

إنه من قبيل المستحيل أن نقيس حجم تأثير الرياضة على الاقتصاد العام البلاد وذلك بسبب غياب الشفافية في حسابات النوادي والسوق الموازية (الاتجار في مواد مشتقة من اسم النادي).

وستستفيد بلادنا من إدماج الرياضة في الاقتصاد باتخاذ إجراءات مشجعة في علاقة بالإطار القانوني المتعلق بالاقتطاع الإجباري (الجباية، الضمان الاجتماعي والتقاعد). وهكذا تصبح الأنشطة الرياضية مجالا للاستثمار الناجع ولاستقطاب رؤوس الأموال والاشهار وتخلق أفاقا مهمة في باب التشغيل.

إن هذا التداخل بين الرياضة والاقتصاد ينبغي ان يكون أحد الركائز التي ينبني عليها مثال التنمية الرياضية ومورد لا ينضب للحركة الرياضية في تونس.

خاتمة عامة

لا نعتبر ان عملية التشخيص أو المثال الجديد المقترح للتنمية، عناصر كافية للإحاطة بكامل جوانب الرياضة الوطنية. هناك عدة جوانب أخرى تستحق أن نتناولها على غرار الرياضة النسائية ودور الرياضة والبحث العلمي والفوائد الاجتماعية للأنشطة الرياضية.

وقد ركزت هذه المساهمة المتواضعة عن قصد على دراسة وضعية الاسس التي تنبني عليها الرياضة الوطنية وعلى الحاجة الملحة لاعتماد مقاربة جديدة للسياسة الرياضية تكون قادرة على تخليص الرياضة من الشوائب ولمنحها الوسائل التي يفرضها التطور الذي تشهده الرياضة العصرية، ومن احتكامها لمنطق النتائج المهيمن.

إن كل سياسة هي معرضة لمواجهة صعوبات وتحديات، (تمويل، تسيير) وإذا كان البعد المادي لا ينبغي تجاهله، في بناء المشاريع، إلا أنه لا ينبغي أن نكيف التفكير وفق هذا العامل دون سواه، لأنه يحد من الطموحات، إن لم يخنقها تماما.

إن السلط العمومية عليها أن تتعامل مع التطور على أنه ضرورة وليس قدرا، حتى تتحكم في العملية لا أن تكون خاضعة لها. فمسؤولية "قيادة التغيير" تعود إليها، كما أنه عليها أن تمسك المقود بيدها وذلك كي نتجنب الانحرافات وكي نمنح الرياضة كل الوسائل التي تجعلها تقطع مع عهد الخيبات المريرة والاوهام الضائعة والهشاشة التي تبدو جلية في كل مرة، على ضوء نتائج المشاركة في الالعاب الاولمبية.

رؤوف النجار



الإعلام

مقدمة

استفاد الإعلام بمختلف مكوناته من مناخ الحرية في تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011 فأصبح المشهد تعدديا منفتحا بعد ان كان تحت رقابة السلطة الحاكمة وتحت ضغطها. وقد شهد القطاع طفرة حقيقية تمثلت في ظهور عدد جديد من الصحف المكتوبة وبعثت العديد من القنوات التلفزيونية والإذاعات الخاصة كما انتشرت المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنيت وأقبل التونسيون بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي على الواب لا سيما موقع "الفايسبوك". وظهرت أيضا ما يصطلح عليها بصحافة المواطنة (إذاعات ومحطات تلفزيونية) تبث عبر الواب.

ولم يبق القطاع العمومي بمنأى عن هذه التغييرات، إذ تأثر بدوره برياح الحرية فتحرر من رقابة السلطة وهيمنتها وتغيرت لغة الخطاب، فتطور اداء الإعلام العمومي شكلا ومضمونا. لكن الواقع الجديد أفرز اشكاليات جديدة نذكر منها بالخصوص الانفلات الذي يسود المشهد والفوضى وتداخل الأدوار وكثرة الدخلاء على القطاع وتجاهل أدبيات المهنة وافتقار القطاع لهيئات تعديلية فاعلة .

تشخيص للوضع

إن الإعلام الحر والمهني والذي يحترم مبادئ المهنة وأخلاقياتها، هو أحد أسس الديمقراطية وهناك جهود تبذل في تونس منذ الثورة لتطوير المهنة بالاستفادة من الثورة الرقمية التي فرضت واقعا جديدا وأدت إلى ظهورفاعلين جدد ومنافسين على بث المعلومة على غرار رواد المواقع الاجتماعية على الإنترنيت وأساسا فايسبوك وتويتر ويوتوب وغيرها.

لكن، إن فتحت الثورة التكنولوجية لوسائل الإعلام افاقا جديدة في القطاع وساهمت في تحرير المعلومة وأزالت الحواجز بين الباث والملتقي، ولئن اضطلع الإعلام بدور كبير في مرافقة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس وساهم في إنارة الرأي العام حول العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه الحرية لم تستخدم دائما في الاتجاه الصحيح وظهرت العديد من الإشكاليات التي تتطلب حلولا عاجلة وعملا استشرافيا لحفظ المهنة من كل المنزلقات التي تهددها.

فالثورة الرقمية لم تستخدم دائما من أجل خدمة القطاع وإنما وجد الدخلاء ضالتهم في الإنترنيت واستخدموا المواقع الإلكترونية وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل الترويج للأخبار الكاذبة والمفبركة ومن أجل الترويج لأفكار دخيلة وخطيرة على المجتمع بدون أن تكون هناك أدنى رقابة.

وفي وقت كان ينتظر فيه من الشبكة العنكبوتية ان توفر فضاءات لتبادل المعلومات، تحولت إلى عبارة عن سوق، تروج فيها كل أنواع المعلومات بدون تدقيق وتمحيص وتثبت. وقد بينت معاينة الواقع أن استسهال المعلومة بات يهدد اليوم الرسالة الإعلامية لا سيما في ظرف أصبح فيه بإمكان

أي طرف أن ينشئ موقعا على الإنترنيت يبث منه المعلومات والأخبار والمواقف وهو ما يدفع إلى التساؤل إلى متى تبقى المواقع الإلكترونية غير خاضعة للقانون، بل خارجة عن كل القوانين وغير ملتزمة بأي شروط أخلاقية.

إن تونس اليوم في وضعية انتقالية ديمقراطية وككل القطاعات الفاعلة في المجتمع، فإن المشهد الإعلامي في حالة تطور وتغيير متواصل.

صحيح لقد حررت ثورة 14 جانفي الكلمة، لكن الحرية والمسؤولية في الإعلام هما قيمتان جوهريتان ولا يمكن الفصل بينهما. فلا حرية بلا مسؤولية ولا مسؤولية بدون حرية فكيف هو المشهد في تونس اليوم؟

إن الضبابية تسود المشهد تماما وكثيرا ما تظهر على الإنترنيت أخبار غير دقيقة تعتمد على مصادر مجهولة وهناك سيل من الثلب ومحاولات للتحكم في المعلومة وتوظيفها توظيفا لا يخدم الراي العام ولا يخدم قطاع الإعلام.

ويمكن القول أننا صرنا نعيش يوميا على وقع تهديدات الأخبار التضليلية وقد اثرت كثرة الدخلاء في قطاع الإعلام على نوعية الأداء وهناك منافسة غير نزيهة من فاعلين جدد خاصة من أصحاب المواقع على الواب الذين غالبا ما يتخفون وراء مفهوم صحافة المواطن لتمرير اخبار لا تستجيب لمقاييس النزاهة والدقة والتثبت.

الصحافة المكتوبة، صعوبات كبيرة وهيبة مفقودة

تواجه الصحافة المكتوبة في تونس صعوبات كبيرة وهي رغم محاولاتها التأقلم مع المعطيات الجديدة لا سيما التكنولوجية منها من خلال بعث مواقع الكرتونية بالتوازي مع مواصلة نشر النسخ الورقية، تناضل بصعوبة من أجل استرجاع هيبة مفقودة وهناك اليوم صحف عريقة مثل جريدة "لابريس" أو "الصباح" تجد صعوبة في البقاء في السوق. فهذه الصحف لا تواجه منافسة شديدة من وسائل أخرى متعددة لا تلتزم أغلبيتها بقواعد المهنة وبأخلاقياتها فحسب، وإنما تخسر مساحات اشهارية وتخسر جزء هاما من مداخيلها بسبب المنافسة غير النزيهة.

أما الصحفيون (في الصحافة المكتوبة) فهم بدورهم في حالة ضياع وهم ويعيشون يوميا على وقع أخبار تراجع توزيع الصحف الورقية وانخفاض حجم المبيعات والصعوبات المادية التي تهدد مؤسساتهم بالغلق. وقد ذكرنا نموذجين دالين وهما "دار سنيب لابريس" الحكومية أو العمومية) ودار الصباح (خاصة قبل 14 جانفي 2011 ثم مصادرة بعدها).

ولم تنجح برامج الإصلاح ومن بينها برامج التسريح الاختياري للإعلاميين والعاملين بالمؤسسات الاعلامية مقابل مبالغ مالية محددة. ولئن كان لا بد من انتظار تقارير دقيقة حول نتائج عمليات السراح الاختياري التي شملت بالخصوص دار الصباح ودار لابريس، فالتجربة مازالت جديدة (شرع في تنفيذها في النصف الثاني من السنة الماضية، 2018) فإن المؤشرات الأولى تقول بأنه لا ينبغي انتظار نتائج كبيرة لا سيما أن المؤسسات اضطرت من خلال عمليات التسريح الاختياري للتخلي عن العديد من الكفاءات والخبرات من أجل التوفير المالي وهو ما كانت له نتائج سلبية فورية وذلك أساسا بسبب افتقار نسبة كبيرة من الجيل الجديد في الصحافة المكتوبة بالخصوص للكفاءة اللازمة وحاجتهم الأكيدة للتكوين والتأطير وكذلك بسبب الفوضى المنتشرة في القطاع وفقدان المسؤولين لهيبتهم والشعور المتفشي بالحصانة التام.في غياب هيئات تعديلية فاعلة وقانونية.

كما أن التقارير حول الخروقات التي تصدر باستمرار عن اللجنة المختصة في أخلاقيات المهنة التابعة للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وعن مراكز رصد الخروقات تكتسي طابعا تقريريا بحتا وهي عادة ما لا تكون مشفوعة بمتابعة أو بأي قرارات من طرف المؤسسات التي وقع لفت نظرها بالمناسبة.

السمعي البصري، السفينة التائهة

أما قطاع السمعي البصري، فيمكن تشبيهه بالسفينة التائهة. فهناك غياب للبوصلة وانفلات شبه تام. فالتلفزيونات الخاصة التي ظهرت بعد الثورة تبث محتوى اعلاميا رديئا في أغلبه وهو يركز على ما يمكن أن نطلق عليه بإعلام الإثارة وإعلام "البوز" وتحتل برامج "التولك شو" التي تتحول إلى أغلب الأحيان إلى أشبه ما يكون بصراع الديكة الصدارة وكذلك تحتل برامج الترفيه والمنوعات مساحات كبيرة وذلك على حساب البرامج الثقافية والبيداغوجية. ورغم تدخلات "الهايكا" (الهيئة الوطنية المستقلة للسمعي البصري) وتسليطها عقوبات على عدد من التلفزيونات والإذاعات، فإن التلفزيونات والإذاعات الخاصة كثيرا ما تتشبث بخطها التحريري التجاري البحت لا سيما في ظل مناخ تسيطر عليه المنافسة غير الشريفة ولا يخضع فيه الإشهار إلى تقنين يواكب تطورات المشهد والمستجدات على الساحة الإعلامية. ومن جهته لم يستغل القطاع العام الفراغ الذي تركه القطاع الخاص ليؤثث مساحات البث ببرامج قريبة من نبض المواطن وتسعى إلى الارتقاء بالذوق بالعام، بل على العكس، نلاحظ أن الإعلام العمومي يقبع تحت تأثير الإعلام الخاص وهو ما إثر على المشهد العام وألقى بظلاله على المادة الإعلامية التي هي في أغلبها رديئة شكلا ومضمونا.

انفلات ومناخ من الشك والريبة لدى الراي العام في الإعلام

تؤكد أغلب نتائج سبر الآراء التي أجريت في السنوات الأخيرة أن التونسيين لا يثقون كثيرا في الإعلام ويرونه غير محايد ومنحاز وهو ما يتطلب بذل جهود كبيرة من أجل تصحيح الصورة والقيام بالإصلاحات الضرورية، لأنه إن كان التعميم في الأحكام غير مقبول، فإن بعض ملاحظات المواطنين ومؤاخذاتهم على الإعلام معقولة جدا.

فأغلب وسائل الإعلام التونسية بصدد التخلي عن المعلومة لتستبدلها بالتعاليق التي تتحول عادة إلى جدال عقيم، كما نلاحظ غياب التنوع فكل الصحف تعالج نفس المعلومة بنفس الطريقة وهو ما لا يساعد على تكوين راي عام فطن ومتيقظ. وقد نتج عن ذلك سيطرة مناخ من الريبة ومن الشك في وسائل الإعلام من ناحية وظهور نزعة عند المتلقين تتمثل في تصديق الأخبار الكاذبة والمفبركة أو الأحداث المغلوطة، المهم أن تكون منسجمة مع أفكارهم بدل البحث عن الحقيقة التي تزعجهم. وهو ما ساهم بشكل مباشر في تشجيع البرامج التي تعتمد على الإثارة والتهريج والدليل على ذلك أن القنوات والإذاعات التي تكثر من البرامج ذات المضامين الهزيلة والتي تعول على الإثارة شكلا ومضمونا نجدها دائما في طليعة المؤسسات الإعلامية على مستوى نسب المشاهدة.

الاتصال الحكومي، آداء ضعيف وصوت الدولة غير المسموع

يمكن القول إن ضعف الإعلام والاتصال الحكومي وعدم نجاعته قد ساهم إلى حد ما في ضياع هيبة الدولة. فالدولة بمختلف هياكلها تعجز اليوم عن اقناع الرأي العام بأي معلومة وكل معلومة تصدر عنها تواجه في سرعة البرق بكم هائل من المعلومات والآراء المشككة في مواقع التواصل الاجتماعي وفي المواقع الإلكترونية.

ورغم أن كل مؤسسات الدولة بما في ذلك رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية وكل الوزارات لديها صفحات خاصة على موقع الفايسبوك ويمكن التواصل معها نظريا عبر توتير إلا أن أغلب هذه المواقع تبقى غير محيّنة وهي تعتمد على أسلوب جامد في تمرير المعلومة وتبقى مواقع دعائية رسمية أكثر منه مواقع اعلامية حديثة. وبالتالي فإن المسؤولين بالدولة يواجهون صعوبة كبيرة في تمرير خطة عملهم وأهدافها، حتى أنه يمكن القول إن عددا هاما من الوزراء اليوم ومن كبار المسؤولين في الدولة هم نكرة لدى الرأي العام.

وبالتالي، إن الدولة مدعوة إلى وضع آليات عمل ناجعة تمكن من تبليغ المعلومة وهي إذن مطالبة بمراجعة سياستها الإعلامية والاتصالية واعتماد سياسة تمكنها من إبلاغ صوتها ومواجهة السيل الكبير من الأخبار المضادة أو المشوشة على عملها باعتماد خطاب واضح ومدروس وقادر على النفاذ على أكبر صعيد ممكن.

النواحي الترتيبية والتشريعية

إن الإعلام في تونس اليوم محكوم بالمنشور عدد 115 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 الذي حرر الصحافة من التعقيدات والعراقيل التي كانت تحد من حريتها قبل الثورة، غير أن أغلب بنود هذا المنشور غير محترمة وبالتالي فإن الدولة مطالبة بالعمل على احترام هذا المنشور في انتظار المصادقة على القانون الاساسي المتعلق بتنظيم حريّة التعبير والصحافة والطباعة.

أما فيما يتعلق بحوكمة القطاع، فإن بلادنا اختارت أن تكون هذه الحوكمة من الداخل أي من داخل القطاع من خلال هيئات وطنية تعديلية يمكنها أن تضطلع بدور هام ودورها يتمثل بالخصوص في الدفاع عن حق الجمهور في مادة اعلامية ذات جودة مع الالتزام باحترام حياتهم الخاصة. وإن كان يمكن للمواطن أن يتظلّم للقضاء في صورة وجود خروقات ارتكبها الصحفي، في إطار ممارسة عمله، فإن قرار القضاء يجب أن يستند على تقرير مجلس الصحافة أو أي هيئة تعديلية ذاتية المخول لها الإقرار بوجود خرق لأخلاقيات المهنة من عدمه.

ولا يخفى على أحد اننا نعيش اليوم في كنف مجتمع الإعلام والاتصال بامتياز. وبفضل التكنولوجيات الحديثة والرقمية منها بالخصوص أصبح من غير الممكن الوقوف ضد حرية التعبير وضد تدفق المعلومات.

ووسائل الإعلام هي اليوم وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها للمعرفة. وقد ازدادت بذلك مسؤولية الصحفيين والإعلاميين الذين أصبحوا مطالبين بالمساهمة في تطوير الحياة الديمقراطية من خلال جعل المواطن مطلع على المعلومة الصحيحة والدقيقة التي تهم المجتمع والوضع العام، أي المعلومة التي تساعد على تطوير المعارف وفتح الآفاق.

وتقوم على عاتق المهنيين اليوم مسؤولية كبيرة تتمثل في تصحيح الأوضاع والحد من التلوث الذي تسببه المواقع الخارجة عن كل آداب التعامل الحضاري والتي تضرب عرض الحائط بالقوانين وبأخلاقيات المهنة وبمبادئها. صحيح إن المعلومات المغلوطة منتشرة بكثافة والأخطاء تتكرر والإشاعات ومحاولات توظيف الإعلام كثيرة. ولهذا السبب، نحتاج اليوم وغدا إلى مهنيين حقيقيين متمكنين من تقنيات المهنة ومؤمنين بأخلاقياتها مما يجعلهم قادرين على معالجة المعلومة بشكل مهني. والمهنية تعني مواكبة الحدث في إبانه والتدقيق في الخبر والتثبت من صحته ومن قيمته قبل البث مع اظهار قدرات كبيرة على التحليل والنقد والتلخيص في زمن السرعة بامتياز كما سبق وذكرنا .

وبقدر ما نؤكد على حق الصحفي في ممارسة مهنته بحرية وبدون قيود وفي ظل مناخ ملائم وعلى ضرورة أن تتعهد الدولة بضمان حرية الصحافة والإعلام فإن الصحفي ليس فوق القانون. لكن وبما أن الصحفي ليس فوق القانون، فإن صاحب الموقع الإلكتروني لا ينبغي أن يبقى فوق القانون كذلك.

وإن كانت المجتمعات الديمقراطية تعول في المطلق على اعلام حر ومستنير، فإننا في تونس وفي هذه المرحلة الانتقالية نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى اعلام حر ومهني ونزيه. اعلام يقوم بدوره في نشر المعلومة الصحيحة وبدوره كناقد ومراقب ومحذر ومنبه في كنف احترام القانون ودون المساس من الحريات الشخصية ومن حرمة المواطن ومن حرمة الوطن. وكي يتسنى للإعلامي ممارسة هذا الدور، عليه أن يكون متمرسا بقواعد المهنة ومطلعا على أحدث التقنيات وعلى التكنولوجيا الحديثة والأهم من ذلك أن يشعر بخطورة دوره بمعنى أهيمته، فهو ببساطة ضمير الوطن الحي.

الحلول

إن مواجهة الفوضى والانفلات وضمان حرية التعبير واستقلالية الإعلام، عملية ممكنة، لكن لا يمكن لهذه العملية أن تنجح إلا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضرورة مراجعة كل الجوانب المتعلقة بالمهنة وأساسا ما يتعلق منها بالجانب التشريعي والجانب التكويني ومكانة الصحفي والإعلامي بالمجتمع.

الجانب التشريعي

إن الجانب التشريعي يعتبر من الجوانب الأكثر حساسية في هذه الفترة لأن كل خطوة قانونية غير مدروسة يمكن أن تؤدي إلى انتكاسة فيما يتعلق بالحريات كما أن ترك الوضع على ما هو عليه يؤذن بتواصل الانفلات والفوضى في القطاع.

والتالي فإن المسؤولية السياسية للدولة تتمثل في المساهمة في توفير ظروف عمل تساعد على وجود صحافة متعددة حرة ومستقلة ومسؤولة. وليس عن طريق القمع يمكن أن نجعل الصحافة مسؤولة وإنما عبر توفير كل الإمكانيات التي تيسر عمل الإعلاميين من خلال توفير إطار قانوني ينظم المهنة ويكفل حقوق المهنيين ويكفل حرية التعبير.

وفي نفس الوقت فإن الحرية لا تعني الفوضى وإنما تعني احترام مبادئ المهنة وأخلاقياتها واحترام القانون.

هناك من يعتقد أن المحاكم كفيلة لوحدها بتحديد مسؤولية الصحفيين وهم بذلك يضعون حدودا لحريتهم. وهناك آخرون يعتقدون أن هيئة مختصة وحدها كفيلة بتحديد مسؤوليات الصحفي في علاقته بالجمهور فهي تحول دونه ودون ارتكاب التجاوزات كما أنها في الوقت نفسه تحمي حريته ولا تجعله تحت رقابة الدولة أو تحت مراقبة مباشرة للسلطة القضائية التي قد لا تكون ملتزمة دائما بتوفير شورط الاستقلالية للعمل الصحفي.

وتونس قد اختارت التوجه نحو بعث هيئات تعديلية على غرار ما هو معمول به في الديمقراطية الأوروبية وحتى صلب المؤسسة الإعلامية، إذ يقع الاعتماد على آليات التعديل الذاتي وعلى مواثيق

أخلاقية او على منظومة أخلاقية وقد نجحت إلى حد ما في توفير مناخ يساعد الصحفي على القيام بعمله بحرية مع احترام القانون لأن المهنيين هم أولى بتحديد وسائل المراقبة أو التعديل الذاتي من الحكام ومن المشرعين من خارج المهنة .

تنظيم الصحافة الإلكترونية

إنه لا يمكن أن نضمن آداء جيدا لقطاع الإعلام بمواصلة غض الطرف عن ممارسات أصحاب المواقع الإلكترونية على الإنترنيت. وإن كان الصحفي العامل فيما يسمى بالصحافة الكلاسيكية (صحف إذاعة وتلفزيون) محكوما بالقوانين وبأخلاقيات المهنة، فإننا لا نرى ما يبرر عدم اخضاع المواقع الإلكترونية إلى سلطة القانون وأن تكون ملزمة بأخلاقيات المهنة، لا سيما وأن هذه المواقع تفرض على وسائل الإعلام التقليدية منافسة شرسة وتفتك منها مساحات كبيرة من الإشهار وبقاء هذه المواقع بدون تأطير قانوني لا يمكن أن يساعد على تطوير المهنة وعلى بث مادة اعلامية ذات جودة ومصداقية.

التكوين والتكوين المستمر في زمن التغييرات الهائلة

إن كفاءة الصحفي واحترامه لقواعد المهنة وأخلاقياتها هي التي تصنع الفرق. فالجمهور الواسع يفضل دائما المعلومة الدقيقة ويحبذ التثبت منها قبل بثها وكذلك وضعها في سياقها ومنحها حجمها الحقيقي واحترام السلم التراتبي حسب أهمية الخبر. وهو يفضلها على الشائعات التي تنشر عن طريق الصدفة على الواب، حيث تجد الغث والسمين. وتكمن هنا أهمية التكوين والتكوين المستمر حتى يكون الصحفي مواكبا لأحدث التقنيات وملما بأفضل الطرق التي تمكن من الوصول إلى المتلقي بسرعة انسجاما مع النسق السريع للحياة اليوم.

وإن كان التكوين يهم اساسا مبادئ المهنة وتقنياتها فإنه لا بد كذلك من تنظيم ورشات وحلقات نقاش باستمرار حول أهمية الالتزام باخلاقيات المهنة والشعور بالمسؤولية. فهي من بين الضمانات التي تجعل الصحفي أو الإعلامي يواجه سيل الشائعات والمعلومات الكاذبة ويتجند من أجل تمرير المعلومة الصحيحة والدقيقة خدمة لحق المواطن في المعلومة مع احترام حقه في احترام حياته الخاصة.

ثم، إن الوعي بأن الصحفيين لم يعد لهم وحدهم القول الفصل في انتاج المعلومات وأنهم اليوم يمكن أن يواجهوا منافسة من جمهورهم مهم جدا لتطوير الآداء. فالمواطن أصبح اليوم قادرا على أن يبث الخبر، حتى قبل الصحفي بفضل تيسر وسائل البث، وهو ما يحتم على الصحفي والإعلامي العمل على اثبات شرعية وجوده خاصة مع تنامي الشك في الإعلام وفي ظل الأزمة التي يعيشها قطاع الإعلام. واثبات الوجود يتم عبر تقديم مادة تصنع الفارق أي مادة اعلامية دقيقة وواضحة ومفيدة للمتلقي وفيها إجابة عن الاسئلة التقليدية (ماذا من متى وأين ولماذا) وعن الأسئلة التي تخامر الناس من وحي

اللحظة. ولا يمكن للصحفي أو الإعلامي أن يقدم هذه المادة في غياب زاد وافر من الثقافة وبدون تكوين وتكوين مستمر يكون هدفه تطوير الملكات ومواكبة كل ما هو جديد .

"دمقرطة" التكوين وتعميم الفائدة على الجميع

إضافة إلى مراكز التكوين بتونس واساسا مركز تدريب الصحفيين التونسيين والأفارقة، هناك العديد من المؤسسات الدولية التي تقدم مساعدات في باب التكوين لفائدة الإعلاميين التونسيين. لكن يبقى تدخل هذه المؤسسات غير منظم ولا يستفيد منه الإعلاميون بشكل واضح. وبالتالي قد يكون من الضروري العمل مع هذه المؤسسات من أجل تعميم الفائدة على الجميع.

ولنا ان نشير إلى أن فرص التكوين في تونس ليست متساوية خاصة في ظل وجود مؤسسات تعاني من صعوبات مادية وترفض فسح المجال أمام اعلامييها وصحفييها للاستفادة من فرص التكوين. وبالتالي نعتقد أنه على الهياكل المهنية المعنية وعلى الدولة أن تبذل جهدا من أجل ما يمكن أن نطلق عليه "دمقرطة التكوين" ونقترح في هذا الباب مثلا أن تكون الدورات التكوينية مشفوعة بتنفيذ أعمال تنشر في الصحف المعنية أكثر من غيرها.

أهمية التخصص وقيمته

يجب أن يقع ايلاء التخصص في المهنة أهمية كبيرة لأن الصحفيين ومهما كانت قدراتهم لا يمكنهم أن يملكوا المهارات الكاملة التي تمكنهم من الكتابة في كل المواضيع والأشياء ويمكن القول إن عهد الصحفي متعدد الاختصاصات قد ولى وانتهى. وتكمن اليوم قيمة الصحفي بالخصوص في اتقان مجال تخصصه والخبرة التي تحصل له في مجال اختصاصه.

مكانة الصحفي بالمجتمع (son statut social)

إن تمتع الصحفي بمكانة مميزة داخل مجتمعه يجعله محميا ضد محاولات الإغراء وسوء التوظيف. ولا بد من الحديث في هذا الباب عن ضرورة تهيئة ظروف مادية جيدة للصحفي والإعلامي تجعله أولا، يحظى بمكانة اجتماعية (statut social) لائقة تساعده على ربط علاقة ثقة واحترام مع المتلقي وثانيا، تجعله يمارس مهنته في ظروف جيدة مما ينعكس ايجابا على آدائه. وإذ لفتنا الانتباه إلى الجانب الاجتماعي، فلأننا نعتبر أن المسألة ينبغي أن تكون في قلب أي عمل استراتيجي في علاقة بمستقبل المهنة واي محاولة استشرافية لآفاق المهنة.

آليات الإصلاح

إن فسح المجال للوصول إلى مصادر الخبر والنفاذ إلى المعلومة يعد من الآليات الضرورية والناجعة إلى تحقيق الأهداف المنشودة في علاقة باصلاح الإعلام.

أما بالنسبة للجانب التشريعي والتنظيمي فإن التونسيين اختاروا الاستئناس بنماذج أوروبية ناجحة في حوكمة الإعلام حوكمة ذاتية أي من داخل القطاع. واستبدلوا المراقبة المركزية بهيئات تعديلية لها الصفة القانونية اللازمة التي تجعلها قادرة على التدخل كلما اقتضى الأمر ذلك، لكن تبقى المجهودات التونسية منقوصة في باب التعديل الذاتي. فالهايكا لم تقع مراجعتها لا في تركيبتها ولا في شكل آدائها كما أن مجلس الصحافة المكتوبة لم يكتب له بعد الدخول في مرحلة العمل.

النفاذ إلى المعلومة

إننا رغم بعث هيئة مستقلة للنفاذ للمعلومة (دخلت فعليا حيز العمل في سبتمبر 2017)، فإنه لم تترسخ بعد في بلادنا فكرة أهمية بث المعلومة في حينها وفي توقيتها المناسب تعميما للفائدة وتجنبا للشائعات والتأويلات الخاطئة. ومن الضروري أن تتحمل كل الهياكل المعنية مسؤوليتها في نشر المعلومة في كل مجالات تدخلها فالمعلومة هي في قلب كل عمل في مجتمعاتنا المعاصرة وإذا ما أرادت الدولة مثلا أن تبني علاقة قرب مع المواطن، عليها ألا تتردد في توفير المعلومة لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الهامة على غرار المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تكمن أهمية تطوير آداء الإعلام الحكومي والعمومي حتى يكون للدولة صوتها كفاعل أساسي في المجتمع.

هيئات التعديل

"الهايكا"

بذلت الهيئة العليا المستقلّة للاتّصال السّمعي البصري، الهايكا، التي أحدثت بمقتضى المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلّق بحريّة الاتّصال السّمعي البصري مجهودا كبيرا وتدخلت العديد من المرات لتقويم ما لوحظ من اعوجاج في المهنة سواء بتوجيه لفت نظر أو تسليط عقوبات مالية تكون أحينا مرفوقة بإيقاف البرامج وتصل حتى إلى التهديد بوقف عمل القناة المخلة بالقانون أو بآداب التعامل لكن دورها يبقى منقوصا .

فالهيئة التي تمّ الإعلان رسميا عنها يوم 3 ماي 2013 أولا، هي لا تهتم إلا بقطاع السمعي البصري وثانيا، هي اليوم ورغم استمرارها في العمل، فإنها فقدت شرعيتها في نظر العديد من المؤسسات الإعلامية ومن المفروض أن يقع تجديدها وتحديد صبغتها ومهامها بشكل أوضح.

مجلس الصحافة المكتوبة

كان قد أعلن في 20 أفريل 2017 عن انشاء مجلس وقتي للصحافة المكتوبة وكان قد أعلن بالمناسبة أن هذا المجلس سيكون آلية للتعديل الذاتي وأن «الهدف من إرسائه هو الدفاع عن حرية الصحافة وحمايتها من كل الضغوطات وتمكين المواطن من حقه في الإعلام."

لكن المجلس لم يفعل إلى اليوم رغم أن المشاورات من أجل انشاء المجلس قد انطلقت بمبادرة من الهياكل الممثلة للقطاع لا سيما منها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين منذ سنة 2013.

واليوم هناك مشاورات جديدة انطلقت على مستوى الجهات في انتظار البت حوله وما إن كان سيتم عقد المؤتمر التأسيسي للمجلس قريبا، غير أن الثابت أن الصحافة المكتوبة في حاجة اليوم إلى هيئة تعديلية تتكون من كفاءات حقيقية لها دراية كاملة بخصوصيات المهنة وبآدابها وبمبادئها وبأخلاقياتها.

مجلس أخلاقيات المهنة

تتوجه المزيد من الدول لا سيما في المجتمعات الديمقراطية نحو إحداث مجالس لأخلاقيات المهنة تكون أعمالها منطلقا لعمل بقية المجالس على غرار مجلس الصحافة أو الهيئة العليا المستقلة للسمعي البصري. ونعتقد أن بلادنا في حاجة أكبر إلى مثل هذه المجالس في ظل الانفلات الواضح وعدم التردد في اختراق الخطوط الحمراء والخلط الواضح في الحق في المعلومة والمساس بالحياة الخاصة للناس في أغلب الأحيان.

وبطبيعة الحال، إن مجلس أخلاقيات المهنة سيكون دوره استشاريا بحتا دون أن يفقد بذلك قيمة العمل والخدمات التي سيسديها للمواطن من بينها مثلا تحديد الخروقات والتشهير بها ورفع تقرير إلى بقية المجالس المعنية في الغرض. بمعنى أن كل هذه الهيئات تقوم بعمل متكامل خدمة لإعلام حر ونزيه وذا مصداقية.

الاستئناس ببعض المبادرات الإصلاحية الصادرة عن الهياكل المهنية

يمكن الاستئناس فيما يتعلق بتحسين وضعية الصحفيين والإعلاميين أو المؤسسات الإعلامية التي تعاني من صعوبات بالمبادرات التي تقدمت بها الهياكل المهنية واساسا مبادرة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بتنفيذ الاتفاقية الإطارية المشتركة الخاصة بالصحفيين وبمبادرة مديري الصحف المتعلقة ببعث صندوق للإشهار.

اتفاقية إطارية مشتركة خاصة بالصحفيين

كانت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين قد تقدمت بمبادرة منذ شهر جانفي لتحسين الوضع المادي للصحفيين وقد نالت المبادرة موافقة رئاسة الحكومة في انتظار المرور إلى مرحلة التطبيق.

وتتمثل المبادرة في اتفاقية إطارية مشتركة خاصة بالصحفيين تضمن حقوقهم المادية والمعنوية. وهي تتضمن على بنود عديدة يمكن القول إنه في صورة تطبيقها ستساعد على تغيير وضعية المهنيين تغييرا جذريا.

صندوق الإشهار العمومي

تعتبر قضية التصرف في الإشهار العمومي معضلة حقيقية في القطاع. فإن كان الإشهار العمومي قبل 14 جانفي وسيلة ضغط على الإعلاميين وعلى المؤسسات الإعلامية وأداة تستعملها وكالة الاتصال الخارجي للترهيب والترغيب، فإن القضية لم تحسم إلى اليوم وذلك رغم تحرر قطاع الصحافة والإعلام.

وقد بات اليوم من الضروري مراجعة عملية توزيع الإشهار العمومي بطريقة تأخذ بعين الاعتبار مدى احترام المؤسسات للقوانين التي تنظم القطاع والتي تنص بالخصوص على تشغيل نسبة من خريجي معهد الصحافة والجامعات التونسية.

معهد الصحافة وعلوم الإخبار وضرورة مراجعة مناهج التدريس

أثبت أغلب خريجي معهد الصحافة وعلوم الإخبار أن المعهد لا يوفر تكوينا يساعدهم على اقتحام سوق الشغل وفرض أنفسهم في الساحة الإعلامية ورغم أنه تمت مراجعة التوجيه الجامعي وأصبح القبول بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار يتم إثر اجتياز مناظرة وطنية، إلا أنه ينبغي مواصلة جهود الإصلاح ومراجعة مناهج التدريس وأساليبه بالتركيز على التكوين الميداني للطلبة بالتوازي مع تطوير الزاد المعرفي.

خاتمة

إن رسالة الإعلام في مجتمع بصدد وضع اللبنات الأساسية للديمقراطية، تتمثل في بث الأنباء ونقل الأفكار بحرية وحرفية وصدق ونزاهة ويكون الهاجس الأول البحث عن الحقيقة، مما يساعد على تنوير العقول وإيقاظ الضمائر ويجعل المواطن فاعل حقيقي ومساهم في كل عملية تنمية وإصلاح وتحديث.

ثم إن الثورة التكنولوجية الهائلة لوسائل الإعلام والاتصال بقدر ما تساعد على تحقيق رسالة الإعلام، بقدر ما يجب الانتباه إلى كل محاولات سوء التوظيف والأخذ بعين الاعتبار حاجة المجتمع التونسي إلى إعلام تعددي، يتسع لكل المنابر، الكلاسيكية منها والحديثة.

المتطلبات الفكريّة للاستراتيجية الوطنية للتنمية الثقافية

تمثل الثقافة بمفهومها الواسع جميع الخصائص الروحيّة والمادية والفكرية الوجدانية التي تميّز مجتمعا أو فئة اجتماعية وهي تهمّ إلى الجانب الفنون والآداب والإبداع الفكري العلمي أنماط الحياة والحقوق أساسية للكائن البشري وأنظمة القيم والعادات والمعتقدات.

بهذا تلعب الثقافة دورا أساسيا بوصفها محرّكا من محركات التنمية المستدامة وإرساء قيم التسامح واحترام الاختلاف والتنوّع وإذكاء روح الخلق والإبداع والتطوّر والانصهار في قيم الحداثة دون انبتات أو تنكر لجذور المجتمع موروثه الحضاري.

لكل هذه الأسباب أصبحت الثقافة اليوم تحتل حيّزا غير مسبوق في مجالات التخطيط الاستراتيجي الدولي وعنصرا أساسيا في إشكالية الأمن الثقافي. ولذلك تعدّ الثقافة حضن الأمة المنبع أمام كل أنواع الاختراق الثقافي الذي قد يؤدّي إلى ذوبان الهويّة والاتجاه نحو التبعية.

إنّ هشاشة التكوين الثقافي للشباب يجعلهم اليوم يقفون عاجزين أمام فكر يدعو إلى حلول للمشكلات الانية بالعنف دون تأمّل واع ونظر متزن ودون دراية كافية بمجريات الحياة السياسية والاقتصادية في هذا العصر أو النظرة العميقة للدين الإسلامي الحنيف.

إنّ الأخطار التي تواجه مجتمعنا متعدّدة منها الأخطار الداخلية المتمثلة في الانغلاق والتطرّف والسقوط في ثقافة العنف أو التقليد للغرب وسلبيات العولمة كأسلوب اللامبالاة والثقافة الاستهلاكية التي تهدّد مجتمعنا بتحويله إلى مجتمع منفعل لا فاعل وتهميش دور الأمة في المجال الحضاري وإضعاف قدرتها على التكيّف مع المتغيرات العالميّة وما ويشهده العالم من تحولات وأحداث كبرى تؤثّر في حاضره ومستقبله.

ولما كان الأمر يدور على معنى تحديات الحاضر وافاق المستقبل لسياستنا الثقافية كان لزاما علينا أن نحترس من الوقوع تحت ضغط سلبيات أوضاعنا الراهنة إمّا بتجاهلها أو بجعلنا نيأس من قدرتنا على مواجهتها.

إن أول تحديات حاضرنا أن تكون لنا الشجاعة الكافية للوقوف على رداءة أوضاعنا وإنّ أخطر ما يتهدّد كيان وطننا في الظرف الراهن الذي نعيشه منذ ثماني سنوات هو ألا نعترف بسلبيات أوضاعنا جهلا أو مكابرة. فالمكابرة بما تقتضي من مزايدات سهلة ساذجة وعنتريات واهمة من ناحية أولى واليأس من إصلاح الذات وتجاوز المصاعب من ناحية ثانية وما ينتج عنه من كسل فكري وخمول إرادة مفضيين إلى مواقف الانحلال والتسيّب.

وبين المكابرة والتسيّب تقع فضيلة النقد الذّاتي وتعرية الحقائق بإرادة في التغيير والتجاوز لما هو كائن.

التحديات الكبرى: إنّ خطابنا الثقافي في ظل ما تشهده المجتمعات المعاصرة من تحديات وتحولات هو خطاب الأزمة: فمن جهة هناك الانهيارات السياسية والإيديولوجية التي أصابت العديد من الأفكار والمسلمات ومن جهة ثانية هناك الظفرات المعرفية التي شهدتها الفلسفة وعلوم الإنسان والتي أسفرت عن انشقاق قراءات عديدة للحداثة وشعاراتها حول العقل والحرية والتقدّم... ومن جهة ثالثة هناك الثورات العلمية التقنية والمعلوماتية التي تحمل معها طورا حضاريا جديدا لقد بات من

الضروري محاولة التعرّف على عناصر ومكونات ثقافة العولمة وأدواتها وكذلك ما تنطوي عليه من قضايا متعدّدة ومتنوعة (الثقافية الوطنية والهوية الحضارية والخصوصية الوطنية).

فصدمة المستقبل التي نعيشها تزداد حدّة بسبب ما نعانيه من عوامل الضعف المتمثلة في بقاء الأمية على نسب مرتفعة في عديد جهات البلاد وتخلّف برامج التربية والتعليم خلال العشرية الأخيرة ونقص الحريات وضعف شمولية السياسات الثقافية كما وكيفا وبقاء مناطق عديدة من البلاد على هامش الحياة الثقافية والعصرية وكذلك سيادة الإعلام السطحي. إعلام الإثارة الذي غالبا ما يضع قيودا متعدّدة على حريّة التعبير والتفكير.

إنّ أزمتنا الثقافية ناتجة عن اختلال العلاقة بين الوعي والفعل، بين الوعي المنقوص والفعل العاجز، بين التوفيقية وافتقاد القدرة على الحسم (حسب تعبير المفكر عبد الله العروي).

إنّ نظامنا الثقافي ساهم إلى حدّ بعيد في إبعادنا عن دائرة المشاركة الفعلية في النظام الثقافي الكوني وجعلنا أسرى الثقافة الاستهلاكية وفي المقابل حول قافتنا التراثية إلى قلاع مغلقة تحاول تجنّب رياح التغيير وتحتمي وراء التقليد وترديد مقولات السلف الصالح كما يراد لها من قبل بعض الأطراف السياسية الرجعيّة الفاعلة في مجتمعنا اليوم. فهذا النظام المتناقض مع نفسه يسعى إلى إشاعة ثقافة الامتثال والخضوع والعاطفة الجوفاء مهملا ثقافة الوعي بحقائق الأشياء وواقع العصر الذي نعيش فيه.

وقد أدّى كل هذا إلى تصاعد نزاعات التعصّب، والتطرّف والعنف وتزايد عمليات الإرهاب الداعية إلى إقامة الدولة الدينية او ذات الاتجاهات التقليدية الجامدة التي تصف التحديث بالبدعة.

النتيجة هي قياس كل شيء على الماضي والعودة بكل جديد إلى اجل يبرّره من القديم، والنظر إلى التغيير في ريبة وإلى التجدّد بعين الاتهام. في حن ان الثقافة التراثية ثقافة متنوعة تتطلب منا فهمها برؤية عقلانية متنوعة يصبح بها التراث قيمة متحركة تخرج عن إطار لجمود أو أن يكون مجرّد ماض.

من الشواهد البارزة على وجود الأزمة على المستوى الثقافي أننا لم نصبح بعد من منتجي العلوم النظرية والمعارف التطبيقية ولم نتمكن بعد من ردم الهوّة الرقمية التي تفصلنا عن العالم المنظور وإيجاد الصيغ الكفيلة التي تجعلنا نؤسس مجتمع المعرفة والإبداع الفني والفكري والانصهار في المشترك الإنساني وثقافة العصر بتجديد حياتنا الوطنية وتحديثها ودمقرطتها وتحريرها بالفعل والمشاركة الفاعلة في معارك الحضارة في عصرنا الراهن من غير تبعية أو تقليد وإننا أمام هذه العولمات الكثيرة لم نهتد بعد إلى إرساء أسس حياة سياسية متطوّرة كفيلة بمساعدتنا على مجابهة هذه التحديات المتعددة المتراكمة وفي بعض الأحيان المتناقضة .إنّ اختراق مجتمعنا من قبل تيارات تبتغي تحطيم الدولة الوطنية وتقويض أسسها الفكرية والمجتمعية يشكل أكبر خطر داخلي يعتمد التوظيف

المكثّف الخاطئ للدّين في السياسة في مقاربة متطرّفة منمّطة للآخر تستعمل كل وسائل التدمير والتخريب لإقصاء الثقافة الوطنية عن كل التيارات الحداثية الكونية. وتشكل هذه الأصولية أخطر النظريات وأشد أنواع التحريف لديننا الإسلامي الحنيف. لقد اعتمدت هذه النظرية الأصولية الشعبوية خطابا يرفض الاخر ويحيي نزاعات تعصبية تاريخية ضد الاخر ويؤجّج هذه الظاهرة بتقديم قراءة للأحداث في ضوء النصوص الدينية أو ممارسات تاريخية مرّت عليها قرون كالصراعات والحروب الدينية.

كما لجأ دعاة هذه الأصوليات القاتلة إلى وسائل الإعلام بهدف صناعة خطاب منتج للصدام والكراهية وإحداث عنف وتصريحات رافضة لثقافة التسامح ولحوار الثقافات والأديان مؤجّجة للصراعات والحروب التي شهدتها القرون الوسطى.

أبرزت ثقافة الإرهاب والتطرف "إسلماوي" أنّ الحل تربوي وثقافي بالأساس وزاد في تدعيم هذه المقاربة تواتر تنفيذ العمليات الانتحارية من قبل نشؤوا وتربّوا في المجتمعات العربية وتثقفوا بثقافتها وحملوا جنسياتها. فهم مواطنون عرب سياسيا وإرهابيون حضاريا ودينيا. كذلك الشأن بالنسبة إلى المتطرفين داخل مجتمعنا التونسي الذين تلقوا تكوينا عصريا علميا راقيا قبل أن يدخلوا مجال العمل الإرهابي بتونس أو خارجها. وهذا يدل على أن علاج انفصام الشخصية والهوية ثقافي تربوي بالأساس.

المخاطر المحدقة بثقافتنا في زمن العولمة: أمام هذه الإشكاليات الكبرى نرى بكل وضوح ضعف تدخل كل الأطراف المعنية في عملية الإنقاذ هذه التي تهمّ وزارات وهياكل عديدة كالتربية والشؤون الدينية ووزارات المرأة والشباب والطفولة والبحث العلمي والإعلام، إلى جانب وزارة الثقافة.

وإن هذا التنسيق والانسجام في إطار سياسة وطنية واضحة المعالم غير متوفّر في الوقت الحاضر.

وفيما تتحوّل الأسواق والمعلومات والأفكار والعلاقات والهويات تتفجّر أمامنا إمكانيات لا سابق لها للمعرفة والعمل وهي إمكانات يمكن مضاعفتها من أجل ترجمتها إلى إنجازات على النحو الذي يتيح لنا ممارسة علاقتنا بالعالم المعاصر واليوم فإنّ طبيعة المخاطر المهدّدة لثقافتنا لا تتعلق بعمليات العولمة وتداعياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية بقدر ما تتعلق بمدى قدرة هذه الهوية على تجاوز أزمتها خاصة في ما تتعلق منها بالتنمية البشرية الشاملة وتوسيع إطار الديمقراطية وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني بتفعيل قيم الحوار والتعددية وقبول الاخر والرأي الاخر وإنشاء منظومة تربوية تقوم على تأهيل وإعداد الطاقات الشابة في كل المجالات الرامية إلى مواصلة تحديث منظومتنا المجتمعية والفكرية في إطار رؤية سياسية واضحة ومسيرة إنسانية مفتوحة.

الدور المركزي للدولة في وضع سياسة ثقافية شاملة متكاملة: لقد حققت تونس منذ بداية الستينات من القرن الماضي عديد المكاسب في سبيل إرساء الدعائم الأساسية لسياسة إرادية في المجال الثقافي

إذ تولت وزارة الثقافة آنذاك المبادرة ببعث شبكة من دور الثقافة ودور الشباب والمكتسبات العمومية وإنشاء عديد المؤسسات المرجعية في مختلف مجالات العمل الثقافي وحتى الشركات والمؤسسات المنتجة للثقافة كدور النشر ومراكز الإبداع الفني في جميع المجالات. وتولت الدولة لوحدها في هذا الإطار تحمل تكاليف استراتيجية التنمية الثقافية وذلك حتى مجال الإبداع وأصبحت منتجا للثقافة ومشجعا للمبدعين ومدعما لكل مجالات تأسيس ثقافة وطنية متجذرة ومنفتحة تجمع النخب وتوحدها.

وقد نجحت هذه المقاربة الإرادية إلى حدّ كبير في إرساء تقاليد ثابتة في مجالات العمل الثقافي المتنوعة. إلاّ أن تحوّل وزارة الثقافة إلى منتج للإبداع وصانع للفعل الثقافي ومنظم للمهرجانات والتظاهرات أعاق اضطلاعها بدورها كجهاز تخطيط ومتابعة وتعديل يوفر الظروف المساعدة على تطوير العمل الثقافي. كما أن تدخل الدولة المباشر في الفعل الثقافي حال في عديد الحالات دون انطلاق حريّة الإبداع على النحو المأمول وجعل السلطة السياسية توظفه للدعاية والحدّ من العمل التشاركي في هذا الميدان الحيوي.

ونرى اليوم بكل وضوح محدودية دور الدولة في إعطاء انطلاقة جديدة مجدّدة للعمل الثقافي من ذلك:

- ضعف التمويل وانعدام مساهمة القطاع الخاص في تطويره.

- بروز مناطق تصحّر ثقافي كبرى داخل البلاد وعدم تمكن الدولة من السيطرة على مظاهر الجفاف الثقافي هذه مما فسح المجال أمام ضعف الدولة وعجزها المتزايد إلى ظهور عديد الجمعيات ذات المرجعية الإسلامية المتطرفة داخل المناطق المهمشة ودعوتها لزرع ثقافة تراثية محنّطة.

- وأمام تراجع الإنتاج الثقافي الوطني لجأت فئات شبابية كثيرة إلى الثقافة الاستهلاكية الإلكترونية التي تبثها المواقع الرقمية او القنوات التلفزية الأجنبية وبذلك فقد المثقف شيئا فشيئا دوره في تنشئة الأجيال الجديدة على حب الوطن وإذكاء روح الانتماء والتشبّث بثوابت ثقافتنا الوطنية والانخراط في عديد الجمعيات التي تعدّ محاضن للإرهاب والتطرّف بتشجيع من عديد الأطراف الرسمية في الدولة.

وفي كلمة واحدة يمكن أن نقول بأن تهميش الثقافة أدى إلى تطوّر ثقافة التهميش وانتشار عديد الثقافات الهابطة في أوساط الشباب بالتزامن مع التحطيم الممنهج لمقومات الدولة الوطنية ومكاسبها العديدة لخلق الفراغ الضروري لتطوّر الفكر الرجعي الإرهابي والأصوليات العقائدية.

متطلبات المرحلة الجديدة

إنّ مجابهة أخطار وتحديات العولمة لا يتأتى من التنديد بها واعتبارها خطرا خارجيا داهما بل بالبحث عن أسباب الضعف ومعالجته جديّا للنهوض بالقدرات الوطنية إلى مستوى التطورات الجديدة والتعامل معها على أساس من التكافؤ والاقدار.

إن حضور سؤال المستقبل في ثقافتنا هو دليل حيويتها. فالوعي المستقبلي يقاس على الحاضر في حركته إلى المستقبل ولا ينشغل بالماضي إلاّ بوصفه عنصرا من عناصر الحاضر الذي يقبل التحول والتطور والمساءلة. وسؤال المستقبل عنصر تكويني في هذا الوعي وعلامة بارزة سواء في حرصه على الارتقاء بالإنسان من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية أو الانتقال بالمجتمع من التأخر إلى التقدم.

فثقافتنا الراهنة تمرّ في مرحلة انحطاط وتقهقر واضحين فهناك تراجع عن الفكر العلمي لفائدة الفكر الخرافي وهناك استفحال ظاهرة الخطاب الماضوي الذي يجهد في محاولة إرجاعنا إلى العصور المظلمة ويحفّزنا على التشبّث بمرجعية ماضويّة وكأن الماضي ينبغي أن يحكم الحاضر والمستقبل.

إنّ الفكر المستقبلي لا يمكن إلا أن يكون تعدّديا بمعنى أنّه يتغذّى من جميع فروع المعرفة بدر ما ينفتح على جميع وجوه الحياة كما تتجلى في العلوم الاجتماعية أو في ميدان التاريخ والحضارة أو في مجال الفلسفة والأخلاق أو ميادين الفن والأدب أو في علوم الاقتصاد والتصرّف أو في الدراسات الاستراتيجية أو في العلوم الطبيعية والبيئية أو علوم الوسائط الإعلامية والاتصال.

- إن من أحوج ما نحتاجه اليوم هو المساهمة في تنمية المجال التداولي وتوسيعه وإتقان لغته خاصة ما يتعلّق منه بالمجتمع المدني العالمي ومنظماته غير الحكومية لأنه الفاعل الجديد في العلاقات الدولية.

وانطلاقا من هذه المعطيات ثمة أهمية كبرى لصياغة استراتيجية للحوار والشراكة مع الثقافات الأخرى مما يستدعي القيام بدور نقدي مزدوج.

- الاستيعاب النقدي لفكر الاخر بمعنى المتابعة الدقيقة للحوار الفكري العميق الذي يدور في مراكز التفكير العالمية وفي العواصم الثقافية الكبرى.

- النقد الذاتي للانا بما يعنيه ذلك من ضرورة أن نمارس النقد الذاتي كممارستنا السياسية والعلوم الاجتماعية والثقافية في عقود مرحلة استقلالنا الوطني على الأقل.

- ومن هنا تبرز مهمة المثقفين بالتوجه إلى الحداثة كهدف وككل متكامل بما ينطوي عليه كل ذلك من تبني سلطان العقل على النقل والفصل بين الخطابين الديني والسياسي والتخلي عن الشعارات والأوهام وفهم اتجاه الحقبة التاريخية المعاصرة والدعوة إلى مزيد التحديث السياسي

بإعتباره المدخل الحقيقي لأي تحديث اخر والدفاع عن المواطنة التي قوامها المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات والتمسك باحترام الحق في الاختلاف انطلاقا من نسبية المعتقدات والقناعات.

وللخروج من الحالة الضعيفة لوضعنا الثقافي خاصة في ظل ثقافة العولمة لابد من التأكيد على مجموعة جوانب مترابطة للتغيير الثقافي الذي يمكننا من القطيعة مع التأخر والانغلاق إلى مسارات النموّ والتنمية الذاتية.

- احياء فكرة تجاوز القول بالفعل وكذلك الماضي الذي عكفنا على تجميده دون الإضافة إليه.

- دعم ثقافة الامتياز والإنجاز إذ أن الفائزين في المنافسة الحضارية هم من يسعون لتحقيق أعلى معدلات وأرقى مستويات الأداء في مجالات الحضارة المختلفة.

- الانفتاح والمبادرة الإيجابية حيث أن الانكماش واتخاذ موقف الدفاع حيال ما يسميه البعض بالغزو الثقافي هو استراتيجية بائسة وفاشلة تماما. فلم تعد الاستراتيجيات الدفاعية قادرة على إنقاذ الذات الحضارية من الهزيمة والتبعثر.

- لقد صار الأمل الحقيقي في الصمود رهنا بالتعلم واستيعاب واتقان ما لدى الاخرين من رصيد المعارف وفنون الإنتاج ثم في الثقة بالذات وإصلاح شؤوننا الداخلية بعدما تدهورت وفسدت بدءا من أنظمة الحكم ومرورا بنظام الجامعات ومواقع الإنتاج والخدمات.

- تحتاج ثقافتنا احتياجا أساسيا وعميقا لامتصاص واستيعاب أهم منجزات الحداثة وهي المؤسسة أي الفاصل بين الشخصي والعام وهي الضامنة للديمومة في الاتصال والتراكم في أداء الوظائف.

- وهكذا لم يعد مستقبل ثقافتنا محصورا في التعليم رغم أهميته أو مقصورا على مشكلة الكتاب رغم تصاعد دوره وتنوّع وسائل تيسيره وإشعاعه وإنما أصبح المستقبل أفقا من الإمكانات المختلفة التي تتعدد منها وسائل التثقيف التي وصلت إلى درجة هائلة من الانتشار الإعلامي الجماهيري بواسطة التلفاز والشبكات العنكبوتية على وجه الخصوص وظهر الدور المتصاعد للمواقع الثقافية الإلكترونية. وكان من نتيجة التعقد اللافت في علاقات العمل الثقافي ان اتسع معنى التثقيف العام ليشمل جهود وزارات عدّة: التعليم والثقافة والإعلام والشباب والمرأة والعمل والاتصالات والشؤون الدينية وغيرها وتتناغم في هذه الجهود أدوار المؤسسات الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني بالقدر الذي تتشابك وتتقاطع فيه مصالح متعددة من الداخل والخارج تستعين بأحدث منجزات الثورة المعلوماتية.

مواصلة وتطوير دور الدولة في دعم القطاع الثقافي: يبقى دور الدولة أساسيا في دعم الثقافة عبر تطوير التشريعات والسهر على حسن سير مختلف مجالات الإبداع وذلك برعاية المبدعين ماديا ومعنويا وتوفير التمويلات الضرورية للنهوض بكل القطاعات بمساعدتها على الإنتاج ومزيد دعم سياسة الاقتناءات والشرايات لتنويع محتويات المتاحف الفنية، الوطنية ورعاية المبدعين ماديا ومعنويا والوقوف إلى جانب المعوزين منهم.

لقد بات من الضروري انطلاقا من تطوّر الحياة الجمعياتية مزيد مساعدة جمعيات المجتمع المدني باعتبار اشعاعها وتأثيرها.

كما ينبغي في باب تمويل العمل الثقافي:

- إعادة إحياء مشروع مجلة تشجيع المشاريع الثقافية في إطار مزيد إشراك القطاع الخاص في تطوير الحياة الثقافية وتنمية الصناعات الثقافية وتسهيل اندماجها في النسيج الاقتصادي والانخراط في مجتمع المعلومات والنهوض بالثقافة الرقمية في بلادنا. كما يجدر تشجيع الشباب على بعث مؤسسات صغرى بتحفيز الجهاز البنكي وتطوير اليات ضمان القروض من قبل الدولة وتقديم المساعدات الضرورية لكل محاضن المشاريع الإبداعية المختلفة في جميع المجالات.

- كما يجدر بنا إيلاء العناية الضرورية للمواقع الأثرية والتاريخية التي تزخر بها بلادنا وتمكين القطاع الخاص من تنشيطها ببعث المتاحف أو تنظيم تظاهرات فنية وزيارات تستقطب اهتمام الزائر أو السائح الأجنبي دعما لسياحة ثقافية هادفة ومربحة إذ يتطلب منتوجنا السياحي تحديدا في مادته حتى يتمركز بقوة في السوق السياحية العالمية.

- ضرورة الانخراط في الكونية فكرا وقيما:

إنّ هويتنا كما أسلفنا لا تنحصر في الذاكرة المرجعية والتراث بل هي حركية تاريخية وحضارية. بهذا التصحيح لعلاقتنا بالموروث أصبح من الضروري لتحصين بلدنا ثقافيا وتحقيق الأمن الثقافي الوطني إثراء هويتنا من خلال الاتصال بثقافات الشعوب الأخرى وفتح ثقافتنا على الكونية وجميع وجوه المشترك الإنساني ومقاومة كل أوجه التطرف والانغلاق الفكري.

أصبح اليوم لزاما علينا صياغة خطاب ثقافي جديد يفتح على الكونية أي خطاب نتوجه به إلى الاخر ويمكننا من التعايش مع الثقافات الأخرى وذلك من خلال ثلاثة مجالات على الأقل:

- حوار الثقافات

- نسج شبكة تعاون مع الاخر وشراكة دولية

- المساهمة في تحقيق مجتمع المعرفة

يمثل مجتمع المعرفة أولوية لصيقة بنوعية المجتمع الذي نريده وبقدرة العنصر البشري على استيعاب منجزات التكنولوجية والعلمية والتقنية. فالمساهمة في اثراء المعرفة عن طريق تعظيم دور العلم في منظومتنا الثقافية داخل مجتمعنا عن طريق تشجيع الابداع والابتكار وتوظيف الاكتشافات والاختراعات لتحقيق ديمقراطية سليمة أي تكوين جيل جديد يؤمن بأن المعرفة هي مكسب وحق وهي ملك للإنسانية قاطبة وذلك عبر انشاء تبادل المعارف والخيرات والمهارات والكفاءات.

إن الغاية الأولى من نشر الثقافة العلمية والثقافية وضع العلم والمعرفة في قلب الثقافة أي في قلب المجتمع. يمكن هنا التفكير في بعث موقع الكتروني للثقافة العلمية واقحام برامج علمية ضمن برامج القنوات الإذاعية والتلفزية الوطنية كما بات من الضروري إيلاء العناية الفائقة والدعم المادي والمعنوي المزيد بتوفير المادة العلمية والتقنية في أدب الأطفال إذ ما يعلم الان أن طفولتنا مهددة بالزحف اللامتناهي للعقليات الخرافية والمفاهيم الدينية الخاطئة والتصحر الفكري والعقائدي الذي يكرسه مربّون غير مكتملي التكوين التربوي الصحيح.

لقد بات من الضروري إكساب شبابنا وطفولتنا ومجتمعنا بصفة عامة:

- طرق اكتساب المعرفة والتعلّم وكسب القدرة على تحليل الوضعيات المعقدة وكذلك على التحليل النقدي وتصور البدائل للمسائل والمشكلات المطروح أمامه.

- تطوير الكفاءات والمواهب والمهارات التي تمكن الفرد من أن يكون فاعلا وقادرا على التكيّف مع كل المعطيات الجديدة حتى يساهم باقتدار في رفع تحديات التقدم المادي والمعنوي الجماعي.

- اكتساب سلوكيات تمكن الفرد من التعلم كيف يعيش مع الاخرين وكيف يكتسب الدقة الفكرية وتطوّر القيم المشتركة بين كل الثقافات والتفتح على الاخر.

- تطوير القدرات على التكيّف والتفاعل إيجابيا مع التغيرات المتسارعة من أجل مزيد الانخراط في التاريخ كفاعل ومبدع والاستجابة الخلاقة والتكيّف مع الثورات العلمية والثقافية والمعرفية القادمة.

إن تحقيق كل هذه الأهداف يحتم بالطبع الاعتماد على تطوير التعاون مع الدول الأخرى وكذلك اعتماد الترجمة كأداة مثلى للتواصل ودعم التأخّر عن ركب التقدم الحضاري والمعرفي.

من المعروف أن التربية والتعليم يعدّان وسيلة لتدعيم المنجز الثقافي وقد بات واضحا أن تغيير القيم وترسيخها يمكن تحقيقهما بشكل جماعي بل يتم ذلك أوّلا بشكل فردي من خلال التربية والتعليم ثمّ يتم استيعابها وممارستها بشكل متدرّج خلال فترات طويلة من الزّمن وهنا يأتي دور التعليم في بناء

الشخصيّة المتوازنة ولا يمكن للحديث عن المدنية والتسامح أن ينفصل عن التأكيد ووجوب التخطيط التربوي المحكم لأن المجتمعات الحديثة لا تصنعها المعجزات وإنّما الرؤية البعيدة المدى أمام الظلامية الدّاهمة والكليانية المهيمنة: على شبابنا أن يتعلّق بمبادئ سياسية ثلاثة في علاقته بالعالم:

4- الاعتراف بالآخر ككيان كامل غير منقوص بسبب اختلافه عنّي.

5- الاعتراف بشرعية اختلافه عنّي.

6- الإقرار بأن الحوار مع الاخر نوع من المغامرة أقبل فيها سلفا بأنني قد أتأثر بالآخر ولا أسعى فقط للتأثير عليه وهكذا يمكن أن نؤكد بأن الحوار شكل من أشكال الصراع فبينما الصراع هو صراع مع الاخر فإنما الحوار هو صراع حوار الحضارات: لقد برزت في السنوات الأخيرة الحاجة إلى تكريس الحوارات بين الثقافات وبين الحضارات ووضع مرتكزاته وتصوّر اليات لقيامه بسبب ما اعترى العالم من نزاعات جديدة وانتشار ظواهر تؤجّج صدام الحضارات والنزاع بين الدّيانات.

وإذا ما رمنا التلخيص نقول إن الحوار يستدعي النظر بمنظور كوني لواقع العالم لا الانزواء داخل ذاتية متضخّمة تحجب التعرّف على خارطة العالم البشريّة وتعيق فهم الذات على حقيقتها فلقد أصبح للعالم اليوم أطر مرجعية كونية لا يكاد يخرج عليها كيان سياسي أو ثقافي أبرزها وثائق الإعلان عن حقوق الإنسان والنظام المؤسسي الدولي والأطر التشريعية المتعددة المناحي من إتفاقات وقوانين دولية ملزمة.

كما ينبغي بادئ ذي بدء تحديد مبادئ الحوار وهي كالاتي:

- تكريس المساواة ورفض وجود سلم هرمي للحضارة.

- الالتزام بروح الحقيقة والصدق في أحكامنا وتقييماتنا للأوضاع.

- البحث عن القواسم المشتركة القائمة داخل الحضارات التي كثيرا ما يهيمن العداء على العلاقة بينها.

أما فيما يتعلّق بمجالات الحوار فهي متعدّدة ومتنوعة ويضل أهمها المجالان الثقافي والإعلامي ويمرّ المجال الثقافي عبر الأدب والترجمة والتربية والتعليم والحوارين الديني واللغوي.

حوار الحضارات:

لقد برزت في السنوات الأخيرة الحاجة لتكريس الحوارات بين الثقافات وبين الحضارات ووضع مرتكزاته وتصور آليات لقيامه بسبب ما اعترى العالم من نزاعات جديدة وانتشر فيه من ظواهر العنف والإرهاب فضلا عن ظهور نظريات ومقولات ترجح صدام الحضارات والنزاع بين الديانات.

إذا ما رمنا التلخيص نقول إن الحوار يستدعي النظر بمنظور كوني لواقع العالم لا الانزواء داخل الانا المتضخّمة التي تحجب التعرف على خارطة العالم البشرية وتعيق فهم الذات على حقيقتها فلقد أصبح العالم اليوم ذا مرجعية كونية لا يكاد يخرج عليها كيان سياسي أو ثقافي أبرزها وثائق الإعلان عن حقوق الانسان والنظام المؤسسي الدولي والأطر التشريعية المتعددة النواحي من اتفاقات وقوانين دولية ملزمة.

تعليم حقوق الانسان: إذا كانت التربية على حقوق الانسان الهدف إلى الاسهام في بناء المجتمع المدني فلا بدّ أن تتم وفق عملية شاملة تعتمد النوعية العامة والاحاطة بالمجموعة الوطنية كلها. وهذا لا يتم إلا إذا ما حظيت بعمل وفق محورين أساسيين متلازمين أحدهما يخص تعلم مبادئ حقوق الانسان في المؤسسات التعليمية كرياض أطفال والمدارس والمعاهد والجامعات بإدراج حقوق الانسان في برامج التعليم، مادة مستقلة أو ناطقة بها المواد الأخرى وذلك حسب المستوى وثانيهما نشر ثقافة حقوق الانسان خارج الفضاء المدرسي بالإعلام والتوعية والإرشاد بدءا بدور الثقافة ودور الشباب والحياة الجمعياتية ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة قصد الإحاطة بالمجموعة كلها وفئاتها المختلفة وذلك حتى لا يقع تضارب وتقابل بين ما تعلّمه المدرسة وما يمارسه الناس خارجها.

وبهذا يكون هناك دور أساسي في هذا المجال للتربية الإسلامية الداعية للتسامح والحوار أساس على حرية الرأي والمعتقد.

كما يضطلع تدريس مادة التاريخ بمسؤولية كبيرة في تكوين الشباب تكوينا صحيحا لا يجعله فقط يتغنى بانتصاراته السابقة على العدوّ المستعمر بل كذلك بالتعامل معه كما تفرضه ضرورات المرحلة التاريخية الجديدة مع عدوّ الأمس بصفته ربّما شريك اليوم في مجالات التنمية والمساعدات المالية وتحويل التكنولوجيات الحديثة.

الإعلام: يمثل الإعلام وسيطا من جملة الوسائط الأخرى التي تحدّد الحوار الثقافي وتعاظم دوره في عملية إنتاج التمثلات والتصورات الثقافية حول الاخر كما أدّت التطوّرات الحديثة إلى ظهور ممارسات إعلامية جديدة كالتدوين وتطور الشبكات الاجتماعية وبروز أنواع جديدة من تأثيرات الوسائط الإلكترونية وخاصة الإنترانت.

إن مجتمع المعلومات أدّى ما من شك إلى شيوع واسع للثقافة أو ما أطلق عليه " دمقرطة الثقافة".

وقد أصبح المتلقي يجد نفسه أمام هذا المنتج الثقافي والإبداعي سواء أكان يستفيد منه أو لا يستفيد يستمتع به أو لا يستمتع، دون أن يحصل المؤلفون والمبدعون على حقوق ملكيتهم الفكرية ومعرفة حجم ونسب القرائية أو المشاهدة بل حتّى أصحاب القرار الإداري السياسي لم يعد باستطاعتهم فرض أيّ رقابة أو توجيه إذا أضفنا إلى كل هذا ظاهرة القرصنة الإلكترونية، التي أصبحت متفشية في السنوات الأخيرة.

من الأكيد أن إنتاج واستهلاك الثقافة والفنون على نطاق جماهيري إلكتروني سيؤثّر على مفهوم "النخبة الثقافية" التي كانت لها سلطة تلعب بها دورا في المسار السياسي وتوازن المجتمع وبهذا أصبح التفكير عالميّا يسبق التفكير محليّا أو وطنيا بعد انهيار الحدود وانتشرت المواطنة العالمية في هذه المجالات الثقافية.

وبهذا أصبح الفرد يصنع ثقافته بكل حرية دون أن تملي عليه أيّة جهة معايير أو قيما ونماذج تنميط مهما كانت جاذبية الوصلات الدعائية أو الإشهارية.

إن مكاسب من هذا القبيل تجرّ إلى تغيير في الأذواق الأدبية والفنية وتبرز ما أطلق على تسميته بالجماليات الإلكترونية التي يفترض التعامل معها بمعايير مستجدّة وأساليب جديدة في التقييم والنقد.

بات من الضروري لحماية شبابنا وطفولتنا من هذا التدفّق الإبداعي غير المراقب إيجاد طرق جديد كفيلة بتحصين مجتمعنا من الجوانب السلبية لهذا الطوفان الإلكتروني وذلك بمزيد نشر صقل الاذواق بطرق جديدة بالاعتماد أكثر فأكثر على المثقفين وأهل الذّكر في جميع مجالات الإبداع.

الخاتمة:

تمر تونس اليوم بمرحلة جديدة من تاريخها تحتم عليها صياغة منظومة ثقافية جديدة.

7- فهي تواجه تحديات وتحولات داخليا وخارجيا منها تحولات العولمة أو بالأحرى العولمات الكثيرة الفكرية والعلمية والتكنولوجية مرورا بضرورة مواكبة العصر في تطوير واقعها السياسي والاقتصادي.

8- ومما لابد من الإقرار به أمام هذه الأوضاع الجديدة هو حتمية مواصلة الدولة الاضطلاع بمسؤولية دور لمحرك الرئيسي للديناميكية الجديدة التي وجب علينا الانصهار فيها من تمويل وتشريع ومتابعة ومراقبة الحياة الثقافية الجديدة التي نروم بناءها.

9- ومما يعقد هذا الدور وجود دولتنا الوطنية التي يريد البعض تفكيكها أمام مخاطر جمّة تتمثّل أساسا في التهديدات التي تشكلها الكليانيات والعصبيّات الجديدة دينية كانت أو مدنية وكذلك النزاعات الشعبوية وتفاقم ظاهرة العنف والتطرّف والاستبداد بالرأي التي تروم تقويض أسس الدولة المدنية.

10- لقد أصبحت المسألة الثقافية اليوم تهمّ وزارات لمؤسسات كثيرة تساهم كلها في بناء أجيال الغد وأننا أصبحنا بفكر كونيا ونطبق فقط محليا. وتخطيط افاق المستقبل في جميع المجالات (وزارات التربية والإعلام والاتصال والطفولة والشؤون الدينية إلخ... إلى جانب وزارة الثقافة التي شهدت من جرّاء هذه الظاهرة الجديدة دورها المركزي في الحياة الثقافية الوطنية.)

11- لذا وجب التنسيق بين كل هؤلاء المتدخلين في الشأن الثقافي لوضع خطط متكاملة في جميع مجالات عملها واختصاصها.

لقد بات في هذه الظروف من الحتمي إعادة إحياء وتوسيع مجالات عمل المجلس الوطني الأعلى للثقافة لجعله الأداة الفاعلة في هذا الاتجاه.

12- ولمّا كانت الثقافة تشمل اليوم مجالات عديدة ومتنوعة من الحياة الوطنية وأصبح يجمعها البحث عن تنسيق برامجها وأهدافها وبناء عملها على جملة من القيم الكونية والمبادئ السامية إلى جانب تشجيع الإبداع الأدبي والفني الذي لم يعد إلاّ بابا من أبواب النشاط الثقافي تطور مفهوم الثقافة إلى ما اسماه أحد المفكرين الرواد الحضارة وبذلك يحق لنا اليوم تغيير تسمية وزارة الثقافة بوزارة الحضارة.

محمد بن عز الدين



الصورة

إن الحروب ليست دائما تلك التي نعتقد. فالترسانات العسكرية التي تستخدم لتدمير بلد، ليست إلا الوجه الظاهر من جبل الجليد الذي قلما يكشف عن اسمه والذي نعجز عن إدراك مدى هوله.

هناك بطبيعة الحال الحروب الباردة. وهي حروب عميقة وصامتة وهناك الحروب الاقتصادية (1). التي عادة ما تستعمل فيها الحضر والتضييقات المالية والعديد من الإجراءات الأخرى التي تهدف إلى تدمير العدو أو على الأقل حصره في المستوى الذي يراد له.

لكن الحرب الأكثر مكرا هي بالتأكيد الحرب الثقافية التي تعتبر الصورة من بين أبرز أدواتها، تلك الصورة التي كثيرا ما أعتبرها حرب الدمار الشامل.

إن الغرب المتطور وسواء تعلق الأمر باختيارات استراتيجية أو لثقافة كامنة فيه يشن علينا باستمرار هذه الحرب التي لا تتوقف والتي تهدد استقرارا بلداننا وهو يعتمد في هذه الحرب على الصورة. وتستعمل في هذه الحرب الافلام والوثائقيات والمعلقات الإشهارية والصور المتحركة " البريئة" وكل شيء يمكنه أن يغير أو يفسد طريقتنا في رؤية الاشياء وذلك بالعودة إلى مراجع بصرية وعلامات مؤثرة حيث تسيطر فيها الكليشيهات التي تكون عادة مسموعة ومرغوب فيها.

ونحن نجهل عموما كل شيء يحيط بهذه الحرب والطرق التي تدار بها أو أننا نقلل من حجم تأثيرها وتداعياتها بكل تلك المعتقدات الجديدة التي تزرعها في فضائنا الاجتماعي وأدواتنا للتفكير وفي قراراتنا ومبادلاتنا.

ولا يخفى علينا أن القناعات الجديدة التي تفرضها الثقافات المهيمنة تولد وفق مقتضيات السوق وتستجيب للإرادة السياسية.

وينبغي القول إنه إلى حد علمنا لم تنجز أي دراسة علمية دقيقة وجدية حول تأثير الصور على البيئة المحلية.

I- النشأة

إننا لا نعمد بطبيعة الحال في هذا الحيز إلى تقديم عرض حول التقنيات الحديثة في مجال صنع الصورة وترويجها ولا حول نوعية علاقتها التي لم يقع تحديدها بعد بدقة، مع مناطق الذاكرة التي يقع تخزينها فيها.

ولكن سنهتم بالتأثيرات السوسيو-ثقافية للصورة بدون أن ننسى وضعها امام مجهر التاريخ كي نقف على التطور الذي شهدته وعلى التصورات التي رافقت عملية تطورها إضافة إلى الرهانات التي نجد الصورة في قلبها. ولا يمكن أن نتمثل الصورة خارج عالم الأفكار أو في قطيعة معه.

إنه إن كانت الصورة المتكررة تنتهي آجلا أو عاجلا إلى فكرة، فإنها أيضا بدورها تتعرض إلى التأثير وتقع تحت مفعول تطور العقليات وأنماط التفكير وإلى مختلف التأثيرات الناتجة عن التحولات والتغييرات التاريخية.

نحن في أوج النهضة الإيطالية، في بداية القرن السادس عشر. يوليوس 2، البابا وراعي ثقافي، يكلف ميشال أنج Michel Ange بتزويق سقف كنيسة سكستين، فينجز هذا الحرفي التوسكاني أجمل تحفة فنية عرفها التاريخ.

وفي هذا العصر كذلك، كانت أوروبا تعتبر ثرية بمبدعيها ومفكريها وبتقاليدها الإنسانية التي نشأت في ايطاليا، البستان الثقافي لأوروبا والتي مهدت الطريق "للريناشيتا" وهي فترة بداية اليقظة والتجديد في الغرب الذي "تحرر" للتو من عصر القرون الوسطى الاقطاعية. وتعتبر هذه الفترة مفتاح الدخول إلى العصر الحديث. وهي أيضا فترة الاكتشافات والاستكشافات الكبرى، من طريق الهند إلى العالم الجديد، عندما تلبست بالعالم الغربي الرغبة بدون حدود في الاكتشاف والبحث الذي كان إلى حد هذه اللحظة في تنافس بالخصوص مع العالم الإسلامي ممثلا في ذلك الدولة العثمانية وذلك التركي العظيم سواء في الواقع أو في مخيلة الأوربي المتوسط.

وفي تلك الظروف التاريخية، اي في تلك الفترة التي ظهر فيها الوعي بأهمية الفرد وأصبحت كل السياسات تتبلور حول الإنسان الفرد، لتدشن أوروبا أثرها عصر النهضة، وتحديدا في هذه الأجواء، ظهر تمثل جديد للصورة يستند على تقنية جديدة: المنظور متعدد الأبعاد.

هذا المنظور الجديد الذي وضع له قواعده بالخصوص كل من برونليسكي وألبرتي كان عبارة عن ثورة في مجال قواعد الإدراك البصري والاجتماعي.

فقد كانت الصورة من قبل تقوم على نوع من التراتبية فكانت مقاسات الشخوص في الصورة تحدد حسب وضعيتهم الدينية أو الاجتماعية أو السياسية وبالتالي لا يمكن مخالفة قواعد السلم المحدد مسبقا.

وعندما لا يكون العصر الوسيط متمردا، فإنه يعج بالنماذج ذات التمثل الرمزي الذي يشوه رؤية الحقيقة.

إن هذه الرؤية الحقيقية، تستجيب موضوعيا إلى منطق عمق مجال الأبصار ولا تهتم إلا بمدى بعد الشخوص أو اقترابهم من مصدر الرؤية بقطع النظر عن الأحكام الالاهية أو الدنيوية.

وهكذا فإنه مع الاكتشاف الجديد أمكن للصورة ومبدع الصورة أن يتحرران من المعتقدات المهينة والمعيقة التي طالما شوهت الواقع لصالح الامتثال لنظام اجتماعي متجذر ومعترف به كما لو كان معتقدا.

لذا، بدأ الرجل الغربي يسترجع جزءا من كرامته، لأنه فجأة، أصبح يرى نفسه في الصورة في مظهر محترم وهي تمنحه لأول مرة استقلالية شخصية من خلال التركيز عليه كفرد وسط الجماعة.

لقد ولى زمن الاقطاع ومعه رؤية كاملة للعالم. ولم تكن هذه الثورة لتحدث لو يكن هناك وعي جديد وبفضل العباقرة المؤسسين من فلاسفة وفناني العصر وذلك بالتعاون مع طبقة سياسية مستنيرة ومتفاعلة مع عالم الأفكار وتقدر الفن كأحد العناصر التي لا يمكن فصلها عن الحضارة وعن عظمة الأمم وازدهار الإنسان.

ويعتبر دور الكنيسة التي سعت إلى إيجاد ارضية للتوافق مع العلمانيين أساسيا في النهضة الفكرية والإنسانية. هذه الكنيسة التي طالما كانت تتعامل بحذر، اكتشفت في نفسها رغبة في ان تكون الراعي لفنانين لا يترددون في رسم العري الذي يستند إلى ثقافة تنتصر للإنسان وهي مستلهمة من الفن القديم اليوناني والروماني وهي النزعة التي كانت سائدة حينها.

وحتى إثر انعقاد مجلس الثلاثين، حيث تم الوقوف في وجه الحركة، فإنها لم تخفت ولم تقف لأن كل الظروف كانت حينها مهيأة كي تتغير أوروبا والعالم من حولها.

إنه عهد النهضة الذي يمكن أن نتحدث فيه عن قطيعة مع بقية العالم وخاصة مع عالمنا العربي والاسلامي في مفهومه العام.

ومنذ المحاولات الاولى للكاتبين بوكاتشو وبترارك، كان تاريخ المسلمين، السني على الأقل تاريخا عثمانيا أي تركيا. هذا الشعب المحارب الذي لا يملك من الثقافة شيئا سوى الفروسية والسيف في خدمة ملاحم النهب والسلب لا يمكنه أن يفهم التغييرات التي تحدث في البحر والأرض وجعلنا ونحن معه خارج الرهانات التي ستشكل عالما جديدا ومهيمنا.

كانت هناك ايضا ايران التيمورية (تيمورلينك) ثم الصفوية، لكنها كانت عالقة في حروب ضروس ثم في نزاع ابدي عثماني –فارسي . لكن، هل يجدر التوضيح بأن اغلب الاضطرابات العالمية في محيط البحر الأبيض المتوسط وخاصة بالجهة الغربية والوسطى هي معقل الأسطول القوي لباربيروس؟

إنه من الواضح أننا أضعنا موعدا هاما مع التاريخ وهذا الفشل قد ساهم بدون شك في ابعادنا عن سباق الحداثة وما رافقها من نتائج مأساوية وتأثيراتها على المستقبل.

إلا ان النهضة التي لا تعترف إلا بجذورها اليونانية والرومانية وذلك خطأ قد ولدت من رحم الصراعات السياسية والثقافية. إنها فعلا نتاج التيارات الفنية والفلسفية والأفكار النابعة من تطور العصر ومن الثورات، لكن هذه التيارات استلهمت من الحضارة الاسلامية ومن عصرها الذهبي بشكل كبير. وقد استلهمت من العلوم ومن الفلسفة وحتى من الفن في الاسلام. وليس من السهل أن نمر على ثمانية قرون من الحضارة وكأنه لم يحدث شيء. ليس من السهل أن نتجاهل ثمانية قرون من البحث والاختراعات والاكتشافات الاسلامية .

يكفي أن نذكر العلامة ابن الهيثم العالم في البصريات (إلى جانب الرياضيات وعلم الفلك وغيرها) الذي كتب كتاب المناظر حتى ندرك ذلك. فإليه يعود الفضل في اكتشاف التمثل الجديد للصورة وذلك قبل أربعة قرون عن تجربة فيليبي برينولسكي (فلورنسا) وقد كان ابن الهيثم رائدا في علم الضوء دون أن ننسى اكتشافه لقانون الإنكسار (الضوء) قبل اسحاق نيوتن .

لقد كنا سباقين نعم، لكننا دفعنا ثمن نظام تيوقراطي وحكم مطلق حكم علينا بأن نراوح في مكاننا .

والسؤال، هل ينبغي أن نعتقد بأن تطور الإنسان (إذا تركنا الجانب البيولوجي جانبا) لا يرتبط بالقضاء بالقدر بقدر ما هو اختيار مدروس؟

II- منع التجسيم موضع تساؤل

" لاتَصْنَعْ لَكَ تِمْثَالًا مَنْحُوتًا، وَلاَ صُورَةً مَا مِمَّا فِي السَّمَاءِ مِنْ فَوْقُ، وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ تَحْتُ، وَمَا فِي الْمَاءِ مِنْ تَحْتِ الأَرْضِ، لا تسجد لهن ولا تعبدهن...". (سفر الخروج)

إن التمرد المنسوب للإسلام مجرد مغالطة. فالأديان السماوية الثلاثة تشترك في أنها أظهرت في مرحلة من مراحل تاريخها عداوة للصورة وللتشخيص والتجسيم. فالدين اليهودي ومثلما يشير إلى ذلك سفر الخروج، منع التشخيص وهي "وصية الرب الثانية .

أما المسيحيون فكانوا منقسمين بين مشجعين للصور المقدسة وبين متمردين على التقاليد. وقد ظهرت الشرارة الأولى منذ ليون الثالث سنة 730 الذي أمر بتحطيم التماثيل التي كانت موضوع عبادة وتقديس. هل كان متأثرا بالمسلمين.؟ الأمر ممكن. خاصة وأن الخليفة الأموي يزيد أصدر أمرا يمنع التشخيص ويعاقب من يخالف هذا الأمر بما في ذلك السكان المسيحيين .

هل كان يزيد هو نفسه وكما اشار إلى ذلك عدد من المؤرخين تحت تأثير يهود متطرفين الذين اشاروا عليه بذلك.؟

لكن لا بد من الإشارة إلى أنه حافظ على الفسيفساء البيزنطية التي تزين المسجد الأموي والتي ترسم جنة متخيلة حيث الحضرة والقصور السماوية. وهي تستجيب إلى قواعد فن التزويق المسيحي الذي يستعمل بكثافة في تزويق كنائس امبراطورية الشرق حينذاك .

ودون أن نبتعد كثيرا، نشير إلى أن السعودية ذات المذهب الوهابي المتشدد تجد صعوبة كبيرة في الخروج من منطقة تحريم الصورة التي أصبحت عبارة عن عقوبة في عالم يعتمد في تواصله بنسبة كبيرة على الصورة. إلا أن المملكة تساهم في استمرار النظرة القديمة للصورة، إذ عملت فيما بين 1985 و2014 إلى تدمير أكثر من 90 بالمائة من تراثها وهي تقضي بذلك على كل شيء مقدس يمكن أن يتحول إلى موضوع عبادة. ويتعلق الأمر بمساجد تاريخية وبآثار ومواقع متعددة وبمقابر أو قبور لشخصيات مقدسة في الاسلام بما في ذلك صحابة الرسول .

وقد انجرت تونس "الربيع العربي " إلى هذا المنطق مع عودة "الإخوان المسلمين ". إذ عمد بعض المتعصبين الذي يعتقدون أنهم مكلفين بمهمة إلى الهجوم على عدد من المعارض وقاعات سينما ومن بينها مثلا تلك التي عرضت فيلم " بريسبوليس" الفيلم الايراني للصور المتحركة الذي تجرأ على تجسيم صورة الله وتمثله في صورة رجل شيخ ملتحي جالس فوق غيمة. وهو تجسيم يعتبر عاديا في مناطق أخرى كما أنه يسكن المخيلة العامة وكثيرا ما نجد أثره في الادب العالمي .

وقد اضطلعت الصورة بدور بيداغوجي حاسم لدى المسيحيين في العصر الوسيط ثم لاحقا في عصر النهضة، حتى وإن تعرضت في الأثناء للموانع ولكن الموانع اقتصرت على جزء من الخارطة الجغرافية والدينية المسيحية. وهكذا فإن الصورة التي تعتبر اليوم عنصرا مهما في مجال التواصل، اضطلعت منذ نشأتها بدور آخر لا يقل أهمية يتمثل في الدعاية والتعبئة. وقد استغلت في ذلك تأثيرها السحري والفوري تقريبا في وعي المتلقي وفي تجربته .

وتختلف الصورة عن الكلام وعن المكتوب من ناحية أنها لا تلتزم بالمعاني المعدة مسبقا والتي تحتكم إلى قواعد محددة ومفهرسة والمكتوب لا يؤثر في المتلقي بنفس السرعة التي تؤثر بها عليه الصورة لأن المكتوب يخضع لعملية فرز تتحكم فيها الثقافة والذاكرة والنحو في حين أن الصورة تمر مباشرة وبدون الخضوع لعملية ترشيح (فرز) .

ولم يفت فنان العصر الحجري القديم أن يلاحظ العلاقة الحية بين الإنسان والصورة وقد جعلته هذه المعرفة والتمكن يحظى بمكانة هامة في القبيلة. والصورة التي كان يرسمها على الجدران كانت تهدف إلى خلق علاقة مع الأرواح وهو ما قامت به" النازا " بعد وقت طويل عندما أرسلت المركبة الفضائية " بيونير 10» محملة بصور مجسمة في محاولة لربط علاقة ممكنة مع" ارواح "كائنات غير أرضية .

III- الانحرافات السيميائية للصورة

عادة ما نقول أن الصورة أفضل من خطاب طويل. وكل المختصين في سيمياء الصورة لا يفندون هذا القول. ومن المتداول كذلك أن الصورة تملك القدرة على الاختزال واعفاء المتلقي من التفاصيل المملة. فصورة لأحد الاسواق تغنينا عن نص مكتوب مليء بالأوصاف حول الجموع والجو العام والالوان والمعروضات والسيارات وحتى الطقس السائد .

لقد وحدت الصورة العالم قبل أن تظهر اللغة العالمية " اسبيرانتو"، إذ كانت الصورة في البداية تحيل على نفس حقل الدلائل البصرية بالنسبة للجميع. فالسيارة هي سيارة لدى الجميع والقط هو قط بالنسبة للجميع. لكن الأمور تتعقد بعض الشيء مع السيد "ريني ماغريت " الذي أقنعنا بأن " هذا ليس غليونا" في القوت الذي رسم فيه صورته.

ولم يجانب الرسام السوريالي الحقيقة، فهو يقدم لنا صورة عن الغليون أما الغليون في الواقع فيقع حشوه بالتبغ ويدخن.

وإذا ما تأملنا لوحة "ماغريت" وعنوانها، فإننا نقول إنها مثال يؤكد أن رؤيتنا للصورة هو محاكاة للواقع وليس الواقع ذاته. نحن اذن امام حقل من الدلالات الذي يفتح المجال امام قراءة متعددة الأبعاد في علاقة بطبيعة الصورة.

إن الرؤية مهمة جدا وهي تختلف باختلاف التجربة الخاصة لصاحبها ولثقافته وللمحيط الذي عاش فيه ويؤثر في تكوين رأيه وموقفه.

وهكذا نفهم السياقات التي يستعملها السياسيون والإعلاميون والمستشهرون وصناع الموضة للحصول على ردود الأفعال المنتظرة من الجمهور المستهدف.

إن الصورة، حصان طروادة تدخل إلى قلاعنا الذهنية وتعيد تشكيل رؤيتنا وتفرض "رؤيتها" الخاصة التي هي ليست وليدة الواقع وإنما مرتبطة بقراءة هذا الواقع.

لقد خلد لويس دافيد الرسام الرسمي لنابليون عبور هذا الأخير جبال الآلب وجعله يرتقي بذلك إلى مستوى العظيم حنبعل.

وفي عملية ممسرحة بوضوح، أظهر الرسام نابليون في هيئة قائد من الأبطال القدامى العظام، حيث كان ممتطيا حصانه المسرج وعباءته القرمزية تطيرها الرياح. وفي الواقع، إن الإمبراطور القادم قد اخترق "سانت برناد" على ظهر بغل وكانت هيئته أقل عظمة بكثير من الهيئة التي ظهر فيها في اللوحة. وحتى وإن كنا نعرف بدقة من خلال ما اثبت في التاريخ، المطية، التي استعملها نابليون، فإن صورة الرسام دافيد العنيدة ستنطبع في مخيلتنا وحتى إن لم نصدقها، فإننا نعتمدها كدليل على عظمة نابوليون.

ونابليون كان يدرك وزن الصور وتأثيرها الكبير على مخيلة الجماهير لذلك لم يكن يتردد في صنعها وتزويرها. وقد جعل نابليون من عمل هو في الأصل جريمة، جريمة تزوير الواقع، سلاحه في صنع الدعاية ونشرها. وقد مكنته الصورة التي يدخل عليها لمسات إن لزم الأمر، كأن يضيف الرسام دافيد مثلا والدة الإمبراطور إلى الإطار رغم غيابها من تكريس الخدعة رسميا وتسويق الأحداث حينذاك في قالب هوليودي بحت وذلك قبل أن تنشأ هوليود بوقت طويل. ومنذ ذلك الوقت، أصبح العالم يرى الواقع عبر الصورة ولكن تبقى الصور خاضعة للتوظيف وعلى الاقل للتأويلات التي يفرضها من يملك مفاتيح القيادة في العالم .

ومنذ الصور البدائية (صور جون شارل بيليران بإيبينال) إلى غاية عمليات التركيب المتطورة ذات الرسائل المبطنة حاليا، التي تقتحم حياتنا وتؤثر في أسلوبنا في التفكير وفي رؤية الاشياء، حدثت أشياء كثيرة. وجميع الأنظمة، سواء كانوا رأسماليين أو اشتراكيين، ليبيراليين أو شيوعيين، أو ثوريين، أو فاشيين، كل الأنظمة استعملت الصورة واستخدمتها كوسيلة للدمغجة أو لتنفيذ سياساتها البشعة. فالصورة قليلا ما تكون حيادية، ونادرا ما تكون بريئة.

"والديزناي"، الساحر الكبير و"الساحر مرلين" لكل أطفال العالم كان أحد كبار الفاعلين في أمريكا. فهو دائما في حرب ضد اعداء حقيقيين ومتخيلين. إن صوره المتحركة الشهيرة، البريئة ظاهريا، كثيرا ما يتواجه فيها الخير مع الشر. ولا يجد المشاهد صعوبة في تحديد الخير في حين أن الشر يرمز دائما لكل ما هو غريب عن القيم الأمريكية، التي تعرف بالعالم الحر.

وهو" شر" يمكن ان ندركه عبر مجموعة من الكليشيهات البسيطة لكنها ناجعة ومن كثرة استعمالها تتحول إلى حقيقة ثابتة. وهي بذلك تكون افلام الكرتون أقرب إلى عملية غسيل دماغ أكثر منه عمل ترفيهي عائلي عادي وقد ساهمت في التأثير في أجيال كاملة أصبحوا يعادون كل ما هو من شأنه أن يخالف كل ما هو قادم من وراء البحار بما في ذلك الالوان التي تستجيب لمعايير معجم خاص والتي تحيل على رؤى معينة.

هناك مثال آخر معبر من افرازات هذه الثقافة الشعبية التي انتشرت منذ القرن التاسع عشر خاصة بالولايات المتحدة التي تنتمي أغلبية سكانها إلى الطبقات المتوسطة وطبقة العمال، وهو ذلك الذي يتعلق بظاهرة اجلال صورة المجرمين والمنحرفين الذي يشتهر بهم الغرب الأمريكي. وهي ظاهرة تبنتها السينما الأمريكية فيما بعد وكثيرا ما يقع تحيينها إلى اليوم.

وبداية من قاطع الطرقات الشهير جيسي جيمس مرورا بالزوجين بوني وكليد وصولا إلى عملية ابادة الهنود، إن ملاحم هذه النوعية من المغامرين، قد نالت اعجاب عدد كبير من جماهير ما وراء البحار ثم انتهت بغزو بقية جماهير العالم، وساعدت على جعل صورة الخارجين عن القانون ومجرمي الحرب مقبولة بدون خوف أو لوم.

وهذا الانتشار العالمي لم يكن ليحصل بدون الصورة الواسطة وسهلة القراءة والتي تخترق بسرعة ضمائر الناس والحاملين لمعاني يمكن التأثير فيهم بسهولة. وهي تؤثر بالخصوص في أولئك الضعفاء الذي ليس لهم حسا نقديا يجعلهم قادرين على فرز الرسائل.

وإذا ما سلمنا بأن الصورة هي نادرا ما تكون بريئة وأنها كثيرا ما تعتمد في الدعاية والتأثير في اتجاهات الرأي، فإننا عندما نكون أمام صورة ما، نكون بالضرورة معرضين للتأثير. وعندما يجلبنا جمال الصورة (البعد الجمالي) فإننا نكون حينها، في سياق يسمح بالتأثير في الحواس.

ولكن، ليس أي كان بقادر على صنع الصور وترويجها. فهذا الإمتياز يعود إلى الثقافات المهيمنة، الذين يستعملونها لتقوية هيمنتهم ويقدمون لنا صورة تخدم صورتهم وترسم عنا صورة سلبية مما يمكنها من أن تضفي شرعية على هيمنتها.

IV- قراءة في صورة مهيمنة

كانت كتب القراءة في عهد الاستعمار تعمل على تكريس هذا الوضع وهي تستعمل الصور لمساعدتها على ايجاد مبرر للاستعمار بتسويق فكرة أن الاستعمار جاء بالحضارة للمستعمرين.

وهو تماما ما تمارسه اليوم الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم بشكل شنيع صورا ذكية ونمطية وفيها الكثير من الغواية، التي تروج بدون انقطاع، للقيم الأمريكية التي تضفي عليها طابع الكونية.

كل شيء يصبح مشروعا عبر الصورة بما في ذلك ابادة الاجناس والحروب والتدخل في البلدان، والمساومات، والقتل على مستوى عالمي والحروب الاقتصادية، لأن الصورة في الفيلم وفي افلام الكرتون الشهيرة، دائما في خدمة سياسة توسعية ومهيمنة يمليها الأمن العسكري والاقتصادي وحتى الغذائي.

ويستغل في ذلك بطبيعة الحال التفوق التكنولوجي ومسالك التوزيع القوية التي تكون في خدمة نفس التوجهات والاستراتيجيات العلمانية. إن روما القديمة قد غيرت قانونها، هذا كل ما في الأمر.

ويحدث في ناحية أخرى من العالم، وفي لحظة جد معبرة، أن يرى أول فيلم في العربية السعودية النور سنة 2013 اي في مملكة لا توجد بها أي قاعة سينما وحيث نتجادل إلى اليوم حول جنس الصورة وحول قضايا أخرى تعود للعصر الحجري.

لكن وجود قاعات سينما لا يعني وجود سينما ذات جودة عالية تماما مثلما لا يعني وجود مطبعة وجود صور عالية الجودة. فعندما نتجول في شوارع المدينة، تتأذى عين الملاحظ المهتم بسبب تلك المعلقات الفاقدة للذوق وبواجهات القاعات المهملة. وهذا وحده كفيل بوصف الحالة الصحية لأي مجتمع ولأي ثقافة.

وتلفزيوناتنا التي تكاثرت، تبث بدورها صورا فقيرة ابداعيا، أما اشرطة الأنباء ء فهي ببساطة تدعونا إلى التوجه لقنوات أخرى.

لا، إن الصورة مازالت عصية على فهمنا واستعمالنا لها مازال ينقصه الذكاء المطلوب الذي يصنع الفارق بين الشمال والجنوب أي بين الحرفية الكاملة وبين الهواية التامة.

وإن كنا غير قادرين على الإجابة بالصورة اللازمة وبالمشهد الضروري، فإن ذلك يعني أننا مذنبون وأيضا ضحايا.

فلغة الصور كانت دائما لغة عالمية وعلى ذمة كل الثقافات وخاصة ثقافتنا.

إن هذه اللغة العالمية الموجودة منذ بداية العصور الغابرة والتي نمر دائما بجانبها منذ أن حرمت علينا الصورة في يوم من الايام بعد الهجرة. ولنا أن نتخيل ماذا سيحصل لو أن الحضارة العربية استوعبت المعرفة البصرية والعروض الركحية روجتها مثلما فعلت مع فروع أخرى من المعارف الاغريقية. لو حدث ذلك لأمكننا تجنب العديد من المنزلقات والمشاكل.

٧- حرب الصورة والإجابات الضعيفة

منذ فترة غير بعيدة شرعت صحيفة "شارلي هبدو" الاسبوعية في نشر مجموعة من الصور الكاريكاتورية التي صورت رسول الاسلام في وضع سيء وقد استعمل فيها كل عناصر الصورة الهجائية. كانت صورا عنيفة والرغبة في الاستفزاز واضحة. وقد اعتبرها عدد من المسلمين تعديا صارخا وسرعان ما جاءت الإجابة. وقد كانت اجابة متوقعة ومرغوب فيها من "المعتدي" الذي كان يعرف حدودنا في النقد وأننا سرعان ما نمر إلى التهديد والتشدق بخطب خارجة عن السيطرة.

وقد لعبت الصورة في هذا المثال بالذات، دورا لا يمكن لأي خطاب أو نص مكتوب أن يضطلع به ولو كانت رواية لسلمان رشدي.

يوميا، يتعرض الاسلام لهجوم من كتاب وصحفيين ومختصين في الهجاء مسيحيين ويهود بالخصوص. وهم يستعملون في ذلك الكليشيهات والاحكام المسبقة ولسان حالهم يقول: يجب علينا استعمال بعض الصور الموظفة جيدا كي نوقظ ضمائر الملايين من المتدينين ليكونوا على استعداد لخوض حرب مقدسة. لقد حدث الأمر سنة 2015، صبيحة صدور العدد 1177 لصحيفة شارلي هبدو وقد صدرت على الغلاف، والامر ليس محض صدفة، صورة كاريكاتورية للكاتب ميشال أولبيك بمناسبة صدور روايته التي تشنع بالاسلام، بعنوان soumission :وهو ما جعل العملية التي نفذت ضد الصحيفة تقرأ قراءتين مختلفتين.

واذ اكدت عملية شارع -نيكولا أبير- حدود حرية التعبير، فإنها أكدت القوة الكامنة للصورة في تحريك السواكن والتأثير في واقع سهل وطيع.

وهي ايضا تحيلنا على حقيقتنا، وعلى قدرتنا على البقاء في حضارة الصورة. وهي صورة تتطور باستمرار ويقع التصرف والتحكم فيها بدقة شبيهة بدقة الساعة اليدوية. إنها حضارة لم نستطع أن نفهم بعد بوضوح من يقودها ومن يروج لها.

إننا بصدد دفع ثمن باهض جراء النقائص في لغتنا الرمزية.

إن المشكل يعترضنا منذ الكتاب المدرسي، فقبل أن نتصفح الصفحات البائسة والمملة وذات الجودة الضعيفة نصطدم بذلك الغلاف الرديء للكتاب. فهو لا يحمل أي ابداع من شأنه أن يحمس التلميذ للاكتشاف دون أن ننسى أن نشير إلى سوء الاخراج والصور التقريبية ذات الالوان التعيسة التي تم حشرها بسرعة داخل الكتاب. إن مناخ القراءة المذكور والظروف المادية والمعنوية التي تعطينا فكرة عن الوضع المأساوي للتعليم عندنا، لا تساعد التلميذ على الانطلاق جيدا في عالم الدراسة وحتى في حياته الخاصة. وهي انطلاقة لا تمنح التلميذ اي فرصة ليشق طريقه في عالمنا هذا، المتطور باستمرار والمحكوم بالبصريات. فهو منذ البداية في وضع أقل حظا من وضع التلميذ الذي يوجد في المجتمعات المتطورة والتي هي على عتبة اكتشافات جديدة في عالم التربية والتكوين بالاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي ساعدت في خلق اسلوب جديد في التعليم يعتمد على الثورة الرقمية.

أما نحن فما زلنا نعتمد نفس الأساليب التعليمية (غير المجددة) وبسبب عدم الوعي بضعف برامجنا، نساهم في تكريس الجهل لدى اجيال كاملة.

وتونس التي تعتد بتفوقها في مستوى السياسة التعليمية على بلدان الجنوب، مطالبة بمراجعة هذه السياسة، وبالتعجيل بالقيام بإصلاحات جوهرية في هذا الباب. وعليها أن تراجع برامجها وان تعيد بصفة تدريجية النظر في وسائلها البيداغوجية. فالأضواء الحمراء قد اشتعلت، وهناك هبة اليوم نحو القطاع الخاص ونحو المدارس الأجنبية (الفرنسية بالخصوص) وهي عبارة عن هجرة نحو ثقافة أخرى تعتبر ذات قيمة أكبر. وهكذا فإن موضة اللحاق بالمدارس الأجنبية ذات البرامج العالمية المعتمدة في تونس ما فتئت تنتشر بقوة إلى درجة أن الطلب فاق العرض وذلك رغم الأسعار المجحفة.

ومنذ رياض الأطفال، أصبح المرشحون "للهجرة الثقافية" يمرون باختبار لغة "المضيف" تاركين بذلك هويتهم وينطلقون في بيئة ثقافية جديدة وغريبة للبعض. هناك حيث تبدو الصورة أجمل وأكثر جاذبية ومغرية أكثر.

فالتشجيع على القراءة يبدأ قبل مرحلة الدراسة وعالم الصورة هام جدا. فالطفل يكوّن فكرة حول عالمه الخيالي والمليء بالألوان وفق الرسائل التي تصله عبر الصورة.

هذا العالم الذي هو بصدد التكوين سيقع اثراءه فيما بعد بالتكوين البيداغوجي ومن خلال تأثير المحيط ومن خلال تأثير الصورة بطبيعة الحال التي ستكون بالنسبة له عبارة عن مترجم لكل ذلك ووسيط ايضا. بمعنى ان الصورة التي كانت بديلا حسيا تتحول اليوم أو غدا إلى معطيات ثقافية.

ونحن نلاحظ في هذا الباب نقائص على مستويات ثلاثة تعيق تقدمنا وهي في علاقة بالمدرسة والبيئة والمحيط العائلي.

إذ يتعرض اطفالنا منذ الطفولة المبكرة لسيل من الصور المتحركة والثابتة قادمة من الخارج وذلك لافتقارنا لمنتوج منافس يمكن أن يخفف من حدة مؤثرات الصور الأجنبية. نقول ذلك ونحن ندرك أن لدينا من الطاقات الشابة الخلاقة والمبدعة ما من شأنه أن يغنينا عن الآخرين لكن الأبواب تبقى موصودة أمامهم ونبقى نحن تحت التأثير الخارجي الذي يسعى لأن ترتد لنا صورة عنا دائما منقوصة ومشوهة ومبتورة وأن يهدينا مقابل ذلك صورة بديلة غريبة عن ثقافتنا وهويتنا وطبيعتنا وهيئتنا .

وقد تأثرنا في تونس مثلا بالصور التي تسوقها الفضائيات العربية والأجنبية التي تروج لثقافة العودة إلى العصر الوسيط وقد بدا ذلك بوضوح خاصة بعد 14 جانفي من خلال اللباس والهيئة الخارجية التي بدت في قطيعة مع كل مرجعياتنا السابقة .

فقد انتشر بعد 4 جانفي (2011) اللباس الديني المستورد من ثقافات روجت لها هذه الفضائيات كاللباس الافغاني مثلا فكثر الحجاب وظهر النقاب وانتشرت اللحى الطويلة والمهملة والتي تختلف تماما عن نوعية التعامل مع اللحية في تونس وهو تعامل متناسق وفني. واللباس والمظهر مهم في هذا الباب لأنه وكما قال "رولان بارت"، هو أحد العناصر المكونة لثقافة الجماهير. وبالتالي يمكن من خلاله أن نكون صورة عن أي مجتمع ما .

من أجل صورة مبتكرة ومجددة

إن بلادنا معروفة بأنها ثرية بالصور فهي تملك العديد من المواقع الأثرية الأكثر قيمة وأهمية في العالم وهي متجذرة في التاريخ وطبيعتها جميلة ومتنوعة ولكن لا شيء يعكس هذه الصور الجميلة أو ينقلها كما هي أي في أوج بهائها .

ويبدو أننا نحتاج إلى اصلاح سياسي حقيقي كي نتمكن من وضع استراتيجيات حقيقية تنهض بصورة البلاد لأن صورة تونس مرتبطة بصورتها السياسية كذلك. فالقرار السياسي مشتت ومطلوب اليوم اتخاذ اجراءات عديدة بين عاجلة وعلى مدى متوسط وبعيد. ومن بين الإجراءات العاجلة مراجعة شكل شريط الانباء على القنوات الوطنية فهو يقدم صورة سيئة عن تونس بسبب النمطية والصور الباهتة ولاعتماده على اسلوب في تقديم الأخبار تجاوزته الأحداث وهو يعكس كذلك حاجة التلفزيون الوطني إلى عملية اصلاح هيكلية .

إن صورتنا التي ترتد لنا من خلال تأمل الواقع هي صورة سلبية بدأ من تنظيم حركة المرور ووصولا إلى كل من شانه أن يعبر عنا تعبيرا بصريا واضحا. والأمثلة كثيرة في البلاد التي تؤكد أننا مجتمع غير منظم، لكن كل ذلك لا يحول دون أن نكون ايجابيين وان نأمل في تغير الوضع بالاعتماد على كفاءاتنا التي تبقى في حاجة إلى تكوين بجودة عالية. فمعاهدنا العليا المختصة في تدريس الفنون تبقى في حاجة إلى إعادة تأهيل حتى نضمن تخرج كفاءات تكون قادرة على اضفاء القيمة اللازمة على العمل الفني وعلى كنوزنا الثقافية. وفي انتظار ذلك، ورغم بعض النجاحات القليلة، وجب علينا أن نعترف بأن التعليم في تونس في تدهور مستمر وعلينا التعجيل بالإصلاح المطلوب لحماية معاقلنا العلمية وخاصة منها المختصة في الفنون .

وكي نبقى في باب الفن نقول إنه علينا أن نراجع نظام التدريس الفني مراجعة جذرية. وفي هذا الباب قد يكون من المفيد بعث مجلس يجمع أهل الذكر في مجال الصورة وتكون مهمته متمثلة في تشخيص الوضع وايجاد حلول ملائمة للمشاكل الحالية، تكون قادرة على اعداد سياسة ناجعة للصورة وكل مشتقاتها البصرية، وتكون خلاقة وطلائعية .

إن الصورة وإن كانت ليست الوحيدة التي تعاني من الفقر الذي يكاد يعم كل القطاعات في تونس اليوم، وهي وإن كانت ليست المتسببة لوحدها في كل مشاكلنا، فإنها تبقى عاملا مهما ودالا ومعبرا دون أن ننسى دورها البيداغوجي وهي سبب إلى حد ما في تطور وعيننا أو في تخلفه .

إن الصورة هي ضميرنا الظاهر .

الحبيب بوحوال